التاريخ الإسلامي
تفسير جديد

محمد عبد الحي محمد شعبان

الدولة العباسية

الفاطميون

٧٥٠ - ١٠٥٥م. / ١٣٢ - ٤٤٨هـ.

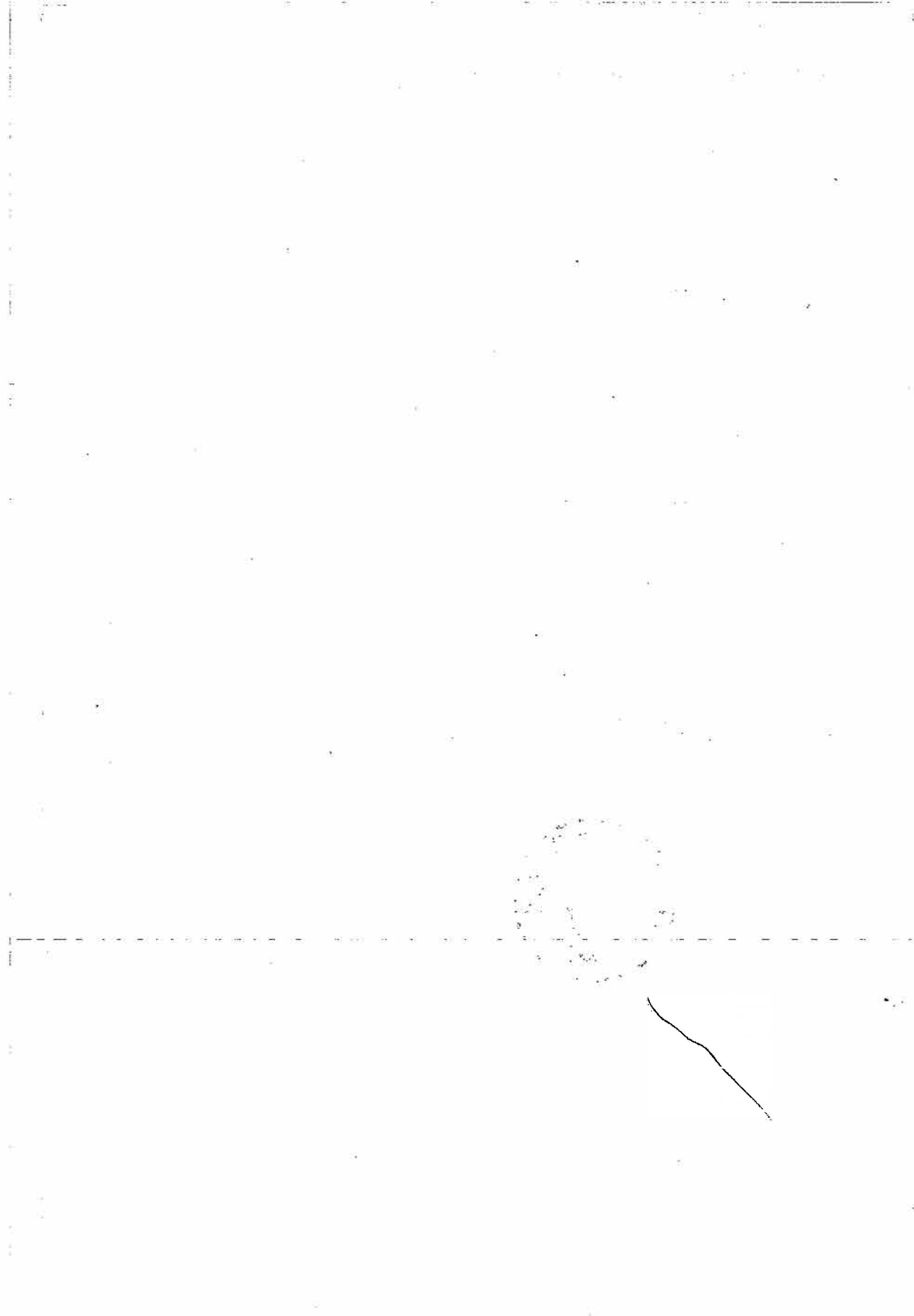
الأهلية للنشر والتوزيع

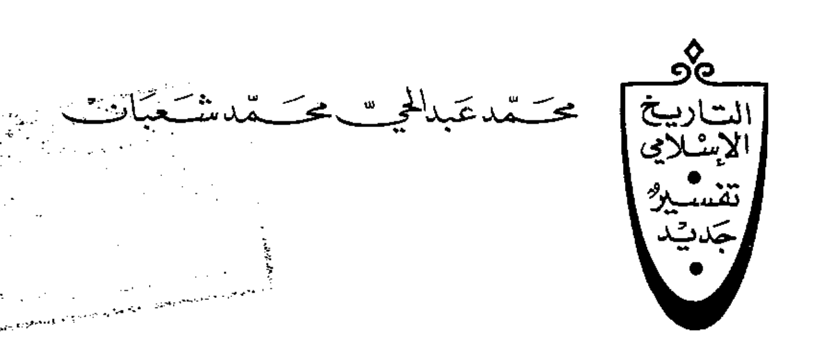
الرقم / ٥٥٠٥

الدولة العباسية

الفاطميون

٧٥٠-١٠٥٥م / ١٣٢-٤٤٨هـ





محمد عبد الحي محمد شعبان

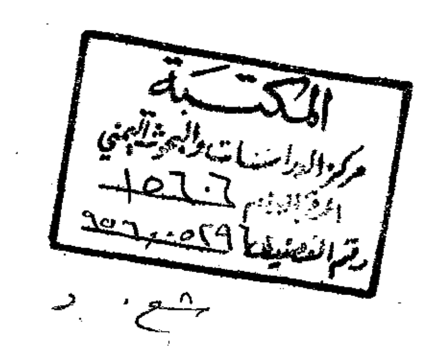
الدولة العباسية

الفاطميون

٧٥٠ - ١٠٥٥م. / ١٣٢ - ٤٤٨هـ.



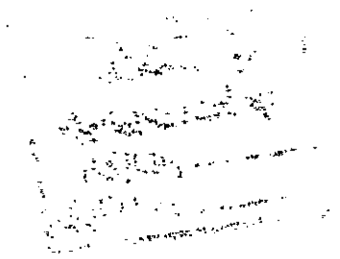
الأهلية للنشر والتوزيع



الأهلية للنشر والتوزيع

بيروت ١٩٨١

بيروت، الحمراء، بناية ألدورادو، هاتف ٣٥٤١٥٦، ص.ب ١١٣٥٤٣٣



المحتويات



كلمة شكر

إنني شديد الامتنان لصديقي الكريم وزميلي الدكتور ريتشارد هيتشكوك (Richard Hitchcok) لما بذله من وقته وجهده بسخاء في قراءة كل فصل فور انجازه. وكان لانتقاداته المشجعة ولاقتراحاته العديدة المفيدة، أثر هام في إعداد النص النهائي لهذا الموقف.

ثم إنني مدين مرة أخرى ديناً كبيراً للاستاذ سي. ف. بيكينغهام (C.F. Beckingham) لقراءة النسخة النهائية المطبوعة على الآلة الكاتبة بدقته المألوفة ولنصحه الدال على علم واسع، ولاقتراحاته القيمة. ثم أن الاستاذ ت.م. جونستون (T.M. Johnstone) تحمل عناء مراجعة النسخة النهائية والمسودات معاً، بأقصى الدقة والعناية مصححاً أخطاء كثيرة، ومدخلاً تحسينات عديدة أشكره عليها أعظم الشكر. ثم علي أيضاً واجب الشكر للسيد هيوغ كينيدي (Hugh Kennedy) لقيامه بمهمة صعبة هي اعداد فهرس دقيق لهذا المؤلف الصعب.

وأوجه شكري الخاص للسيدة بروس لوكارت (Bruce Lockhart) لطبع المخطوطة على الآلة الكاتبة بمهارة ودقة. وسرعان ما اكتشفت أنني أرتكب أخطاء في التهجئة، فعمدت بصبر وأناة إلى تصحيح اخطائي غير المنتظرة. كذلك أنني ممتن لموظفي النشر ولعمال الطباعة في مطبعة جامعة كمبردج لما أبدوه من صبر كبير ولما بذلوه من عناية كبيرة في اخراج هذا الكتاب.

وهنا يجب أن اوجه الشكر إلى حكومة الأمارات العربية المتحدة، ولا سيما للسادة أحمد السويدي، ومحمد حمروش، وعبدالمجيد القيسي، والدكتور عزالدين ابراهيم، لأنهم أتاحوا، لمنحتهم السخية، لمكتبة اكستير (Exeter)، أن تحصل على القسم الأكبر من المصادر اللازمة للبحث والتحقيق.

وأخيراً لا بد لي من توجيه الشكر إلى زوجتي وابني لما أبدياه من ادراك وتحمل لتصرفاتي الخاصة طوال فترة كنت أعمل فيها تحت الضغط الكبير لوضع الكتاب.



تمهيد

يشكل هذا المؤلف محاولة لعرض تفسير جديد للتاريخ الاسلامي. إنه يتناول القرون الثلاثة التي تصرمت بين العباسيين والغزو السلجوقي. وقد شهدت هذه الفترة قيام نظام جديد، وفشله في ممارسة مثله الثورية، كما شهدت تفكك الامبراطورية الواسعة إلى كيانات سياسية صغيرة بصورة تدريجية. لقد عجز العباسيون عن اقامة بناء سياسي مدعوم بمؤسسات قابلة للحياة ليحكموا ممتلكاتهم. كما عجزوا أيضاً عن اتخاذ التدابير لتحقيق الاندماج الاقتصادي في امبراطوريتهم، لأنهم لم يتمكنوا من التوسع التجاري السريع ولم يستطيعوا بالتالي أن يواجهوه. وزاد من ارتباكهم أمام هذا المشكل، انه كان يتطلب تغييرات أساسية في بنية الاقتصاد السابق الزراعي في الأساس. ولافساح المجال أمام بناء اقتصادي يتم فيه الاستغلال التجاري لمصلحة المعنيين جميعاً كان لا بد من نظم ضرائبية جديدة لتوزيع عبء الضرائب بالتعادل بين سكان المراكز التجارية المدنية المزدهرة، من جهة، والمجتمعات الزراعية البائسة من جهة ثانية. إن المصالح الراسخة في المدن استغلت قوتها السياسية لمعارضة مثل هذه التدابير فلم يكن أمام المجتمعات الريفية أي بديل آخرغير الثورة في وجه هذا الظلم المتواصل.

لقد تجاوز أثر الزيادة الضخمة في حجم التجارة الحدود الاقتصادية البحتة تجاوزاً كبيراً، إذ أن هذا الاتساع لم يتناول التجارة الداخلية وحدها، بل شمل التجارة الدولية أيضاً إلى حدود لم تكن معروفة من قبل. لقد جذبت ثروات الامبراطورية التبادل التجاري بجميع أنواع السلع، ولا سيما الكمالية، مع مختلف

أنحاء العالم، بحيث أن كل بقعة في الامبراطورية أخذت تعنى بأن تكون وسيطاً لاستيراد هذه البضائع، ولتصدير الانتاج الصناعي من الامبراطورية في الوقت ذاته. وراحت كل منطقة تحدد سياساتها الاقتصادية وموقفها من جاراتها، داخل الامبراطورية وخارجها، بموجب مصالحها الخاصة. وكان هذا التنافر الاقتصادي سبباً آخر رئيسياً أدى إلى التفكك السياسي المحتوم في النظام العباسي لأن التنافس بين الولايات لتوسيع نصيبها من التجارة، سرعان ما تطور، ازاء غياب سيطرة المركز المنسقة، إلى صراع داخلي بين الولايات كانت السيطرة عليه مستحيلة.

وازاء انعدام التنظيم السياسي والاقتصادي للمحافظة على سلامة النظام لجأ المسؤولون إلى السلطة العسكرية لتأمين السيطرة على أراضي الدولة. لقد كان تجنيد القوات العسكرية للدفاع عن الامبراطورية في وجه الأعداء الخارجيين مشكلاً مستمراً بذاته للحكام العباسيين المتتابعين. ثم صارت الحاجة إلى القوات العسكرية للسيطرة على السكان المدنيين سبباً لأزمات رئيسية اضافية لبني العباس. ونشأت الحاجة إلى المزيد من الجنود لاخضاع الثورات المتزايدة وصار القادة العسكريون يحتلون مركز المسرح السياسي في الولايات كما في العاصمة أيضاً.

وفي بعض الولايات تمكن القادة العسكريون من اقامة حكم خاص بهم بدلاً من الحكم العباسي الضعيف. أما في الولايات النائية فقد عجز بنو العباس وممثلوهم العسكريون عن الاحتفاظ بسلطاتهم في وجه المعارضة العنيفة من قبل السكان المحليين بقيادة زعمائهم. وشذ الفاطميون عن ذلك إذ أنهم رسخوا سلطانهم في تونس في البداية، ثم انتقلوا إلى مصر، بدعم من أقلية من البربر، للحلول محل سلالات العسكريين المنهارة في الولايتين، على أن مثالية الفاطميين الثورية وتخطيطهم المفصل لم يأخذا بعين الاعتبار المصالح الحيوية لأكثرية رعيتهم في حين كان تأييد هذه الأكثرية لا يستغنى عنه لاستمرارية نظامهم في مصر.

هنالك نقص بارز في دراسة تاريخ هذه الفترة المعينة دراسة شاملة. إذ أن الدراسات الموجودة لا تعنى إلا بنواحي محدودة من هذه الفترة الزاخرة بالأحداث. فقد اكتفى بعض الكتاب بتكرار النتائج الساذجة التي ظهرت في القرن التاسع عشر، في حين أن باحثين آخرين أكثر جدية انكبوا على البحث الجدي حول مواضيع

كالغزنويين، والبويهيين، والفاطميين، والوزراء العباسيين، من غير أن يأتوا بنتائج ذات قيمة. فقد قاموا في أكثر الحالات بمعالجة موضوعاتهم معزولة عن قضايا العصر الأخرى وبذلك فشلوا في بحث الترابط بين هذه القضايا المعقدة وتوضيحه. ووصلت هذه الدراسات إلى نتائج شديدة الشبه بالنتائج التي توصل إليها العميان الأربعة الذين لمسوا ساق الفيل، وذنبه، واذنه، وجسمه، على التوالي وانتهوا إلى أن الفيل شبيه بشجرة، أو بحبل، أو بمروحة، أو بشيء لا بداية له ولا نهاية.

لقد بذلنا في هذه الدراسة جهداً للاحتفاظ باشراف عام دائم على الأحداث الرئيسية في الأراضي الاسلامية، ولشرحها في علاقاتها فيما بينها، من غير أن نساق إلى الأحداث الجانبية، لنعطي، بالتالي، تحليلاً واضحاً لتاريخ هذه الفترة ككل. وتعمدنا أيضاً حصر ايراد أسماء الأشخاص على الحد الأدنى لأن ايراد الأسماء والألقاب لجميع البويهيين والحمدانيين والعقليين لن يخدم أي غرض، كما أن التشابه الوثيق بين هذه الأسماء لن يؤدي إلا إلى ارباك القاريء. وهنا، كما في مؤلفاتي السابقة، بذلت جهداً كبيراً للتأكد من المعنى المضبوط، ولتحديد الاستعمال الدقيق للعبارات الهامة الواردة في المصادر. لقد كان معنى مثل هذه العبارات يختلف بين مكان وآخر، كما كان في مرات كثيرة يتغير عبر القرون. إنه من الأهمية الحية أن تدرس هذه التغيرات دراسة منتظمة للوصول إلى فهم سليم للمصدر.

وختاماً أذكر أنني حذفت ما أمكنني الحذف بحث التطورات في شمال افريقيا وفي اسبانيا لأن بني العباس أنفسهم كانوا منذ البداية لا يعنون عناية هامة بهاتين المنطقتين. يضاف إلى ذلك أن تاريخ شمالي أفريقيا واسبانيا يستلزم دراسة مستقلة أقوم باعدادها في الوقت الحاضر بالتعاون مع الدكتور ريتشارد هيتشكوك. وأمل أن لا يطول الزمن قبل ظهور هذه الدراسة.

محمد عبد الحي محمد شعبان



الفصل الأول
قيام الدولة العباسية

لبث أبو العباس، أول أمراء المؤمنين العباسيين في الحكم ما يزيد قليلاً عن أربع سنوات ٧٤٩-٥٤م / ١٣٢-٦هـ؛ وهي الفترة التي كانت فيما يبدو تمهيداً لوصول أخيه الأكبر والأقوى أبي جعفر إلى السلطة. والواقع أن صورة هذا الأخير كانت كبيرة واضحة للعيان خلف صورة الرجل الذي كان يفترض أنه صاحب القوة بالفعل. وإذا كان الأفراد الآخرون في عائلة بني العباس مشغولين في وظائف متنوعة هامة، فإن أبا جعفر كان، فيما يبدو في مركز الأحداث في اللحظة الحرجة. ولا نقصد بذلك القول أنه كان يدير شؤون الامبراطورية باسم أخيه، لأن هذا الأخير لم يكن يملك مثل هذه السلطة إذ أن السلطة الحقيقية ظلت منذ استلامه هذا المنصب العالي، في أيدي قادة الثورة العسكريين. والواقع أن اختياره أميراً جديداً للمؤمنين وفرض هذا الاختيار على القيادة السياسية كان المظهر الأول لاغتصاب العسكريين للسلطة. إن أبا سلمة، وزير آل محمد، والرئيس الفعلي للحكومة المؤقتة لم يواجه أي تحد عندما تسلم إدارة الأمور في الكوفة بعد وصول الجيش الثوري إليها. ولكن تردده طيلة أسابيع عديدة بشأن قضية هامة هي تنصيب أمير جديد للمؤمنين كانت خطأ سياسياً يثير الاستغراب. حقاً إنه كان يحاول أن يدعو إلى «الرضى من آل محمد»، أي أن يجد فرداً من عائلة الرسول، يكون مقبولاً لدى الجميع، وحائزاً على أوسع دعم ممكن في أنحاء الامبراطورية كلها. وصحيح أيضاً أن تنفيذ هذا المبدأ الهام للثورة ذو أهمية حيوية إذا كان المقصود إعادة الحكم، عن طريق الاقتناع والموافقة، إلى الأمبراطورية المضطربة. غير أن القادة العسكريين كانوا، بعد وثوقهم من النصر، عاجزين عن انتظار اتصالات أبي سلمة الواسع الخبرة. كانت خبرتهم العسكرية مقصورة على نضالهم

السابق للثورة في خراسان، أما الآن، بعد أن علقوا فجأة في دوامة سياسة الأمبراطورية، فقد قرروا أن النهج الأفضل لتأمين استمرار نجاح ثورتهم يقضي باستلام الأمور بأيديهم وبالتمسك بسلطتهم التي أحرزوها مؤخراً.

كانوا يعرفون بالطبع أن الرأي العام الشيعي يميل إلى دعم أمام يكون أميراً للمؤمنين، أي قائداً واسع القوة، يستطيع أن يحقق العدالة للجميع. ولكنهم أدركوا أيضاً أن تنصيب مثل هذا القائد يعني تنازلهم عن سلطاتهم. ولما كانوا غير مستعدين للقبول بذلك فقد اختاروا أميراً للمؤمنين لا يكون إماماً، وفرضوا هيمنتهم على أبي سلمة وتأكدوا من أن سلطات الوزير لم تنتقل إلى أمير المؤمنين بحيث يكون هذا الأخير صورة وحسب، يتمتع بالقليل من الصلاحيات الدينية إذا كان لا بد من تمتعه ببعض الصلاحيات في هذا المجال. وكان بنو العباس، وهم أقل آل الرسول حقاً، على استعداد للقبول بهذا المنصب بأية شروط. ولم يجد القادة العسكريون صعوبة في تأمين اختيار أبي العباس، أضعف رجال بني العباس. ولما كان اسمه عبدالله، وهو اسم أخيه الأقوى أبي جعفر أيضاً، فقد أكدوا بوضوح أن اختيارهم وقع على ابن الحارثية، أي ابن امرأة من بني حارث. لم يكونوا يريدون أن يقع أي خطأ في هذا المجال. ولم يكن أمام الأعضاء الآخرين الأقوياء في هذه العائلة أي اختيار آخر غير أن يقبلوا بذلك ويذعنوا له. ومنذ لحظة تسلم السلطة، حين كان على أحد أبناء عمومته أن يتم له خطابه الافتتاحي، حتى وفاته، ظل أبو العباس يتمتع بالدعم الكامل من قبل جميع أفراد عائلته من غير أن يتناسوا مصلحتهم الخاصة أيضاً.

ومع أن منصب الوزير الجديد كان حجر الزاوية في الحكومة كما خططت لها القيادة السياسية للثورة، فإن حقائق الوضع الجديد جعلته أمراً زائداً لا لزوم له. لم تكن للقادة العسكريين ولا لأمير المؤمنين الضعيف أية رغبة في الاحتفاظ بمؤسسة تفرض القيود على سلطاتهم. يضاف إلى ذلك أن أبا سلمة جعل من نفسه رجلاً لا يطاق بسبب سلوكه وحيال فشله في تحقيق ما جاء لتحقيقه. لقد كان سهلاً على أبي العباس المدعوم من قبل أخيه أبي جعفر أن يحصل على موافقة القادة العسكريين ويتخلص من الوزير المنكود الحظ. على أن شيئاً مهمّاً ينبغي أن نشير إليه وهو أن قرار تعيين أبي العباس كان بإشارة من أبي الجهم بالذات وهو المستشار السياسي للجيش وممثل أبي مسلم، بالتشاور مع القادة العسكريين في الكوفة. أما قضية القضاء على

الوزير فلا بد من رفعها إلى أبي مسلم أمير آل محمد في خراسان. ووافق هذا الأخير على ذلك فوراً حتى أنه أرسل رجاله لتنفيذ إعدام أبي سلمة. وفي الوقت ذاته قرّر أبو مسلم بنفسه أمر القضاء على سليمان بن كثير الخزاعي، وهو أحد كبار رجال الثورة في مرو. والواضح أنه كانت هنالك موافقة بين منظمي الثورة الأساسيين على معارضة أبي سلمة للعباسيين. ولكن وجهة نظر أبي مسلم كانت أن مثل هذه المعارضة الخفية للنظام الجديد لا يمكن إلا أن تمثل تهديداً خطيراً له، ولذلك كان لا بد من القضاء عليها بصورة قاسية وحاسمة.

هنا ينبغي أن نلاحظ أن هذه التطورات حدثت في فترة قصيرة نسبياً وأن القائمين بها هم الرجال الذين كانوا متورطين إلى حد بعيد بهذه الثورة العنيفة الشاملة. كان لا يزال أمامهم أن يقضوا على خصمهم الأساسي قبل توطيد سلطتهم على القسم الأكبر من الأمبراطورية. وكان على أبي مسلم المنظم لجيش الثورة، أن يبقى في خراسان لحماية القاعدة الوحيدة المضمونة لرجال هذا الجيش ومنازلهم وعائلاتهم. وقد يعود إلى هذا العامل أنه استطاع الاحتفاظ بسيطرته على الخراسانية في العراق. وليس غريباً أن يكون أبو الجهم، مندوب أبي مسلم ومستشار الجيش السياسي في الكوفة قد تسلم مسؤوليات الوزير من دون ان يرى ضرورة لاتخاذ اللقب. وبذلك جمع بين السيطرة على الجيش والسيطرة على الادارة. وفي هذه الحالة قام تعاون ظاهر بين القيادة العامة في خراسان والقيادة العسكرية في العراق. يضاف إلى ذلك أن القيادة العسكرية في العراق كانت قد حققتِ التعاون التام بين أبي العباس وجميع إخوته، وأعمامه وأبناء عمومته[1].

على أن هذا التعاون لم يستمر غير بضعة أشهر فقط، أي حتى تدمير القوى الرئيسية لآل مروان. عند ذاك بدأت الخلافات تظهر في هذه الجبهة الموحدة. أصبح بعض الخراسانية قلقين يريدون العودة إلى منازلهم[2]. لقد كانوا على استعداد لاعتبار

---

(١) بشأن تفاصيل هذه المرحلة انظر محمد عبدالحي شعبان: ثورة العباسيين (The Abbasid Revolution) كامبريدج، ١٩٧٠، ص١٣٨-٦٨.

(٢) محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق م.ج. دي غويه وآخرين، لايدن ١٨٧٩-١٩٠١، ٣، ص٧٥.

أنفسهم قائمين بحملة طويلة دامت ما يزيد عن ثلاث سنوات، لكنهم لم يكونوا يفكرون بالاستيطان الدائم في العراق. كان يبدو أن قادتهم لا يملكون مخططات واضحة بالنسبة لهم. ثم ان الأحداث كانت تتحرك بسرعة شديدة يستحيل معها تحقيق أية مخططات حتى ولو كانت مثل هذه المخططات موجودة. إن إقامة معسكرات جديدة في الهاشمية ثم في الأنبار بعد ذلك ينبغي أن لا ينظر إليها على أنها محاولات لأقامة عواصم جديدة وإنما هي تدابير مؤقتة لاسكان رجال الجيش حسب مقتضيات الحال. من الطبيعي أن يريد أبو العباس الاحتفاظ ببعض القوات في العراق، في الآونة الحاضرة على الأقل، لدعم نظامه، لكنه لم يكن يستطيع أن يحول دون عودة من يريد العودة. والواقع أنه لم يكن لديه أي اعتراض جدي على تخفيض حجم الجيش الذي كان يحرمه من السلطة الحقيقية. ثم تقرر في النهاية رفع مخصصات الخراسانية إلى ٨٠درهماً شهرياً والسماح لبعضهم بالرجوع إلى بيوتهم. غير أن هذا التدبير الأخير أدى إلى نشوء مشكلتين إحداهما في العراق والثانية في خراسان.

ففي العراق، وفي سوريا أيضاً، كانت لا تزال بقايا من قوات آل مروان المهزومة. وإذا كان بعض هذه القوات قد وجد الفرصة للاستقرار والعيش حياة سلمية هادئة، فإن آخرين، كأبناء الجزيرة الذين كانوا النواة الصلبة لجيش مروان، قد أظهروا الاستياء والنقمة وراحوا ينتظرون المناسبة لتغيير الوضع. ثم ان آخرين أيضاً كانوا على استعداد لتأييد النظام الجديد عن اقتناع بذلك أو لانعدام أي احتمال آخر أفضل من ذلك[1]. حتى أن هذه المجموعة الأخيرة قد أتاحت فرصة ذهبية لبني العباس في وضعهم القلق استطاعوا أن يجندوا منها قوات خاصة بهم لموازنة قوة الخرسانية وللتعويض عن أولئك الذين عادوا إلى منازلهم. ثم كان بعد ذلك تعين أفراد من عائلة العباسيين لقيادة هذه الفرق التي تم تشكيلها آنذاك من هؤلاء الجنود، وتكليفهم بالقيام بعمليات تطهير في أنحاء مختلفة من الامبراطورية[2]. وكان هذا الحل مرضياً لجميع الأطراف المعنية طوال عهد أبي العباس على الأقل.

---

(١) المصدر السابق، ص٥٢-٧.

(٢) إبن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح، مخطوطة في اسطنبول، مكتبة أحمد الثالث، رقم ٢٩٥٦، مجلد٢، ورقات ٢٢٧ب، ٢٢٨ب، ٢٣٣ب،

أما في خراسان، فكانت المشكلة أشد تعقيداً وقد خلفت اضطراباً جدياً لأبي مسلم. ينبغي أن لا تفترض أن انطلاق الثورة من مرو يعني أن جميع سكان خراسان والشرق هرعوا إلى دعمها. والواقع أنه ليس أدل على خطورة الموقف هناك من أن أبا مسلم بالذات اضطر إلى التخلف هناك للاهتمام بالوضع دون قيادة الجيش الظافر لاستعادة الأمبراطورية. ومن الطبيعي أن يحتفظ بأعداد كافية من المجندين لدعم موقفه، أو لحماية نفسه. وسرعان ما ثبت أن قراره هذا كان حكيماً. وهنا ينبغي أن نتذكر أن التغير الجذري الذي حدث في مرو لم يكن كافياً لأحداث تغيير جوهري في بقية أنحاء خراسان والشرق عما كانت عليه الحال بعد الفتح. لقد كانت الاتفاقيات التي عقدت بين الفاتحين العرب والشعوب المغلوبة في المواقع المختلفة لا تزال نافذة. وعلى هذا الأساس كانت الضرائب لا تزال تفرض وتجمع. ثم إن إمارات طخارستان كانت لا تزال سليمة محكومة من قبل أمرائها أو أسيادها العسكريين تحت الاشراف العربي. كذلك احتفظت الدول المدن في بلاد الصغد ببنياتها الاجتماعية والاقتصادية في ظل أمرائها. وبإيجاز كان نظام المحميات الذي أنشأه العرب في الشرق لا يزال قائماً. ثم جاءت هزة الثورة المفاجئة في هذه البقعة تسبب القلق والدهشة، وتثير في الوقت ذاته أملاً طالما داعبها من قبل هو استعادة الاستقلال.

ومن حسن حظ أبي مسلم أن هذا الشعور الأخير لم يكن منتشراً في هذه الأنحاء، بحيث أمكن القضاء بسهولة على انتفاضات ثانوية كتلك التي حدثت في بخاري[1]. إلا أنه كان قائداً واسع النشاط عنيف الثورية بحيث لا يستطيع أن يترك الأمور على حالها في منطقته بالذات. وهكذا أقدم على مشروع كبير استهدف من ورائه حمل جميع سكان الشرق على اعتناق الاسلام. وكان نيزك الأمير الهيطلي العنيد في بادغيس، مثلاً واحداً من هؤلاء الذين اعتنقوا الاسلام. وصار نيزك مستشاراً مقرباً لأبي مسلم. وسرعان ما انخرطت قواته في قوات هذا الأخير[2]. أما أمير خطّل فلم يكن مثله ميالاً للتعاون وقد استنجد بالصينيين حين أحس بالضغط عليه ثم فر إلى الصين حين لم تأته النجدة[3]. ولا بد أن يكون أبو مسلم قد أبدى قدراً كبيراً من

(١) الطبري، ٣، ص٧٤.
(٢) المصدر السابق، ص١٠٠ و١٠٧.
(٣) المصدر السابق، ص٧٤.

المهارة، كما إنه لشدة حماسه حاول أن يكون كل شيء لجميع الناس[١]. ومع ذلك فإنه تمكن في هذه الفترة القصيرة من التسلط، أن يبدأ سياسة أدت إلى إدخال مجموعة السكان المحليين في الشرق إلى المجتمع الاسلامي. وسنرى أنه كان لهذه المجموعة دورها البالغ الأهمية.

إن عرب خراسان، ولا سيما أولئك الذين عادوا من العراق هم الذين سببوا المشكل. لقد كانت لهم أوهامهم بالنسبة لأوضاعهم بعد الانتصارات التي حققوها في الغرب. لقد وافقوا في البداية على الأنضمام إلى أولئك الذين تخلفوا إلى جانب أبي مسلم لتنفيذ سياسته القائمة على التوغل الفعال في الامارات الشرقية وفي بلاد الصغد. على أن آمالهم بالعودة إلى الحياة المدنية تحطمت حين كلفوا كغيرهم بالمرابطة في قلاع المنطقة المختلفة. فأعلنوا العصيان على الفور. وكانت ثورتهم العنيفة في بخارى وترمذ والطالقان من الخطورة بحيث اضطرت أبا مسلم نفسه إلى قيادة العمليات الجارية لقمع الثورة. ولئن كان لهذه الثورة حلفاؤها في معسكر أبي مسلم فإن أبا مسلم تمكن من مواجهة العاصفة وإعادة تثبيت سلطانه على قواته[٢].

ولما رأى أبو مسلم أن الحالة السلمية عمت الشرق والغرب، وجد أن الوقت قد حان ليرى بنفسه ماذا جرى في قلب الأمبراطورية. فسافر إلى العراق مصحوباً بحاشية مناسبة متذرعاً بالقيام بالحج. وفي الأنبار استقبله أمير المؤمنين استقبالاً ودياً ثم رافقه أبو جعفر بالذات إلى مكة. وفي طريق العودة من الحج تبلغا نبأ وفاة أبي العباس ووصيته بضرورة انتقال الخلافة إلى أبي جعفر. ومما له مغزاه أن أبا مسلم وجميع أفراد عائلة بني العباس، باستثناء واحد منهم فقط، قبلوا بهذا التعيين[٣]. لقد كان هذا الرافض هو عبدالله بن علي أحد أعمام أبي جعفر، وهو عضو بارز في العائلة أبلى البلاء حسن في القتال ضد مروان وفي الحملات التالية في الجزيرة وسوريا. وكان هو الذي نصح بتجنيد بقايا قوات مروان في الجيوش العباسية. وكان يقود قسماً كبيراً من هذه القوات بالاضافة إلى قيادة مجموعة صغيرة من الخراسانية. وهو الذي استطاع

(١) المصدر السابق، ص٧٤ و٧٩ و١١٩-١٢٠.
(٢) المصدر السابق، ص٨١-٢.
(٣) المصدر السابق، ص٨٨-٩

فوق ذلك أن يستخدم هذه القوات لاخضاع نواة جيش مروان من الجزيرة والقضاء على ما كان يراود هذه النواة من أمل بمقاومة السيطرة العباسية[1]. وفي هذه الأثناء أخذ البيزنطيون يستغلون الوضع على حدودهم مع العرب فصار لا بد من القيام ببعض التدابير لاحباط هجماتهم. فأرسل عبدالله بن علي على رأس قوات في حملة صيفية[2]. وكانت هذه القوات في طريقها إلى الحدود البيزنطية حين وصلت أنباء انتقال الخلافة إلى أبي جعفر، فارتدت على أعقابها ثائرة.

ولا يكفي أن تفسر هذه الثورة بإعادتها إلى أطماع قائدها لأنه كان في مثل هذه الحالة مضطراً لاقناع أنصاره بأن هذه الأطماع تستحق أن يخاطروا بأرواحهم من أجلها. لماذا يجب أن يعترضوا بهذا الشدة على خلافة أبي جعفر؟ لقد كان جيش عبدالله مثلاً صالحاً على التوفيق والجمع بين الغالب والمغلوب ثم أن هذه القوات كانت تخدم بني العباس في محاربة رفاقها السابقين. ومما له مغزاه، أن ثورتها هذه لم تكن على حكم بني العباس. لقد كانت موجهة ضد شخص معين من آل العباس يكون في وصوله إلى السلطة خطر كبير على مصالحها الخاصة. لا ريب أن أبا جعفر رجل ذو آراء قوية مدعومة بتدابير قوية وكان لا بد له أن يثير اعتراضات عنيفة. والظاهر أنه كانت لديه مخططاته لاعادة تنظيم القوات العباسية ضمن بناء جديد للامبراطورية برمتها. كان يتصور إقامة حكومة مركزية قوية مدعومة بجيش متماسك يمنحها سلطة حقيقية على الولايات. ولئن كان لا يعترض على تجنيد جيشاً منفصلاً يعمل من قواعد له في الولايتين، لأنه ليس من شأن مثل هذا الأمر أن يقود إلى إحياء قوات آل مروان وحسب، وإنما من شأنه أيضاً أن يعزز الاستقلال الذاتي للولايتين حيال الحكومة المركزية. وفي هذه المرحلة التكوينية التي يمر بها الحكم العباسي يمكن لمثل هذا الأمر أن يتحول إلى سابقة تعرّض السياسات العباسية في المستقبل إلى الخطر. ومن الواضح أن عبدالله كان يرى رأياً آخر. وبحكم اتصاله الوثيق بالسوريين كان يميل إلى تأييد مصالحهم. يضاف إلى ذلك أنه كان يعتقد أن سوريا الحريصة على

---

(١) المصدر السابق، ص٤١، و٥٢-٧؛ إبن أعثم: مجلد٢، ورقات ٢٢٧، و٢٢٨ب، و٢٣٧ أدب. والبلاذري، فتوح البلدان، تحقيق م. ج. دي غويه، لايدن، ١٨٦٦، ص١٩٢.

(٢) الطبري، ٣، ص٩١؛ والبلاذري، فتوح البلدان، ص١٨٤ و١٨٩.

استقلالها الذاتي منذ زمن بعيد ستقاوم مخططات أبي جعفر وبذلك تهدد سلامة العباسيين. واعتبر أن مصلحة عائلته ومصلحته ومصلحة جيشه واحدة، ولذلك قاد الجيش في ثورته هذه.

وبدون أي تردد، وبموافقة تامة من أبي جعفر، زحف أبو مسلم بسرعة على رأس جميع القوى المتوفرة لديه للقضاء على الثورة. وسرعان ما انسحبت الخراسانية من القوات المتمردة لأنها لم تكن لديها مصلحة في دعم الثورة وانضمت إلى قوات أبي مسلم. ولئن انسحب بعض السوريين أيضاً من جيش عبدالله فقد ظل هذا الجيش يشكل قوة رهيبة. ولما اصطدم الجيشان استمر الصراع التالي أربعة أشهر قبل انتهائه لمصلحة أبي مسلم[١].

هنا أخذ أبو جعفر خطوة في منتهى الغرابة، ولو أنها ذات دلالة شديدة على طبعه وذات مغزى كبير. فقد أرسل ممثله الخاص ليرقب توزيع الغنائم التي تم الاستيلاء عليها من الجيش المهزوم. وإذا اعتبرنا أن هذه الغنائم لا يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة وأن نصيب الحكومة المركزية لا يزيد عن الخمس، فإن تدبير أبي جعفر هذا لا يمكن رده إلى أسباب مالية وحسب؛ لقد كان أبوجعفر يؤكد سلطته كأمير للمؤمنين على أبي مسلم حتى في لحظة حقق فيها هذا الأخير نصراً كبيراً باسمه بالذات. وأدرك أبو مسلم مغزى هذا التدبير كل الأدراك وأعرب عن اعتراضه بصورة واضحة كل الوضوح، إذ اتجه نحو خراسان معلناً استياءه، بدلاً من أن يعود إلى العراق كما كان المتوقع منه[٢]. لقد برز النزاع حول صلاحيات أمير المؤمنين في لحظة كانت من اختيار أبي جعفر. كان مستقبله ومستقبل النظام بكليته يتوقف على نتيجة الصراع، وكان مصمّمًا على الانتصار. فاتخذ جميع الاحتياطات ولجأ إلى كل وسيلة لاقناع أبي مسلم بالعودة إلى العراق. ولدى عودته عمد أبو جعفر إلى مجازفة كبيرة، محسوبة بدقة كبيرة أيضاً، هي إعدامه على الفور. ومن الطريف، أن

---

(١) إبن أعثم، مجلد٢، ورقات ٢٢٣ب - ٢٣٩ب؛ ويزيد بن محمد الأزدي، تاريخ الموصل، تحقيق ع. حبيبة، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٧٨.

(٢) الطبري، ٣، ص٩٨-١٥٠؛ إبن أعثم، مجلد٢، ورقات ٢٣٨ب - ٢٤٠أ؛ أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، تاريخ. بيروت، ١٩٦٠، مجلد٢، ص٣٦٦.

الخراسانية لم تثر أية اعتراضات. كانت سلطة أمير المؤمنين قد كسبت حداً كافياً من الشرعية سمحت له بالقضاء على أمير آل محمد. ونتيجة لهذا التدبير حقق أبو جعفر هدفه. ومن المرجح أنه عند ذاك قرر أن يتخذ لقب المنصور ولم تكن هذه الخطوة تعبيراً عن زهو فارغ ولا كانت قفزة عادية في الظلام. من المؤكد أن أبا جعفر كان يتمتع بعبقرية للتخطيط البعيد المدى وقد تميزت غالبية إجراءاته بذلك. ولم يكن هذا الاجراء ليشكل أي استثناء. فهو لم يقرر لقباً لنفسه وحسب، بل قرر أيضاً لقب المهدي لمن يأتي بعده، بكل ما يحمله ذلك من مدلولات دينية. ولم يكن سراً أن العباسيين انفصلوا عن الشيعة، ولكن أبا جعفر كان يعرف أن هنالك عطفاً كبيراً على هؤلاء المنافسين الخطرين في جميع أنحاء الامبراطورية. إن التفاهم بين العباسيين والشيعة ليس مستحيلاً بالضرورة إذا أتيح الوقت الكافي لذلك، ثم إنه مرغوب به بالتأكيد. لقد رفض الخراسانية فكرة إمام أمير المؤمنين، ولذلك لم يكن باستطاعته اتخاذ لقب إمام. ولكن الشيء الآخر الذي يمكن أن يحظى بعطف الشيعة هو لقب أمير المؤمنين المنصور لا سيما إذا تبعه بعد وقت غير بعيد لقب أمير المؤمنين المهدي. ومنذ قرن تقريباً، أي منذ عهد المختار، كانت فكرة المهدي متداولة وكانت التنبؤات عن التوقعات الدينية رائجة بصورة واسعة فلا ضرر من الاستفادة منها بقصد إيجاد هذا التفاهم. حقاً إن معارضة لهذه الفكرة ظهرت من قبل بعض قادة الخراسانية، ومن قبل عيسى بن موسى بالذات، وهو من أعظم أفراد بني العباس مكانة. ولكن هذه المعارضة تلاشت بسهولة مع نهاية عهد المنصور الطويل ٧٥٤-٧٥/١٣٦-٥٨ عند اللحظة الحرجة لتثبيت مبايعة المهدي[١].

كان تخطيط المنصور البعيد المدى في ذروته في الفترة التي سبقت تأسيس بغداد. والواقع أن سياساته بجميع نواحيها كانت ذات صلة بهذا المشروع. وبدون معونة لجان تخطيط وهيئات استشارية، عمد منفرداً إلى تخطيط بنائها آخذاً بعين الاعتبار مختلف العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والسكانية. وانتقل إلى قصره في خلال سنة. وتم بناء المدينة المستديرة في أقل من أربع سنوات بكلفة منخفضة هي ٤,٠٠٠,٨٨٢ درهماً[٢]. وفي عهده تحولت بغداد إلى مدينة كبيرة.

---

(١) الطبري، ٣، ص٣٣١، ٣٧١، ٣٤٤، ٤٥٥؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢ ص٣٧٩-٨٠.

(٢) الطبري، ٣، ص٣٢٦.

كانت النقطة المركزية في بنية الحكم الجديدة هي المنصور بالذات. ومع أنه جمع الصلاحيات المدنية كلها بين يديه فإنه لم يكن واهماً بخصوص صلاحيات منصبه المحدودة. لم يكن يختلف اختلافاً كبيراً عن الحاكم الأموي، ثم انه لم يكن، وهو الواقعي، يدّعي أية سلطة دينية لتعزيز مركزه. على أنه بإضفاء ألقاب ذات مدلولات دينية على نفسه وعلى خلفه، كان يشير بوضوح إلى اتجاه تفكيره بالنسبة للمستقبل. وفي هذه الأثناء كان يتابع مخططاته بنشاط من أجل حكومة شديدة التركيز تبرز سلطته من بغداد في مختلف الجهات. وكانت الخراسانية قاعدة قوته، وقد أمّن لأفرادها مساحات واسعة يسكنون فيها حول المدينة. وفي داخل الجدران قامت الأدارات التي كان رؤساؤها مسؤولين لديه مباشرة. وكانت مهمة هذه الإدارات هي التنسيق بين مختلف الموظفين في الولايات[1]. ومن أجل التأكد من جودة تزويده بالمعلومات عن مختلف الشؤون في جميع أنحاء الامبراطورية، وضمانة حسن تصرف ممثلي الحكومة المركزية، عين المنصور عملاء له مستقلين يرفعون تقاريرهم اليومية إليه مباشرة، حتى ولو تناولت شؤوناً دنيوية كالأسعار في مناطقهم المختلفة[2]. وكان اللقب الرسمي لمثل هذا العميل هو صاحب بريد، والأهم من ذلك أنه أعطي لقباً شرفياً هو مولى أمير المؤمنين للتأكيد على علاقته المباشرة به. وهنا لا يجوز خلط كلمة مولى هذه بكلمة مولى التي تعني رقيقاً معتوقاً، أو شخصاً غير عربي في الجيش ينتسب إلى رجل معين أو إلى قبيلة عربية، كما كانت الحال في عهد بني أمية. كان الاختلاط في العهد العباسي قد قضى على مثل هذا النوع من العلاقة بالنسبة للجيش، وجرّدها من أي معنى في المجتمع. وسنرى أن كلمة مولى، ككلمات أخرى كثيرة مشابهة، عرفت تعديلات عديدة في مختلف أنحاء الامبراطورية في هذه الفترة التي نتناولها هنا. إن المنصور علماً منه بأن كلمة مولى تعني أموراً عديدة، واستغلالاً للعلاقة الخاصة التي كانت ترمز إليها، عمد إلى إعطائها تأويلاً آخر لانشاء علاقة جديدة بينه وبين أفراد إدارته. وفي هذه الحالة الجديدة اتخذت هذه الكلمة معنى اخر لا يمكن ان يكون غير المؤتمن على

---

(١) محمد بن عبدوس الجهشياري: كتاب الوزراء. تحقيق م. السقا وآخرين، القاهرة، ١٩٣٨ ص٩٦-١٣٥؛ والأزدي، الموصل ص٢١٥؛ واليعقوبي: كتاب البلدان، تحقيق م. ج. دي غويه، لايدن، ١٨٩٢، ص٢٤٠ و٢٤٣.

(٢) الطبري، ٣، ص٤١٤، ٤٣٥؛ اليعقوبي، تاريخ، مجلد٢، ص٣٨٤.

أسرار الحاكم. وابن خلدون يشرح لنا هذه العلاقة الخاصة بعناية واصفاً إياها «بالاصطناع»[١].

وفي ظل إدارة المنصور كان هنالك ما يزيد عن خمسين شخصاً منحوا هذا اللقب وقد تمكنوا جميعاً من بلوغ مراتب عليا-١٧ منهم على الأقل أصحاب بريد في مناطق نشأتهم أو في مناطق كانوا يعرفونها معرفة خاصة واسعة[٢]. كان بعضهم عرباً كما كان الكثيرون منهم، على ما هو متوقع، غير عرب[٣]. وبين هؤلاء من أعطوا أسماء عربية، وبينهم من اتخذوا مثل هذه الأسماء العربية بأنفسهم. ولعل أسماءهم السابقة كانت غير إسلامية بصورة ملفتة للنظر أو صعبة على النطق. وهنالك أمثلة على العديد من الموالي وأبنائهم ممن خدموا الخلفاء العباسيين على التوالي خلال فترة تجاوزت القرن، وبنفس الصفات ذاتها[٤]. وهنالك واحد على الأقل من هؤلاء هو في الأصل أمير من الامارات الشرقية، وهنالك آخر كان عديلاً للمنصور، وثالث كان ربيباً له[٥]. ومن شأن هذا المثل الأخير أن يذكرنا بعادة الملوك الانكليزية لرفع أبنائهم

---

(١) إبن خلدون، المقدمة، بيروت، ١٩٦١، ص٢٣٧-٨، و٣٢٦-٧وانظر أيضاً: إي. و لاين(Arabic English Lexicon), (E.W.Lane); أعيد طبعه ببيروت، ١٩٦٨، جذر صنع، مجلد٤، ص ١٧٣٣.

(٢) الطبري، ٣، ص١٣٩، ١٤٠، ١٤٥، ١٥١، ٣٠٦، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٦٧، ٣٨٠، ٣٩٢، ٤٢٨، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦؛ الجهشياري، ص١٠١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٤؛البلاذري، فتوح، ص١٨٥، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣١٠، ٤٠١؛الأزدي، الموصل، ص١٩٨، ٢٩٦؛اليعقوبي، البلدان، ص٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٣٨٤، ٣٩٢؛ عزالدين بن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيقسي. ج. تورنبرغ (C.J. Tornberg)، لايدن ١٨٦٦-٧١، مجلد٦، ص٢٢، ٥٠، ٢١٣، ٤٦٧؛ أحمد بن أبي طاهر طيفور: كتاب بغداد، تحقيق هـ. كيلر (H.Keller) لايبزيغ، ١٩٠٨، ص٣٤٩؛ ياقوت، معجم البلدان، بيروت، ١٩٥٧، مجلد٣، ص٢٥، ٢٦.

(٣) الطبري، ٣، ص٣٢٣؛ واليعقوبي، البلدان، ص٢٤٤.

(٤) الطبري، ٣، ص٣٦٧، ٤٢٨، ٤٥٤، ٥٢٩، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٨٣، ٩٧٩، ٩٩٨، ١٣٨٤، ١٥٠٠، ١٨٣٨؛ طيفور، ص٧، ١٦، ١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٤٢؛الجهشياري،ص١٢٤، ٢٧٧؛ البلاذري، فتوح، ص٢٩٣-٤، إبن الأثير، الكامل، مجلد٦، ص٢٠٠.

(٥) عبدالرحمن بن الجوزي، المنتظم، مخطوطة، سيرة علي بن صالح، ٢٢٩هـ؛ مسكويه، تجارب الأمم، تحقيق هـ. ف. امدروز، (H.F.Amedroz)اوكسفورد، ١٩٢٠-١، مجلد١، ص١٦؛ والطبري، ٣، ص٤٥٦؛ وابن حزم. جمهرة أنساب العرب، تحقيق ع. هارون، القاهرة،١٩٦١، ص٢١.

غير الشرعيين إلى مراتب عليا في صفوف الأشراف. والواقع أنه كانت في عهد خلفاء المنصور حالات أقرب إلى العادة الانكليزية، حين كان أشقاء الجواري والمحظيات أو أقاربهن يعينون في مناصب عالية ويعطون مكانات رفيعة فخرية بناء على ذلك.

وكانت شبكة التجسس الداخلية عند المنصور ناجحة جداً بحيث اشتهر أن لديه مرآة يستطيع بواسطتها أن يميز بين الصديق والعدو[1]. من المؤكد أن الولاة المعروفين كانوا يعرفون جيداً أنهم لن يستطيعوا النجاة بأية ثروة جمعوها أثناء قيامهم بالوظيفة. إن قسم المحاسبة الخاص الذي أنشأه المنصور لمثل هذا الغرض كان على معرفة تامة بالأوضاع وكان مثلاً صالحاً على دقة إدارته وانضباطيتها[2]. وهنالك مولى هو خالد بن برمك، بلغ أبناؤه مناصب مرتفعة جداً، كان فيما يبدو خبيراً مالياً عند المنصور. كان يرافق الجيش الثوري في زحفه، وكان مسؤولاً عن جميع شؤونه المالية[3]. وقد استفاد المنصور من خبرته إذ عينه رئيساً لمصلحة المداخيل المركزية ثم والياً على الولايات التي كانت تواجه مشاكل ضرائبية صعبة[4].

ولا ضرورة للقول أن المنصور لم يكن يريد إحياء منصب الوزير. وقد عين كاتباً، بدلاً منه، هو أقرب إلى المساعد الاداري، من غير أن يتمتع بأية صلاحيات تنفيذية. ولعل اختياره لأبي أيوب المورياني العراقي لاحتلال هذا المنصب دليل على شعور المنصور بنقص في معلوماته بشؤون العراق الدقيقة المعقدة. وعلى كل حال فقد كانت تلك تجربة أبطلها المنصور بعد وفاة أبي أيوب إذ أنه لم يعين أحداً مكانه واستمر كعادته يمارس السيطرة المباشرة على جميع مصالح حكومته[5].

وبصورة عامة، كان المنصور يحاول أن يدمج إدارات الولايات بالحكومة المركزية الخاضعة لسيطرته الكاملة، آملاً فيما يبدو، أن يؤدي ذلك بدوره إلى دمج الامبراطورية وتوحيدها.

---

(١) الطبري، ٣، ص١٦٦.
(٢) المصدر السابق، ص٤١٥.
(٣) الجهشياري، ص٨٧.
(٤) المصدر السابق، ص٨٩، و٩٩ و١٣٦.
(٥) المصدر السابق، ص٩٦-١٣٥.

غير أن تنظيم القوات المسلحة كان مشكلة أكثر صعوبة بسبب المطالب المتزايدة بصورة غير منتظرة، على جبهات داخلية وخارجية عديدة. لقد كان المنصور قانعاً بالاعتماد على الخراسانية وحدهم لمواجهة متطلبات الأمن، لأن ثورة عبدالله بن علي زعزعت ثقته بقوات من سوريا والجزيرة حتى ولو كانت تحت قيادة أفراد من عائلته. وإذا كان أبو مسلم قد بذل أقصى جهده لتجنيد قوات جديدة من سكان الشرق المحليين، فإن نشر الاسلام لم يكن قد تجذر بعد إلى حد يتيح لهذا الجهد أن يحقق النجاح التام. والظاهر أن الأقوياء بين أمراء الهياطلة وبلاد الصغد وقفوا محايدين بالنسبة للثورة ولم يجدوا مبرراً للتورط بمغامرة قد تؤدي إلى جرهم إلى أراضٍ بعيدة كشمالي أفريقيا. غير أن مناورات أبي مسلم السياسية ومحاولاته الاقناعية وضغوطه حملت بعض صغار الأمراء والقادة العسكريين على الانضمام إلى جانبه والذهاب إلى العراق بأقصى ما يستطيعون تجنيد أنصارهم. وفي بغداد أقيمت مساكن لفرق صغيرة من بلخ، وخطّل، واسفيجاب، واشتيخان، وبخارى، وفارياب، وفرغانة، وخوارزم وجرجان وبادغيس[1]. وهكذا فإن عدداً من الأحداث أجبر المنصور على البحث عن مصادر أخرى للتجنيد لمواجهة مهمات ثانوية، تاركاً الخراسانية لمواجهة الحالات الطارئة الأكثر خطورة.

ووقعت مصر بسهولة تحت الحكم العباسي، ثم راح العرب في هذه الولاية يتعاونون مع النظام الجديد. لقد عاونوه في القضاء على بعض الانتفاضات القبطية الثانوية، ثم كلفوا فيها بعد بالمحافظة على الأمن في الولاية[2]، وكان شمالي أفريقيا، للغرب من مصر، لا يزال في حالة اضطراب منذ عشرات السنين. وكذلك كانت إسبانيا[3]. ولقد كانت ثورات البربر وخلافاتهم مع العرب في هذه الأقاليم لا تزال محتدمة. ولما كان واضحاً أن إخضاع هذه المناطق يتطلب قوات عسكرية ضخمة جداً، فقد اتخذ قرار سريع بالتخلي عن إسبانيا كلياً، وترك العرب فيها إلى أنفسهم. وفي شمالي أفريقيا لم يكن البربر يحاولون استعادة استقلالهم، وإنما كانوا يتجرأون على

---

(١) اليعقوبي، بلدان، ص٢٤٨-٩.
(٢) المقريزي، الخطط، القاهرة، ١٢٤٩هـ. ج٢، ص٢٦١.
(٣) شعبان، التاريخ الاسلامي، ص١٤٩-٥٢ (ص‌الترجمة العربية).

اقتحام الحدود المصرية الليبية[1]. ثم زاد هذا الوضع الخطر تعقيداً عند ظهور الخطر البيزنطي مجدداً. وكانت سلامة مصر تتطلب أن يحتفظ العباسيون بأكبر جزء ممكن من ساحل شمالي أفريقيا. وفي تونس حسم الأمر وجود عدد كبير من العرب. وكان من المؤمل أن يتمكنوا من الاحتفاظ بالسلطة العباسية في هذه المنطقة إذا وقف العرب إلى جانب السلطة كما فعلوا في مصر. ولكن السلطة العباسية عمدت في هذه الأثناء إلى تكليف الخراسانية أمر القيام بعملية صعبة هي رد البربر إلى أبعد حد ممكن إلى الوراء. وبعد صعوبات كبيرة وحملات متتالية استمرت ما يزيد عن عشر سنوات، أمكن توطيد الحكم العباسي حتى القيروان (١٥٥/٧٧٢) دون أي زيادة. غير أن ضغط البربر الكبير في الشمال الغربي من أفريقيا فرض مرابطة جيش كبير من الخراسانية هنا. وقد بدأت المرابطة أولاً على أساس مناوبة دورية لكنها ما لبثت أن تحولت في النهاية إلى استقرار دائم[2].

وأدت ثورة عبدالله بن علي إلى تشجيع البيزنطيين على استئناف نشاطاتهم العدوانية. وفي السنة التالية، ١٣٨/٧٥٥، هاجموا قلعة ملطية ودمروا تحصيناتها. وكان بالامكان توفير قسم من الخراسانية لاعادة توازن القوى على هذه الجبهة الخطرة. واستعيدت ملطية وأعيد بناء تحصيناتها لكنه كان يستحيل توفير أي قسم من الخراسانية لتعزيز هذه القلعة. لذلك كان لا بد من تجنيد أبناء سوريا والجزيرة وتشجيعهم على الاستيطان فيها، وفي قلاع أخرى مماثلة على الحدود. ومنح هؤلاء الجنود قطعاً من الأرض في هذه المنطقة بالاضافة إلى المخصصات العسكرية المنتظمة البالغة ٨٠درهماً كل شهر[3].

وفي خراسان والشرق اهتزت السلطة العباسية اهتزازاً عنيفاً بعد إعدام أبي مسلم. وأدى غيابه إلى فقدان القيادة الفاعلة، وحرمان العباسيين من الاستقرار الذي

---

(١) إبن الأثير، الكامل، ج٥،ص٢٣٧-٤٠؛ وابن عذاري، البيان المغرب، تحقيق ج. س. كولين (G.S.Colin) وليفي بروفنسال، لايدن، ١٩٤٨-١٩٥١، ج١، ص٦٣.

(٢) البلاذري، فتوح، ص٢٣٢-٣؛ الطبري، ص٣٧٠-٣؛ إبن عذاري، ص٧٣-٩؛ الأزدي، الموصل، ص٩١.

(٣) الطبري، ٣، ص١٢١-٥؛ والبلاذري، الفتوح، ص١٦٥-٦ و١٨٧-١٩٠؛ وابن الأثير، الكامل، ج٥، ص٣٧٠-٢.

كان متوفراً لهم في هذه المناطق، حتى أن أولئك الذين كانوا على استعداد لدعم النظام الجديد كانت لهم مخاوفهم من نياته. إن انعطافات النظام المفاجئة كانت، فيما يبدو، انحرافاً عن أهداف الحركة التي ولدت في صفوفهم. ثم أن غياب الرجال الذين لعبوا مثل هذا الدور الهام في تنظيم الثورة أضعف يد السيطرة على ضبط الأمور. وعجز الولاة الذين خلفوا أبا مسلم في الشرق عن استعادة الثقة المتلاشية بالنظام. وقد عمد أول هؤلاء الولاة إلى تنفيذ تعليمات الحكومة المركزية حرفياً ولكن هذا الموقف أدى إلى عصيان قواته وإلى مقتله في هذه المعركة[1]. وأدرك الوالي التالي أن مطالب الحكومة المركزية تزجه في وضع مستحيل. ومع أنه كان أحد أخلص أبناء الثورة، وثيق الصلة في الواقع بالمنصور في محاربة أبي مسلم، فإنه تزعّم انتفاضة على الحكومة المركزية. ونجح في شطر سكان خراسان فيما بينهم، مضيفاً بذلك أسباباً أخرى في عدم الاستقرار[2].

وهنالك مظهر آخر للاضطراب اتخذ شكل ثورة شعبية بين السكان المحليين في غربي خراسان، بين نيشابور والري، بقيادة شخص يعرف باسم سنباد. ومع أن هذه الثورة كانت بذاتها حدثاً ثانوياً، فإنها كانت ذات خطوْرة حقيقية لأنها كانت تهدد بقطع الطريق الشمالية الحيوية بين خراسان والغرب. ثم تبين أنها ثورة جدية لأنها أدت إلى فتح جبهة جديدة استطاع العباسيون احتواءها بصعوبة، في المنطقة الجبلية الواقعة للجنوب من بحر قزوين[3]. لقد كان القسم الأكبر من هذه المنطقة لا يزال خاضعاً لسلطة أمرائه الذين كانوا يقاومون الزحف العربي بعناد. وريع العباسيون بانتفاضة سنباد فأوفدوا على وجه السرعة جيشاً نظم حديثاً في ولاية فارس. ومما يثير الدهشة أن هذا الجيش كان يضم عرباً وفرساً معاً. وسرعان ما أخمدت هذه الانتفاضة ولكن هذا الجيش الذي أخمدها أعلن بدوره ثورة[4] كان من أسبابها خلاف مع الحكومة المركزية حول نصيبه من الغنائم. ولم يكن هنالك أي خيار آخر غير إرسال

---

(١) الطبري، ٣، ص١٣٤.
(٢) المصدر السابق، ص١٠٠-١؛ وابن أعثم، ج٢، الورقة ٢٣٣ب والورقة ٢٣٧ أ.
(٣) الطبري، ٣، ص١١٩-٢٠.
(٤) المصدر السابق، ص١٢٢.

كل ما يتيسر من الخراسانية لمواجهة الموقف، لا سيما حين استطاع سنباد أن يلجأ إلى أمير طبرستان. وسرعان ما هزم جيش فارس، وزال سنباد، لكن ذلك أدى إلى إثارة العديد من الأعداء. ولقد شعر الديلم المجاورون أنهم مهددون وانضموا إلى إخوانهم في طبرستان وأوجدوا خطراً مستمراً للطريق إلى خراسان. ولما كان العدد الكافي من الخراسانية لم يتوفر للمنصور للمرابطة هناك وبصورة دائمة، فقد كان على الخليفة أن يعتمد مرة أخرى على مجندين من سوريا والعراق لتشكيل حامية كبيرة في الري بقيادة ابنه وولي عهده[١].

وفي عام ١٤٥/٧٦٢ اندلعت الثورة الشيعية المتوقعة في الحجاز وفي منطقة البصرة في وقت واحد. ولم يكن سراً أن الأفراد الآخرين في عائلة الرسول، أي ابناء علي، كانوا يزدادون نقمة بسبب اغتصاب ما اعتبروه حقوقاً لهم، بالاضافة إلى الانحراف الظاهر في مواقف بني العباس. إنها بالنسبة لهم قضية وقت وحسب قبل أن يحاولوا اسقاط الحكم العباسي. ولكن هذه الثورة كانت، كغالبية الثورات الشيعية، سيئة التنظيم، أقرب إلى الهياج السياسي منها إلى محاولة جدية تعمل على انشاء نظام جديد. كان يبدو أن قادتها مقتنعون بأن مجرد الاعلان عن نيتهم بتسلم الحكم يجعل المجتمع الاسلامي يهرع بكليته إلى تأييدهم والسير وراءهم. لم يدركوا أن المجتمع كان برغم عطفه الكبير عليهم غير مستعد للتعرض لثورة أخرى خلال هذه الفترة القصيرة. وقد كانت قوة من ٤٠٠٠ من الخراسانية فقط بقيادة عيسى بن موسى الخصم اللدود للعلويين، كافية لسحق الثورة في المدينة والبصرة معاً في وقت قصير جداً. واضيف اسمان جديدان، محمد ذو النفس الزكية وأخوه ابراهيم، إلى لائحة شهداء الشيعة العلوية[٢]. ومن الصعب أن نرى سبب اهتمام مصادرنا بابراز هذه الثورة. ولعل ذلك يعود إلى أنها كانت الثورة الأخيرة من نوعها، إذ أن الثورات الشيعية عمدت بعد ذلك إلى نهج جديد كل الجدة، متبعة استراتيجية جديدة داعية إلى قضايا جديدة. إن قضية الشرعية لم تكن كافية لتكسب للمتحدرين من الرسول ما يعتبرونه حقوقاً لهم. ومما له مغزاه أن جعفر الصادق، أحد أحفاد علي من ابنه

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٦-٤٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٧٤-٢٥٧.

الحسين لم يؤيد ثورة أبناء عمومته مع أنه كان في ذلك الوقت أحد أكثر القادة العلويين تقديراً واحتراماً، وهو الذي أصبح فيما بعد منبع الحكمة للشيعة الاسماعيلية[1].

ولم يكن إخماد ثورة النفس الزكية آخر مشاكل المنصور. فقد لحظ الخزر ما يواجهه العرب من صعوبات على الجبهة البيزنطية واستغلوا الفرصة للزحف نحو القفقاس. وفجأة كان الحد الشمالي بأكمله من البحر الأبيض المتوسط إلى بحر قزوين عرضة للهجوم، وكان على المنصور أن يوجه جميع قواته لمواجهة هؤلاء الأعداء المخيفين. ومن الغريب أن الدعوة لم توجه إلى خراسان لتجنيد قوات جديدة. ولعله كان معروفاً أنه لا مجال للحصول على مساعدة من هذه المنطقة المضطربة. ولما كان العرب والفرس ناقمين فإن القوات الضرورية كان لا بد لها أن تأتي من العراق وسوريا ومن الجزيرة بصورة خاصة، وهي المهددة بالدرجة الاولى بهجوم الخزر. وقد كان المنصور في وضع يائس فطلب من كل رجل في الكوفة والبصرة تبلغ ثروته ١٠٠٠٠ درهم أو أكثر أن يتطوع لمحاربة العدو. وأخيراً استقر الوضع على الحدود وتم تجنب الخطر، لكنه كان لا بد من وضع حاميات عبر القفقاس، وكان لا بد من دفع عطاءات منتظمة للاستيطان هناك[2]. ثم جرت محاولة تأسيس قاعدة كبيرة في الرافقه بقرب الرقه لكنها سرعان ما اهملت وتم اسكان معظم المجندين العراقيين والسوريين في الرصافة، على الجانب الآخر من النهر، قبالة بغداد، حيث بنيت لهم المساكن للاقامة فيها. وكان الرجل الوحيد الذي يوثق به للاشراف على هذه القوات الجديدة هو ولي العهد. والواقع أن هذه القوات كانت تدعى جيش المهدي[3].

وظلت المناطق الشرقية في حالة مضطربة. فقد أدرك هياطلة هراة وبوشنغ وبادغيس، الذين أنضموا إلى أبي مسلم بقيادة نيزك، أن تعاونهم هذا لم يكن بلا فائدة وحسب، لكنه كان أيضاً ضاراً بمصلحتهم. وبقيادة شخص يدعى أستادسيس، وبدعم من اخوانهم في سجستان قاموا بثورة محاولين اعادة توطيد

---

(١) المصدر السابق، ص٢٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص٣١٨، ٣٥٣، ٣٧١؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٣٧١؛ إبن أعثم، مجلد٢، ورقات ٢٤١ب - ٢ب.

(٣) الطبري، ٣، ص٣٦٦-٧ و٣٧٢-٣ و٤٩١.

سلطانهم على اماراتهم. وتمكن والي خراسان ببعض الدعم من الحكومة المركزية، وبقواته بصورة خاصة، من أن يهزم العصاة ويعاقب أنصارهم في الجنوب[1]. ومن النتائج الهامة التي كانت لهذا النصر اقبال الهياطلة بصورة واسعة على اعتناق الاسلام. ومن قادتهم مصعب بن رزيق من بوشنغ، وقد تمكن ابناؤه الطاهريون بعد وقت قصير أن يلعبوا دوراً هاماً في التاريخ الاسلامي[2].

وكانت السنوات الأخيرة القليلة من عهد المنصور هادئة نسبياً لكنها لم تكن متميزة بصورة خاصة بأية تطورات هامة أو تجديدات كبيرة في حكومة الامبراطورية. والظاهر أنه كان أرضى نفسه بأن انشاء الجهاز لحكم ممتلكاته على الوجه الذي يراه مناسباً. والمعروف أن قدرات هشام كحاكم تركت تأثيراً خاصاً في المنصور وأن بالامكان وصف عهده بأنه صورة للحكم المرواني ولكن بتعديلات طفيفة. كانت قدراته في ميدان الادارة وفي مجال التخطيط البعيد المدى تستغل لاستعادة الوضع الراهن لمصلحة العباسيين من دون أن يعنى بمشاكل المجتمع الأساسية. وبايجاز أنه لم يكن حاكماً عميق الاهتمام بالاصلاح كما لم يكن، فيما يبدو، يدرك أن امبراطوريته تمر في فترة تغير أساسي. وبصفة قائد نظام ثوري، كما هو المفترض، فقد أدخل القليل من التغييرات ثم أنه كان في الأساس حاكماً محافظاً.

وورث المنصور سياسة مالية قائمة على اقتصاد زراعي. إنما يجب أن يشار إلى أنه لم يكن هناك نظام ضرائبي عام شامل للامبراطورية كلها. ولئن كان المسلمون وغير المسلمين يدفعون من حيث المبدأ ضرائب ملائمة على الأرض التي يملكونها، فإن هذه الضرائب كانت تختلف اختلافاً كبيراً بين ولاية وأخرى مما أدى إلى وجود حالات شاذة عديدة غير عادلة[3]. ولكن المنصور لم يقم بأية محاولة لاصلاح هذا الوضع بل كان قانعاً بتركه على حاله[4]. وكان ذلك مدعاة للخيبة الشديدة لا سيما وأن المنصور

---

(١) المصدر السابق، ص٣٥٤-٨.

(٢) انظر ص١٠٧ أدناه.

(٣) شعبان، التاريخ الاسلامي، ص٣٧-٩ و٤٨-٩. كامبردج.

(٤) البلاذري، فتوح، ص٢٧٢؛ وقد أخطأ أ. ك. س. لامبتون (A.K.S.Lambton) في **Land lord and peasant in Persia** اوكسفورد، ١٩٥٣، ص٣٢-٣، إذ نسب إلى المنصور تعديلات ضرائبية أدخلها المهدي في الواقع.

قد أدرك أن هناك قضية رئيسية بقيت تسيء إلى المجتمع الاسلامي أجيالاً إن لم نقل قروناً الا وهي قضية الضرائب في المجتمعات الحضرية، أو في مراكز المدن. ولما كانت الغالبية الكبرى من الحرفيين والمهنيين في اوائل الاسلام من غير المسلمين فإن ضريبة الجزية المتدرجة كانت في الواقع ضريبة مدنية عادلة. غير أن نشؤ المدن بصورة هائلة وسريعة بالاضافة إلى تزايد اعتناق الاسلام بين الشعوب المغلوبة أوجدا مناطق عديدة تكاد تكون معفية من الضرائب. ولم يوضع نظام ضرائبي يكون بديلاً لنظام الجزية المنقضي في المدن والقرى، مما أدى بالتالي إلى عدم دفع أصحاب المهن والحرف أية ضرائب. والواقع أن الصناعة النسيجية التي كانت صناعة بيتية بالدرجة الاولى، يعزى تطورها الرائع في كل بلدة اسلامية إلى هذا المجال للتهرب من دفع الضرائب. وقد طلب من المنصور أن يساعد رجلاً في بغداد له زوجة وثلاث بنات يعيلهن، فرفض وقال أن مثل هذا الرجل يجب أن تكون لديه أربع غزالات في منزله[1]. وقد كان لا بد من انقضاء قرنين قبل أن فرضت الضرائب على العاملين في هذه الصناعة بسبب ما في ذلك من صعوبات واضحة[2]. ومن ناحية اخرى كان الحرفيون الذين يقومون بأشغالهم في محلات خاصة بهم هدفاً سهلاً لجامعي الضرائب. وهنا فعل المنصور ما فعله بنواميه في أواخر عهدهم حين راحوا يبنون المحلات ويؤجرونها للاستثمار الخاص، فبنى محلات مماثلة في مدينته[3]. وفرضت على المهنيين غلة أو أجرة تتناسب مع حجم المحلات التي يحتاجون إليها. أما اولئك الذين كانوا يبنون محلاتهم على أرض عامة للدولة فكانوا يدفعون غلات أدنى، على أن تذهب جميع المدفوعات إلى بيت مال الدولة[4]. وخلافاً للعباسيين في أواخر عهدهم، فإنه لم تكن للمنصور خزينة خاصة كما أنه لم يكن يميز بين دخله الخاص ودخل الدولة[5]. ثم صارت هذه الممتلكات أو المستغلات صفة خاصة متزايدة الانتشار والشمول في كل مدينة. إن نظام المستغلات هذا لم يكن بالطبع ليحل المشكلة الشديدة التعقيد بشأن

---

(١) إبن الأثير، الكامل، مجلد٦، ص١٩.

(٢) انظر الفصل الثامن أدناه.

(٣) البلاذري، فتوح، ص١١٧-١٨؛ الجهشياري، ص٤٧؛ واليعقوبي، بلدان، ص٣١١.

(٤) الطبري، ٣، ص٣٢٣-٤ و ٣٧٩؛ والبلاذري، فتوح، ص٢٩٥، واليعقوبي، بلدان، ص٢٤١-٢ و٢٤٦، وياقوت، بلدان، مجلد٤، ص٤٨٤.

(٥) الطبري، ٣، ص٥٩٠.

الضرائب في المدن، لكنه كان خطوة في الاتجاه الصحيح. على أن المنصور اختار أن يغفل منفذاً آخر أكثر أهمية للتهرب من الضرائب ناجماً عن نشؤ المدن وضخامة حجم المبادلات التجارية التي كانت تجري بواسطة عدد صغير نسبياً من التجار الأغنياء. كان القانون الاسلامي يفرض على هؤلاء الأثرياء أن يدفعوا ٢½٪ من مداخيلهم بعد بعض التصحيحات بوصفها زكاة. ولكن الدولة كانت قد توقعت منذ عهد عثمان (٦٤٤ - ٥٦/م٢٣ - ٣٥هـ) عن جمع هذه الضرائب المتواضعة وتركت للفرد أن يقوم بذلك وفقاً لضميره[١]. وقد عنى ذلك في الواقع أن القسم الأكبر من ثروات كبار التجار لم يكن خاضعاً للضرائب، في حال أن صغار أصحاب الأعمال كانوا يدفعون نوعاً من الضرائب.

وبالنسبة للتجارة الدولية كان القانون منذ بداية الاسلام يقضي بدفع ضريبة في الميناء التي تصل إليها البضاعة، كالبصرة مثلاً، بمعدل ٢½٪ أو ٥٪ أو ١٠٪ بناءً على وضع التاجر المعني أو كونه مسلماً أو غير مسلم. وكانت هنالك اعفاءات كثيرة كما كانت هنالك وسائل عديدة لتجنب دفع هذه الضريبة كلياً[٢]. والظاهر أن المنصور اتخذ بعض التدابير لتشديد المراقبة وتحصيل هذه الضريبة. والمصادر تذكر لنا أنه بنى جدراناً حول البصرة وأن نفقات هذا المشروع جمعت من سكانها بمعدل ٤٠ درهماً من كل فرد[٣]. ولما لم يكن لمثل هذه الانشاءات أي مبرر عسكري في ذلك الوقت فإنه بوسعنا أن نستنتج أن الغاية منها كانت مراقبة حجم المبادلات التجارية عبر البصرة.

وكان بنو امية قد تملكوا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في مختلف أنحاء الامبراطورية فعمد المنصور إلى مصادرتها واعادة توزيعها بين أفراد عائلته. والفارق الوحيد بين ما فعله المنصور وما فعله الأمويون هو أنه أخذ نساء العائلة بعين الاعتبار ومنحهن اراضي[٤] مما أوجد بني العباسيين تقليداً هو أن لنسائهم، فيما يبدو، حقاً

---

(١) قدامة بن جعفر، كتاب الخراج، ج٧، وهو قسم من (Taxation in Islam) لإبن شمش (a. Ben Shemesh) ج٢، لايدن، ١٩٦٥، ص١٠٣؛ وابن سلام، كتاب الأموال، تحقيق م. هـ. الفقي، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ص٤٣٧ و٥٧٣.

(٢) البلاذري، فتوح، ص٣٨٥؛ إبن سلام، الأموال، ص٤٢١، ٤٢٧، ٥٣٥، ٥٢٨-٩؛ المقريزي، الخطط، ص١٢١، ١٢٢، ١٢٣.

(٣) الطبري، ٣، ص٣٧٤.

(٤) البلاذري، فتوح، ص٢٩٤.

كرجالهم باقتناء الثروة واستثمارها، وكان المنصور سخياً جداً في معاملة أفراد عائلته لكنه كان متشدداً في معاملته موظفيه. فقد كان المرتب الأعلى يبلغ ٣٠٠ درهم شهرياً وهو مرتب غير كبير بالنسبة لذلك الوقت[١]. ويبدو أن ذلك شجع البعض على الانغماس في ممارسات فاسدة منها أخذ العمولة من التجار المحظوظين، أو اخفاء المواد الغذائية والمضاربة بها. غير أن هذه الممارسات لم تكن واسعة الانتشار بفضل جهاز التجسس اليقظ عند المنصور[٢].

وفي عهد أبي العباس سُكَّت نقود ذهبية وفضية جديدة. كانت معادنها الثمينة أقل بنسبة ٥٪ أو ١٠٪ تقريباً مما كانت تحويه هذه النقود في أواخر العهد الأموي. ولمواجهة النفقات المتزايدة عمد المنصور إلى اصدار نقد أدنى قيمة. إذ رفع نسبة انخفاض المعادن الثمينة إلى ١٥٪[٣]. وكانت لهذه التدابير بعض التأثير التضخمي على الاقتصاد، لكن هذا التأثير مر غير ملحوظ ومن غير اثارة أية مشاكل بسبب انزال هذه النقود بصورة تدريجية، فيما يرجح. على أنه نشأ اعتراض بسيط حين أمر المنصور جباته بأن لا يقبلوا غير النقود الأموية عندما تدفع الضرائب نقداً، وذلك بقصد سحب النقود الأثمن من التداول[٤]. وأفضل دليل على نجاح هذه التدابير الاقتصادية المحدودة هو أن المنصور ترك عند وفاته احتياطياً كبيراً في بيت المال[٥].

ويرجع الفضل إلى الثورة في أن عملية الاختلاط والاندماج أصبحت حقيقة حياتية لا يمكن صدها. وقد تركت لتسير بحسب ظروف كل ولاية بدون تدخل كبير من قبل الحكومة المركزية. وفي خراسان حيث ترسخت هذه العملية، كان لا بد لها من أن تقوى وتشتد، ولم تتخذ الدولة أية تدابير لاعاقتها. أما في مصر من ناحية أخرى، فقد كانت هذه العملية غير فاعلة. لقد بقي المصريون أقباطاً وواصل العرب وجودهم المستقل كما كانوا يفعلون في العهد الاموي. وطبيعي ان تكون هنالك

---

(١) الطبري، ٣، ص٤٣٤-٥ والجهشياري ص١٢٦.

(٢) الجهشياري ص١١٧، ١١٨-١٩، ٢٧٢.

(٣) المقريزي، النقود الاسلامية، تحقيق م. س. أ. بحر العلوم، النجف، ١٩٦٧، ص١٧.

(٤) البلاذري، فتوح، ص٤٦٩.

(٥) الأزدي، الموصل، ص٢٣٠؛ المسعودي، التنبيه والإشراف، تحقيق م. ج. دي غويه، لايدن، ١٨٩٣، ص٣٤٢.

استثناءات ولكنه كان لا بد من مرور بعض الوقت قبل حدوث التقارب والامتزاج بين المجموعتين. وفي مدينة بغداد النامية الشاملة لم تكن تثر عملية الاختلاط والاندماج مشكلة، وكانت هذه العملية تعتبر أمراً واقعاً، وكان المسلمون من غير العرب يقومون بأعمال في مختلف مجاري الحياة على الاسس ذاتها كالمسلمين العرب. ومن الجدير أن نشير هنا إلى أنه ليس ما يبرر اعتقاد بعض الباحثين في العصر الحديث بأن غير العرب لاقوا معاملة أفضل في ظل النظام الجديد الذي حقق نجاحه بفضل هؤلاء على ما يزعم البعض. هذا غير صحيح. إن النتيجة الطبيعية لحركة الاختلاط والاندماج هي تزايد غير العرب في جميع المصالح الحكومية. ثم أنه من نافل القول أن نلاحظ أنهم كانوا الأغلبية المتزايدة باستمرار في جميع أنحاء الامبراطورية.

وأخيراً، وبعد حكم طويل مليء بالأحداث قضى المنصور نحبه متأثراً بمتاعبه وبقروحه، وقد تجاوز الستين عمراً.

الفصل الثاني
نحو حرب أهلية

إذا كانت هنالك أية حاجة للاثبات بأن أسس الدولة العباسية، كما وضعها المنصور، لم تكن قوية بمقدار ما كانت تبدو، فإن ذلك الاثبات سرعان ما ظهر. وما كاد يمضي جيل واحد على وفاته حتى كانت الامبراطورية تخوض حرباً أهلية مدمرة دلت بوضوح على نقاط الضعف في هذا النظام. فقد مضت فترة تزيد على خمس وثلاثين سنة نهج فيها ثلاثة خلفاء عباسيين السياسة التي استنّها والدهم المؤسس بدون تعديل يذكر ولئن كانت قد حصلت بعض التغييرات فإن هذه التغييرات كانت بوجه عام تدابير محددة لا تتخذ إلا عندما تنشأ أوضاع تهدد الحكم المركزي. لقد كان خط السياسة العامة يقتصر على تعزيز سلطة الحاكم وحكومته المركزية، وكان المعتقد أن ذلك يكفي لحكم الامبراطورية المترامية الأطراف. فالتغييرات في الضرائب كانت تستحدث لاغناء الخزينة من دون أي اهتمام بمصالح المكلفين. والتعديلات في الادارة كانت تجري لهدف واحد هو تشديد قبضة بغداد على الولايات، والحكام كانوا يواصلون اتخاذ ألقاب ذات دلالات دينية آملين أن يؤدي ذلك إلى إعطائهم بعض مظاهر السلطة الدينية. وظل هؤلاء الحكام يستخدمون الخراسانية، قوتهم الضاربة، لمجابهة أية ادعاءات من الرعايا المنشقين. على أنهم عجزوا عن أن يروا أن هذه القوة العسكرية لا تشكل جيشاً نظامياً محترفاً ولا تشكل أي بديل له. أنهم لم يستطيعوا أن يدركوا أن استخدام هذه القوة العسكرية المؤلفة من مجندين يعملون في الجندية بعض الوقت وحسب، لتنفيذ الإرادة السياسية للحكومة المركزية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تعقيدات خطيرة. لقد فات هؤلاء الحكام العباسيين أن يدركوا الدروس التي كان يجب أن يتعظوا بها من سوابق مماثلة، كحل الميليشيا في البصرة والكوفة، أو كثورة

الجيش السوري على أسياده من بني مروان. وفي مدينة رئيسية تنمو بسرعة كبغداد، كان السماح للخراسانية بأن ينخرطوا في مشاريع تجارية مربحة سبيلاً مؤكدة لانصرافهم إلى الحياة المدنية انصرافاً كلياً.

إن الانصهار بحد ذاته رائع ولكنه لا بد من إلحاقه بتدابير من شأنها أن تؤدي إلى ترسيخه ليتم بذلك دمج شعوب الامبراطورية في مجتمع واحد موحد. وفي اقتصاد آخذ بالاتساع بهذه السرعة، وبمثل هذا الحجم المتزايد من التجارة الداخلية والدولية إلى درجة هائلة، كان يجب توجيه الاهتمام إلى المصالح المتنوعة لجميع فئات السكان، ولمصالح الولايات المختلفة، ليتمكن هذا الاقتصاد من العمل في ظل أفضل الظروف الملائمة. لقد كان الهدوء النسبي في معظم أنحاء الامبراطورية يفسح المجال أمام عدد كبير من الناس للتنقل الواسع بين ناحية وأخرى، ولكن ذلك كان يؤدي بدوره إلى نشوء تجمعات بشرية ضاغطة في مناطق تتوفر فيها فرص إقتصادية إستثنائية. وكانت الحكومة المركزية سعيدة في جهلها لهذه المشاكل أو أنها غافلة عن مسؤولياتها غفلة تامة.

وأخيراً جاء المهدي الذي كان مرتقباً منذ زمن بعيد إلى الحكم، ودام عهده نحو عشر سنوات (٧٧٥-٨٥/١٥٨-٦٩هـ)، لقد كان كل شيء مهيئاً «لمجيئه». وإذا ما استمرت حالة الهدوء التي سادت السنوات الأخيرة من حكم والده فان عهداً من العدالة يتوقع أن يعم الجميع. والحقيقة أنه استهل عهده بتدبير رائع لتحقيق التسوية والتفاهم إذ أطلق سراح سجناء أبيه السياسيين[١]. يضاف إلى ذلك أنه نهج ما يمكن أن يوصف بالسياسة الدينية بصفته «مهدياً»، ولاعتباره نفسه، على الأرجح، فوق السياسة. فأنشأ ديوان المظالم، وأخذ يجلس فيه بذاته لسماع شكاوى رعيته على موظفيه، ليرى الناس أن العدالة كانت تأخذ مجراها[٢]. وعمل أيضاً على الاستفادة من مكانته كحاكم يحمل مبادىء ومثلاً أقرب إلى المثل والمبادىء الشيعية من مثل ومبادىء أسلافه. لقد اتبع سياسة توفيق ومصالحة مع الفئات الشيعية المعتدلة على

(١) الطبري، ٣، ص٤٦١.
(٢) المصدر السابق، ص٤٠٨؛ والمقريزي، الخطط، ج٢، ص٢٠٧.

الأقل. ومن بين الذين أفرج عنهم من سجون المنصور رجل يدعى يعقوب بن داوود، وهو رجل من مرو لا يحتاج تأييده للشيعة أي إثبات. وكان والده وأعمامه قد عملوا في خدمة آخر ولاة بني أميه في خراسان والشرق، وبهذه الصفة كان والده مفيداً كجاسوس في خدمة أبي مسلم. وفوق هذا فان يعقوب هذا وأخاه قد اشتركا في ثورة النفس الزكية مما أدى إلى زجهما في السجن[1]. وبتعيين يعقوب في مركز فريد من نوعه هو «الأخ بالله»، كان المهدي بذلك يستغل ظروفه واتصالاته لتحقيق التفاهم المرغوب[2]. ولتسهيل مهمته هذه، فقد منح يعقوب حق تعيين أمناء له في جميع الولايات، ثم منح هؤلاء سلطة على الولاة أنفسهم في ولاياتهم الخاصة[3]. ولكن هذا التنظيم الهادف إلى إنشاء ما يمكن وصفه بجهاز الحزب الواحد عبر شبكة معقدة من المفوضين السياسيين لم يأت بالنتائج المرجوة. أولاً: لأن الخلافات القائمة بين الأطراف المعنية كانت عميقة جداً بحيث أن مثل هذه المحاولة السطحية لم يكن مقدراً لها أن تنجح دون تساهلات هامة من قبل المهدي. ثانياً: لقد أثار هؤلاء المفوضون السياسيون بما لهم من صلاحيات غير عادية عداء أصحاب البريد الموالي وولاة الولايات. وبعد تجربة دامت خمس سنوات عزل يعقوب وأعيد إلى السجن[4].

ولم يثبط هذا الفشل همة المهدي، أو لعل المهدي قرر القيام بردة فعل حيال هذا الفشل، فعمد إلى القيام بحملة تطهيرية للقضاء على من دعوا بالزنادقة. ولا يمكن تحديد أصل هذه الكلمة ولا اشتقاقها، ولكن هذا الغموض الشديد بالذات وانعدام وجود قضية مشتركة بين الذين لوحقوا بهذه التهمة يحملان على الاعتقاد بأنها تسمية عامة تشمل جميع الذين كانوا يعارضون المهدي في سياسته الدينية. غير أن هذه الحملة المتسترة بقناع ديني كان لا بد لها أن تؤدي إلى نشوء معارضة لها على الأسس ذاتها حتى بين أعضاء عائلته أنفسهم[5].

---

(١) الطبري، ٣، ص٥٠٦-٧؛ والجهشياري، ص١٥٥.
(٢) الطبري، ٣، ص٤٦٤؛ الجهشياري، ص١٥٥.
(٣) الطبري، ٣، ص٤٨٦.
(٤) المصدر السابق، ص٥٠٨ و٥١٧.
(٥) المصدر السابق، ص٤٩٩؛ ٥١٧-٥٢٢؛ ٥٣٤؛ ٥٤٨-٥٥٠؛ ٥٨٨.

وفي مجال الادارة أظهر المهدي، ولا عجب، بعض القدرة. ولعل ذلك عائد إلى التدريب الذي تلقاه على يدي والده. كان المنصور قد تلقى تقريراً يلقي ضوءاً على فن الحكم، من وضع ابن المقفع، أحد موظفيه الذين سبق لهم أن عملوا لبني أمية أيضاً[1]. والظاهر أن المنصور الذي لم يكن يثق بأحد إلا بذاته، لم يعر هذا التقرير أي اهتمام. أما المهدي فكان على العكس منه، فيما يبدو، فاطلع عليه بدقة وعناية، وقام في الواقع بتنفيذ بعض ما جاء فيه من توصيات. ولا ريب أنه كان مصمماً على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على حكومته، وبالتالي لا يمكن إغفال ما من شأنه أن يؤدي إلى تدابير تعزز هذه السيطرة. وبناء على هذا عينّ المهدي مراقباً في كل مصلحة حكومية، ثم عينّ مراقباً عاماً على رأسهم جميعاً. وكان المساعد الاداري الأهم للمهدي، الوزير أو الكاتب، على قلة ما بينهما من فرق، لا علاقة له بهؤلاء الموظفين الجدد الذين ظلوا مستقلين حتى عن «أخيه بالله»[2].

وكانت في التقرير نصيحة أخرى ذات أهمية كبيرة، ولا سيما في ضوء التطورات اللاحقة. وهي توصية تؤكد على ضرورة تقيد القوات العسكرية بالقيام بواجباتها وحسب، وعلى عدم تورطها في أي ظرف كان بالقضايا المدنية، ولا سيما بجمع الضرائب وإدارتها. لقد أدرك المهدي قيمة هذه النصيحة الهامة. كان والده يترك مصلحة المداخيل ومصلحة الجيش بيدي رجل واحد في بعض الأحيان، أما المهدي، فكان خلافاً لذلك، يعين مسؤولين منفصلين ومراقبين مستقلين لهاتين المصلحتين لتجنب تدخل الجيش أو تورطه في شؤون الضرائب[3]. يضاف إلى ذلك أنه كان أول من لجأ إلى التجنيد لتأمين الرجال للعمل في الشرطة بينما كانت العادة أن يؤخذ هؤلاء من الجيش. وللتأكيد على أهمية واجبات هذه القوة الجديدة، كان أفرادها يجندون من سكان المدينة المعروفين[4]. ومما يؤسف له أن هذه السياسة لم تدم طويلاً بعد المهدي، وكانت النتيجة مفجعة، كما سنرى.

---

(١) محمد كردعلي، محقق: رسائل البلغاء، القاهرة، ١٩٤٦، ص١١٧-٣٤.
(٢) الطبري، ٣، ص٤٩٣؛ الجهشياري، ص١٤٦، ١٦٦.
(٣) رسائل، ص١٢٢-٣؛ الطبري، ٣، ص٥٢٢.
(٤) الطبري، ٣، ص٤٨٣، ٥٤٨، ٥٥٥، ٧٦٢-٣.

ولقد أوصى واضع التقرير أيضاً بوجوب إزالة الشذوذ في الامبراطورية، وبضرورة أخذ التضخم بعين الاعتبار في قضايا الضرائب كما في مسألة تحديد عطاءات الجند[1]. ولكن المهدي لم يقم بأي عمل من شأنه تصحيح الوضع بالنسبة للضرائب، ولا عمد إلى تصحيح عطاءات الجيش، ولو أنه أدرك مغزى التضخم وعرف أن النظام الضريبي القائم كان يسبب خسائر كبيرة في دخل الخزينة. لقد كان هذا النظام كما نعلم، هو النظام الذي فرضه العرب عند الفتح، وهو في جوهره يقوم على الأنظمة التي وجدوها في الولايات. فقد كان على العرب في ذلك الوقت، إذا أخذوا أرضاً، كما في سوريا والجزيرة، أن يدفعوا العشر الواجب دفعه على المسلم، أي عشر الغلة. وأدى هذا الترتيب إلى إبقاء المداخيل على مستوى التضخم، من غير أن يؤدي ذلك إلى أية مشاكل. ولكن القضية كانت أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالأراضي التي ظلت في أيدي غير المسلمين، كما في السواد. ولئن كان الكثيرون من السكان هنا قد اعتنقوا الاسلام في النهاية فانهم ظلوا يدفعون الضرائب السابقة نفسها على الأراضي التي يملكونها. وكانت هذه الضرائب نسبة محددة عيناً أو نقداً مقدرة على أساس مساحة الأرض ونوع الانتاج. كذلك كانت هذه النسبة المقررة، لا سيما النسبة النقدية منها أدنى إلى حد كبير من الأسعار السائدة للمنتوجات. وهنا في هذا المجال كان يتوقع للخزينة أن تحقق زيادة الدخل بادخال نظام جديد، واقترح كاتب الخليفة نظام المقاسمة، وسرعان ما نفذ هذا التدبير. وكانت الضريبة تقدر على الانتاج الفعلي وهي تتراوح بين النصف والثلث بناء على طريقة الري ونفقاتها[2].

وهنالك وضع آخر كان من شأن إدخال نظام جديد فيه أن يفيد الخزينة، يتناول الأراضي المنتجة للفاكهة والخضراوات. كان الاسلام في البداية لا يرى غير فرض ضرائب على الحنطة، والشعير، والتمر، والعنب، وهي المنتوجات المألوفة في الجزيرة العربية[3]. أما في البلدان الواقعة خارج الجزيرة، كما في سوريا مثلاً، حيث يشكل الزيتون إنتاجاً رئيسياً، فإن العرب لم يدركوا أول الأمر أن الزيتون منتوج آخر خاضع للضريبة. وفي عهد عبد الملك صارت ضريبة دينار واحد تفرض على كل مئة شجرة

---

(١) رسائل، ص١٢٤-٦.

(٢) قدامة، شمش، ص١١٩؛ البلاذري، فتوح، ص٢٧٢.

(٣) الأموال، ص٤٧٤-٥.

زيتون إذا كانت لا تبعد أكثر من ميل واحد عن السوق أو على كل مئتي شجرة منها إذا كانت أبعد من ذلك(١). ليس في السواد أشجار زيتون تقريباً، ولكن فيه أنواعاً كثيرة من الفاكهة والخضراوات. والظاهر أنها بقيت معفية من الضرائب لبعض الوقت ونحن لا نعلم موعد تصحيح هذا الوضع بالضبط، ولا نعلم ما إذا كان هذا الوضع قد صحح بالفعل في عهد بني أمية. ولكننا نعلم أن المهدي ألغى ضريبة كانت مفروضة على بعض أشجار الفاكهة في ولاية فارس المجاورة(٢)، ونعلم من ناحية أخرى أنه وسّع نظام المقاسمة ليشمل جميع المنتوجات الزراعية في السواد. وكانت الترضية الوحيدة التي منحها المهدي للمنتجين هي اقتطاع نفقاتهم قبل تحديد نصيب الخزينة. كذلك أجريت بعض التعديلات لأخذ البعد عن الأسواق بعين الاعتبار(٣).

وفي مصر، حيث كانت ضريبة الأرض بالأساس نسبة محددة تدفع نقداً، فرض المهدي على عامله فيها أن يضاعف هذه النسبة. وهذا بدوره يعطينا فكرة عن التضخم في هذه الفترة، وعن مستوى الضريبة المتزايد. ثم فرضت ضريبة على الماشية المباعة في الأسواق، على أنه يرجّح فيما يبدو، أن هذه الضريبة كانت مقصورة على الماشية التي يؤتى بها للذبح في المدن الكبيرة(٤).

وليست لدينا أية معلومات عن حدوث تغييرات في ضريبة الأراضي في الولايات الأخرى، ولكن هذه الولايات كانت في الغالب مناطق قد عقدت معاهدات صلح مع الفاتحين العرب، تدفع بموجبها مبلغاً متفقاً عليه. فلم تكن هنالك أية فرصة لادخال أية زيادة على الضريبة هنا. على أنه جاء في المصادر أن المهدي أصدر أمراً بفرض ضريبة جديدة على الأسواق والدكاكين في بغداد. ولما كنا نعلم أن مثل هذه الممارسة قد بوشر بها في عهد المنصور، فانه يظهر أن المهدي عمد بذلك إلى تنفيذ جمع هذه الايجارات وإلى فرض الضريبة على الدكاكين المبنية حديثاً خارج سور المدينة المستديرة(٥).

---

(١) أبو يوسف، كتاب الخراج، القاهرة، ١٣٠٢هـ. ص٤٤-٥.

(٢) الجهشياري، ص١٥١؛ هلال الصابىء، كتاب الوزراء، تحقيق هـ. ف. أمدروز، (H.F.Amedroz)، لايدن، ١٩٠٤، ص٣٤١.

(٣) قدامة، شمش، ص١١٨.

(٤) المقريزي، الخطط، ص٣٠٨.

(٥) المقريزي، الخطط، ج١، ص١٠٣؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٣٩٩؛ ياقوت، بلدان، ج٤، ص٤٤٨.

وتمشياً مع مبدأ حصر قيام الجيش بالنشاطات العسكرية وحسب، وإزاء استتباب الأمن في الداخل، قرّر المهدي أن أفضل ما يقوم به جيشه هو أن يحارب البيزنطيين. وابتداء من عام ٧٧٨م/١٦١هـ. بدأت سلسلة من الحملات الصيفية المتزايدة العنف تثير مخاوف العدو، وسرعان ما تدهور الوضع إلى حرب عامة (١). وفي عام ٧٨٠م/١٦٣هـ، سار المهدي بنفسه على رأس جيشه، بما فيه الخراسانية، وأنشأ قاعدة جديدة في الرقة، حيث قاد ابنه الرشيد حملة ناجحة إلى الأراضي البيزنطية (٢). وعاد المهدي إلى بغداد تاركاً ابنه في قيادة الحملات على العدو، وقد عينه بالاضافة إلى ذلك، مسؤولاً عن جميع ولايات الامبراطورية في الغرب (٣). هذا يعني أن مداخيل هذه الولايات كانت مخصصة للجهود الحربية على هذه الجبهة الهامة. وفي عام ٧٨١م/١٦٥هـ، أنزل الرشيد إلى الميدان جيشاً من **٩٥٧٩٣** جندياً، باستثناء المتطوعين. وبلغت هذه القوة الشاطىء المواجه للقسطنطينية وأكرهت البيزنطيين على طلب الصلح. ثم عقدت هدنة لثلاث سنوات قبل البيزنطيون بموجبها أن يدفعوا جزية قدرها ٧٠٠٠٠ دينار مرتين في السنة. ومن الطريف أنهم قبلوا بالاضافة إلى ذلك بتقديم المرشدين لجيش الرشيد، ووعدوا بانشاء أسواق في طريق سيره لشراء المؤونة اللازمة له (٤). والواقع أن هذا الشرط كان من أبرز الميزات الخاصة بالحروب البيزنطية الاسلامية في العهد العباسي. كان كل جيش من جيشي الطرفين، في زحفه في أراضي العدو، يشتري مؤونته اللازمة له من عدوه. وبامكان المرء أن يستنتج هنا أن الغنائم لم تكن الهدف الرئيسي في هذه الحروب، أو أن الحصول على الأسلاب كان صعباً جداً لوجود معاقل على جانبي الحدود ولذلك لم تجر محاولة للحصول عليها إلا في ظروف إستثنائية.

وفي الشرق قامت انتفاضات ثانوية بين الصغد في بخارى وكيش، وفي إمارات الهياطلة حول يوشانغ وجوزجان. ولكن هذه المناطق سرعان ما أخضعت بمساعدة

---

(١) الطبري، ٣، ص٤٨٥-٦ و٤٩١ و٤٩٣.

(٢) المصدر السابق، ص٤٩٤-٩؛ الأزدي، الموصل، ص٢٤٥-٦.

(٣) الطبري، ٣، ص٥٠٠.

(٤) المصدر السابق، ص٥٠٣-٥؛ الأزدي، الموصل، ص٢٤٧.

ضئيلة من قوات الحكومة المركزية[1]. ثم استدار المهدي بعد ذلك إلى الولايات الواقعة على بحر قزوين، وهي أكثر عناداً. وفي عام ٧٨٣م/١٦٧هـ وجّه قسمًا كبيراً من الجيش المرابط في الرقة إلى هذه المنطقة بقيادة الهادي، ولي العهد. وتمكنت هذه الحملة من إرغام أحد أمراء طبرستان على إعلان خضوعه قبل أن أخطر الهادي للعودة عند ورود نبأ وفاة أبيه[2].

ومن النتائج الهامة لهذه الحملات أن جميع المجندين الذين جيء بهم من سوريا والجزيرة والعراق خلال عهد المنصور، نقلوا من بغداد. لقد نقل بعضهم إلى قاعدة الرقة الجديدة، بينما نقل القسم الآخر للاستقرار في المعاقل القائمة على الحدود البيزنطية. ولا بد أن هؤلاء كانوا شديدي الرغبة بالاستقرار هنا لأنهم تطوعوا بالذهاب إلى هذه المواقع مع أنهم منحوا عطاءات فقط ولم يعطوا أراضي كما كان يجري في السابق[3]. وجاء مثل هذا الحماس الغريب المفاجىء من قبل هؤلاء بالانتقال إلى هذه المناطق النائية في الامبراطورية، مناقضاً لتصرفاتهم المتوقعة. حقاً أنه من المسلم به أنهم حظوا ببعض الدوافع المشجعة في البداية، ولكن هذه الحركة استمرت بعد تخفيض هذه التسهيلات، ثم بعد انقطاعها كلياً أيضاً. ومنذ عهد المنصور نجد بعض أبناء أزد وطي وحمدان ينتقلون من البصرة إلى أذربيجان طوعاً واختياراً[4]. ثم أدى هذا النزوح، غير المنظم إلى هذه المناطق التي لم يتنبه إليها العرب من قبل، إلى ثورة من قبل السكان المحليين بقيادة بابك[5]. وكان لا بد من إجراء إعادة تنظيم رئيسي جديد في مناطق أخرى أبعد إلى الغرب على الحدود العربية البيزنطية[6].

وفي الجهة الجنوبية من الامبراطورية كان يجري تطور آخر. كان ابن عم المهدي، والي البصرة، قد كلّف بالاضافة إلى ذلك، بالاشراف على جميع الأراضي المجاورة

(١) الطبري، ٣، ص٤٧٠، ٤٨٤، ٤٩٤، و٥١٧؛ اليعقوبي، تاريخ، جـ٢، ص٣٩٧.
(٢) الطبري، ٣، ص٤٩٣؛ ٥١٧-٥١٨؛ ٥٢١-٢؛ ٥٥١.
(٣) البلاذري، فتوح، ص١٦٦.
(٤) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٣٧١.
(٥) انظر ص٥٢.
(٦) انظر ص٤٥-٤٦-٤٧.

لخليج فارس[1]. وكان معنى ذلك أن جميع المداخل الممكنة لتجارة المحيط الهندي وضعت تحت سلطة رجل واحد لتشديد سلطة الحكومة على هذه التجارة. ومن الطريف أن نلاحظ هنا أن ردة فعل العرب المقيمين في الصحراء الواقعة على الساحل الغربي من الخليج، كانت المباشرة بمهاجمة القوافل المارة[2]. ولم يكن هذا غير نذير بازدياد الخطر في هذه المنطقة[3].

ثم خلف المهدي إبنه الهادي لكن عهده دام أكثر قليلاً من سنة واحدة (٧٨٥-٦م/١٦٩-٧٠هـ)، وكان من الناحية العملية تتمة لعهد والده. غير أن سابقة جديدة تقررت عند بداية عهده ثم صارت فيما بعد قاعدة لدى بداية كل عهد. كان الهادي في جرجان عند وفاة والده، والظاهر أنه لم يكن محبوباً لدى بعض الخراسانية في بغداد، أو أنه كان هنالك على الأقل تخوف باعتراض هذا البعض على خلافته. فتقرر بسرعة أن يعطى جميع أفراد الجيش ببغداد عطاء سنتين هبة مباشرة لهم، مما أمّن ولاءهم للخليفة الجديد[4].

وجرى آنذاك اتخاذ تدبير جديد هو أن الهادي فرّق بين ما كان يعتبره دخلاً خاصاً له وما هو دخل للخزينة. وكان هذا الدخل مؤلفاً من موارد كبيرة من أراض وممتلكات أموية مصادرة احتفظ بها لنفسه، بالاضافة الى «إيجارات» الدكاكين وغير ذلك من المستغلات المماثلة التي صارت تشمل المنازل والحمامات العامة والمطاحن[5].

وفي عهد الهادي القصير جرت انتفاضتان أحداهما ثورة شيعية ثانوية في المدينة، لكنها أخمدت بسرعة وقتل قائدها. وكانت لها نتيجة واحدة بارزة هي أن ادريس، ابن عم القائد وأحد أنصاره، فرّ الى شمالي أفريقيا حيث انشأ ابنه السلالة الأدريسية فيما بعد[6]. ولكن الثورة الثانية جرت في أرمينيا وكانت أكثر خطورة. هنا اصطدم

---

(١) الطبري، ٣، ص٥٠١.
(٢) إبن الأثير، الكامل، ج٦، ص٥١.
(٣) انظر الفصل السادس.
(٤) الطبري، ٣، ص ٥٤٥-٦.
(٥) المصدر السابق، ص٥٩٠.
(٦) المصدر السابق، ص٥٥١-٦٨.

استمرار تدفق العرب الراغبين بالاستيطان في الثغور بمقاومة السكان الأصليين المتحالفين مع العرب الذين سبق لهم أن استوطنوا في هذه المناطق، وكان من شأن هذه الفتن أن شجعت الخزر على استئناف هجماتهم وبذلك بقيت الأوضاع مضطربة[1]. وفي هذه الأثناء أخذت الحكومة تحاول اقناع بعض القادمين الجدد للانتقال الى أمكنة أخرى لتخفيف الضغط على الأمكنة الغاصة بالسكان[2].

ثم جاء الآن دور هارون الرشيد المشهور الذي خلف أخاه الهادي. وفي عهده (٧٨٦-٨٠٩م/ ١٧٠-١٩٣هـ) نهج هارون الرشيد الخطط ذاتها التي اتبعها قبله شقيقه، ووالده وجده، ولكن الضغوط كانت تتراكم، كما أن الشقوق أخذت تظهر في البناء بأكمله. لقد كان الانفجار وشيك الوقوع. وهنالك الكثير من الأساطير التي حيكت حول هذا الخليفة والباحثون في العصر الحديث يفضلون ترك هذه الأحجية بلا حل. على أن بحاثة حديثاً معروفاً فسّر الأمر كله، في محاولة منه لتفجير هذه الأسطورة، على أساس وجود انفصام في شخصية الرشيد. ومن حسن الحظ أن هذا التفسير البارع لم ينشر أبدا. على أنه لابد لنا على كل حال، ان نعرض تفسيراً منطقياً كي لا تبقى التطورات اللاحقة غير مفهومة.

كان الرشيد يوم جاء الى الحكم كوالده مليئا بالنيات الطيبة، وقد بذل محاولات سخية للتفاهم مع العلويين المناوئين ولاقاه هؤلاء بالكثير من الشكر والامتنان. وبعد استلامه الخلافة بأشهر قليلة فقط قام بالحج كأنه بذلك يعلن هذه الأنباء الطيبة. ثم أصرّ على زيارة المدينة، ووزع مبالغ كبيرة من المال بين سكان المدينتين المقدستين[3]. ولدى عودته الى بغداد بدأ ينظم حكومته في ضوء الظروف السائدة. لقد كانت المنطقتان المضطربتان في الامبراطورية هما فقط أرمينيا وأذربيجان حيث كان الصراع الداخلي يشجع التدخل الخارجي المعادي. ان الهدنة التي عقدت على الحدود البيزنطية، لثلاث سنوات، في عهد المهدي أشرفت على الانتهاء، وكان العدو يقوم بالاعداد لاستئناف القتال. وكان على الرشيد أن يتخذ قراراً حيال هذا الوضع وهو الذي كان شديد

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٢٦-٨.

(٢) البلاذري، فتوح، ص١٩٠.

(٣) الطبري، ٣، ص٦٠٤-٥.

التورط بمحاربة البزنطيين في عهد والده، والمدرك للوضع الخطر على جناحه الأيمن. فحررّ نفسه من جميع المسؤوليات الادارية وتسلم قيادة الجيش بذاته. بالنسبة للشؤون الادارية للامبراطورية بكاملها، اعتمد على مربيه ورفيقه يحي بن خالد بن برمك، وهو الرجل الذي لا يُشَك على الاطلاق بولائه، وولاء عائلته للعباسيين. ولما كانت لهذا الرجل ولوالده من قبل خبرة طويلة في خدمة العباسيين في مجالات متعددة، ولا سيما في الناحية المالية، فان قدرته كانت أمرا مثبتا لا ريب فيه. عينّه الرشيد وزيراً له يتمتع بالصلاحيات التنفيذية الكاملة. وبقي هذا الرجل وجميع أبنائه معه يخدمون الرشيد باخلاص طوال ١٧ عاما في كل المهمات التي كلفهم بها[١]. ومع ذلك فاننا سنرى أنهم قتلوا بوحشية حين تطلبت السياسة التضحية بهم والتخلص منهم.

ولدى استئناف القتال مع البيزنطيين اكتفى الرشيد بخطة دفاعية طوال أربعة أعوام (٧٨٦-٩م/١٦٩-٧٤هـ) للاحتفاظ بالأراضي التي يحتلها[٢]. وفي هذه الأثناء كان يجري على هذه الحدود تنظيم رئيسي جديد يشمل جميع نواحي الوضع العام. لقد تبين أن المواقع المتقدمة في الثغور كانت غير ذات جدوى من الناحية العسكرية على الرغم من ضخامة كلفة انشائها وتحصينها وصيانتها بالنسبة للخزينة المركزية. ولقد فقدت بسرعة طابعها العسكري الذي تميزت به من قبل، أو كان المفروض أن تتميز به. وبات حماس الناس للاستيطان هنا عائداً الى دوافع أخرى بعيدة عن قتال العدو أو الدفاع عن الحدود. لقد انهمك هؤلاء مع البيزنطيين بتجارة رابحة الى أقصى حد. وأدى قرب هذه الثغور من الحدود الى تحويلها منافذ ومراكز تجارية ممتازة للمنتوجات الاسلامية والبيزنطية على السواء، ولأية بضاعة أخرى كانت تمر في أراضي الدولتين. والواقع أن الوضع الاستثنائي لهذه المواقع الحدودية حماها من الضرائب حماية تامة. هذه حقيقه كانت مفيدة للجميع باستثناء الخزينة المركزية في بغداد. يضاف الى ذلك أن هذه المواقع لم تعد تشكل أي عائق لتقدم العدو، بل تحولت في الواقع الى عون هام لـه. وهنا نذكر أن المجندين الأولين للاستيطان في هذه المعاقل

---

(١) المصدر السابق، ٥٤٥، ٦٠٣، ٦٠٦، ٦٠٩، ٦٣١؛ الجهشياري ص٨٧-٨، ١٧٧، ١٨٩-١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١؛ اليعقوبي، تاريخ، ص٤٢٩.

(٢) الطبري، ٣، ص٥٢١، ٥٦٨، ٦٠٥، ٦١٠.

منحوا أراضي لتشجيعهم على السكنى فيها. ومع أنه كان يفترض فيهم أن يدفعوا العشور الاسلامية المقررة، فانهم تمكنوا في غالب الأحيان من التخلص من دفع الضريبة ومن الطبيعي أن يعمدوا في أوقات فراغهم الطويلة الى حراثة أراضيهم. وبامكان المرء أن يتصور أن الأسعار كانت متدنية في هذه المواقع الغنية المعفية من الضرائب. ولذلك كانت الرغبة شديدة بتوفير سوق خارجية لفائض الانتاج المتراكم. وكان البيزنطيون يوفرون الحل الواضح لذلك فبعد اجتياز آسيا الصغرى وقبل دخول البلاد الاسلامية، كان بامكان هؤلاء أن يعتمدوا على هذه المواقع لتموينهم بالمؤونة التي كانوا بأمس الحاجة اليها. وكان المتفق عليه أن تدفع الجيوش الاسلامية أثمان مؤوناتها خلال مرورها في الأراضي البيزنطية حتى بعد انتهاء الحملة الناجحة. وفي هذه الحال كان من المنتظر أن يدفع البيزنطيون أثمان مؤوناتهم أيضا، ولكن ذلك لم يكن أمراً صعباً حيال الخدمات المؤمنة. من الواضح أن هذا الوضع خطير، يحول جهاز الدفاع الامبراطوري في وجه عدوه الأول الى مهزلة. هنا قرر الرشيد أن يتخلص من جميع هذه المواقع المتقدمة على الحدود الشمالية، وأن ينشىء بدلا من ذلك خطاً دفاعياً جديداً يمتد على المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس، في خط يمتد بصورة عامة بين طوروس وحلب. ثم ألغيت كلمة ثغور نفسها، واستبدلت بكلمة عواصم، وهي سلسلة من المواقع الدفاعية المبنية على هذا الخط، وقاعدتها الأساسية في بلدة منبج. وللاشراف عليها عينّ الرشيد عبد الملك بن صالح أحد أخيار بني العباس. ثم أعيد تحصين طرسوس ووجهت اليها فرقة من ٣٠٠٠ جندي من الخراسانية للمرابطة فيها على أساس المناوبة. كذلك نقل الى طرسوس ٢٠٠٠ ممن سرحوا من ثغري انطاكية ومصيّصه وقبلوا الانتقال اليها وزيد عطاؤهم عشرة دنانير بالاضافة الى اعطائهم أرضا لاقامة المساكن لا للزراعة. وقد اتخذت هذه الترتيبات بالنسبة (Tarsus) لطرسوس فقط بسبب موقعها المكشوف[1] ولم تتخذ تدابير مماثلة للجنود المرابطين في معاقل أخرى على هذا الخط الدفاعي الجديد. ومن المحتمل أن يكون هذا التنظيم اقنع معظم الموجودين في الثغور بأن وضعهم هناك غير مقبول وأن

---

(١) الطبري، ٣، ص١٧٠؛ الأزدي، الموصل، ص٢٦٢؛ ياقوت، بلدان، جـ٤، ص١٦٥؛ البلاذري، فتوح، ص١٦٩-٧٠؛ المسعودي، مروج الذهب، تحقيق سي. باربيه دي ماينارد (C. Barbier de Meynard) وبي. دي كورتاي (P. de Courteille)، باريس، ١٨٦١-٧٧، ج٦، ص٤٣٧.

الأفضل لهم أن ينتقلوا باختيارهم الى العواصم الجديدة. وطبيعي، كما هو متوقع، أن يرفض البعض ذكر التدبير. ثم توفر لهم سبب آخر للتذمر حين فرض عليهم بعد ذلك أن يدفعوا الضرائب كاملة. وكان من شأن تذمرهم هذا أن أضاف بعداً جديداً الى الوضع القلق في أرمينيا وأذربيجان[١].

وفي عام ٧٩٠م/١٧٤هـ كان عبد الملك بن صالح، القائد الأعلى لقوات العواصم قد جمع ما يكفيه من القوات لاستئناف الهجمات الصيفية المعتادة ومواصلتها بعد ذلك انطلاقاً من قاعدته في منبج[٢]. ولا حاجة الى القول أن التجارة التي كانت تمر عبر الثغور سرعان ما انتقلت الى العواصم الجديدة، ولا سيما الى حلب، إلا أن سيطرة الحكومة عليها كانت أقوى وأفعل.

ولمراقبة الجبهة البيزنطية باستمرار، وللبقاء قريبا بحال نشوب مشاكل خطرة في أرمينيا وأذربيجان، سعى الرشيد الى اقامة مركز وسط له في شرقي الجزيرة. ومع أن اسمه وثيق الارتباط ببغداد بفضل «ألف ليلة وليله» فان الحقيقة المدهشة هي أنه ندر ان استقر فيها. فهو ما كاد يتسلم السلطة حتى بدأ بالبحث عن مكان آخر مناسب، الى أن استقر أخيرا في الرقة التي جعلها قاعدته، بعد أن كان قد غير مقره ثلاث مرات خلال عشر سنوات[٣]. لا ريب أنه كان يفكر بالجبهة البزنطية، ولكنه كان إلى جانب ذلك يتجنب مشكلة كانت قد أخذت تتزايد تعقيدا هي مشكلة وجود الخراسانية في بغداد. كان الجيل الأول من هؤلاء يفاخر عن جدارة بالمنجزات التي نال عليها مكافآت وفيرة في كل الأشكال الممكنة. وورث أبناء هذا الجيل الأول مراكز آبائهم، ووسعوا نفوذهم بصورة تدريجية، كما كان واضحا عندما رقي الهادي الى العرش. ثم صاروا الآن يعرفون بابناء الدولة أو الدعوة، أو بالأبناء وحسب، تأكيدا على ما يتمتعون به من مكانة محترمة. وكانوا بالطبع لا يزالون يقبضون عطاءاتهم إلا أنهم كانوا، الى جانب ذلك، قد أصبحوا شديدي الانغماس في حياة بغداد التجارية، يستغلون مكانتهم لزيادة ثرواتهم[٤]. أما بصفتهم قوة عسكرية فقد كانت السيطرة

---

(١) إبن أعثم، ج٢، ورقة ٢٤٩ب.

(٢) الطبري، ٣، ص٦١٠، ٦١٢، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٤٥.

(٣) المصدر السابق، ص٦٠٦-٧، ٦١٠، ٦٤٥-٦؛ الأزدي، الموصل، ص٢٩٠.

(٤) الطبري، ٣، ص٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٩.

عليهم صعبة، ثم أنهم كانوا يمتنعون عن ترك حياة المدينة المرهفة لتحمل مشقات القيام بالحملات العسكرية. وليس من الصعب أن نتخيل مدى خيبة أمل الحاكم أزاء مثل هذه القوة القاهرة التي يعود اليها الفضل في بلوغه وبلوغ أسلافه هذه المكانة التي بلغوها. وفي هذه الظروف، وإلى أن تشكل قوة أخرى بديلة، فضل الرشيد البقاء بعيداً عن عاصمته ليتجنب أي احتكاك ممكن بينه وبين هؤلاء الأبناء.

وكانت القوات السورية العراقية بقيادة عبد الملك بن صالح قادرة على مواجهة الجبهة البيزنطية. ونشأت بعض الخلافات بين السوريين المقيمين، لاسيما في دمشق بصورة خاصة، وبعض العائدين من الثغور حديثا، ولكنها خلافات سرعان ما سويت وعادت الحالة هادئة[1]. غير أن الأوضاع القلقة في أرمينيا وأذربيجان كانت تتطلب اتخاذ بعض الاجراءات. كذلك كانت الدلائل تشير الى الاضطراب في شمالي أفريقيا. ولزيادة تعقيد الأوضاع قام بالثورة علوي كان قد لجأ الى الديلم في منطقة بحر قزوين[2]. لقد كانت الحاجة ماسة الى قوات عسكرية لمواجهة هذه الأخطار لكنها لم تكن لتتوفر إلا إذا أمكن ايجاد مصادر جديدة للتجنيد. هنا كانت الاستعانة بالبرامكة الموالين، وكان ايفاد الفضل الى خراسان للقيام بهذه المهمة.

ولئن كانت مصادرنا تصور هذه العملية على أنها حملة عسكرية، وربما كان الفضل مصحوباً بعدد من الخراسانية، فالواقع أنها كانت أقرب إلى بعثة سياسية يتوقع فيها من الفضل أن يستغل صلاته وصلات زملائه ورفاقه لتحقيق هذا الهدف. لقد كانوا يعرفون المنطقة معرفة جيدة. وكانوا يعرفون أيضا أن الهياطلة الذين تعاونوا مع بني أمية قبل اعتناقهم الاسلام يشكلون المصدر الأفضل الممكن من المجندين. أما الآن، وقد رسخ الاسلام فيهم، فقد صار يتوقع أن يكفي بعض الاقناع والاغراء ليجعل منهم الحل المثالي بالفعل. بعد قليل نتناول موضوع الإغراء الذي قدمه الفضل، أما الاقناع فقد جاء من قبل بعض الأمراء الهياطلة المتعاونين الذين تمكنوا من اقناع زملائهم بقيمة هذا التعاون. وسرعان ما نجح الفضل بمهمته وتوفرت

(١) المصدر السابق، ص٦٢٤-٥، ٦٣٩؛ إبن الأثير، ج٦، ص٨٦-٩١؛ إبن حزم، جمهرة، ص٢٥٢.
(٢) الطبري، ٣، ص٦١٢-١٣.

مصادر جديدة للتجنيد، لا في صفوف الهياطلة وحسب، ولكن في صفوف سكان الصغد أنصاف المستقرين في أشروسنة. وأطلق اسم العباسية على هذا الجيش ثم وسمهم جمعيا موالي للخليفة العباسي، مدخلا على كلمة مولى انعطافة جديدة في معناها. والمذكور في مصادرنا أن عدد الذين جندوا بلغ ٥٠٠,٠٠٠ لكن الذين بلغوا الغرب بقيادة الفضل كانوا عشرين الفاً وحسب[١].

وصادف وصولهم، فيما يبدو، انتقال الرشيد الى الرقة سنة ٧٩٦م/١٨٠هـ بسبب ما كان يلاحظ من تزايد النشاط على الحدود. وبنيت معاقل جديدة، ورابط فيها عدد من الجنود، والمظنون أنهم من القادمين الجدد[٢]. والواقع أن الرشيد قام بنفسه بقيادة حملة صيفية في السنة التالية في عمق الأراضي البيزنطية. كأنه يريد بذلك أن يظهر القوة الجديدة التي حصل عليها[٣]. ومع استمرار وصول القوات الجديدة، راح الرشيد يواصل ضغطه على البيزنطيين خلال العقد التالي. وبلغت هذه الجهود ذروتها بحملة كبيرة جدا في عام ٨٠٥م/١٩٠هـ. بقيادة الرشيد أيضا. ولما كان نجاح هذه الحملة محدودا فقد كان الرشيد قانعا بعقد صلح على أساس شروط ملائمة[٤]. ونتيجة لهذا الصلح، وبسبب من ضغط القوات السورية العراقية فيما يرجح أيضا، سمح الرشيد باعادة أعمار مواقع الثغور المهملة عبر جبال طوروس[٥]. ثم تبادل الأسرى والهدايا بين الحاكمين وبذلك بدأت على هذه الحدود الصعبة فترة سلام غير مألوف واستمر هذا السلام حتى بعد نشوب الحرب الأهلية في الامبراطورية الاسلامية.

وبينما كان اهتمام الرشيد منصرفاً كل الانصراف الى القضية البيزنطية، كانت شؤون الامبراطورية متروكة للبرامكة. الوالد يحي يشرف على الجبهة الداخلية، وولداه الفضل وجعفر يوجهان لمعالجة أي اضطرابات في أي بقعة في الامبراطورية. طبعا كان كل شيء يجري باسم الخليفة، غير أن البرامكة أنفسهم يعتبرون مسؤولين

---

(١) المصدر السابق، ص٦٣١، ٦٣٤؛ اليعقوبي، البلدان، ص٢٨٩-٩٠.

(٢) البلاذري، فتوح، ص١٧١.

(٣) الطبري، ٣، ص٦٤٦.

(٤) المصدر السابق، ص٧٠٨-١١.

(٥) المصدر السابق ص٧١٢.

عن نجاح السياسات التي ينفذونها أو عن فشلها. والظاهر أن علاقاتهم العامة كانت جيدة جداً إذ أن مصادرنا لا تسجل أي نقد لأعمالهم حتى حين كان واضحا أن أعمالهم هذه خاطئة. وطبيعي أن تتناول مسؤوليتهم الرئيسية شؤون الادارة المالية للامبراطورية وقد تمكنوا من مراقبتها بفعالية بمعونة موظفيهم في الولايات.

وإذا كان نجاح سياستهم المالية يقاس بثروة الخزينة المركزية، فان النجاح كان ضخما جدا. أما إذا كان يقاس بنتائجه وبتأثيراته على شعوب الامبراطورية، فانه كان فشلا ذريعا. من المؤكد أنها كانت سياسة محافظة صارمة لم تأخذ الاصلاح بعين الاعتبار. ولئن أجريت بعض التعديلات نتيجة لشكاوي بعض المكلفين، فان سياسة البرامكة كانت تتسم بدقة شديدة لا تنظر إلا الى مصالح الخزينة.

وفي مرحلة باكرة من عهد ادارة البرامكة، اقترح أحد جامعي الضرائب المتحمسين أن تفرض ضريبة العشور الاسلامية على معتنقي الاسلام في السواد بالاضافة الى ضريبة بالغة نصف منتوجاتهم تقريبا كانوا يدفعونها بناء على نظام المقاسمة الجديد. ولما كان ذلك التدبير يعني مضاعفة الضريبة، وعقوبة على اعتناق الاسلام فانه سرعان ما أبطل[1]. ولما تذمر فلاحو ولاية فارس من أن نسبة الضريبة المفروضة عليهم مرتفعة جدا بالمقارنة مع الضريبة المفروضة على منطقة شيراز وهي جزء من الولاية ذاتها، أكثر خصوبة، خفضت نسبة الضريبة عليهم الى ثلثي النسبة التي كانت مفروضة على شيراز[2].

وإذا كانت هذه التدابير رفيقة متساهلة، فإن الأساليب المتزمتة التي كانت تصحب جمع الضرائب كانت تعوض عن أية خسارة تلحق بالخزينة. كانت العادة المتبعة قبل البرامكة أن لا تجمع الضرائب المستحقة كاملة في السنة التي تكون المواسم فيها رديئة، وبذلك يبقى المكلف «مديناً» للخزينة بجزء صغير من الضريبة، ثم يأتي ظرف ملائم يجري فيع إعفاء المكلفين من دفع هذه المتأخرات. ولكن مثل هذه

---

(١) المصدر السابق، ص٦٠٧.

(٢) الأصطخري، كتاب المسالك والممالك، تحقيق م. ج. دي غويه (M.J. de Goejie) لايدن، ١٨٧٠، ص١٥٧-٨؛ المقدسي، أحسن التقاسيم... ، تحقيق م. ج. دي غويه، لايدن، ١٨٧٧، ص٤٥١.

الخطة لم تكن تنسجم مع أسلوب البرامكة المتشدد. ولذلك لم تكن الضرائب تدفع كاملة بصرف النظر عن أية ظروف تخفيفية، وانما كانت جميع المتأخرات أيضا تجمع بنشاط كما وكان الموظفون يُعيَّنون خصيصا للقيام بمثل هذه المهمة(١). وكان المكلفون في بعض المناطق يستسلمون لهذا التدبير الجديد لكنهم كانوا يحتجون عليه في مناطق أخرى وكانت نتيجة ذلك خطيرة بالنسبة للحكومة.

وفي الموصل بلغ الوضع منتهى الخطورة. هنا لم يتم جمع المتأخرات بشدة وحسب، ولكن تدابير أخرى متشددة وضعت قيد التنفيذ. فالضرائب التي كانت مفروضة على الدواجن والماشية بوشر بجمعها كاملة بالاضافة الى جميع المتأخرات بعد أن كانت مهملة منذ زمن بعيد(٢).

وكأن هذا وحده لم يكن كافياً. ففي حال وجود أي شك فيما اذا كان يجب على المالك أن يدفع العشور الاسلامية أو أن يدفع الضريبة على أساس المقاسمة، كان يطلب منه أن يدفع مبلغاً إجمالياً يوازي هذه الضريبة الأخيرة، مما عنى في الواقع أن العرب هنالك كانوا يفقدون امتيازاتهم في مجال الضرائب(٣). وليس غريباً بالتالي أن تنفجر ثورات خارجية النموذج في هذه المنطقة(٤). ثم إن محاولات السلطة لاخماد هذه الانتفاضات بالعنف لم تكن تؤدي إلا إلى زيادة الأوضاع سوءاً. وفضل بعض عرب الموصل أن يغادروا المنطقة كلياً وانتقلوا إلى أذربيجان المجاورة وبذلك كانوا يعملون على نشر الاستياء إلى أمكنة جديدة(٥).

وفي أذربيجان بالذات كان الاضطراب متفشياً نتيجة ضغط الهجرة العربية والغاء الثغور من قبل. وهكذا وجد الناس الذين شجعوا من قبل للاستيطان في هذه المناطق الحدودية ومنحوا في بعض الأحيان إعفاءات من دفع الضريبة على أراضيهم انهم فقدوا امتيازاتهم فجأة وصاروا يطالبون بدفع الضرائب. لقد كان منتظراً أن يحتجوا

(١) الطبري، ٣، ص٦٤٩؛ اليعقوبي، تاريخ، ص٤١٥؛ الأزدي، الموصل، ص٣١٤؛ إبن الأثير، ج٦، ص١٠٥.
(٢) الأزدي، الموصل، ص٣١٤.
(٣) المصدر السابق، ص٢٧٥-٦.
(٤) الطبري، ٣، ص٦٣١، ٦٤٥، ٦٤٩، ٦٨، ٧١١.
(٥) الأزدي، الموصل، ص٢٧٩-٨١، ٢٨٧؛ إبن الأثير، جـ٦، ص١٠٥.

على ذلك، وأن يلجأوا إلى الثورة المسلحة[1]. ثم كان من شأن هذا الاضطراب اللاحق في هذه المناطق المكشوفة أن شجع الخزر على الغزو[2]. لقد صبر السكان الأصليون على تعديات العرب على أراضيهم وثرواتهم، ولكنهم كانوا بالطبع متخوفين أمام هجرة عربية جديدة. ثم أنهم لم يكونوا مطمئنين إلى وجود هذه العناصر الثائرة بين ظهرانيهم لا سيما وقد أدى هذا الوجود إلى تقريب خطر الخزر الرهيب بدلاً من حمايتهم منه. ولا عجب أمام ذلك أن تكون الثورة المعروفة بالثورة الخرمية التي اندلعت بقيادة بابك بعد سنوات قليلة، قد نبتت جذورها في هذه الآونة من هذه البقعة[3]. ولمواجهة هذا الاضطراب الداخلي والتهديد الخارجي معاً كان لزاماً على الحكومة المركزية أن تجد قوات لها لاحتواء هذه الأوضاع.

وفي مصر أيضاً، كانت الاجراءات الدقيقة المتشددة باعثة على الاضطراب في ولاية لم تعرف الاضطراب من قبل. ففي أواخر عهد بني أمية كان بعض العرب من الموصل قد استقروا في منطقة مجاورة للصحراء شرقي الدلتا. وحيال تشجيع الحكومة ومساعدتها المالية لهم استصلحوا بعض الأراضي الصحراوية لأهداف زراعية وأعفوا من دفع أية ضريبة تذكر. وفي هذا الوقت أصدرت الحكومة المركزية تعليمات بوجوب مسح هذه الأراضي وتقدير غلالها لغرض الضريبة. يضاف إلى ذلك أن وحدة الكيل التي استعملت للمسح كانت دون الوحدة المألوفة ببضع بوصات وبذلك جاءت التقديرات لمصلحة الخزينة. وكانت نتيجة ذلك، كما كان متوقعاً، ثورة مسلحة لم تخمد إلا بعد إرسال قوات جديدة من بغداد[4]. وهنالك تدبير آخر أثار العرب والأقباط معاً، كان متصلاً بالأحباس، أي الأوقاف الخيرية والدينية، وهي تقليد مصري صرف. كان الأقباط يوقفون هذه الأوقاف لمصلحة الكنيسة والأديرة. ولما كانت إدارة هذه الأملاك متروكة للمتبرعين أولوكلائهم فقد كان هنالك مجال كبير للانحراف في التصرف بالدخل، بالاضافة إلى أن هذه الأملاك كانت معفية من الضرائب. ووجد المسلمون هذا المنفذ مناسباً للتهرب من الضريبة فتبنوا هذا التقليد.

---

(١) إبن أعثم، ج٢، الورقات ٢٤٨ب-٢٤٩ب.

(٢) الطبري، ٣، ص٦٤٨؛ الأزدي، الموصل، ص٢٩٤.

(٣) الطبري، ٣، ص٧٣٢، الأزدي، الموصل، ص٣١٣.

(٤) المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٠، ٣٠٨؛ ج٢، ص١٦٣؛ الطبري، ٣، ص٦٢٦-٧، ٦٢٩.

ولئن كان بنو أمية قد أجازوا هذا التقليد، فإن العباسيين رأوا فيه خروجاً على الاسلام. والواقع أن المهدي حاول أن يقضي عليه. ولما كانت موافقة القاضي ضرورية لمثل هذه الأوقاف، فقد عين المهدي لمصر قاضياً حنفياً لأن المذهب الحنفي لا يجيز مبدأ الأوقاف. وواجهت هذه الخطوة الاعتراضات، فقرر البرامكة السماح باستمرار هذا التقليد شرط أن تكون هذه الأوقاف تحت إشراف قاضٍ يتأكد من إنفاق الدخل على الاحسان فعلاً. ولهذه الغاية عين قاض مالكي[1] لأن مذهبه المالكي يجيز مثل هذا المبدأ.

وفي برقة، للغرب من مصر، حيث الزيتون إنتاج هام، جرى مسح الأرض ووضع تقدير جديد للضرائب على أساس فرض مبلغ إجمالي. كذلك نفّذ بدقة جمع الضرائب على الدواجن والماشية[2]. وفي شمالي أفريقيا كان العباسيون يواجهون صعوبات في الاحتفاظ بتونس. هنا كانت الخلافات بين البربر والعرب، ثم فيما بين العرب أنفسهم تزداد تعقيداً بسبب المنافسات التي كانت تجري بين القوات العسكرية المجندة من البربر والعرب في المنطقة، وقوات الخراسانية المستقدمة على أساس المناوبة للسيطرة على المنطقة. وأخيراً تقرر توطين فرقة كبيرة من جيش العباسية الجديد هنالك بصورة دائمة بقيادة ابرهيم بن الأغلب الذي عين والياً على المنطقة بالاضافة إلى ذلك. والظاهر أن اتفاقاً عقد معه منحه استقلالاً ذاتياً في الواقع مقابل دفع مبلغ ٤٠٠٠٠ دينار للخزينة كل عام. وكان هذا الكسب الصافي للخزينة مناقضاً لتدبير سابق كانت خزينة القيروان تتلقى بموجبه مساعدة مالية سنوية من مصر قيمتها مئة ألف دينار[3].

ولعل حماس البرامكة لاغناء الخزينة المركزية أمر مفهوم، ولكنه يصعب فهم حماسهم الموازي لاغناء الرشيد نفسه وأفراد عائلته الأدنين. فقد كانوا يلجأون بحرارة إلى كل وسيلة ميسورة، بما في ذلك الممارسات الفاسدة، غير مبالين البتة بمصالح

---

(١) الكندي، الولاة والقضاة في مصر، تحقيق ر. غست(R. Guest) في سلسلة جب (Gibb) التذكارية، رقم١٩، لندن، ١٩١٢، ص٣٧١، ٣٧٢، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٥.

(٢) اليعقوبي، البلدان، ص ٣٤٤-٥.

(٣) إبن الأثير، ج٦، ص١٠٥-٨؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤١١.

الجميع، لتحقيق هذا الهدف الذي لا مبرر له. الدكاكين، والأسواق، وغير ذلك من المستغلات الأخرى في مدن كثيرة؛ وأراضي المراعي العائدة للملكية العامة؛ والممتلكات التي كانت تخص العصاة؛ والأراضي المهجورة التي غادرها أصحابها بسبب عبء الضرائب؛ والأراضي التي مات عنها أصحابها بدون ورثة؛ حتى ممتلكات بني أمية المصادرة التي كانت قد أعطيت لأفراد العائلة العباسية. كل هذه الأملاك صودرت وأضيفت إلى ثروة الرشيد الخاصة[1]، واستعمل اسم ابنه الذي كان لا يزال طفلاً آنذاك في عملية لتجنب دفع الضريبة بتحويل الأرض الخاضعة لنظام المقاسمة إلى أرض خاضعة لنظام ضريبة العشر. فقد باع أصحاب هذه الأراضي ممتلكاتهم من هذا الطفل بصورة رسمية لكنهم ظلوا يواصلون حراثتها ودفع العشر المطلوب إلى الخزينة بالاضافة إلى مقدار آخر مماثل للمالك الجديد الشرعي. وفي هذه العمليات كان الجهاز البرمكي الكفء يقوم بالمساعدة اللازمة لجعل هذه العمليات تبدو شرعية تماماً. ولا حاجة إلى القول أن هذه الأراضي أصبحت في النهاية ملكاً خاصاً لابن الرشيد، في حين فقدها المالكون الحقيقيون نهائياً[2]. والممتلكات التي كانت قد أعطيت إلى مروان الثاني بهذه الصورة ذاتها، أعطيت الآن إلى بنات الرشيد، بدلاً من إرجاعها إلى أصحابها السابقين. وكانت لزبيدة زوجة الرشيد، مصالح واسعة جداً في مصر حتى أنه كان لا بد من تعيين وكيل للاهتمام بهذه المصالح[3]. وهنا يشعر المرء أن البرامكة لم يحرموا أنفسهم أو أصحابهم كلياً في هذا النشاط المحموم لابتزاز الثروات. إن أسلوب حياتهم ينم عن ثروات هائلة ثم إن الولاء الدائم الذي تمتعوا به في صفوف حاشيتهم، يعود إلى «سخائهم» المشهور أكثر مما يعود إلى الولاء والأخلاص المجردين[4].

وبالمقارنة مع السياسات الضريبية المتزمتة بالنسبة لجميع أنحاء الأمبراطورية تقريباً، كان البرامكة يبدون تساهلاً غير مألوف بالنسبة للشرق. هنا في الشرق فقط،

(1) الطبري، ٣، ٦٠٧، ٧٤٩؛ الأزدي، الموصل، ص٢٨٧؛ أبويوسف، الخراج، ص٢٠٠-١؛ البلاذري، الفتوح، ص١٤٤، ١٥١، ١٥٨، ١٧٩، ١٨١.

(2) البلاذري، الفتوح، ص٣٢٣، ٣٧١.

(3) الكندي، الولاة، ص٣٩٢.

(4) الطبري، ٣، ص٦٧٣، ٦٩٩، -٧٠١.

مارسوا تساهلات حقيقية في الضرائب وهنا نذكر أن الفضل كان قد قصد خراسان في مهمة لتجنيد القوات العسكرية، ومما له مغزاه أنه نجح في مهمته هذه. ولا ريب أنه كان نجاحاً له ثمنه. فقد قدّم للمجندين الجدد ولقادتهم عطاءات عالية، وحين وجد أن ذلك غير كاف عمد إلى إلغاء متأخرات الضرائب كلها، وإلى إحراق السجلات[1]. ثم ذكر أيضاً أن أموالاً إضافية يمكن أن توفر لهذه المنطقة من الخزينة المركزية إذا لزم الأمر، أي أن دخل الشرق يجب أن ينفق في الشرق على أن تكون الخزينة المركزية مسؤولة كلياً عن نفقات الجيش الجديد بكاملها[2]. والظاهر أن البرامكة في محاولة لتأمين مورد منتظم من المجندين من الشرق عقدوا اتفاقاً مع قادة المنطقة حقق فيه هؤلاء القادة تنازلات مالية وسياسية. ولما كنا نعلم أن البرامكة قبلوا بمنح ابرهيم بن الأغلب استقلالاً ذاتياً في تونس فإنه ليس ما يمنع أن يكونوا قد فعلوا الشيء ذاته مع القادة المحليين في الشرق، مقابل تعاونهم التام. وسنرى فيما بعد أن هذا الاتجاه صار السياسة الرسمية المتبعة في عهد المأمون[3].

وفي هذه الأثناء أثارت هذه السياسة الجديدة في الشرق معارضة هائلة، لا سيما في صفوف الأبناء في بغداد، مما أدى في النهاية إلى سقوط البرامكة. فقد أدرك الأبناء أن التساهلات الممنوحة للعباسية في الشرق لا بد أن تؤدي في النهاية إلى تساهلات أخرى في بغداد قد تكون على حسابهم. وشعروا أن هذه القوات الجديدة لا بد أن تنسف قوتهم في بغداد وتفقدهم مكانتهم المميزة في ظل العهد. يضاف إلى ذلك أن قادتهم، وهم من الشرق أيضاً، كانت لهم آراؤهم حول كيفية التعامل مع جيرانهم السابقين من غير أن يضطروا إلى التساهل معهم إلى الحد الذي بلغه البرامكة. ثم ان الدلالات المتتابعة على فشل سياسات البرامكة شجعت خصومهم عليهم، حتى أن الرشيد نفسه بدأ يفقد الثقة بهم. وقبل نهايتهم بست سنوات كان يحيى، وهو أكبر أفراد العائلة، قد استقال. ولئن ظل يعود إلى الوظيفة، ويخرج منها خلال هذه الفترة النهائية مرة بعد مرة، فإن ابنه الفضل صرف من منصبه وأجبر على الذهاب إلى الرقة

---

(١) الجهشياري، ص١٩١.
(٢) المصدر السابق، ص٢٢٨.
(٣) انظر ص٦٩-٧٠ أدناه.

لطلب العفو من الرشيد. وإذا كان الرشيد قد عفا عنه فإنه لم يرجعه إلى منصبه(١). وكان أخوه الأصغر جعفر هو الوحيد الذي بقي في منصبه حتى النهاية. وبكلام آخر، نجد أن عدد المناصب التي تقلدها البرامكة في السنوات الست الأخيرة من عهدهم بلغت الحد الأدنى، حين كان موظفون آخرون قد أخذوا يحلون محلهم في مناصبهم تلك. إن أحد هؤلاء هو الفضل بن الربيع، وقد كان أبوه أحمد موالي المنصور(٢). وحول هذه الشخصية نمت المقاومة للبرامكة، والواضح من تصرفاته اللاحقة أنه كان معارضاً لسياستهم في الشرق. وكان علي بن عيسى بن ماهان قائد الأبناء في بغداد شخصية أخرى معارضة لهذه السياسة أيضاً(٣). والواقع أنه عين والياً على الشرق ليقوم بصورة خاصة بتنفيذ سياسة معارضة كلياً لسياسة البرامكة. فحاول أن يخضع أمراء المنطقة ورؤساءها، وأن يعيد فرض سلطة الحكومة المركزية الكاملة عليهم. ثم الغى جميع التساهلات الضرائبية والترتيبات المالية المؤاتية التي كانوا قد حصلوا عليها من البرامكة. وبدلاً من المساعدة المالية التي كان البرامكة قد اقترحوها، تمكن هذا الوالي، على ما تذكر المصادر، من إرسال نحو عشرة ملايين درهم في السنة إلى الخزينة المركزية(٤). ولقيت هذه السياسة الجديدة مقاومة شرسة وأثارت انتفاضات متعددة في المنطقة(٥). على أن الوالي أصر على مواصلة تدابيره القاسية إلى أن نشبت في سمرقند ثورة كبرى بقيادة أحد كبار معاونيه. وهذا القائد هو رافع بن ليث. ومما هو طريف في هذا المجال أن نذكر ان رافع هو حفيد آخر الولاة الأمويين على خراسان والشرق. ومع أنه كان مؤيداً للعباسيين مخلصاً لهم، فإنه كان يعارض المعاملة القاسية التي يلقاها رفاقه أبناء الشرق، وهو يعتبر نفسه واحداً منهم. وكان يحظى بتأييد العرب الآخرين ذوي القناعات المماثلة في المنطقة، ويتمتع بالاضافة إلى ذلك، بدعم قوي من الرؤساء والأمراء في بلاد الصغد، وما وراء النهر، وإمارات طخارستان (٦)، ولما انتشرت هذه الثورة وهددت بانفصال الشرق في النهاية، هرع الرشيد إلى تغيير

---

(١) الطبري، ٣، ص٦٤٦-٧؛ ٦٥١؛ ٦٦٧؛ الجهشياري، ص٢٢٧.

(٢) الطبري، ٣، ص٦٣٨؛ الجهشياري، ص٢٦٩.

(٣) انظر ص٦٤ أدناه.

(٤) الطبري، ٣، ص٦٤٩، ٧٠٢، ٧١٦، ٧١٧، ٧٢٧؛ الجهشياري، ص٢٢٨.

(٥) الطبري، ٣، ص٦٣٧، ٦٤٥، ٦٥٠-١؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٠٤-٥،

(٦) الطبري، ٣، ص٧٠٧، -٢٧؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٢٥، ٥٣٥-٦.

سياسته. وفي محاولة واضحة منه لتهدئة العصاة أرجع القسم الأكبر من العباسية المجندين حديثاً. وقد باتت مهمتهم الرئيسية في هذا الوضع اعتقال الوالي علي بن عيسى بن ماهان غير المرغوب فيه[1]. وكانت لهم مهمة أخرى بالطبع، هي أن يحاولوا إقناع زملائهم بأن يخلدوا إلى الهدوء. كما كان المأمول أن يحاربوهم أيضاً إذا اقتضى الأمر. وعلى كل حال فإن القتال الذي جرى كان متقطعاً، بينما بقيت الثورة مشتعلة. وأخيراً كان لا بد للرشيد أن يذهب إلى الشرق بنفسه وأن يحاول احتواء هذه الثورة الخطرة. ولما كانت القوات العسكرية المتوفرة لديه غير كافية، فإنه قرّر أن يسعى للحصول على مساعدة أمراء طبرستان وجرجان[2]. غير أن هذا الأمل لم يتحقق، وقضى الرشيد نحبه فور وصوله إلى خراسان. وأدت وفاته إلى نقل الأزمة إلى مستوى جديد، وهنا كان المسرح معداً اعداداً كاملاً للحرب الأهلية القادمة.

لقد كان الرشيد يعمل في سنواته الأخيرة على خلق توازن بين الضغوط المتعددة عليه، كما كان في الوقت ذاته يحاول إيجاد وسيلة لاستعادة الاستقرار في الامبراطورية، لكن جهوده تلك أدت، على غير قصد منه، إلى الاسراع في تدهور الوضع. كان انشغاله الكبير في الحروب البيزنطية جهداً مضيعاً. ليس هنالك ما يدل على أن البيزنطيين كانوا عدوانيين. لقد كانوا يتصدون لمشاريعه الواسعة. والواقع أنهم كانوا على استعداد للوصل إلى صلح معه على أية شروط معقولة. والمشكلة بالنسبة له هي أن مشاريعه كانت تتطلب قوات عسكرية أكثر مما كان يستطيع أن يجند. ثم إن الأبناء لم يكونوا متحمسين بصورة خاصة للاشتراك في حرب يعتبرونها غير ضرورية. كذلك كانت القوات السورية العراقية في حالة معنوية متدنية بعد انسحابهم من مواقعهم الرابحة على الحدود. ولدعم جهود الرشيد نفذ البرامكة سياستهم المشرقية لتجنيد القوات من هذه المنطقة. غير أن نجاح هذه الخطة ووصول هؤلاء الجنود إلى الجبهة أثارا عداء الأبناء والقوات السورية العراقية معاً، حتى أن القائد الأعلى عبد الملك بن صالح أظهر معارضة كانت كافية لحمل الرشيد على اعتقاله وزجه في السجن[3].

---

(١) الطبري، ٣، ص٧١٥-١٩؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٢٥.
(٢) الطبري، ٣، ص٧٠٥، ٧٣٣.
(٣) المصدر السابق، ص٦٨٨-٩٤.

وكان من شأن فشل سياسة البرامكة المالية أن أدت إلى ازدياد الحاجة لقوات جديدة لمواجهة أوضاع جديدة. ومن وجهة نظر جميع الأطراف المعنية كان المجرمون هم البرامكة، وكانوا هم الأنذال. ولئن كانوا قد أخذوا يفقدون مكانتهم بسرعة، فإن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة خصومهم الذين لن يهدأ لهم بال طالما أن هنالك برمكياً واحداً في السلطة. ووجه الخصوم كل حقدهم نحو جعفر الوحيد الذي استمر في السلطة حتى النهاية، لقد كان لا بد من كبش محرقة، وكان جعفر هو المقصود في هذه الحالة. ومما له مغزاه، بالاضافة إلى ذلك، أن جعفر أعدم بجوار الكوفة ثم نقلت جثته إلى بغداد حيث قطع رأسه، وشقت الجثة، وعلق كل قسم منها على جسر، ونصب الرأس في قلب المدينة. وبقيت الجثة المشوهة سنة ليراها كل إنسان، ولا سيما الأبناء[1].

كان الرشيد قبل تنفيذ فعلته البشعة هذه، في الحج في مكة حيث استغل هذه المناسبة البالغة الشهرة للاعلان عن مشروعه للخلافة، من بعده. لم يكن ذلك مجرد تسمية لخليفة له. لقد كان يشمل إعادة تنظيم رئيسية لحكومة الأمبراطورية، وكان يجب أن تنفذ على الفور، في خلال حياته. كان يفكر فيما يبدو، بتسوية ترضي نقاده، وتبقي على سياسته المشرقية ولو بصورة أخرى. والواقع أنه رأى أن تقسم الأمبراطورية إلى نصفين وأن تكون الري هي الفاصل بين القسمين. وفي حين يكون القسم الغربي تحت سيطرة الأمين حين تحين خلافته لأبيه، يكون القسم الشرقي للمأمون، وهو الثاني في الخلافة بعد أخيه. ومن أهم أسس هذا الترتيب أن تستخدم مداخيل كل قسم وقواته العسكرية فيه بصورة عامة. وينبغي أن يتمتع المأمون باستقلال ذاتي تام، وبكلمة أخيرة في القضايا المالية في قسمه، إلا أنه كان عليه أن يقدم المساعدة العسكرية لأخيه إذا نشأت الحاجة إلى ذلك. وهنا وقعت اتفاقية ملزمة إلى أبعد حد، وأقسمت الأيمان على تنفيذها وشهد ذلك المئات من الأشراف، وأفراد عائلة بني العباس، والموالي، وموظفي الحكومة وقادة الجيش. وكان الغائبون البارزون هم البرامكة مع أنهم كانوا في الحج ذاته[2].

---

(١) المصدر السابق، ص٦٧٥-٨٠؛ الجهشياري، ص٢٣٤؛ الأزدي، الموصل، ص٣٠٤.

(٢) الطبري، ٣، ص٦٥٥-٦٥؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤١٦-٢٠.

وكانت هذه الاتفاقية، ككل الاتفاقيات الأخرى، تعجز عن التكهن بكل ما قد يطرأ في المستقبل. ولا شك أن الأطراف المعنية كانت تستطيع إخفاء تفسيرات مختلفة على المواد ذاتها. وسرعان ما اتضح أن الرشيد، بقسمته الأمبراطورية عمل بالفعل على وضع الطرفين المتناقضين في جهتين متقابلتين، وأمّن لكل منهما موارد كافية تمكن أي منهما أن يكون مستقلاً عن الآخر. يضاف إلى ذلك أنه كان يعطي الشرق حاكمًا شرعياً تلتف حوله القوى. والواقع أن رافع بن ليث لم ير عند وفاة الرشيد ما يبرر استمراره بثورتـه، وانضم إلى المأمـون عن طيب خاطـر[1]. وكان يـوازي هذا الاستقطاب في الشرق استقطاب آخر مماثل له في المناطق الغربية. ثم بدأ علي بن عيسى بن ماهان بإعداد الأبناء للمعركة المنتظرة. كان لا بد للصدام المحتوم أن يقع خلال بضعة أشهر قليلة.

---

(١) الطبري، ٣، ص٧٧٧.

الفصل الثالث
الانحلال في ظل النظام الجديد

كان القتال في الحروب الأهلية السابقة ينحصر بالطرفين اللذين تصطدم مصالحهما اصطداماً مباشراً، في حين أن الفئات الأخرى من السكان ظلت خارج هذا الصراع بوجه عام، حتى ولو كانت تتعاطف مع هذا الجانب أو ذاك. أما هذه الحرب الأهلية التي كان الطرفان المتخاصمان فيها محددين بوضوح، فقد كانت جميع فئات السكان في كل منطقة تقريباً متورطة فيها، وان هذا الصراع الذي دام طويلاً امتد إلى جميع أنحاء الامبراطورية. لقد كان الأبناء يخوضون حرباً حاسمة للمحافظة على مكانتهم الآخذة بالانخفاض في الدولة العباسية، بينما كان المشرقيون يناضلون لتوطيد المكانة الجديدة المميزة التي بلغوها بإسهامهم النشيط في دعم مصالح الامبراطورية الواسعة. وبصفتهم مسلمين وأفراداً في القوات المسلحة، فقد كانوا شديدي الاستياء من صد الأبناء لهم، هؤلاء الذين كانوا يرفضون القيام بمسؤولياتهم العسكرية. لقد كان الأبناء مصممين على مقاومة أي تغيير يعطي المشرقيين مكانة مميزة في بنية الامبراطورية وقد كانت كل فئة في الامبراطورية ذات مصالح مهددة بالتغيير، تقف إلى جانب الأبناء، بينما كانت كل فئة تتوق إلى التغيير تقف إلى جانب المشرقيين. وأدى هذا الوضع إلى انشاء كتلتين متخاصمتين، أحداهما رجعية، ممثلة بالأبناء، والأخرى تقدمية يمثلها المشرقيون. كانت المشكلة أن التقدميين لم يكن يجمعهم أي جامع غير رغبتهم باخضاع الأبناء، بينما كان الرجعيون يعرفون ماذا يريدون بالضبط. وما أن تم تحقيق هذا الهدف حتى تفككت الجبهة التي كانت موحدة في الظاهر، ثم تلا ذلك المزيد من الاضطرابات. وفي الوقت ذاته انقسم الأبناء فيما بينهم حول مدى قبولهم بالوضع الجديد. وكان الأمين، خليفة الرشيد، قائد القوى

الرجعية، بينما كان المأمون بطل التقدميين. ولعله ليس من العجيب المدهش أن يجد المأمون نفسه أمام مشاكل أشد خطورة وتعقيداً من المشاكل التي واجهها شقيقه الذي كان دونه حظاً.

فلما تسلم الأمين الخلافة كانت الخزينة مليئة بالاحتياطي الوفير من الأموال، ولم يكن لديه أية مشكلة في دفع الزيادات المألوفة لقواته[١]. وفي الوقت ذاته كانت الحالة على الحدود البيزنطية اهدأ ما يمكن أن تكون عليه. كما أنه لم تكن هناك ثمة دلائل تدل على احتمال حدوث أية اضطرابات على هذه الحدود. ومع ذلك فإن الأمين طلب من شقيقه أن يقدم له مساعدة مالية أو مساعدة عسكرية، أو المساعدتين معاً، كما ورد في بعض المصادر. ولا يمكن أن نستنتج من ذلك إلا أن هذا الطلب كان محاولة مقصودة من جانب الأمين لابطال الترتيبات الموضوعة من قبل الرشيد. وبامكاننا أن ندرك أيضاً أن هذا الطلب تم تحت ضغط الأبناء وحلفائهم في بغداد. وقد شجعهم على ذلك انتصارهم على البرامكة وموت الرشيد[٢]. ولذلك شاءوا الآن أن يتابعوا خطتهم حتى النهاية لاستعادة الوضع وازالة جميع آثار السياسة المشرقية.

وكان من المتوقع أن يعترض المأمون على ذلك وهو يدرك أن طلبات أخيه ان هي في الواقع غير ذريعة أمام نيات بغداد الخطيرة نحوه، ولئن كان رافع بن ليث قد أعلن ولاءه له فإن حلفاءه، امراء بلاد الصغد وامارات طخارستان، لم يقرروا أية خطة ينهجون[٣]. غير أن المأمون كان موفقاً بوجود الأخوين فضل والحسن ابني سهل في خدمته. إنهما كالكثيرين غيرهما من كبار موظفي الامبراطورية، من حاشية البرامكة الذين عمدو خلال عهدهم الطويل، إلى تدريب العديد من أمثال هذين الرجلين. وطبيعي أن لا يكون هذان الرجلان مناصرين لسياسة البرامكة في جميع نواحيها، ولكن اختيار هذين الأخوين لخدمة المأمون يحمل على الاعتقاد بأنهما كانا نصيرين حازمين للسياسة المشرقية[٤]. وهنالك اعتقاد خاطيء بأنهما عراقيان في الأصل[٥].

---

(١) الطبري، ٣، ص٧٦٤-٥.

(٢) المصدر السابق، ص٧٧٩، ٧٨٤، ٨١١-١٧؛ الجهشياري، ص٢٨٩؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٠٥.

(٣) الطبري، ٣، ص٨١٥.

(٤) المصدر السابق، ص٧٣٠.

(٥) Dominique Sourdel, **le Vizirat Abbaside,** Damas, 1959 Vol.10 P. 1960

وقد نشأ هذا الخطأ من سؤ فهم اشارة وردت في أحد المصادر تنسبهما إلى منطقة سيب حيث منح الفضل مزرعة من قبل المأمون. كذلك نشأ هذا الخطأ عن أن الحسن استقر في العراق في النهاية حيث نفي بعد أن صرف من الخدمة[1]. ولكن هنالك مصدراً آخر يذكر بوضوح أنهما جاءا في الأصل من بلدة سرخس في خراسان[2]. ومما يؤكد هذا الأمر أن أبناء عمومتهما الذين كان الكثيرون منهم يعملون في خدمتهما، هم من خراسان في الأصل[3]. كان الأخوان وأبناء عمومتهما يشكلون نواة ادارة المأمون الناشئة في مرو. ومما له مغزاه أن الفضل الذي كان رئيس هذه الادارة منح لقب «ذي الرياستين الحرب والتدبير»، مما يدل على أنه كان مسؤولاً عن الجيش وعن الادارة المالية[4]. وبكلام آخر فإن الفضل يكون قد أعطى من قبل المأمون صلاحيات كاملة لتجنيد الدعم الذي هو بأمس الحاجة إليه في هذه المرحلة الحرجة. ومن الناحية المالية خفضت الضرائب في المنطقة بكاملها بنسبة الربع[5]. وبمثل هذا الدافع، وبما للأخوين ولأبناء عمومتهما من اتصالات واسعة، صار تجنيد الشرق بكامله معقولاً. على أن الأخوين لم يعتمدا على قادة العباسية والشخصية البارزة بينهم هي هرثمة بن أعيان البلخي. فقد عمدا بدلاً من ذلك إلى ابراز قادة جدد من بين رؤساء الهياطلة كطاهر بن حسين من يوشنغ، وقد بلغ عدد قواته نحو ٥٠٠٠ رجل. وقد كان أسلافه قد أيدوا القضية العباسية وساروا في خدمتها منذ الثورة، وانشأوا عبر هذه العملية صلات مفيدة في المنطقة. ومع أن والده أشار عليه بعدم الانسياق في هذه المغامرة، فإنه قرر، على ما يرجح، بعد الحصول على المزيد من الامتيازات من الأخوين، أن يقبل المهمة التي انيطت به وأن يقود القوات الشرقية لمحاربة بغداد[6].

---

(١) الجهشياري، ص٢٢٩-٣١، ٣٠٦؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٢٢.
(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٧٢، ج٤، ص٤١.
(٣) الطبري، ٣، ص٩٧٥، ٩٨٥،٩٧٩، ٩٩٣، ١٠٠٠،٩٩٦، ١٠٢٦،١٠١١، ١٠٢٧؛ الجهشياري، ص٣٠٥، ٣١٨؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٠٧، ٣٢١، ٤٠٦؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص ٤٤٨؛ ٤٥٢ إبن الأثير، ج٦، ص٢٠٩، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٤٦، ٢٥٦؛ إبن الأبار، إعتاب الكتاب، تحقيق ص الأشر، دمشق، ١٩٦١، ص١٠٩.
(٤) الجهشياري، ص٣٠٥-٦؛ الطبري، ٣، ص٨٤١.
(٥) الطبري، ٣، ص٧٧٤؛ الأزدي، الموصل، ص٣١٨.
(٦) الطبري، ٣، ص٧٧١، ٩٢٥، ١٠٦٣؛ الجهشياري، ص٨٤، ٢٩٠؛ إبن الأثير، ج٦، ص٢٩، =

وفي هذه الأثناء عبّأ علي بن عيسى بن ماهان جيشاً من عشرين ألف رجل من الأبناء وزحف به إلى الري حيث التقى الجيشان. وأسفرت المعركة عن هزيمة ساحقة نزلت بالأبناء. فقد قتل علي بالذات وتراجع جيشه إلى بغداد في حالة مضطربة تماماً[١]. وتابع طاهر مطاردة خصمه الفار نحو المدينة فاصطدم بمقاومة شرسة لم تكن متوقعة. وكان لا بد من استقدام نجدات من الشرق، ومن حصار دام ١٤ شهراً، ومن القتال شارعاً شارعاً، قبل الاستيلاء على المدينة التي عمها الدمار. وتعود هذه المقاومة الضارية إلى أن الأبناء كانوا يخوضون معركتهم الأخيرة، من ناحية، وإلى أن سكان بغداد أنفسهم لعبوا دوراً رئيسياً في القتال، من ناحية ثانية[٢].

وأدرك المأمون المصاعب التي يواجهها طاهر، فوجّه إليه فرقة قوية من العباسية بقيادة قائده هرثمة بن أعين. ولما كان هرثمة قد اشترك في عمليات سابقة في الغرب في ظل الرشيد، فقد كان متوقعاً أن يؤدي وجوده في العراق إلى استمالة بعض القوات السورية العراقية إلى جانبه. ولا بد أن وفاة قائد هذه القوات عبد الملك بن صالح في هذه الآوانة قد أفادت في هذا المجال. بالاضافة إلى أن البعض من رجال هذه القوات تنبهوا إلى النهاية الأكيدة. ولما وصل هرثمة إلى بغداد، أثناء الحصار، انضمت مجموعة كبيرة من القوات السورية العراقية إلى طاهر تأييداً له[٣]. وبعد سقوط بغداد كانت استراتيجية المأمون تقضي بأن يزحف طاهر للاستيلاء على قاعدة الرقة المنيعة، بينما يتقدم هرثمة إلى الجنوب للسيطرة على بقية أنحاء العراق. وفي الأثناء وجه جيش آخر بقيادة الحسن بن سهل لينوب عن أخيه الفضل في بغداد ويعمل على استعادة الحياة المدنية فيها[٤]. ولكن هذه الترتيبات لم تتم وفق المقرر. فمن ناحية اولى كان طاهر وهرثمة، على ما يبدو، زميلين غير متفاهمين كل التفاهم حتى في فترة الحصار الصعبة. كان يبدو أن هرثمة يريد مقداراً من التفاهم مع الفئة المغلوبة. لكن طاهر والحسن

= ١٠٤؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٠٦؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٣٧؛ إبن حزم، جمهرة، ص١٩٤؛ طيفور، ص١١٣، ١١٩، ١٢٩.

(١) الطبري، ٣٠ ص٧٩٧-٨٠٣، ٨٢٠-٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص٨٦٨-٩٣٣.

(٣) المصدر السابق، ص٥١، ٦٨، ٨٤٦.

(٤) المصدر السابق. ص٩٧٥.

كانا معارضين لهذه السياسة معارضة أكيدة. والواقع أن الأمين المنكود الحظ أحس بموقف هرثمة هذا، وحاول استغلال الوضع لانقاذ حياته بعد أن فقد كل شيء آخر غير أنه لم ينجح وقد صرعه أحد المقربين من مرافقي طاهر. وحين زحف طاهر إلى الرقة، استدعى هرثمة إلى مرو حيث سجن وظل في سجنه إلى أن قضى نحبه[١]. ومن ناحية ثانية، أدرك الحسن خلال زحفه لتوطيد سلطته في بغداد أن الخطوة الاولى لا بد أن تكون تسريح الأبناء تسريحاً تاماً ونهائياً[٢]. وأدت هذه الخطوة إلى احداث انقسام حاد بين الأبناء. كان بعضهم راضياً بهذه الخطوة بينما كان البعض الآخر مصراً على الاحتفاظ بمكانته. ومع ذلك فقد كان القسمان متمسكين بموقفهما العدائي من الحسن ومما يمثله. وعاد القتال إلى الاندلاع ثانية بين مختلف الأطراف[٣]. ولم تتحسن الحالة عندما قامت ثورات شبه شيعية بجوار الكوفة، وفي مكة واليمن. وإذا كانت هذه الحركات نذيراً باضطراب أشد خطورة فيما بعد، فإنها لم تحقق شيئاً في هذه الفترة، ثم استعيد الهدوء في هذه المناطق بعد وقت قصير[٤]. غير أن الفوضى ظلت سائدة في بغداد. هنا كان الأبناء منقسمين يحارب بعضهم بعضاً، بينما كانوا كلهم يحاربون جيش الحسن الذي لم يكن بدوره موحداً. إن القوات السورية العراقية التي بقيت مع الحسن بعد ذهاب طاهر إلى الرقة بدأت تتردد حين رأت أنه لا نهاية لهذا القتال المستمر[٥].

وبعد وفاة علي بن عيسى بن ماهان انتقلت قيادة الأبناء إلى محمد بن أبي خالد الذي لاقى حتفه في القتال المتجدد. وظل اخوانه وأبناؤه يقومون بهذا الدور لكنهم غيروا مواقفهم مرات عديدة بحيث يصعب تحديد نشاطاتهم[٦]. وأخيراً جرى اعلان

---

(١) المصدر السابق، ٩٠٣-٣٠، ٩٩٨؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٠٦؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٤٩-٥٠؛ الأزدي، الموصل، ص٣٤١.

(٢) الطبري، ص٩٩٨-٩.

(٣) المصدر السابق، ص٩٩٩-١٠٠٣.

(٤) المصدر السابق، ص٩٧٦-٩٥، ١٠٠٠-٣، ١٠١٧، ١٠١٩-٢١، ١٠٦٢-٣، ١٠٩٦، ١١٠٠.

(٥) المصدر السابق، ص٩٩٨-٩، ١٠٠١-٣؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٥٠؛ الأزدي، الموصل، ص٣٤١؛ طيفور، ص١ و١٤٢.

(٦) الطبري، ٣، ص٨٤٣، ٨٨٣، ٩٣٥، ٩٧٨، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٧، ١٣٠٢؛ اليعقوبي، ج٢، ص٤٣٩، ٤٤٧؛ الجهشياري، ص١٩٦، ٣١٢؛ إبن الأثير، ج٦، ص٢٢٥، ٢٢٧.

ابرهيم بن مهدي، وهو العباسي المتردد، مندوباً للمأمون في بغداد وذلك بغية التخلص من الحسن. ثم تقرر بعد ذلك، اعلان ابرهيم اميراً للمؤمنين في بغداد برغم معارضته لذلك[1]. وكان العامل الأهم في هذا الوضع ظهور سكان بغداد مرة أخرى كقوة بارزة في هذا الصراع. فقد وقف بعض السكان بجانب الأبناء الذين اعترضوا على تسريحهم، بينما وقف آخرون بجانب الأبناء الذين رضوا بالتسريح. ولقد كان هؤلاء أقوياء في جانب بغداد الشرقي بصورة خاصة حيث كانت لهم مصالح تجارية واسعة. وهنا لعب التجار دوراً كبيراً في اثارة السكان في وجه الحسن، حتى أنهم كانوا على استعداد لدفع نفقات تجنيد جماهير السكان في حرس داخلي لدعم حكم ابرهيم[2]. وفي وقت سابق، أثناء حصار بغداد، وجد الأمين نفسه بعد استنفاد موارده المالية، وفي محاولته لحشد قوات من هذا المصدر بالذات، ملزماً بإيجاد الوسيلة لدفع نفقات هذه القوات. وفي حالة الحصار، حين ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً، وعزّ توفر النقد، صار دفع مرتبات هؤلاء المجندين عيناً هو الوسيلة الوحيدة الممكنة والحافز الأفضل في الواقع[3]. ثم استعملت هذه الطريقة ذاتها مرة ثانية لحشد الدعم لابرهيم. والواقع أن هؤلاء «المتطوعين» أثبتوا أنهم شديدو الفعالية في هذا النوع من حرب العصابات التي جرت في المدينة. وكانت العطاءات لهؤلاء الرجال تتم عيناً بواسطة مكاييل معينة مما أدى إلى نشؤ كلمة عامية جديدة هي «العيار»، مشتقة من كلمة «عيار» التي تعني كيلاً. وكانت هذه الكلمة في ذلك الوقت تدل على ثناء لكنها، بتدهور نشاطات هؤلاء الرجال غير المراقبة إلى أعمال شغب ولصوصية، أكسبتها مدلول الازدراء، وتحولت إلى ما يعدل «قاطع طريق» أو «متشرد»[4]. وجرى أيضاً تغير آخر مماثل في معنى كلمة «الزواقيل» التي كانت تستعمل للدلالة على أفراد القوات السورية العراقية. لقد كانت هذه الكلمة تعني في البداية رجالاً يلفون عماماتهم بطريقة معينة ويتركون أطرافها تتدلى حول رؤوسهم. ولما لم يهب هؤلاء الجنود لمساعدة

---

(١) الطبري، ٣، ص١٠٠٥-١٦، ١٠١٢-١٦؛ ١٠٣٠-٤، ١٠٦٨.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٠٨-١١؛ ١٠١٦؛ ١٠٢٣؛ ١٠٣٢-٥.

(٣) المصدر السابق، ص٨٧٢، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٩٠، ٨٩٦، ٨٩٩، ٩٠٠؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٦، ص٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٥.

(٤) الطبري، ٣، ص٨٨١، ٨٨٥-٦، ٨٩٤،٨٩٦، ٨٩٩،٩٠١-٢، ٩٠٧، ١٠٠٨؛ المسعودي، مروج، ج٦، ص٤٦٣؛ إبن الأثير، ج٦، ص١٩٧.

الأبناء. كسبت هذه الكلمةأيضاً مدلول اهانة واحتقار كذلك[1].

لقد كان تعاون التجار الأثرياء لإنشاء مثل هذه القوات دلالة واضحة على تصميم هاتين المجموعتين على استعادة الوضع السابق بأي ثمن كان. والواقع أن شعار «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وهو الشعار الذي تستعمله الفئات المحافظة في الاسلام لفرض وجهات نظرها العقائدية الجازمة، يفضح نواياها الحقيقية[2]. ثم أن ظهور الحنبلية، وهي أشد المذاهب الاسلامية السنية محافظة، في بغداد في هذا الوقت بالذات، يؤكد طبيعة الجو الذي كان سائدا فيها. ومن المهم أن ندرك هنا أن مذاهب الشريعة الاسلامية المختلفة، وفئاتها المتعددة أيضا، لم تكن معنية بالطقوس والتقاليد الدينية وحسب، بل كانت أكثر اهتماما بالضرائب التي كان يشار اليها عادة بكلمة الزكاة. وفي هذا المجال كان الحنبليون يمثلون جناح اليمين الأقصى الذي كان يحاول الابقاء على نظام غير عادل للضرائب، هو الذي يفسح المجال أمام مجتمعات المدن، ولا سيما التجار الأثرياء، أن يتجنبوا دفع أية ضرائب. وخلافاً لذلك، أخذ الشيعة، أو حزب المعارضة التقليدي، يدرك معنى التغير الذي طرأ على الاقتصاد وحاول تكييف حركته لتحقيق مطامح المجتمعات المرهقة بالضرائب. ولذلك صار الشيعة دعاة متشددين للضرائب العادلة. والواقع أنهم عمدوا، حيث نجحوا في اقامة أنظمتهم، الى ادخال ترتيبات ضرائبية جديدة هامة. ودلت التطورات اللاحقة في بغداد أن صغار أصحاب الدكاكين الذين كانوا يدفعون «ايجارات» دكاكينهم للخزينة تحولوا إلى المذهب الشيعي في حين ظل التجار الأغنياء متمسكين بحنبليتهم المتشددة.

وأدى القتال الضيق المستمر في بغداد إلى إرغام الحسن بن سهل في النهاية على سحب قواته من المدينة. ثم كان على المأمون أن يقوم بعمل ما لانقاذ الموقف فبادر على الفور الى تعيين علوي مرموق ولي عهد له، واخذ لنفسه لقب امام[3]. وجاءت

(١) الطبري، ٣، ص٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٧؛ إبن الأثير، ج٦، ص١٧٨، ١٧٩؛ إبن منظور، لسان العرب، بولاق، جذر زَقَل.

(٢) الطبري، ٣، ص ١٠٠٩.

(٣) الطبري، ٣، ٧٧٩، ٧٩٦، ١٠١٢-١٣؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٥٠.

تلك الخطوة إجراءً يائساً بقصد ارضاء الشيعة في الامبراطورية ولكنها كانت مكشوفة لا تقنع أحدا بصدق نوايا المأمون. وأدت في النهاية الى زيادة شحن الجو في بغداد والى ترسيخ عزم خصومه على مخاصمته. هنا قام المأمون، وهو بلا ريب أحد أكثر السياسيين المسلمين ليونة، بالتفافة كاملة على سياسته المعلنة. واتخذ أجرأ خطوة وأشدها خطورة في حياته، إذ قررّ أن يذهب الى بغداد بنفسه. وانطلق من مرو بحذر شديد جداً حتى أن وصوله إلى بغداد إستغرق سنتين. وما أن غادر المأمون مرو حتى جرى اغتيال الفضل بن سهل بناء على تعليمات من المأمون وهذا شيء مؤكداً[1]. ثم كان اعلان أن الحسن بن سهل الذي لا يزال في معسكره للجنوب من بغداد، مصاب بالجنون[2]. ثم أن ولي العهد العلوي توفي في هذا الوقت الملائم جدا، في ظروف لا يمكن أن توصف إلا بأنها مريبة[3]. وصدرت التعليمات الى طاهر بأن يترك مهمته في الرقة قبل انجازها، وبأن يزحف بقواته الى بغداد ليدخلها في ذات الوقت الذي يدخلها فيه المأمون[4].

وما إن دخل المأمون المدينة عام ٨١٩م/٢٠٤هـ حتى عاد كل شيء الى حالته الطبيعية كأن أحداث العقد السابق لم تقع. ثم ألغى جميع الدلائل التي كانت تشير الى تحوله القصير المدى الى المذهب الشيعي[5] باستثناء دلالة واحدة فقط. لقد تمسك المأمون بلقب الامام الذي ظل الخلفاء العباسيون اللاحقون يتمسكون به. وظلت كلمة الخليفة المستعملة منذ زمن، تضاف الى جدول ألقابه المتزايد طولا، لكنها صارت تفسر بأن الحاكم هو نائب الله على الأرض، لا كما كانت تعني من قبل مجرد مجيء حاكم بعد آخر[6]. وكانت تلك محاولة أخرى لتوطيد سلطة أمير المؤمنين باضفاء صفة دينية واسعة عليها.

واستغرقت السيطرة على القوات السورية أو العراقية في الرقة وعلى المتربصين في

---

(١) الطبري، ٣، ص١٠٢٧.
(٢) إبن الأثير، ج٦، ص٢٥٢؛ الطبري، ٣، ص١٠٣٠، ١٠٨١-٥.
(٣) الطبري، ٣، ص١٠٣٠.
(٤) المصدر السابق، ص١٠٣٧.
(٥) المصدر السابق، ص١٠٣٨.
(٦) المصدر السابق، ص١٠٩٧، ١١١٢، ١١١٧.

الثغور، بعض الوقت حتى أن الوضع العام في العراق وسوريا والجزيرة سرعان ما بدا مبشراً، بالخير[1] على الرغم من الاضطرابات التي كانت تشهدها المناطق الأخرى. ان شعوب الشرق التي وقفت الى جانب المأمون في ساعة الضيق شعرت أن تفاهم المأمون المفاجيء مع بغداد خيانة لها، فبدأت تعبر عن استيائها وقلقها من ذلك[2]. وكان واضحا أن طاهر الذي كلفّ بالمحافظة على الهدوء في سوريا، والجزيرة، والعراق، وبغداد نفسها، هو الشخص الوحيد الذي يستطيع تحقيق الاستقرار في منطقته[3]. وعلى هذا الأساس تم وضع ترتيب جديد، كان في الواقع بمثابة انشاء نظام جديد للامبراطورية. ولما كانت قوات طاهر هي القوات الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها للسيطرة على بغداد، فان ذلك كان العنصر الأساسي في توفير الحل لهذه المشكلة، وبذلك كان لا بد من بقائها فيها. وهكذا أضيفت ولاية الشرق الى طاهر، وكان عليه أن يتخذ مقر قيادته في خراسان، بينما ينوب عنه ابناؤه الكثر وانسباؤه الأدنون في القيام بمهمات أخرى، ويبقى جيشه في بغداد لحراسة المدينة والسواد ولمواجهة أي اضطراب في أي مكان آخر[4]. ولم يكن يصعب على طاهر أن ينشىء في موطنه قوات جديدة له وللمأمون عند الحاجة. على أن الثمن الذي فرضه لقاء خدماته هذه كان كبيرا. فمن الناحية المالية، طلب من الخزينة المركزية معونة مالية قدرها عشرة ملايين درهم[5]. ومن الناحية السياسية لم يقل الثمن عن استقلال ذاتي تام للمنطقة الواقعة تحت سلطة طاهر وأبنائه من بعده. وقد تمت هذه الاتفاقية نتيجة لوساطة أحمد بن أبي خالد الذي صار الساعد الأقوى للمأمون منذ أن قرر الانتقال الى بغداد[6]. وقد ظل في خدمة المأمون حتى وفاته عام ٨٢٦م/٢١١هـ لكنه رفض بالفعل أن يعين رسميا في منصب وزير أو كاتب[7]. ولو أنه كان عميق التورط بإدارة حكومة المأمون، ولا سيما

(١) المصدر السابق، ص١٠٤٥، ١٠٦٢، ١٠٦٧، ١٠٧٣؛ طيفور، ص١٣٨-٩؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ٤٣٥، ٤٥٥؛ البلاذري، فتوح، ص١٨٥.

(٢) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٥٠؛ الطبري، ٣، ص١٠٤٣.

(٣) الطبري، ٣، ص١٠٣٩؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٥٥-٦؛ طيفور، ص٢٣.

(٤) الطبري، ٣، ص١٠٣٩، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١١٠٢؛ طيفور، ص٢٣٢.

(٥) الطبري، ٣، ص١٠٤٣؛ طيفور، ص٣٢؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٠٨.

(٦) طيفور، ص٥، ٣١-٣؛ الجهشياري، ص٣١٨؛ الطبري، ٣، ص١٠٣٨.

(٧) طيفور، ص٢١٦.

بشؤون الشرق. كان ذا نفوذ كبير لدى أبناء طاهر، ثم أن نفوذه كان كنفوذهم تقريبا في منطقتهم بالذات حيث استطاع أن يدخل الأفشين المخيف من أشروسنة، وقواته، في الجيش[1] ولم يكن اختيار المأمون لهذا الرجل أحمد بن أبي خالد في هذه الانعطافة الخاصة في سياسته بدون سبب. فهو أحد أفراد عائلة أبي خالد من قادة الأبناء الذين ثابروا على مقاومة سياسة الحسن بن سهل في بغداد[2]. وإذا كان سواه من أفراد هذه العائلة قد غير موقفه، من وقت إلى آخر، في هذا الصراع، فان أحمد اختار أن يبقى مخلصاً للمأمون. وهو، بحكم هذه الصلة الوثيقة بالابناء، أداة مثالية للوصول الى تفاهم معهم. ولذلك كان المأمون باختياره له، يعلن عن استعداده لارضاء هذه المجموعة الصامدة. ولا بد أن أحمد كان معاونا بالغ المنفعة عند وصول المأمون الى بغداد في وقت حرج. ولعله هو الذي حقق التفاهم بين أفراد عائلته والمأمون، كما كان يعمل بالطريقة ذاتها لتعيين طاهر في الشرق. وعائلة أحمد في الأصل من منطقة مرو الرود ولعلها كانت كآل طاهر من أصل هيطلي. كان أبو خالد الوالد يحمل اسم يزيد، وكان قد بلغ مرتبة عالية أثناء ادارة الهادي ثم المهدي، وهنا يجب أن نلحظ ان خدماته كانت في بعض نواحيها على الأقل متصلة بنشاطات الجيش في المناطق الشرقية[3]. مرة أخرى نرى أن هذا يشير الى درجة أهميته، ويحمل على الاعتقاد بأنه لم يقطع علاقاته بالجيش. والواقع أن بروز ابنائه قادة للأبناء إثبات على أنهم كانوا مخلصين لمصالحهم كل الاخلاص.

ولعله جدير بنا أن نتوقف هنا للنظر في رأي آخر مختلف بأحمد بن أبي خالد، لكي يأخذ القارىء فكرة ما عن المشاكل التي نواجهها عند تفسير المصادر. لا ريب أن سورديل، في دراسته الشديدة الشمول لاحدى نواحي هذه الفترة. جمع كل المعلومات المتوفرة. لكنه لا بد من القول أن بعض هوامشه غير ضرورية. كما أن

---

(١) الطبري، ٣، ص١٠٤٤، ١٠٦٤-٦؛ البلاذري، فتوح، ص٤٣٠؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٥٧.

(٢) الأزدي، الموصل، ص٣٤١، ٣٨٤؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٣٩، ٤٤٧؛ طيفور، ص١٤٢؛ الجهشياري، ص٣٠٢، الطبري، ٣، ٨٤٣، ٨٨٣، ٩٧٨، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٣٢.

(٣) الطبري، ٣، ص٢١، ٣٦٩، ٤٥٥، ٥٢٠؛ إبن الأثير، ج٦، ص٥١؛ الجهشياري، ص١٨٣-٦؛ اليعقوبي، البلدان، ص٢٤٧.

فهمه للمصادر خاطىء في أحيان كثيرة[1]. لا يكفي حشد كـل المعلومات المجموعة من المصادر بدون القيام بتقييم نقدي لها.وفي هذه الحالة اتخذ سورديل مصدره من نص رديء التحقيق وقبل خطأ وقع فيه الناسخ وأكد نتيجة لذلك أن أحمد من أصل سوري[2].ان هذا الخطأ البسيط أدى به الى عدم فهم القضية كليا، والى تضليلنا في العملية كلها. ان مؤلف هذا النص شديد العداء لأحمد، وليس لديه شيء صالح يقوله عنه. يضاف الى ذلك أنه يتهمه بكل رذيلة ممكنة بما في ذلك الشره، واللواط، والقبح، والعادات السيئة، حتى رداءة الذوق في المأكل[3]. وانجرافا مع هذا العداء الضيق يحاول الكاتب أن يلقي الشك على أصله. وفي هذا المجال يقرأ المحقق الجملة المعنية على الوجه التالي: وكان شامياً، مولى لبني عامر بن لؤي[4].أن كلمة «شامي» أي «سوري» خطأ من المحقق، أو من أحد النساخ. وهذا ابن خلكان يلفت نظرنا الى هذا الخطأ المألوف من النساخ ويشير الى أن هذه الكلمة يجب أن تكون «سامياً»، أي من قبيلة سامة[5]. ثم ان تركيب الجملة ذاته يؤكد وجوب قراءتها وفهمها على الوجه التالي: «وكان من قبيلة سامة، مولى لبني عامر بن لؤي». وبنو عامر بن لؤي الذين نعرفهم هم فرع من قريش، ولكن مؤلفنا المتعصب يرفض أن يضفي على أحمد مثل هذه العلاقة المميزة. ولذلك تعمد أن ينسبه الى قبيلة سامه، لأن انتماءها الى قريش عن طريق الجد لؤي أمر مختلف فيه[6]. وهذا يعني بكلام آخر ان المؤلف صاحب المصدر الخاطىء يتهم أحمد ببطلان انتمائه إلى نسب صالح.

وتبين أن الترتيبات التي وضعها أحمد بالنسبة الى طاهر والشرق كانت ناجحة، وبذلك كان استقرار المنطقة مضمونا. وبقي طاهر في مركزه سنتين حتى وفاته. وإذا كانت هنالك أخبار تقول أنه حذف اسم المأمون من خطبته يوم الجمعة، فان مثل هذه الأخبار ينبغي أن لا تؤخذ بصورة جدية لسببين: [7]

---

(١) سورديل، **Vizirat**، ص٢١٨، ملحوظة ٣، لا سيما اشارته للجاحظ.
(٢) المصدر السابق، ص٢١٩.
(٣) طيفور، ص٢٢٠-٨.
(٤) المصدر السابق، ص٢١٦.
(٥) إبن خلكان، ج٣، ص٣٥٧.
(٦) إبن حزم، جمهرة، ص١٢، ١٣، ١٦٦-١٧٢، ١٧٣.
(٧) الطبري، ٣، ص١٠٦٤؛ طيفور، ص١١٧، ١٣٠-١.

أولاً: لعل طاهر الذي كان شديد المعارضة لمظاهر المأمون الشيعية، كان يبدي بعض الاعتراضات أو المخاوف بشأن استمراره في حمل لقب الامام الذي لابد من ذكره في الخطبة. ثانياً: أن المأمون نفسه لم يعر هذه الأنباء أي اهتمام وهو الذي نزل عند نصيحة أحمد وثبت تعيين أحد ابناء طاهر ليخلف أباه في منصبه ذاته وبنفس الاتفاقات السابقة[1].

ثم تحول المأمون بعد ذلك الى معالجة مشاكل أخرى ملحة، وأولها تطويع القوات السورية العراقية التي لجأت الى معاقل الثغور بعد احتلال قاعدتها في الرقة. وبقيت قوات بني طاهر البغدادية نحو خمس سنوات تقريبا حتى استعادت للحكومة سيطرتها على هذه المناطق، ودمرت كيسوم، معقل قائدهم نصر بن شبث من قبيلة عقيل التي سنتحدث عنها في مكان آخر[2]. وما أن تم ذلك حتى وجهت هذه القوات ذاتها الى مصر، حيث أدت الثورات لأول مرة الى زعزعة سلطة الحكومة بصورة جدية. ومنذ السنوات الأخيرة لعهد الرشيد كان العرب في الدلتا قد توقفوا عن دفع الضرائب المفروضة عليهم قبل قليل وتمكن الأمين أن يوفر قوة من ألف جندي من الابناء فقط لمساعدته في احتواء هذا العصيان، لكن الحرب الأهلية وضعت حداً لجميع هذه الجهود[3]. ولزيادة الوضع تعقيدا انقسم الجيش في مصر على نفسه وقام بحربه الأهلية الموازية في الولاية. وعمد المأمون بعد انتصاره الى بذل جميع المحاولات لتهدئة البلاد، بما في ذلك تقسيمها بين الفئات المتنافسة، ولكن محاولاته ذهبت عبثا. ثم استطاعت القوات الطاهرية أن تفرض الهدوء والنظام في النهاية[4]. ولكن الثورة عادت فاندلعت مجددا فور رحيل الجيش الى بغداد بسبب عدم اتخاذ أي تدابير لتخفيض الضرائب المقيته. وكانت هذه المرة أشد خطورة لأن السكان الأصليين انضموا بصورة تدريجية الى العرب في مقاومتهم هذه حتى غدت البلاد كلها منقسمة في هذا الصراع[5]. ومر بعض الوقت قبل أن انصب غضب الحكومة المركزية على تجدد

---

(١) الطبري، ٣، ص١٠٦٥-٦؛ طيفور، ص٣، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤.
٢) الطبري، ٣، ص ١٠٦,٧-٧٢؛ إبن الأثير، ج٦، ص١٩٨؛ الأزدي، الموصل، ص٣٦٦.
(٣) المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٠؛ ٣١٠.
(٤) المصدر السابق، ص١٧٢-٣، ١٧٨-٨٠، ٣١٠؛ الطبري، ٣، ص١٠٨٦-٩٤.
(٥) انظر ص ٨٠-٨١ أدناه.

الثورة بصورة غير متوقعة لأن المأمون كان منشغلا بمخططاته لإعادة تنظيم جيوشه.

ولعل القرار الأهم هو دمج قواته العسكرية كلها في جيش واحد متجانس يتألف من ثلاثة أقسام توزع وفقا لميادين العمل المرتقبة. ستكون هنالك ثلاثة أقسام وسيكون كل قسم مؤلفا من فرق من الأبناء، ومن القوات السورية العراقية، ومن القوات الجديدة من الشرق. وستكون نتيجة هذا الترتيب المعقول تكوين جيش نظامي متوازن الى حد كاف لتسهيل السيطرة عليه، وفعال الى حد كاف أيضا لتخفيض احتمال نجاح أي فئة معينة منه في تثبيت مصالحها الخاصة في ميادين العمليات العسكرية. وتبقى السيطرة النهائية على الجيش في يدي المأمون، على أن يكون أحد الأقسام الثلاثة بقيادة الحاكم العسكري من آل طاهر في بغداد. ومهمة هذا القسم هي المحافظة على القانون والنظام في هذه المدينة، وفي السواد وفي المناطق المجاورة في جنوبي العراق وولاية فارس. يضاف الى ذلك أنها قوة احتياطية لأية طوارىء قد تنشأ في أي مكان من مناطق الامبراطورية الغربية. ويكون القسمان الآخران من الجيش بقيادة العباس بن المأمون وشقيقه المعتصم، ولي العهد. وكان العباس مسؤولا عن الجزيرة والثغور والعواصم، أي أنه كن مسؤولا عن الحدود البيزنطية مستعدا لأي طارىء قد يطرأ في اذربيجان. أما المعتصم فكان مسؤولا عن مصر وسوريا. وهذا يعني أنه على استعداد للاسهام في عمليات الجبهة البيزنطية ايضا[1] أما في الادارة فقد استخدم المأمون رجالاً كانوا في غالبيتهم قد تدربوا في ظل البرامكة. ومما له مغزاه أنهم عينوا رؤساء مصالح وحسب مسؤولين أمامه مباشرة. وبكلام آخر كان هذا يعني أن المأمون قد قصد أن يبقيَ السيطرة على الجيش والادارة بيديه بقدر المستطاع بدون وجود وسيط عام كالفضل بن سهل.

وفي وسط هذه الترتيبات كلها قام المأمون بالتفافة أخرى. اننا نذكر أنه اتخذ لقب الإمام في محاولة منه لاجتذاب تأييد الشيعة وقد استمر على اتخاذ هذا اللقب ولو أنه كان قليل الجدوى. إلا أنه نوى الآن أن ينظر الى هذا اللقب بصورة جدية، وأن يقود المجتمع بكامله نحو ما كان يعتبره الصراط المستقيم، حتى إذا تمكن من خلال ذلك أن يحقق تفاهماً بين الفئات المتناوئة في الامبراطورية، كان ذلك غاية المقصود.

---

(١) الطبري، ٣، ص١١٠٠.

كانت نقطة الضعف في محاولته السابقة للتفاهم مع الشيعة أنها خالية من أي أساس مبدئي جوهري جديد في حين كانت جميع مذاهب الشرع، وكل حركة أو فئة، تعمل على صياغة حلولها واجاباتها للقضايا الاجتماعية والسياسية الملحة في هذا الوقت، لا للقضايا الفقهية وحسب. فقد كان الحنابلة يعملون بصورة تدريجية على ترسيخ وضعهم أبطالا مدافعين عن الاسلام السني وكانوا يدعون الى سلطة الوحي العليا لدعم تفسيرهم التقليدي للاسلام. وبالمقارنة مع ذلك، كان المعتزلة، وهم المجموعة الفكرية المجهولة نسبيا من قبل، المعنية بالدرجة الأولى بالتأملات الفقهية، يتقدمون بحجج قوية للتوفيق بين العقل والوحي. ومن شأن هذا الموقف أن يتيح للمعقتدات الدينية مجال التطور تبعا لحاجات العصر، ولذلك حظي بدعم الشيعة. وكان المعتزلة، كأسلافهم القدرية في أواخر عهد بني أمية يؤمنون بمبادىء وأصول لا تخلو من مضامين ومفاهيم ذات صلة بقضايا العصر.

واستغل المأمون هذا النظام الفكري لتحقيق التسوية المرغوبة، وللتوفيق بين المبادىء الشيعية والسنية. وراح في البداية يشجع المناقشات الدقيقة المدروسة. ويشترك فيها مع النخبة الفكرية بصدد مبادىء الاسلام الأساسية وعلاقتها بالقضايا المعاصرة، مُصِراً باستمرار على ضرورة التركيز على المغزى السياسي لهذه القضايا. وأخيراً قرّر تبني المعتقدات المعتزلة بصورة رسمية. غير أن المعتقد الوحيد الذي جرى التأكيد عليه بصورة خاصة هو اصرار المعتزلة على أن القرآن، أو كلمة الله، مخلوق، وهو بالتالي لا يمكن أن يكون أزلي كالله، كما أنه بكل تأكيد دونه الوهية[٢].

وبكلام آخر، كانت سلطة الوحي غير نهائية على حد ما كان الحنابلة المحافظون يزعمون، وإنما يجب أن يعطى العقل مكانته اللائقة، وفق الموقف المعتزلي، لإتاحة المجال أمام تطور الفكر الديني بدون عائق غير ضروري أو غير مناسب. وكان الاستنتاج السياسي المنطقي لمثل هذا الرأي هو أن التغير ممكن بدون وجود حاكم موجه بوحي ديني. وهذا بحد ذاته يدل أن المأمون كان مدركاً للتغيير الكبير الذي كان يجري في الامبراطورية، وواعياً للمقاومة القوية له. وبإمكان الانسان أن يخلص من ذلك إلى القول أن المأمون لم يكن سياسياً بارعاً وحسب وإنما كان حاكماً تقدمياً أيضاً.

(١) الطبري٣، ص١٠٤٠، ١٠٩٨، ١٠٩٩، إبن الأثير، ج٦، ص٢٨٨.

وظل يعمل نحو عقد كامل على إقناع خصومه المتزمتين بملاءمة هذه التسوية الفقهية التي تفرضها السياسة، ولكن جهوده ذهبت عبثاً. وأخيراً، وقبل وفاته ببضعة أشهر، في عام ٨٣٣م/ ٢١٨هـ، عمد، وهو بالفعل في ميدان المعركة مع البيزنطيين، إلى فرض الوحدة في مجال الدين، وبدأ ما صار يعرف «بالمحنة» ملزماً جميع أصحاب المناصب الرفيعة في بغداد بصورة خاصة، بالجهر علناً بقبولهم بمبدأ خلق القرآن. ومما له مغزاه أن أحمد بن حنبل كان أحد القلائل الذين رفضوا مثل هذا الجهر حتى أمام التعذيب[١]. ومع أن هذه المحنة استمرت ١٥سنة، في ظل خلفاء بعد المأمون، فإنها ساعدت الحنابلة على الاحتفاظ بموقفهم ودعمه، ثم مكنتهم في النهاية من إرغام السلطة على التخلي نهائياً عن هذه السياسة. ومن ناحية أخرى كان الشيعة راضين عن رؤية خصومهم يتصارعون فيما بينهم، ولم يبدوا أي اهتمام كبير بهذا الجدال. على أن الأمر تغير بعد الغاء الأسس المعتزلية والعودة إلى المذهب السني رسمياً، إذ استدار الحنابلة والشيعة في بغداد إلى صراع حاد عنيف فيما بينهم.

ثم إن موقف المأمون التقدمي كان ذا أثر في سياساته الضرائبية أيضاً. لقد ذكرنا من قبل أنه خفض عبء الضريبة في الشرق بمقدار الربع. ولئن أمكن القول ان هذا التدبير اتخذ في مناسبة خاصة معينة، فإن هنالك تدابير أخرى تؤكد أن ذلك كان انسجاماً مع سياسة عامة. فقد خفضت الضرائب في الري بما يتراوح بين مليوني درهم وعشرة ملايين درهم كما أدخل تعديل لمصلحة المكلف على نظام المقاسمة في السواد إذ صار نصيب الخزينة خمسي الانتاج لا نصفه[٢]. ومع ذلك فإنه رفض النزول عند طلب منطقة القم معاملتها كمعاملة الري، ولعل ذلك عائد إلى الاعتقاد بأن الضرائب المفروضة على القم معقولة[٣]. وفي بغداد أدخل كيل جديد للحنطة لحماية المستهلك من غش التجار الجشعين[٤]. كذلك لوحظت آثار التضخم على ذوي الدخل المحدود، وزيدت مرتبات الموظفين الحكوميين لأول مرة منذ عهد بني أمية[٥].

---

(١) الطبري، ٣، ١١١٢-٣١؛ طيفور، ص٣٣٨-٤٣.
(٢) الطبري، ٣، ص١٠٣٠، ١٠٣٩؛ البلاذري، فتوح، ص٣٢٠؛ الأزدي، الموصل، ص٢٠٤.
(٣) الطبري، ص١٠٩٢؛ الأزدي، الموصل، ص٣٦٨.
(٤) الطبري، ٣، ص١٠٣٩، ١٠٦٦؛ إبن الأثير، ج٦، ص٢٥٤؛ طيفور، ص٢٢،
(٥) الطبري ٣، ص٤٣٤-٥؛ الجهشياري، ص١٢٦.

على أن هذه التدابير الليبرالية لم تمنع نشوء المشاكل في ثلاث مناطق، في وقت واحد: على الحدود البيزنطية، وفي مصر، وفي أذربيجان. فالبيزنطيون الذين لم يستغلوا ظروف الحرب الأهلية والاضطرابات التالية، أخذوا يحسون بأثر جهود بغداد الأخيرة للسيطرة على الثغور. وبدأ الأمبراطور البيزنطي المفاوضات مع المأمون من أجل استئناف التبادل التجاري بين الدولتين[1]. وكان موقف المأمون غير مناسب، فأخذ التوتر يسود الوضع على هذه الجبهة. ثم ازداد هذا التوتر سوءاً بتدهور الأوضاع في أذربيجان حيث كان القلق يتحول بسرعة إلى ثورة مكشوفة. وأخذ العصاة يتصلون بالبيزنطيين طلباً لمساعدتهم. ومن المؤكد أنهم كانوا على علاقة تجارية مستمرة معهم. تلك كانت ثورة الخرمية الرهيبة بقيادة بابك.

إن أية محاولة لتفسير هذه الثورة على أسس دينية لا قيمة لها ولا معنى، لأن كلمة الخرمية لا تعني أية علاقة معينة خاصة بأي دين معين خاص. إن كلمة «خرمّ» الفارسية لا تعني غير «سعيد». وقد تكون جزءاً من شعار لهذه الثورة استعمله خصومها بقصد التحقير والاهانة. وبالامكان أن نلاحظ أيضاً أنها كلمة استعملت لوصف حركات لا علاقة فيما بينها على الاطلاق، كما كانت كلمة الخوارج تستعمل من قبل[2]. إن طبيعة هذه الثورة يمكن أن تفسر بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في هذه المنطقة. وقد سبق أن أشرنا إلى تدفق العرب الواسع إلى هذه المنطقة وإلى الضغط الذي نجم عن هذه الهجرة على مواردها[3]. ولئن كانت في هذه المنطقة سهول خصبة واسعة فإن فيها أيضاً سلاسل جبلية تحتوي على موارد معدنية. ومما له مغزاه أن العرب الذين استقروا في سهول أذربيجان كانوا على علاقات جيدة مع العصاة. أما العرب الآخرون الذين استقروا في السلاسل الجبلية فقد كانوا من ناحية أخرى، شديدي الميل إلى محاربة العصاة، وكانوا في الواقع أساس القضية بالذات[4]. ثم إن هذا القسم من العرب كان على خلاف مع أقاربهم في منطقة

(١) البلاذري، فتوح، ص١٩٢؛ طيفور، ص٢٨٤.
(٢) المسعودي، مروج، ج٦، ص١٨٦-٨؛ مسكويه، ج٢، ص٢٧٨، ٢٩٩؛ الصابيء، الوزراء ص٣٤٣.
(٣) انظر ص ٤٢-٤٣ أعلاه.
(٤) الأزدي، الموصل، ص٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٧٩-٨١، ٣٨٣؛ الطبري، ٣، ص ١٠٧١-٢، ١٠٩٦؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٤٥، ٤٧٣.

الموصل المجاورة[1]. وقد شرح وفد من هذه المنطقة سبب هذا الخلاف للمأمون عند استقباله بوضوح شديد جداً كما قدم له الوفد ما لا يقل عن أربعين عينة من المعادن من هذه المنطقة، وذكر له بصراحة أن ذلك هو سبب الصراع في أذربيجان[2]. لم يكن المأمون بحاجة إلى هذا التذكير الحاد بهذا الصراع المعقد. لقد كانت الحكومة المركزية من ناحيتها ناشطة منذ زمن بعيد في محاولة وضع يديها على قسم من هذه الثروة. كانت هنالك محاولات منذ عهد المنصور لفرض ضريبة على مناجم الملح وعلى ترسبات النفط في هذه المنطقة[3].

ومن الحقائق الثابتة أن النفط الخام كان سلعة معروفة شائعة الاستعمال في تلك الأيام، وفي عهود سابقة أيضاً. ومنذ القدم كان النز السطحي مصدراً للنفط وللقار. كما كانت الأنوار الغازية تستعمل من قبل الزرادشتيين في بعض أنحاء فارس. لقد كانت هذه الترسبات موجودة في القرن الثامن، وكانت الكلمة المستعملة للدلالة عليها هي النفط. وكان الجغرافيون والمؤرخون ورجال الشرع واضحين كل الوضوح بالنسبة للفرق بين النفط والقار[4]. إن أبا حنيفة، الفقيه المشهور الذي توفي عام ٧٦٧م/١٥٠هـ عرّف النفط بأنه سائل يتسرب من الجبل إلى قاع البئر، ويستعمل وقوداً لاشعال النار[5]. ووصفه فقيه آخر بأنه المعدن «الظاهر» من نفسه بالمقارنة مع الذهب الذي يجب أن يكشف عنه بالحفر[6]. والظاهر إذن أن أشهر طريقة للحصول على الزيت الخام، أو النفط، هي حفر بئر في مناطق ظهر فيها النز، ثم نزع المادة التي تكون طافية فوق الماء. ولم يكن ماركوبولو يبالغ حين وصف ما رآه في باكو[7] بعد

---

(١) الأزدي، الموصل، ص٣٥٩، ٣٦٦-٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص٣٥٤.

(٣) البلاذري، فتوح، ص٢١٠.

(٤) أبو يوسف، خراج، ص٦١؛ يحيى بن آدم، خراج، تحقيق أ. م. شاكر، القاهرة، ١٣٤٧هـ، ص٣٢؛ إبن حوقل، صورة الأرض، تحقيق ج. هـ. كرايمرز (J. H. Kramers)، لايدن، ١٩٣٨-٣٩، ص٢٥٦، ٢٩٩، ٤٨٨، ٥١٥؛ الأصطخري، ص٧٥، ٩٢، ٣١٣؛ المقدسي، ص٣٣١، ٣٣٢، ٤٠٢.

(٥) لسان، جذر نفط.

(٦) الماوردي، الأحكام السلطانية، تحقيق ر. انجر (R. Enger)، بون، ١٨٥٣، ص٣٤١-٢.

(٧) **Col. Henry, the Book of Zir Marco Polo the Venetian, London, 1870, Vol. 5, pp48-51.**

بضعة قرون. ومن الطريف أن نلحظ أن في مصادرنا إشارات إلى وجود النفط في مناطق عديدة يِعرف اليوم أن فيها ترسبات نفطية ضخمة. وهذه المناطق هي إيران، والعراق، وشبه الجزيرة العربية، وآسيا الوسطى، ومصر وأذربيجان[١]. ولم يكن هذا النفط كله من نوع واحد. فقد كانت درجة نقاوته وصفائه تختلف بين مكان وآخر. لقد كان العامل المحدد هو اللون الذي كان يتراوح بين شفاف كلياً تقريباً، إلى أخضر وأسود. وكان النوع الأفضل من الزيت الخام المعروف آنذاك هو نفط منطقة أذربيجان المضطربة[٢].

وفي حين كان القار وسواه من المنتوجات القارية المماثلة يستعمل لأشياء كثيرة، منها سد شقوق السفن، وشفاء أمراض الجمال الجلدية، كان الزيت يستعمل لأغراض تتطلب مواد أشد احتراقاً أو أسرع إلى الالتهاب. وأول مثل على مثل هذا الاستعمال، مدوّن في مصادرنا، (في عام ٧٣٧م/١١٩هـ)، ثم تأخذ الاشارات تتكاثر في المصادر بعد ذلك مما يؤكد على استعماله لأغراض عديدة، لا سيما في الأعمال الحربية[٣]. وفي عام ٧٥٢م/١٣٤هـ، وفي عُمان، على الساحل العربي الشرقي، بصورة خاصة، استعمل لاطلاق الأسهم المشتعلة على العدو[٤]. وفي عام ٧٧٧م/١٦٠هـ استعملته حملة نجرية ضد الهنود[٥]. وفي ٨١١م/١٩٧هـ استعمل أثناء حصار بغداد[٦]. واستخدم في عام ٨٣٧م/٢٢٢هـ في محاربة بابك[٧]. وبتزايد استعمال النفط سرعان ما طورت أسلحة جديدة شبيهة بقاذفات اللهب وبما هو

(١) المقدسي، ص٤٠٢؛ الاصطخري، ص٧٥، ٩٢، ١٥٥؛ إبن حوقل، ص١٩٠، ٢٥٤، ٢٥٦، ٣٠٠؛ المسعودي، مروج، ج٢، ص٢٥؛ المسعودي، التنبيه والاشراف، تحقيق م. ج. دي غويه (m.J. de Goejie)، لايدن، ١٨٩٤، ص٦٠، ٦١؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٢٨؛ ياقوت، البلدان، ج١، ص٣٢٨؛ حمدالله مستوفي، نزهة القلوب، تحقيق غي لسترانج، لندن، ١٩١٥، ص٤١، ٢٠٧.

(٢) ياقوت البلدان، ج١، ص٣٢٨؛ المسعودي، تنبيه، ص٦٠؛ الاصطخري، ص١٩٠.

(٣) الأشعري، القمي، كتاب المقالات والفرق. تحقيق م. ج. مشكور، طهران، ١٩٦٣، ص٣٣.

(٤) إبن الأثير، ج٥، ص٣٤٧؛ الطبري، ٣، ص٧٨.

(٥) الطبري، ٣، ص٤٧٦.

(٦) المصدر السابق، ص٨٦٩، الأزدي، الموصل، ٣٣٠.

(٧) الطبري، ٣، ص ١٢٠٢، ١٢١١، ١٢١٥.

معروف بكوكتيل مولوتوف بين الناس في الوقت الحاضر[١]. ثم استعمل بكثرة أيضاً بعد فترة غير طويلة في حرب بحرية في خليج فارس وجنوبي العراق[٢]. ومن الاستعمالات السلمية أيضاً إنارة الجامعين الكبيرين في مكة والمدينة حتى استبدال النفط بالشمع في عام ٨٦٠م/٢٤٦هـ[٣]. وهكذا فإن العرب والبيزنطيين لم يعموا عن قيمة هذه السلعة الهامة.

وكما أشرنا سابقاً، جاءت قضية الضرائب تضيف بعداً جديداً إلى قضية المناجم في أذربيجان. ويجب أن ندرك هنا أن الاسلام لم يفكر بفرض ضريبة على المناجم. ومع أن مناجم الفضة كانت موجودة على مقربة من المدينة فإنها لم تكن ذات أهمية خاصة ولذلك مرت قضية الضرائب من غير أن تلاحظ تقريباً. ومن ناحية أخرى تقرر اعتبار الكنوز النفيسة بمثابة اسلاب، ولذلك يجب إعطاء خمسها للخزينة. وفي المصطلحات القانونية استعملت كلمة ركاز للدلالة على المجموعات النفيسة المكتشفة[٤]. وبعد الفتوحات وما أعقبها من قضايا، لوحظ أن هنالك في الولايات أنواعاً عديدة من الموارد المعدنية يجب أن تخضع لضريبة ما. ودخل رجال القضاء من المذاهب المختلفة في مناقشات طويلة حول تحديد كلمة ركاز، وما إذا كان يجب أن تضم بعض المواد المعدنية أم كلها. وفي هذه الحال كيف يجب أن تفرض الضريبة عليها[٥]. وقررت الخزينة فرض الضرائب على جميع المعادن بمعدل خمس الانتاج

---

(١) إبن الأثير، ج٧، ص٣٦٢، ج٨، ص١٢٩، ٢٠٥؛ مسكويه، ج١، ص٢٨٢، ٣١١؛ ثابت الصابي، تاريخ أخبار القرامطة، تحقيق ز. بكار، دمشق، ١٩٧٠، ص١٩، ٢٧، ٥٩، ٧٣.

(٢) الطبري، ٣، ١٦٣٦، ١٨٦٩، ١٩٥٩، ٢٠٤٣، ٢٠٥٠، ٢٠٦٠، ٢٠٦٧؛ المقدسي، ص١٢؛ أبو بكر الصولي، أخبار الراضي...، تحقيق ج. هـ. دان (J. H. Dunne)، لندن، ١٩٣٥، ص٢٤٤.

(٣) الطبري، ٣، ص١٤٧١. ولإستعمالات أخرى انظر: الطبري ج٣، ص١٢٣٦، ١٤١٥، ١٥١١، ١٥٧٨، ١٥٨١، ١٦٩٣، ١٧٣١، ٢٢١٩؛ إبن الأثير، ج٦، ص١٨٨، ج٧، ص٤٤، ٩٨، ١٢٤، ١٨٦، ج٨، ص٢٢٢، ج٩، ص٤٢٣؛ مسكويه، ج٢، ص٨٠؛ المقريزي، الخطط، ج٢، ص١٩٦؛ الصابي، الوزراء، ص١٩؛ الجهشياري، ص٣٠٠؛ الأبّار، ص١٠١؛ هلال الصابي، رسوم دار الخلافة، تحقيق ميخائيل عواد، بغداد، ١٩٦٤، ص١٠؛ إبن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، هـ. ف. امندروز، لندن ١٩٠٨، ص٢٠، ٤٠، ٤٧.

(٤) إبن حنبل، مسند، تحقيق الساعاتي، القاهرة، ١٣٥٧هـ. ج٩، ص٢٤-٦.

(٥) إبن سلام، الأموال، ص٣٣٧-٤٢.

الصافي، لأن ذلك أكثر واقعية. طبعاً إن هذه العملية طبقت بصورة تدريجية في المكان والزمان المناسبين. ومنذ عهد المنصور، كانت أذربيجان، حيث فرضت الضريبة الأولى على الملح والزيت الخام، قد أصبحت الهدف الرئيسي لتنفيذ مشاريع الخزينة المركزية[1]. وبوجود نحو أربعين نوعاً من المواد المعدنية، وبتزايد عنف الجهاز الجامع للضرائب ودقته، كانت للسكان المحليين أسباب جيدة للتخوف من الحكومة المركزية ولعدم الثقة بها. وحين استولى بعض النازحين العرب على بعض مناجمهم بالقوة[2] لم يعد أمام سكان هذه المنطقة المنكودين الحظ أي خيار غير اللجوء إلى المقاومة المسلحة لحماية حقوقهم. ثم إن البيزنطيين الذين كانوا تواقين لاستمرار حصولهم على المعادن من مثل هذا المصدر الغريب كانوا على استعداد لدعم هذا العصيان[3]، وهو أمر مفهوم. وإزاء هذا الدعم وفي ظل قيادة بابك النشيطة تمكن العصاة من هزيمة الحملات المتتالية التي وجهها المأمون إليهم. ثم إن المأمون قرر أن يذهب إلى الجبهة البيزنطية ويتسلم القيادة بنفسه، مع أنه كان قد فوّض هذه المسؤولية لابنه ولأخيه. والواقع أن هذا الأخير كان منهمكاً في مصر.

وكما ذكرنا من قبل، كان استمرار الاضطراب بين العرب في مصر وانقسامهم إلى فئات تدعم الجهات المتصارعة في الحرب الأهلية، قد خلق مشاكل للمأمون، لكنه تمكن من السيطرة عليها بالعمل العسكري السريع[4]. لكن والي المأمون الجديد لم يقم بأي شيء من شأنه تخفيف الضرائب الباهظة بل عمد على العكس من ذلك، إلى اتخاذ تدابير متشددة لجمع الضرائب[5]. والظاهر أن الاسلام كان قد بدأ ينتشر بين الأقباط إلا أن السلطات لم تدخل أية تعديلات لاحقة تأخذ أوضاع المسلمين الجدد

---

(١) البلاذري، فتوح، ص٢١٠؛ قدامة، شمش، خراج، ص١٠٤؛ إبن خرداذبه، كتاب المسالك والممالك، تحقيق م. ج. دي غويه، لايدن، ١٨٨٩، ص٣٤، ٣٨؛ أبو يوسف، خراج، ص٦١.

(٢) الأزدي، الموصل، ص٣٥٨.

(٣) من حسن الحظ انني تسلمت يوم كتابة هذا المقطع نسخة من مقالة لصديقي الطيب م. ريكايا (M. Rekaya) عنوانها: Mise au point sur Theophobe et L'alliance de Babek avec» Théophile مجلة Byzantion، مجلد ٤٤»، بروكسيل، ١٩٧٤، ص٤٣-٦٧، وهي تضم جميع المصادر المتعلقة بالموضوع. ولو أن الكاتب لا يوافق على وجهة النظر المعروضة هنا.

(٤) انظر ص٧٢ أعلاه،

(٥) المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٠، ٣١١.

بعين الاعتبار. يضاف إلى ذلك أن اعتناق الاسلام أدى إلى توطيد روابط جديدة ومصالح مشتركة بين العرب والأقباط. وفي هذه الظروف، ولأول مرة، اندلعت انتفاضة عربية قبطية وعمت البلاد بكاملها[1]. وحاول المعتصم أن يواجه هـذا الوضع، على أنه حين تبين أنه غير ناجح، إضطر المأمون أن يغادر الجبهة البيزنطية ويهرع إلى مصر بجيش ضم الأفشين المشهور وقواته. وبهذه القوة أخمدت الثورة بسرعة ثم عمد المأمون عن حكمة إلى إعادة النظر في نظام ضرائب الأرض الذي كان لا يزال معمولاً به منذ قرنين. وتبين أن مضاعفة نسبة الضريبة إلى دينارين في عهد المهدي لم تكن مجحفة، في ضوء التضخم. وعلى كل حال فإن مرتب القاضي في مصر ارتفع من عشرة دنانير شهرياً في عام ٧٤٩م/١٣١هـ إلى ٣٠ديناراً في عام ٧٧٢م/١٥٥هـ، وإلى ١٦٣ديناراً في عام ٨١٣م/١٩٨هـ، وإلى ٢٠٠دينار في عام ٨٢٧م/٢١٢هـ[2]. كذلك تبين المأمون أيضاً أن الكنيسة التي كانت تؤمن الجهاز الأساسي لتخمين الضرائب وجمعها فقدت قيمتها بالنسبة لهذا الموضوع بسبب تزايد الأراضي المتملكة من قبل العرب، وتحول الأقباط التدريجي إلى اعتناق الاسلام. ولذلك أُدخِلَ نظامٌ جديد عرف بالقبالة، بحيث يتعهد بموجبه أحد أفراد الهيئة المحلية بدفع مبلغ محدد للخزينة، على أن يعطى لقاء ذلك مسؤولية جمع الضرائب بنفسه. كذلك يكون عليه أن يتعهد بالقيام بجميع الترميمات اللازمة لشبكة الري، على أن تحسم النفقات مما يجب أن يدفعه للخزينة على أساس متفق عليه. وبالمقابل وعد بأخذ الظروف غيرالعادية بعين الاعتبار بالنسبة للمبالغ المتبقية. وكانت هذه العملية تجري في الجامع الرئيسي للعاصمة، الفسطاط، لتأمين سلامتها، حيث يعلن المبلغ المحدد لكل منطقة، على أن هذا المبلغ المحدد لا يخضع لمزايدة. ثم إن الشخص الذي يقبل دفع هذا المبلغ يدخل في عقد لمدة أربع سنوات[3]. وعين المأمون أقباطاً يكونون مسؤولين في بعض المناطق على أن يكون نوابهم من المسلمين[4]. ولعل القصد من هذه الخطوة هو ملء الفراغ الذي تركه غياب موظفي الكنيسة، وتأمين قبول الموظفين

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٢-٤؛ ج٢، ص٢٦١؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٦٦؛ الكندي، الولاة، ص٣٩٤ ، ٤٠٠، ٤٢٣-٤.

(٢) المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٩؛ الكندي، الولاة، ص٣٥٤، ٣٦٩، ٤٢١، ٤٣٥.

(٣) المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٢.

(٤) سعيد البطريق، نظم الجواهر، تحقيق لويس شيخو، باريس، ١٩٠٩، ص٥٨-٩.

الجدد من قبل جميع رعاياهم. وأخيراً قام، وهو في مصر، بإجراء بدا غير هام لكنه كانت له انعكاسات لاحقة فيها بعد، فقد حاول أن يجعل العلاقات طبيعية مع النوبيين في الجنوب، بعد أن أرسلوا إليه وفداً لعرض تعديات المسلمين على أراضيهم[١]. ومن هذا الوقت صارت العلاقات بين مصر والجنوب، ومصر وبقية أنحاء أفريقيا بالفعل، قضية هامة.

وبعد الانتهاء من قضية مصر، عاد المأمون إلى الجبهة البيزنطية، من غير إضاعة أي وقت، ثم بدأ العمل هنا بصورة جدية. فقد كانت هجماته ذات فكين، كالكماشة، مستهدفاً بذلك بصورة عامة أن ينشىء عواصم جديدة عبر جبال طوروس، يكون مركزها في طوانة (تيانا) (Tyana) الواقعة على مفترق الطرق، حيث وضع بالفعل فرقة قوية للمرابطة[٢]. ومن الهام جداً أن نلحظ أن البيزنطيين طلبوا السلم عند ذلك، وفاوضوا بصورة خاصة من أجل إنشاء نقاط اتصال وتسهيل التدفق التجاري بين الامبراطوريتين[٣]. ولكن المأمون رفض ذلك وبدأ بتجنيد قوات جديدة من مصر وسوريا، والعراق، وبغداد نفسها، كأنما أراد أن يؤكد عزمه على تحقيق السلم وفقاً لشروطه[٤]. على أن هذا التدبير الأخير بالذات ليس غير دلالة على أنه لا يستطيع الحصول من الشرق على ما يلزمه من المجندين، برغم جهوده الشاقة في هذا المجال. ولم يحصل أي شيء جديد قبل وفاته بعد ذلك بوقت قليل في طوروس في عام ٨٣٣م/٢١٨هـ، وترك الأمر بعد ذلك لشقيقه وخليفته المعتصم لكي يواصل سياسته.

وما أن أعلن المعتصم حاكماً جديداً في طرسوس أو في ساحة المعركة بالفعل، حتى جرت محاولة إحلال العباس بن المأمون محله. لسنا نعرف المحرضين الرئيسيين على القيام بهذه المحاولة، ولكنها كانت محتومة الفشل لأن العباس نفسه كان يؤيد عمه[٥]. فقد كان تعيين المأمون أخاه خلفاً له دليلاً واضحاً على محاولاته الدائمة

---

(١) المقريزي، الخطط، ج١، ص١٩٨.
(٢) الطبري، ٣، ص١١٠٢-١١.
(٣) المصدر السابق، ص١١١٠.
(٤) المصدر السابق، ص١١١٢.
(٥) المصدر السابق، ص١١٦٤؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٧١.

للوصول إلى تسوية. وفي خلال الحرب الأهلية وقف المعتصم ضد أخيه، ولكن المأمون وهو أب لابن شاب، فضل تجاوز كل ذلك وتعيين الشخص الأكثر ملاءمة. ويمكن القول أن إرادة الرشيد كانت بأن يخلفه أبناؤه الواحد بعد الآخر، لكنه لا بد من التسليم بأن الحرب الأهلية غيرت كل ذلك. والحقيقة هي أنه كانت للمعتصم وللعباس معاً علاقات وثيقة بالجيش، لكن علاقة الأول بالأفشين تدل أنه كان أشد اتصالاً بالقادمين الجدد من الشرق. ولا بد أنه كان معروفاً أن لدى المعتصم مخططات محددة بالنسبة للجيش إذ أنه سرعان ما بدأ بتنفيذهافور تسلمه السلطة، فأمر بتفكيك المعقل الجديد في طوانه وبسحب الجنود المستوطنين فيه قبل عودته وعودة جيشه إلى بغداد[1]. واعتبر البيزنطيون هذا التدبير دلالة ضعف، وهاجموا المعاقل الأخرى عبر سلسلة جبال طوروس، فعاد المعتصم وزحف نحوهم وأنزل بهم هزيمة قاسية[2] ثم وجه جيشه بقيادة الأفشين لمحاربة بابك.

وقبل العودة إلى بغداد، وفي ساحة المعركة، إكتشف المعتصم مؤامرة أخرى لاحلال العباس محله، وكان واضحاً أن هذه المؤامرة كانت هذه المرة بقيادة مجموعة من أنصار طاهر والأبناء. والظاهر أن هؤلاء الأبناء لم يكونوا قد قنطوا من استعادة سلطتهم فشجعوا الطاهريين في بغداد في بعض شكوكهم حول المخططات الجديدة بالنسبة للجيش. على أن المؤامرة اكتشفت في الوقت المناسب وأنزل العقاب الصارم بالقادة بمن فيهم العباس[3]. ثم عمد المعتصم بعد تثبيت سلطته إلى متابعة تنفيذ مخططاته بالنسبة للجيش، وهي تقوم على بناء مدينة سامراء الجديدة على مسافة نحو ستين ميلاً للشمال من بغداد. هنا يجب أن نذكر أن أباه كان قد اعتبر بغداد غير ملائمة، ولذلك نقل مركزه إلى الرقة. وفي خلال الحرب الأهلية تهدم قسم كبير من المدينة فقرر المعتصم أن الأفضل له، إذا كان لا بد من إعادة بناء أي مكان، أن ينشىء موقعاً جديداً بعيداً عن ضغط سكان المدينة. ولئن كان قصده من وراء نقل مصالح الحكومة المركزية إلى سامراء أن يجعلها عاصمته، فان ما له مغزاه أن يكون هذا المكان

---

(١) الطبري، ٣، ص١١٦٤.
(٢) المصدر السابق، ص١٢٣٤-٦٢.
(٣) المصدر السابق، ص١٢٤٩-٦٧.

الجديد عرف عند العامة بالمعسكر[1]. والواقع أن ذلك كان الهدف الحقيقي لبناء هذه المدينة الجديدة. وهنالك كل الأدلة تشير إلى أن المعتصم بنى سامراء إعلاناً منه بقبول متطوعين جدد من أي مكان. وكانت هذه الدعوة المفتوحة مصحوبة بحملة كثيفة لاقناع المزيد من الشرق الكثيف السكان، والشعوب الكثيرة في المناطق القفقاسية، لا سيما الأرمن والخزر على الانضمام إلى الجيوش الاسلامية[2]. لقد كانت جهود المأمون في هذا الميدان أكثر نجاحاً من جهود الرشيد. وبالمزيد من المثابرة، لا سيما بعد أن أخذ الاسلام يترسخ بين هذه الشعوب، كان المعتصم مصممًا على تأمين أفضل الفرص الملائمة لنجاح هذه الجهود. وسرعان ما كانت هذه المدينة الجديدة، ثم الفرص الجديدة التي رأتها هذه الشعوب في إمبراطورية هي الأغنى والأقوى في ذلك الوقت، دافعاً مقنعاً للانخراط في خدمتها. أما الأخبار القائلة بأن المعتصم كان مضطراً لنقل جيوشه الجديدة من بغداد لما كانت تشكله من خطر على سكانها فيجب أن لا تؤخذ بجدية، لأن هذه الأنباء نفسها تذكر لنا أن سكان بغداد هم الذين كانوا يضايقون هذه القوات التي كانت بسبب قلة أعدادها عاجزة عن الدفاع عن نفسها [3].

إن هذه الجيوش الجديدة هي التي كانت تدعى «بالاتراك». وهنا يجب أن نقول بلا تردد أن هذه التسمية كانت في منتهى التضليل إذ أنها قادت بعض الباحثين إلى تكرار يثير التقزز لتفسير لا أساس له من الصحة للفترة التالية. وقد عزوا بدون مبرر، كل ما حدث فيها إلى السيطرة التركية. والواقع أن الأكثرية الساحقة من هذه القوات لم تكن تركية. وقد أشرنا مرات عديدة إلى أن المصادر العربية تستعمل كلمة الأتراك بصورة غير دقيقة أبداً. الهياطلة كان يشار إليهم بأنهم أتراك، وكذلك شعوب جرجان، وخوارزم، وسجستان [4]. والواقع أن المصادر العربية تشير إلى الشعوب

---

(١) اليعقوبي، البلدان، ص٢٦٤.

(٢) إبن حوقل، ص٤٦٧-٨؛ المسعودي، مروج، ج٧، ص١١٨؛ الاصطخري، ص٢٩١-٢؛ إبن الأثير، ج٦، ص٣١٩؛ البلاذري، فتوح، ص٢٠٣؛ الطبري، ج٣، ص١١٩٤.

(٣) الطبري، ٣، ص١١٧٩-٨١؛ الأزدي، الموصل، ص٤١٦.

(٤) شعبان، The Abbasid Revolution ص٦-٧؛ المسعودي، مروج، ج٢، ص١٩٥، ج٣، ص٢٥٤؛ ج٦، ص٤٢٢؛ إبن خرداذبه، ص١٧٨؛ الطبري، ٣، ص٧٩٨، ٨٩١؛ إبن خلكان، ج٦، ص٤٠٣.

التي لم تكن خاضعة للامبراطورية الساسانية بأنها كلها باستثناء أهل الصغد، من الأتراك. وفي سامراء أنشئت أقسام مستقلة لكل مجموعة جديدة من المتطوعين من كل مكان. ودعيت مجموعة فرغانة باسم هذه المنطقة، وظل هذا الاسم مستعملاً لسهولة التلفظ بـه. أما المجمـوعات الأخـرى التي كـانت قليلة الأعـداد في البـدايـة، كالأشتاخنجية والأسبيجابية، وغيرها من مثل هذه المناطق الصغيرة، فكانت تسمى كلها باسم عام واحد هو الأتراك بسبب الصعوبة الواضحة التي كان يواجهها العرب في لفظ مثل هذه الأسماء الأجنبية[١]. ولعل الخزر الذين جاؤوا من مواقع صغيرة لا يستطاع تحديدها لأنهم كانوا بدواً في الغالب، هم المجموعة الوحيدة التي تستحق أن تدعى بالترك بسبب القرابة الجنسية. ولكن مجموعات أخرى قدمت من مناطق عبر القفقاس كانت تحشر كلها مع الخزر تحت هذا الاسم العام [٢].

ثم أضيف إلى هذا الخطأ خطأ آخر إستغراباً. وقد حان الوقت للتخلص منه ولتصحيحه، وهو الاعتقاد السائد بأن هذه القوات كانت رقيقاً. أن جميع الدراسات التي تناولت هذا الموضوع افترضت أن الرقيق كانوا يُديرون هذه الامبراطورية، ويحكمونها ويحرسونها ويدافعون عنها. وأخذت هذه الطريقة تمتد حتى شملت جميع المناطق، واشتهرت قروناً عديدة. وليس هذا الافتراض بالخطأ الفادح في فهم الطبيعة البشرية وحسب، ولكنه مناقض للاثبات الموجود في مصادرنا. ومن الواضح أن هذا المفهوم الخاطىء جاء نتيجة دراسات في التاريخ العثماني طبقت على فترات سابقة لتفسير تطورات سابقة. فإذا كان العثمانيون قد شكلوا «مؤسساتهم الحاكمة» من «رقيق»، فقد صار يفترض بدون أي مبرر لذلك أن مثل هذه المؤسسات تكاد تكون ملازمة للمجتمع الاسلامي. ومن حسن الحظ أن البحث الحديث في ميدان التاريخ العثماني قد أخذ يتحدى هذه الاستنتاجات الخاطئة التي طال عليها العهد [٣].

وفي هذه الحالة لا نبالغ إذا قلنا ان المعتصم كان يسير على نهج أختطه والده

---

(١) اليعقوبي، البلدان، ص٢٦٤؛ المسعودي، مروج، ج٧، ص١٢٢.

(٢) اليعقوبي، البلدان، ص٢٥٨-٦٢.

(٣) (m.i. Kunt «Ethnic — Regional solidarity in the 17 Cent. Otoman Establishment», Internat- ional Journal of M. E. Studies مجلد ٥، عدد٣، حزيران ١٩٧٤، ص٢٣٣-٩. وانظر أيضاً المحظة التمهيدية للناشر إس.ج. شو (S.J. Shaw) ص٢٣١-٢.

الرشيد، واستمر به المأمون على نطاق واسع، وهو إقناع رؤساء الشرق وأمراءه بالانخراط في جيش الحكومة المركزية. وفي عهد الرشيد أعلن جميع أفراد «العباسية» موالي للحاكم[١]، وفي عهد المأمون أعلن القادة فقط موالي. وهكذا فان طاهر مولى قبيلة خزاعة العربية في الأصل، أعلن مولى أمير المؤمنين وظل يشرف على رجال جيشه[٢]. وفتح المعتصم الباب على مصراعيه أمام الرجال ليتطوعوا مجموعات في ظل رؤسائهم، أو أفراداً إذا شاءوا ذلك. فكانوا يأتون جماعات في أكثر الأحيان. وهنالك أمثلة كثيرة على كون قادتهم أمراء محليين من الشرق. فالأفشين الذي كان أمير منطقة أشروسنة في بلاد الصغد، هو بالتأكيد أهم مثل على هؤلاء الأمراء، ولكن هنالك أمراء آخرين غيره من المنطقة ذاتها أمثال كيدرة وديفداد، وبخارى خدا، وبوزبارة، وسولتيجين، ومرزبان بن ترقش، وعجيف بن عنبسة، وخاقان أرتوق، وبانيجور، وشيري باميان، وعمرو الفرغاني وحاشيته من الأمراء[٣]. وبناء على مؤسسة قديمة في الشرق كان أنصارهم يشكلون جيشاً يسمى أفراده الشاكر، وهي كلمة فارسية تعني الخدم[٤]. وكان هؤلاء الأفراد يقومون لقادتهم بالخدمات العسكرية ذاتها التي كان يقوم بها الفرسان لملوكهم في العصور الوسطى في أوروبا. ان هذه المؤسسة بكاملها هي التي نقلت من الشرق إلى قلب الامبراطورية. وظل هؤلاء الأفراد في خدمة قادتهم الذين عينوا موالي للحاكم[٥]. أما أولئك الذين جاؤوا أفراداً وبينوا عن قدرات،

---

(١) انظر ص٤٨ أعلاه.

(٢) الخطيب، تاريخ بغداد، القاهرة، ١٩٣١، ج٩، ص٣٥٣؛ إبن خلكان، ج٢، ص٣٠٩، وج٣، ص٨٨.

(٣) الطبري، ٣، ص١٠٤٢، ١١٦٩، ١١٩٤، ١١٩٧، ١٢٠٣، ١٢١٢، ١٢٢٢، ١٢٢٥، ١٢٢٨، ١٢٣٩، ١٢٤١، ١٢٤٦، ١٣٠١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣٣٥، ١٣٧٣، ١٤٧٤، ١٦٠٥، ١٦١٦، ١٦٥٧، ٢٠٢٢-٣؛ البلاذري، فتوح، ص٤٣١؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٧؛ اليعقوبي، ص٢٦٠، ٢٩٠، ٢٩٣-٤؛ إبن حوقل، ص٤٩٩، إبن خرداذبه، ص٤٠، ١٨٠؛ الاصطخري، ص٢٩١، ٣٢٣؛ المقريزي، الخطط، ج٢، ص٢٥١.

(٤) المروزي، «الصين، والأتراك والهند»، النص عربي، تحقيق ف. مينورسكي (V. Minorsky)، لندن، ١٩٤٢، ص١٨.

(٥) الطبري، ٣، ص٨، ٩٢٨، ١٣٧٣، ١٤٢٧، ١٦٠٥؛ إبن الأثير، ج٧، ص٣٢؛ إبن .أعثم، ج٢، ورقة ٢٧١ أ.

فعينوا موالي للحاكم بالذات. وكان التعبير الذي استعمل لهذا المنصب هو الغلام (جمعها غلمان) وهو الترجمة العربية الدقيقة للكلمة الفارسية «شاكر» ثم عربت هذه الكلمة فيها بعد بالشاكرية. ولا بد أن نلاحظ أن الشاكرية في بغداد لا يمكن أن يكونوا إلا من قوات الطاهريين التي كانت تقوم بحراسة المدينة نفسها والسواد. وكان يمكن لكل غلام تابع للحاكم أن يبرهن عن مقدرة عسكرية، أن يرفع إلى رتبة قائده، أما إذا كان يملك قدرات إدارية خاصة فانه يمكن تعيينه وصيفاً ثم خادماً[1]. وينبغي ألا نخلط بين هذه الألقاب والكلمات ذاتها التي تعني أنواعاً مختلفة من الخدم المنزلي. يجب أن تفهم على أنها دليل على مراتب من موظفي الحاكم الذي يتحقق له بواسطتهم حد من السلطة على جهاز الحكومة. والواقع أن هذه التعابير لم تكن شديدة الاختلاف عن التسمية بالموالي في عهد المنصور. ومرد هذه الألقاب الجديدة إلى أن كلمة المولى اتخذت لها معنى آخر لتشمل القادة الذين يقدمون الدعم العسكري للحاكم.

والمرتبة العليا التي يمكن أن يرتفع إليها المولى أو الخادم أو أي إنسان آخر تابع للحاكم هو «عبد» (جمعها عبيد) أمير المؤمنين. ومنذ عهد أبي مسلم كانت قد صيغت عبارة جديدة للدلالة على الرعايا المخلصين هي «عبيد السمع والطاعة»، أي أولئك الذين يسمعون ويطيعون[2]. ولما كانت هذه العبارة قد ظلت مستعملة فانه يمكن أن نستنتج أن كلمة «عبد» كانت في جو العصر وحيال الألقاب الأخرى تدل على المواطن الذي لا يرقى إلى إخلاصه أي شك على الاطلاق[3]. وهنالك أمثلة كثيرة على رجال لا يمكن أن يكونوا عبيداً يفاخرون بنعت أنفسهم بهذا اللقب الجديد أو مناداتهم به[4]. والصابىء، وهو الموظف الرفيع المكانة في الادارة العباسية في عصر متأخر، والعارف بالأصول البروتوكولية، يذكر لنا أن الخادم والعبد هما أعلى مرتبتين يستطيع أن يتطلع إليهما أي إنسان[5].

---

(١) الجهشياري، ص٢٥٨، ٢٧٦؛ إبن منظور، لسان، جذر ولد؛ إبن خلدون، المقدمة، ص٦٨٤.

(٢) إبن أعثم، ج٢، ورقة ٢٣٥ب.

(٣) أبو شجاع، ذيل...، تحقيق هـ. ف. أميدروز، القاهرة، ١٩١٦، ص٢١٦.

(٤) الطبري، ٣، ص٣٩٧، ٥٧٢، ٥٧٤، ٧٠٠، ١٠٩٦، ١١٥٨، ١٢٢٣، ١٢٦٠، ١٣١١، ١٣١٦، ١٣٢٧؛ إبن الأثير، ج٦، ص٣٧٥.

(٥) الصابىء، رسوم، ص١٠٧.

ولئن كنا في وضع جيد نسبياً لمعرفة الأسماء الخاصة والأمكنة الأصلية التي جاء منها الامراء الشرقيون، فإنه من المؤسف أننا لا نملك معلومات عن الخزر الذين تطوعوا في هذه القوات، إذ أننا نقف أمام أسماء جديدة من قادة الجيش الذين لا نعرف شيئاً عن اصولهم. ومع ذلك فإن وجود الخزر في الجيش يقودنا إلى الاعتقاد بأن رجالاً أمثال بغا ويرمش ووصيف وإيتاخ كانوا في الحقيقة قادة لهم[1]. ولعل هؤلاء كانوا رؤساء مجموعات بدوية وصفت بصورة غامضة بأنها من الخزر أو الأتراك بدون أن يكون لها أي صلة بأي مكان معين. وإن حقيقة كون بغا صهراً للمعتصم دليل على أنه كان رجلاً ذا مكانة عالية بين شعبه[2]. والأخبار التي تقول أن إيتاخ واشناس اشتريا رقيقين ثم حررا وتمكنا من بلوغ مرتبة عالية، مختلفة في الغالب، ولعلها وضعت من قبل خصومهما[3]. ومن المستبعد أن يقبل أمير باميان بسهولة بأن يكون في خدمة إيتاخ لو ان هذا الأخير كان رقيقاً في الأساس[4].

ثم ان الأخبار الأخرى القائلة بأن المعتصم أمر بشراء الرقيق الأتراك من آسيا الوسطى، حتى أن نحو ٤٠٠٠ منهم كانوا قد ابتيعوا لتشكيل نواة جيش له في زمن المأمون، مبالغ فيها إلى حد كبير وبكل تأكيد لأن المصادر العربية لا يوثق بها عندما تتناول الأرقام[5]. يضاف إلى ذلك أن الرقيق، ولا سيما الرقيق التركي، من نساء ورجال، لم يكن رخيص الثمن على الأقل[6]. والظاهر أن هذه الأخبار المعزولة شوشت القضية، ثم أدت إلى ارباك الباحثين أيضاً. ومن الجهود التي بذلها المعتصم لأخذ الاحتياطات الممكنة لمنع اندماج المجندين الجدد وتورطهم في المصالح المحلية، انه منع التزاوج بين العسكريين والمدنيين. ونتيجة لذلك كان عليه أن يبتاع جواري ويزوجهن لأفراد الجيش. وللتشجيع على مثل هذه الاجراءات منح هذه الزوجات

---

(١) الطبري، ٣، ص١٣٨٣؛ اليعقوبي، البلدان، ص٢٦٢.
(٢) إبن الأثير، ج٧، ص٦٢.
(٣) الطبري، ٣، ص١٠١٧، ١٣٨٣.
(٤) المصدر السابق، ص١٣٣٥، ١٣٧٣.
(٥) اليعقوبي، البلدان، ص٢٥٥؛ المسعودي، مروج، ج٧، ص١١٨.
(٦) إبن حوقل، ص٤٣٥، ٤٦٥.

مخصصات تضاف إلى اعطاءات أزواجهن[1]. وبكلام موجز ان الخرافة القائلة بأن الرقيق التركي كان أساس الجيش في ذلك الوقت لا صحة لها على الاطلاق.

وكان المعتصم رجلاً ذا قدرة عسكرية كبيرة. وكان يعرف ولا ريب أن الرقيق لا يكونون مقاتلين اكفاء. وسلامة حكمه بالنسبة لهذه الأمور واضحة من اختياره الأفشين وجنوده من منطقة أشروسنة الجبلية (كهبانية تعني جبلية) لمحاربة بابك وأنصاره الذين كانوا يدافعون عن منطقة مماثلة في طبيعتها[2]. ومع أن هؤلاء العصاة كانوا ما يزالون يتحدون الحكومة المركزية منذ عقدين، فإن الأفشين سرعان ما تمكن من سحق ثورتهم، وعاد إلى سامراء منتصراً وقد راودته في الظاهر اطماع بالحصول على ثمن لدعمه كالذي ناله أبناء طاهر، أي الاستقلال الذاتي التام في منطقته في بلاد الصغد، واحتمال منحه بالاضافة إلى ذلك اشرافاً على الامراء المجاورين[3]. ولم يكن المعتصم يستطيع دفع هذا الثمن لأن السامانيين، التابعين للطاهريين، كانوا مسؤولين عن تلك المنطقة بكاملها وكانوا على علاقة طيبة جداً مع أسيادهم[4]. ومثل هذا التوازن الدقيق الذي تم ترسيخه في الشرق منذ وقت قريب، كان سينهار كلياً لو سمح للأفشين أن يعبث به. لقد كان يتوقع مكافأة كبيرة لقاء خدماته، لكنه بدلاً من ذلك، وجد نفسه في السجن ليقضي نحبه فيه بعد وقت قصير. أما رجال جيشه فظلوا في خدمة المعتصم حتى أن ابنه أيضاً سرعان ما كان في عداد قادة الجيش[5].

وفي طبرستان حيث كان الاسلام قد انتشر منذ عهد المهدي، حدثت انتفاضة لم تكن متوقعة. فقد كان مازيار، الأمير الذي كان يفاخر بكونه مولى للمأمون ووثيق التعاون مع حكومته، قد بدأ يظهر بعض الاختلاف، ولا سيما مع الطاهريين[6]. والظاهر أنه كان يعترض على اخضاعه لآل طاهر، الحديثي النعمة، بينما هو أحد

(١) اليعقوبي، البلدان، ص٢٥٨-٩.
(٢) الطبري، ٣، ص١١٨٨، ١١٩٠، ١١٩٦، ١١٩٩، ١٢٠٣، ١٢٠٥، ١٢١٩.
(٣) المصدر السابق، ص١٣٠٣-١٨.
(٤) إبن الأثير، ج٦، ص٣٦٢، ج٧، ص١٩٢؛ إبن حوقل، ص٤٦٧؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص١٧٣.
(٥) الطبري، ٣، ص١٦٦٤.
(٦) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٧٧؛ المسعودي، مروج، ج٧، ص١٣٧.

أفراد العائلات الحاكمة منذ القدم[١]. يضاف إلى ذلك أنه واجه، فيما يبدو، بعض المصاعب في السيطرة على رعاياه. وقد أخذ تجار الموانيء المزدهرة على بحر قزوين يتحدون سلطة جباته اعتماداً منهم على صلاتهم الطيبة بممتلكات آل طاهر[٢]. وفوق هذا فإن المأمون كان قد أقام حامية في شالـوس، مما أضعف سلطة مـازيار في منطقته[٣]. والظاهر أيضاً أن أفراد هذه الحامية استغلوا وضعهم للاستيلاء على أراض كانت ملكاً عاماً[٤]. ونفذ صبر مازيار وعمد إلى اعتقال اعضاء الحامية جميعاً وهم في الغالب من العرب والأبناء[٥]. ثم أمر بعد ذلك بهدم جدران الموانيء العاصية[٦]. هنا تحرك المعتصم وآل طاهر بسرعة، وسرعان ما اعتقل مازيار واستبدل بعضو آخر من العائلة أكثر طواعية[٧].

ولم يكن المعتصم، إذا قورن بأخيه المأمون، رجل سياسة. لقد اتبع خطوات أخيه في السياسة الداخلية للامبراطورية، فصحح بعض الأوضاع الضرائبية الشاذة، وواصل دعم المعتزلة بدون هوادة أو لين[٨]. وعند بناء سامراء وضعت مخططات للدكاكين والمستغلات الأخرى بحيث أن ايرادها بلغ عشرة ملايين درهم في السنة[٩]. ولم يكن هنالك أي شك في الادارة فيمن هو مسؤول عن الجيش، أما في ميدان الضرائب فقد أدخل عنصراً جديداً. لقد كانت هذه المسؤولية حتى الآن تعطى إلى رجال ذوي خبرة طويلة في خدمة الحكومة، لكن المعتصم، وهو الرجل العسكري الصريح، قرر وجوب ترك ذلك للمتمولين. ولعله فكر أن مثل هذه الفئة الهامة من السكان يجب أن تمثل في الحكومة. وعلى ضؤ اشتراك تجار بغداد في الحرب الأهلية، ثم بعد نقل العاصمة إلى سامراء بصورة خاصة، كان مثل هذا التمثيل التفاتة إلى

(١) الطبري، ٣، ص١٢٦٨.
(٢) المصدر السابق، ص١٢٧١، ١٢٧٨، ١٢٩٨-٩.
(٣) إبن رسته، الأعلاق النفيسة، تحقيق م. ج. دي غويه، لايدن، ١٨٩٢، ص١٥١.
(٤) الطبري، ٣، ص١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧٧.
(٥) المصدر السابق، ص١٢٧٣-٤، ١٢٧٨.
(٦) المصدر السابق، ص١٢٧٥.
(٧) المصدر السابق، ص١٢٧٥-١٣٠٣.
(٨) المصدر السابق، ص١٢٧٢؛ البلاذري، فتوح، ص١٤٣-٤.
(٩) اليعقوبي، البلدان، ص٢٥٧-٦٤.

هؤلاء الناس الذين لا يمكن تجاهل قوتهم الاقتصادية. ثم ان أحد أغنى تجار بغداد، محمد بن عبد الملك الزيات اختير كاتباً أو وزيراً، وظل في هذا المنصب ١٢ سنة خلال عهدي المعتصم وابنه من بعده[١]. وفي هذه الفترة أخذ الكثير من العائلات الغنية، العراقية، غير العربية الأصل، بالانخراط في مصالح متعددة، لا في مصالح الحكومة المركزية وحسب، بل في مصالح الولايات أيضاً. ولئن كان الكثير من ابنائها عقاريين كباراً، فإن مصالحهم كانت ولا شك متشابكة مع مصالح كبار التجار في العاصمة وفي مدن الولايات. وسرعان ما سيطروا على المراكز الحكومية الرئيسية أو احتكروها خلال فترة طويلة، بحيث كانت تنتقل من الأب إلى الابن طوال أجيال عديدة[٢].

إن الشخصية التي كانت تتمتع بأقصى النفوذ في عهد المعتصم، هي على كل حال، رئيس قضاة سامراء أحمد بن أبي داود. لقد كان عربياً بلا ريب، ومعتزلياً بالطبع، لكن هاتين الحقيقتين لا تفسران نفوذه في هذا الوقت. ويبدو أنه كان وراء جميع مقررات المعتصم، حتى الضرائبية منها، حتى أنه استطاع اقناعه بدفع مليوني درهم من خزينته بالذات لتنظيف نهر في فرغانه في أواسط آسيا[٣]. طبعاً يمكن القول أنه كان يدعم مخططات الحاكم لتشجيع أهل تلك المنطقة للانخراط في خدمته بأن يريهم مدى ما يكسبون من تعاونهم معه. وهنا يطرح السؤال الثاني نفسه: ما هي علاقة القاضي بمثل هذه الامور؟ وإذا كان هذا الحدث استثنائياً، فإن الاستنتاجات الثابتة التي لا يمكن استخلاص سواها هي أن المعتصم كان عظيم الثقة بحكمة هذا الرجل بالذات.

وهنالك ميزة هامة في عهد المعتصم هي اتساع حجم التجارة عبر المحيط الهندي مع شرقي افريقيا، وجنوبي آسيا، وجنوبي شرقيها، والشرق الأقصى. لقد بدأ الهنود بنشاطات قرصانية في خليج فارس، وهاجر الكثيرون منهم إلى منطقة البصرة،

---

(١) الطبري، ٣، ص١١٨٣-٤.

(٢) المصدر السابق، ص١٣٣١.

(٣) المصدر السابق، [illegible] ١٣٢٦؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٧٨؛ المسعودي، مروج، ج٧، ص١٠٣

وهددوا اتصالاتها مع واسط في الشمال. ومرة أخرى تحرك المعتصم بسرعة ووضع حداً لهذا التهديد المزدوج للتجارة المزدهرة[1]. وظل حتى نهاية عهده، فيما يبدو، يعترض على تدبير استطاع الوزير التاجر ابن الزيات أن يقره فور وفاته حين صارت حريته بالتحرك أوسع. وكان هذا التدبير يقضي بالغاء جميع الضرائب على البضائع الداخلة من موانيء خليج فارس[2]. ومن المشكوك فيه أن يكون هذا التدبير أدى إلى خفض الأسعار، ولكن أية فائدة منه لا يمكن أن تفيد إلا الأغنياء لأن هذه التجارة كانت تتناول السلع الكمالية بالدرجة الاولى. يضاف إلى ذلك أن ابن الزيات لا يمكن أن يكون جاهلاً لارباح زملائه التجار من مثل هذا الالغاء.

وخلف المعتصم ابنه الواثق فحكم خمس سنوات (٨٤٢-٧م/ ٢٢٧-٣٢هـ) لم تقع فيها احداث ذات شأن. وقد استمر كل شيء على ما كان عليه في عهد أبيه، كما أنه لم يكن، فيما يبدو، شديد الاهتمام بالحكم. وفي حياته القصيرة ترك الادارة في يدي ابن الزيات. أما الناحية العسكرية فقسم المسؤولية للدفاع عن الامبراطورية بين اثنين من أبرز قادته، هما أشناس في الغرب، وإيتاخ في الشرق[3]. ولم تكن لهذا التدبير أية علاقة بممتلكات آل طاهر الذين كانوا مسؤولين عن الشرق بالاضافة إلى حراسة بغداد والسواد. ولما توفي عبد الله بن طاهر عين بعده ابنه في المنصب ذاته وكلف بالمسؤوليات نفسها[4].

غير أن التطور الهام الوحيد في هذا الوقت هو قيام حركة في بغداد منتظرة ضد استمرار سيطرة المعتزلة[5]. فقد قام الأبناء بدعم من العناصر المحافظة ذاتها التي ظهرت خلال الحرب الأهلية، بتنظيم حركة مقاومة «للمحنة»[6]. ومع أن هذه الحركة أخمدت بسرعة، وأعدم قادتها أو سجنوا، فإنه كانت لها فيما يبدو، أصداء بعيدة المدى إلى حد كاف لتغيير مجرى الأحداث في السنوات التالية.

---

(١) الطبري، ٣، ص١١٦٦-٨؛ المسعودي، تنبيه، ص٣٥٥؛ البلاذري، فتوح، ص٤٤٦.
(٢) الطبري، ٣، ص١٣٦٣؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٨٣.
(٣) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٧٩.
(٤) الطبري، ٣، ص١٣٣٨-٩.
(٥) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٨٢.
(٦) الطبري، ٣، ص١٣٤٣-٩.



الفصل الرابع

أصول نظام الاقطاع

إن دراسة الفترة التالية التي تكاد تبلغ ربع قرن (٨٤٧-٨٧٠م/٢٣٢-٢٥٦هـ) يجب أن تكون سهلة بالنسبة للباحث في التاريخ الاسلامي. فهنالك تقارير مفصلة غنية بالمعلومات عن التطورات الجارية بسرعة لاسيما في قلب الامبراطورية. ومع ذلك فان هذه التقارير ذاتها تميل الى تشويه القضايا وجعلها غير واضحة بدلاً من أن تعمل على ايضاحها. وتتميز هذه الفترة بقتال طويل ومعقد بين القوات المسلحة في بغداد وسامراء،وفيما بين القوات نفسها في كل من هذين المركزين.وأسماء القادة الرئيسيين في هذا الصراع المرير مذكورة في المصادر، وكذلك المجموعات التي أمدت هؤلاء القادة. ولما لم تكن هنالك أسماء فرق عسكرية معنية، فان المجموعات العسكرية كانت تسمى أسماء مختلفة، كما أن مجموعات مختلفة كانت تسمى بالأسماء ذاتها في بعض الأحيان. وَصَعُب تحديد أي مجموعة يتحدث عنها في ما إذا كانت مرابطة في بغداد أم في سامراء، كالشاكرية مثلاً. وبدون تعيين كل مجموعة وقائدها لا يمكن الوصول إلى فهم حقيقي لأسباب الصراع. ولما كانت هذه الفترة تحتوي على بدايات الاقطاع الاداري والعسكري، فقد بات ادراك ذلك حيوياً لتحليل التطورات اللاحقة. وفي الدراستين القيمتين اللتين قام بهما كلود كاهن (Cl. Cahen) وآن ك.س. لامبتون (Ann. K.S. Lambton) حول هذا الموضوع لم يقم أي منهما بالجهد الضروري لايضاح هذه البدايات[1].

---

(١) Cl. Cahen, L'évolution de l'iqta du IXe au XIIIe siècle.: Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales, **Annales: Economie, sociétés, civilationVII, (1953)**, وكذلك Ann K.S. Lambton, «Reflections in **the IQTA», in George Makdisi, ed, Arabic and Istamic Studies in Honor of Hamilton A.R. Gibb, Leiden 1965, pp.358-76.**

وتريدنا المصادر العربية أن نعتقد أن الواثق كان قليل الاهتمام بالحكم حتى أنه لم يكن يريد أن يزعج نفسه بتسمية خلف له[1]. والتفسير الأقرب للاحتمال هو أن الواثق مات عن ٣٤ سنة وابنه لا يزال دون السن. ولعله كان يدرك أيضا صعوبة وجود أحد من أفراد عائلته يكون مثله قادراً على الاستمرار بالسياسات التي بدأها أبوه، أو مستعداً لذلك. وبعد وفاته عقد اجتماع ضم أهل الحل والربط لبت بقضية الخلافة، وكان العضو المسيطر هو رئيس القضاة أحمد بن أبي داود. أما الأعضاء الآخرون فهم: القائدان العسكريان البارزان، وثلاثة من كبار الموظفين المدنيين بمن فيهم الوزير ابن الزيات. ومن الهام أن نلاحظ أن مثل هذا الوضع نشأ لأول مرة خلال قرن من العصر العباسي. ثم أن ذلك كان سابقة للأجيال التالية. في هذا الاجتماع كان القائدان العسكريان غير مهتمين، فيما يبدو، باختيار أي مرشح معين، لكن المثير للدهشة هو أن الأعضاء المدنيين كانوا يفضلون اختيار ابن الواثق وهو دون سن الرشد. وأخيراً، ومن أجل المحافظة على الشرعية طغت ارادة رئيس القضاة واختير شقيق الواثق البالغ ٢٦ عاما وأعطي لقب المتوكل[2].

ولعل أحداً لم يدهش لأعمال الحاكم الجديد (٨٤٧-٦١م/٢٣٢-٢٤٧ هـ) أكثر مما دهش لها الذين اختاروه، إذ سرعان ما اتضح لهم أن له عقليته الخاصة. فقد اندفع يحدث تغيرات كاسحة في أشخاص ادارته خلال أسابيع معدودة، فابن الزيات الذي كان في منصب الوزير الكاتب منذ ١٢ عاماً، عزل من منصبه، كما عزل زملاؤه أيضا ومنهم تجار أثرياء حقاً. لابد أن المتوكل أدرك أن هؤلاء الرجال الذين واصلوا القيام بأعمالهم التجارية أثناء وجودهم في المنصب، استغلوا مراكزهم لتجميع ثروات طائلة لهم ولزملائهم التجار على حساب الجمهور العام والخزينة المركزية[3]. واستبدل هؤلاء بمجموعة جديدة برئاسة أبي الفضل الجرجرائي، وهو ملاك عقاري عراقي ذو نسب قديم. وأهمية هذه المجموعة هي أنها كانت تجمع أفراداً من كبار العائلات العقارية الى عدد من المدربين الذين تمرسوا بالخدمة في الادارات السابقة[4]. وبكلام

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٨٣.
(٢) الطبري، ٣، ص١٣٦٨-٩.
(٣) المصدر السابق، ص١٣٧٦، ١٣٧٩.
(٤) المصدر السابق، ص١٣٧٣-٩.

آخر نرى أن المتوكل أتى الى الحكومة، بعد التخلص من التجار الفاسدين، برجال من ذوي الخبرة بشؤون المجتمعات الريفية المحلية، ودعمهم بآخرين من ذوي المواهب الادارية الخاصة.

ومن الناحية العسكرية كانت لديه مخططات أكثر راديكالية تدور حول نقطتين أساسيتين: الأولى وهي تغيير بنية القوات العسكرية لانشاء جيش نظامي موّحد تكون له عليه سلطة مباشرة بدون قادة وسطاء كالأفشين مثلا. والثانية: هي امتداد منطقي للأولى. أن صلاحيات آل طاهر المستقلين في الشرق ومهماتهم في بغداد، والسواد، وفارس، يجب أن تلغى. وطبيعي أنه كان يعلم تمام العلم أنه سيواجه معارضة قوية من عناصر قوية جداً في الامبراطورية كلها. لكنه كان فيما يبدو، يحسب أنه يستطيع النجاح في تحقيق هذه التغيرات الجوهرية إذا عمد الى تنفيذها بصورة تدريجية.

وأدرك المتوكل أن تبني المعتزلة بصورة رسمية، ثم استمرار المحنة ١٥ عاما، عجزا عن تحقيق أية نتائج ملموسة. العكس هو الصحيح، أي أن ذلك أثار معارضة عنيدة في أوساط بغداد القوية المحافظة. وفي محاولة منه لكسب الدعم لمخططاته، لاسيما في صفوف هذه الأوساط، قرر التخلي عن هذه القضية المثيرة للجدل، وأعلن الرجوع الى السنة بصورة رسمية[(١)]. وللتأكيد على هذا الأمر قام ببعض التدابير المعادية للشيعة[(٢)] وأعلن انتهاج سياسة تمييز ضد الفئات غير الاسلامية في الامبراطورية. وفي حين كانت غالبية الاجراءات المعلنة ذات طبيعة رمزية، فان هنالك اجراءين كانا مسيئين بصورة خاصة لغير المسلمين. فقد حرم هؤلاء من حق التوظيف في أية مصلحة حكومية. وكان الأمر الثاني أشد خطورة وهو فرض ضريبة على منازلهم[(٣)]. ولاقى هذا التدبير الأخير معارضة واسعة بحيث وقعت الانتفاضات في سوريا حين جرى تطبيقه فيها بشدة وبعنف[(٤)]. ثم أن تكرار اعلان هذه التدابير يدل من ناحية ثانية على أن الحكومة لاقت صعوبة في تنفيذ هذه السياسة[(٥)].

(١) المصدر السابق، ص١٤١٢-١٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٣٠٧، ١٣٢٤، ١٣٢٦، ١٣٧٩، ١٤٠٣-٤.

(٣) المصدر السابق، ص١٣٨٩-٩٤.

(٤) المصدر السابق، ص١٤٢٠-٤.

(٥) المصدر السابق، ص١٤١٩.

ثم التفت المتوكل الى الجيش وكانت خطواته الأولى هي اضعاف قيادته. ومن حسن حظ اشناس أنه توفي قبل مجيء المتوكل الى السلطة. أما ايتاخ الشخصية الثانية القوية، فقد اعتقل في بغداد، بموافقة آل طاهر لدى عودته من الحج[1]. وبعد ذلك جاء دور مواجهة قضية حساسة ذات خطورة كامنة، هي كيفية تخفيض صلاحيات آل طاهر من غير أن يبدو أن المتوكل ينقلب على اتفاقيتهم مع المأمون وهي ما زالت نافذة من ثلاثين عاما تقريبا. وكان الزمن قد ساعد على ترسيخ وجود آل طاهر في بغداد والسواد وفارس الى حد أنهم صاروا يحكمون هذه المناطق وما جاورها أيضا. كذلك كانت مصلحة الضرائب في بغداد تعرف «بالكبرى» بالمقارنة مع مصلحة الضرائب الأخرى في سامرا[2]. وفي هذه الحالة كانت سلطة آل طاهر في قلب الامبراطورية كحكومة داخل حكومة بالاضافة الى سيطرتهم على الشرق.

وأسهمت ظروف مختلفه، ومنافسات عديدة بين أفراد عائلة طاهر الكثر في مساعدة المتوكل على تنفيذ مخططاته. ففي خلال سنة اختفت عن المسرح خمس شخصيات على الأقل كانت تحتل مناصب رئيسية، وذلك باغتيال شخصين ووفاة ثلاث[3]. ومع أن كبير العائلة شعر بالخوف حتى أنه انتقل من خراسان الى بغداد، فان المتوكل أبدى قدرا كافيا من البراعة والحذق بتعيين آخرين من آل طاهر لملء المراكز الشاغرة، وبعمله سرا على تخفيض صلاحيات الموظفين الجدد[4]. وقام في الوقت ذاته بحركة أخرى ذكية هدف من ورائها الى اضعاف سلطة بني طاهر في مناطقهم بالذات والى ترسيخ سلطته المباشرة على جميع أنحاء الامبراطورية. فقد عين ابناءه الثلاثة خلفاء له من بعده وحدد الألقاب التي سيعرفون بها حين يتسلمون السلطة. وأعطى ابنه الأكبر الذي لم يزد عن ١٣ سنة لقب المنتصر، وهو ولي العهد المباشر بعده، على أن يعقبه مع الوقت، أخواه المعتز، فالمؤيد، واحداً بعد الاخر، على التوالي[5]. ولم يكن عمله هذا بدعة جديدة وانما هو تدبير يمكن القول أنه يستهدف

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٨٦؛ إبن الأثير، ج٧، ص٣٠.
(٢) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٨٨.
(٣) الطبري، ٣، ١٤٠٣-٦.
(٤) المصدر السابق، ص١٤١٠؛ إبن الأثير، ج٧، ص٣٦، ٤٣؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٨٧-٨.
(٥) الطبري، ٣٠ ص١٣٩٤، ١٣٩٦-٧.

تامين الاستقرار لفترة طويلة. ثم أرفق هذا التعيين باعلان كانت له نتائجه البعيدة والمباشرة. فقد قسم حكم الامبراطورية الفعلي بين هؤلاء الأبناء الثلاثة فجعل المنتصر ولي عهده المباشر، مسؤولا عن جميع أنحاء الامبراطورية الغربية تقريبا، باستثناء سوريا التي وضعها تحت اشراف المؤيد. ومما له مغزاه أنه عين المعتز مسؤولاً عن الشرق مدخلاً أرمينيا واذربيجان وفارس في هذه الصفقة على سبيل التغطية والتمويه[1]. ولم تكن هذه التعيينات شكلية لأن الاعلان كان شديد التفصيل محددا لكل حاكم جميع شؤون المنطقة المختصة به[2]. طبعا أن مبدأ تقسيم الامبراطورية بين الأبناء ليس بالشيء الجديد كليا، وقد وضع الرشيد سابقة لذلك. غير أن الجديد في هذه المناسبة هو أن المستفيدين من هذا التقسيم كانوا جميعا دون سن الرشد، وكان المتوكل هو المسؤول الشرعي عن أعمالهم. وبكلام آخر كان يستخدم هذه السبيل لأعطاء نفسه حق التدخل كما يشاء في جميع شؤون كل ولاية، ولاسيما في الشرق. ولم يكن أمام آل طاهر في وضعهم الجديد الضعيف، أي خيار آخر غير قبول الترتيبات الجديدة، لاسيما وقد سمح لهم بالاحتفاظ بقواتهم العسكرية الخاصة.

وكانت الخطوة التالية حل الجيش في سامرا. وهنا أيضا قام بهذه الترتيبات الجديدة بحذر شديد. كان طبيعيا الى حد ما أن يكون لكل واحد من أبنائه جيش قوي يمكنه في القيام بمسؤولياته في ممتلكاته الواسعة. ولذلك قسم الجيش في سامراء إلى ثلاثة أقسام وأرسل كل قسم مع الطفل الحاكم الى موقع معين في منطقته. ولما كانت جميع النواحي الادارية بما في ذلك الشؤون الضرائبية، في هذه المناطق في أيدي هؤلاء القاصرين، فقد كان ضروريا أن يعين إداريين مقتدرين[3]. وهكذا كان كل قائد جيش من هذه الجيوش والاداري الأول في كل منطقة من هذه المناطق مسؤولين عن شؤون كل منطقة خاضعين لمراقبة المتوكل الدقيقة. وأدت هذه السابقة الى نشوء ما يمكن وصفه على أفضل وجه بأنه تحالف عسكري بيروقراطي سرعان ماصار خاصة مسببة للاضطراب في سياسة الامبراطورية[4]. ثم كانت هنالك سابقة أخرى تطورت مع

(١) المصدر اسابق، ص١٣٩٥-٦.
(٢) المصدر السابق، ص١٣٩٨، ١٤٩٤.
(٣) المصدر السابق، ص١٣٩٨-٤٠٠.
(٤) انظر ص١٢٠، ١٤٤ أدناه.

الوقت الى مؤسسة أدت الى نشوء مشاكل كثيرة وخطيرة حقاً. أن عطاءات الجيش كانت تحسم من المداخيل قبل ارسالها الى الخزينة المركزية، لكن قادة هذه الأقسام كانوا يعطون قطعة من الأرض اقطاعاً لهم لتغطية نفقاتهم الشخصية أو كوسيلة لاغرائهم بالانتقال الى مناطقهم الجديدة. وقد أعطي آل طاهر أنفسهم مثل هذه الاقطاعات للتعويض عليهم عما فقدوه، أو لعل ذلك كان لجعلهم متساوين مع زملائهم الجدد في الولايات(١). وليس الاقطاع بالطبع خاصة جديدة، ولكنه كان من قبل يعطى لأفراد العائلة المالكة وأنصارها المميزين لما أدوه من خدمات. أما الآن فقد صار يعطى للقادة العسكريين في مناطق يمارسون فيها بعض المهمات الادارية. هذا هو أصل نشوء الاقطاع العسكري الاداري الذي سنعود إلى الحديث عنه فيما بعد(١).

وبعد أن رسخ المتوكل مكانته عاد الى مواصلة تنفيذ بقية مخططاته، فعزل وزيره الجرجرائي لا بسبب أية خلافات أو أخطاء، ولكن لأنه أراد استبداله برجل آخر أكثر نفعا لأهدافه. وكان الوزير الجديد هو عبيد الله بن يحي بن خاقان. أما كفاءاته فهي الخبرة الطويلة والولاء الثابت في خدمة العباسيين. ولئن كان عبيد الله بن يحي بن خاقان خراسانيا في الأصل، وهو بذلك من غير فئة سلفه، فان معاونيه والموظفين الجدد في المصالح المتعددة كانوا كالجراجرائي من حيث الخلفية(٢).

وعمد المتوكل، في سبيل التأكيد على سلطته، إلى إحياء منصب المراقب العام باسم آخر، وإلى تعزيز صلاحيات هذا المنصب. ثم عين فيه رجلاً إدارياً مدرباً مسؤولاً لديه بصورة مباشرة(١). ولكن سرعان ما ثبت خلل هذا التنظيم الجديد لأنه أعطى المراقب العام سلطة على الوزير الموثوق ومعاونيه. ولذلك صرف المراقب العام بسرعة من منصبه ووسعت صلاحيات الوزير لتشمل السيطرة الفعالة على جميع المصالح(٢).

---

(١) الطبري، ص١٤٥٢.
(٢) انظر ص١٢١، أدناه.
(٣) الطبري، ٣، ص١٤٠٧، ١٤٤١؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٨٥.
(٤) الطبري، ٣، ص١٤٤٠-١.
(٥) المصدر السابق، ص١٤٤١-٧؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٢٨٨.

وكان ابن خاقان بصلاحياته الجديدة، سريعاً في مساعدة سيده على السير في تحقيق أهم مرحلة في مخططاته، وهي تجنيد جيش جديد وتنظيمه. كان جميع أفراد هذا الجيش خاضعين مباشرة للمتوكل، وبمثابة شاكرية له، أي أن ولاءهم كان له فقط بصفته حاكمًا لهم. ولأسباب واضحة لم يكن بالامكان تجنيد هذا الجيش من مناطق آل طاهر في الشرق. يضاف إلى ذلك أن هذه المناطق كانت تعاني آنذاك من اضطرابات جديدة. لذلك كان لا بد من تجنيدهم من المناطق الغربية كسوريا، والجزيرة، والجبال، والعراق، وأذربيجان، وأرمينيا والقفقاس، حتى أن بعض الأبناء في بغداد تطوعوا إلى جانب هذا الخليط من العرب وغير العرب من هذه المناطق المختلفة[1]. وبينما كانت هذه العملية قيد التنفيذ قرر المتوكل خطوته التالية، وهي الانتقال من سامرّا. وكانت دمشق اختياره الأول، وانتقل إليها في عام ٨٥٨م/٢٤٤هـ. لكن هذه الخطوة حملت سامرّا على الثورة العلنية، فأسرع عائداً إليها بعد الاقامة بضعة أسابيع في دمشق[2]. على أنه بدأ بعد سنة ببناء مدينة جديدة خارج سامرّا، دعاها الجعفري، على اسمه، وقد قدرت كلفتها بمليوني دينار، أو ما يعادل خمسين مليون درهم في ذلك الوقت[3]. ومع أن أكثرية سكان سامراء انتقلت إلى المدينة الجديدة حيث بنيت الدكاكين والمستغلات المماثلة، فإن مواردها المائية لم تكن كافية نتيجة خطأ هندسي ولذلك هجرت بسرعة كسرعة بنائها، بعد وفاة المتوكل[4].

وبعد هذا النجاح الظاهر لجميع مخططاته، ولما بدا أنه السيد التام السلطة، أراد المتوكل أن يتخذ الخطوة الأخيرة للتأكد من نجاح سياساته نجاحاً تاماً، لكنها كانت الخطوة التي أدت إلى سقوطه. لقد ظن أنه يستطيع أن يدمج القوات السابقة في سامرّا بجيش الشاكرية الجديد، ثم أدرك أن تحقيق هذه الغاية تفرض عليه التخلص من قادتها أولاً. فبدأ بمحاولة استعادة الأراضي التي قد منحها للقادة. لكن هذه الخطوة كشفته[5] وبانكشاف نيته، قرر هؤلاء القادة أن الوقت قد حان للتخلص منه

---

(١) الطبري، ٣، ص١٣٨٩، ١٤٦٣؛ إبن الأثير، ج٧، ص٣٢، ٦٤؛ المسعودي، التنبيه، ص٣٦١.

(٢) الطبري، ٣، ١٤٣٥-٦؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٩١.

(٣) اليعقوبي، البلدان، ج٢، ص١٤٣.

(٤) الطبري، ٣، ١٤٣٦؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٩٢؛ اليعقوبي، البلدان، ص٢٦٧؛ البلاذري، فتوح، ص٢٩٨.

(٥) الطبري، ٣، ص١٤٥٢-٦.

قبل فوات الأوان، ولذلك عمدوا إلى اغتياله بواسطة عملاء لهم في مدينته الجديدة الجعفري. واغتيل أيضاً الفتح بن خاقان، عم الوزير الذي صدف أن كان مع المتوكل آنذاك. أما الوزير نفسه، منظم الشاكرية فبقي سالماً تحت حمايتهم. وعلى الفور أعلن المنتصر، ابن المتوكل الأكبر المعروف بميوله إلى قادة الجيش في سامراء، خليفة لوالده. وعاد فوراً إلى سامرّاء حيث أصدر أمره بسحب القوات السامرائية من الولايات إلى العاصمة. وهنا تلقى ولاء الشاكرية له بعد بعض التردد من ناحيتهم(١).

وفي عهد المتوكل اشتعلت الجبهة البيزنطية فجأة بعد أن كانت هادئة خلال فترة تزيد عن عقد. وكان ذلك بالدرجة الأولى نتيجة للنشاطات البحرية البيزنطية المتزايدة في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وهي التي بلغت ذروتها بهجوم كبير على دمياط على الشاطيء المصري في عام ٨٥٢م/٢٣٨هـ(٢). وأدى ذلك إلى بناء تحصينات على الساحلين المصري والسوري، ثم إلى بنـاء أسطول بحري جديد في مصر، وإلى بداية عمليات بحرية ضد العدو على نطاق ضيق(٣). وفي هذه الأثناء جرى هجوم معاكس على الجبهة البيزنطية إذ استؤنفت الحملات الصيفية، واستمرت سنة بعد سنة، بقيادة نشيطة من قبل الأرمني المسلم علي بن يحيى(٤). ووضع قسم من جيش سامرّاء هنا في سميساط. ومما له مغزاه أن ضريبة الأرض هنا كانت مقصورة على العشور الاسلامية، ولعل ذلك يعود إلى أن هؤلاء الجنود أو قادتهم، وهبوا أراضي زراعية هناك(٥). ومن ناحية ثانية، الغي الاعفاء الذي كان منح في أمكنة أخرى في الثغور بالنسبة لضريبة الأراضي. وهو إيغار جزئي أو تام بالنسبة للأراضي التي كانت قد منحت من قبل للمستوطنين في هذه المناطق(٦).

---

(١) المصدر السابق، ص١٤٥٣، ١٤٥٧، ١٤٥٩-٧٩.

(١) المصدر السابق، ص١٤١٧-١٨؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٩٨.

(٢) الطبري، ٣، ص١٤٤٩؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٢١١، ٢١٤؛ ج٢، ص١٩١؛ البلاذري، فتوح، ص١١٨.

(٣) الطبري، ٣، ص١٤١٤، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢٦-٨، ١٤٣٤، ١٤٣٦، ١٤٣٧؛ المسعودي، التنبيه، ص١٩١.

(٤) الطبري، ٣، ١٤٢٨، ١٤٣٦، ١٤٥٩؛ البلاذري، فتوح، ص١٨٤.

(١) البلاذري، فتوح، ص١٧١.

وفي أرمينيا وأذربيجان المجاورتين وقعت اضطرابات جديدة بعد ثورة بابك. إن أحد القادة العرب الذي دعم بابك وسجن في سامراء، تمكن من الفرار، ومن تنظيم انتفاضة جديدة ضد الحكومة المركزية. أما السبب فالمرجح أنه يعود إلى الدقة والشدة في تنفيذ جمع الضرائب. ولم يكن هذا القائد يحظى بدعم كبير، لذلك أخمدت الحركة بسرعة[١]. ومن الطريف أن أبناءه تجندوا في جيش الشاكرية إلى جانب بعض أبناء بلادهم[٢]. وحين استعملت وسائل جباية الضرائب ذاتها في أرمينيا كانت النتيجة ثورة عربية أرمينية مشتركة. وكانت للقادة المسلمين من عرب أو أرمن، في هذه المنطقة، صلات واسعة مع رؤساء مناطق القفقاس. ولعلهم كانوا يعتمدون على دعمهم لقضيتهم. وبعد مقاومة كبيرة من العصاة، وجهود شاقة من قبل الحكومة أمكن احتواء الثورة بصعوبة[٣].

وفي سوريا قام مسيحيو حمص مدعومين من قبل المسلمين بثورة على المتوكل بسبب ضريبة المساكن، لكن انتفاضتهم المحلية سرعان ما أخمدت بقليل من الجهد[٤]. وفي مصر أدى فشل الثورة في عام ٨٣٢م/٢١٧هـ إلى اقناع المصريين بعدم جدوى المقاومة المسلحة. وفي الوقت ذاته أتاح للمسلمين أن يزيدوا مساحات الأرياف الخاضعة لهم[٥]. لذلك لم تكن لضريبة المساكن أية ردود فعل هنا. وأتاحت هذه الحالة الهادئة للحكومة فرصة اتخاذ تدبير كان ضرورياً نتيجة انسحاب رجال الكنيسة من الادارة. ففي عام ٨٥٦م/٢٤٢هـ عمد والي مصر إلى تعيين مختار في كل قرية في الولاية، وكانت تلك خطوة ليس من شأنها إلا أن تؤدي إلى تعزيز سلطة الادارة[٦].

أما العلاقات الطيبة التي كان المأمون قد أقامها مع النوبيين، فقد توثقت في عهد المعتصم، حتى أن ملك النوبة كان يملك منزلاً في القاهرة وآخر في العراق، مما

---

(١) الطبري، ٣٠ ص١٣٨٠-٢، ١٣٨٧-٨؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢،ص٤٨٦؛ إبن خرداذبه، ص١١٩-٢٤.

(٢) الطبري، ٣٠ ص١٣٨٩؛ إبن الأثير، ج٧، ص٣٢.

(٣) الطبري، ص١٤٠٧-٨، ١٤١٤-١٦؛ إبن الأثير، ج٧، ص٣٨-٩، ٤٤-٥.

(٤) الطبري، ٣، ص١٤٢٠-٤.

(٥) المقريزي، الخطط، ج٢، ص٤٩٤.

٦) الكندي، الولاة، ص٢٠٣.

كان يعني في الغالب وجود عملاء له في المكانين[1]. لكن البجّة، وهم السكان الأصليون لساحل البحر الأحمر السوداني المصري، أخذوا يهاجمون مصر العليا بعدما كانت لهم علاقات سلمية وطيدة مع العرب. وكان هؤلاء السكان ما زالوا منذ فتح مصر يتمسكون بمعاهدة صلح مع العرب قبلوا بموجبها بدفع ضريبة سنوية قيمتها ٧٥أونصة من الذهب. كذلك كانوا قد قبلوا بالسماح للعرب بالاستيطان بمنطقتهم وباستثمار مناجم الفضة والذهب والحجارة الكريمة الموجودة فيها. وكما يتضح من اسم مليكهم في هذا الوقت، علي بابا، نرى أن بعضهم اعتنق الاسلام. ثم إن هنالك كل الأدلة على أنهم ظلوا ينفذون المعاهدة. ومع ذلك فالظاهر أن تنفيذ سياسة فرض الضرائب على الانتاج المعدني أوجب عليهم وعلى العرب هناك أن يدفعوا الخمس المطلوب. ولا بد أنهم اعتبروا هذا التدبير خرقاً للمعاهدة لا مجرد «ضريبة إضافية» وحسب. وتوقفوا في عهد المتوكل عن دفع الضريبة ومنعوا العرب من التعدين في مناطقهم. ولذلك وجه المتوكل حملة في عام ٨٥٥م/٢٤١هـ تمكنت من استعادة مكانة العرب هناك بنجاح[2].

وهنالك حركة ثانوية أخرى لم تكن لها، فيما يبدو، نتائج هامة آنذاك، لكنها سرعان ما وجدت لها أصداء خطيرة في قلب الأمبراطورية، هي بدء الحركة الصفارية في منطقة سجستان المهملة. ولما كانت هذه المنطقة تقع في ممتلكات آل طاهر، فإن هؤلاء قضوا عليها في هذه المرحلة بدون أية صعوبة كبيرة[3].

ومن الناحية الاقتصادية لم تحدث أية تغييرات هامة. ثم إن مالية الامبراطورية كانت بحالة جيدة، كما يمكن أن نرى، من أن الضريبة المركزية كانت في نهاية عهد المتوكل تحتوي على احتياطي قدره أربعة ملايين دينار وسبعة ملايين درهم[4]. وهنالك رواية تقول أن أحمد بن المدبر الذي كان مسؤولاً عن مصلحة الضرائب في بغداد، وُجّه «لتصحيح» الضرائب في منطقتي دمشق والأردن[5]. وليست لدينا أية تفاصيل

---

(١) المقريزي، الخطط، ج١، ص١٩٩.
(٢) الطبري، ٣، ص١٤٢٨-٣١.
(٣) إبن الأثير، ج٧، ص٤٣.
(٤) المسعودي، مروج، ج٧، ص٢٢٧.
(٥) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٩٠.

عن هذه التسوية لكن أعمال هذا الرجل في مصر، فيما بعد، تدل على أنه كان عبقرياً في استحداث الضرائب الجديدة[1]. ومن ناحية أخرى لا دليل على حدوث أي تغير أو على وقوع أي اضطراب في هاتين المنطقتين في هذا الوقت. ومن المحتمل أن هذه التسوية كانت ضرورية نتيجة لسلسلة من الكوارث الطبيعية غير المألوفة في هذا الوقت. فقد حدثت زلازل عنيفة في كل مكان تقريباً في الامبـراطوريـة خلال ٨٥٥-٨٦٠م /٢٤١-٥هـ. وفي قوميس مات ٤٥٠٩٦ شخص في زلزال حدث عام ٨٥٦م/٢٤٢هـ[2]. وفي الجزيرة وسوريا وقعت أعنف الزلازل حيث دمرت قرى وبلدان بكاملها. وفي عام ٨٥٩م/٢٤٥هـ فقدت انطاكية ١٥٠٠منـزل، وارتفع مستوى المياه على الساحل السوري إلى علو خطر. ووزع المتوكل ثلاثة ملايين درهم بين المنكوبين من أهل سوريا[3].

ولدينا إحصاءات ذات مغزى تدل على تزايد انتشار الاسلام في العراق. وبينما كان المسلمون العرب في منطقة البصرة يدفعون ضرائب مقدارها ستة ملايين درهم في السنة، كان غير المسلمين في بغداد يدفعون ١٣٠٠٠٠ درهم. وفي واسط يدفعون ٣٠٠٠٠ درهم كضريبة جزية[4]. وبعملية حساب بسيطة يمكن القول أنه كانت في بغداد نحو ٤٠٠٠ عائلة غير إسلامية ونحو ١٠٠٠ عائلة في واسط.

وكان اغتيال المتوكل على أيدي القادة العسكريين نذيراً بفترة امتدت عشر سنوات من اضطراب لا مثيل له في قلب الأمبراطورية. فقد نصب المنتصر خليفة من قبل قتلة أبيه لينفذ أوامرهم. وكان على استعداد كلي لتنفيذ ما يطلبون. وأعيد تشكيل جيش سامرّا في العاصمة كما كان عليه في عهد المعتصم، وألغيت جميع ترتيبات المتوكل. ثم ان النظام الدقيق الذي كان قد وضعه للسيطرة على ممتلكاته كلها بدون تدخل آل طاهر المزعج ألغي تماماً، وأعيد إلى آل طاهر كل ما كانوا يتمتعون به من امتيازات. ولإزالة أي شك أبطل المنتصر خلافة أخويه من بعده لمصلحة ابنه[5].

---

(١) انظر ص١٢٠ أدناه.
(٢) الطبري، ٣، ص١٤٣٣-٤.
(٣) المصدر السابق، ص١٤٣٩-٤٠؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٩١.
(٤) إبن خرداذبه، ص٥٩-١٢٥.
(٥) الطبري، ٣، ص١٤٨٥-٩٥.

وبرز رجلان بين كبار مساعدي المنتصر. أولهما أتامش، أحد قادة الجيش في سامرّا، وثانيهما أحمد ابن الخصيب، وهو إداري من عائلة عراقية ذات ملكية عقارية[1]. وعمل هذا الرجل على وضع حل للمشكلة الملحة حول كيفية معالجة جيش الشاكرية المنافس. وكانِ القرار أن خير ما يمكن صنعه في هذا المجال هو مرابطة هذا الجيش على الجبهة البيزنطية، ثم عين وصيف، القائد البارز من سامراء، مسؤولاً عن هذه العملية. ومما له مغزاه أن مساعده الأبرز كان أحد أعمام ابن خاقان، منظم هذا الجيش. ومع أن مصادرنا تعرض لنا تعيين وصيف في هذه المهمة كمحاولة من أحمد بن الخصيب للتخلص من منافس له، فإن الأمر لا يمكن أن يكون كذلك. لم يكن هنالك أي مجال أو أي وقت لحصول مثل هذا التنافس. فلكل منهما مجال مختلف عن مجال الآخر، ثم إن الوقت كان قصيراً جداً لحدوث مثل هذا التنافس. يضاف إلى ذلك أن وصيف لم يبد أي اعتراض حين طلب منه أن يضع مخططاً للبقاء أربع سنوات في قاعدة ملطية[2].

ولا بد أن وفاة المنتصر من سكتة قلبية في سن الخامسة والعشرين بعد حكم لم يدم غير ستة أشهر، كانت صدمة لكل شخص معني. مرة أخرى وجهت الدعوة بسرعة إلى عقد اجتماع لاختيار خليفة جديد. وقد أدت الرغبة بمراعاة الشرعية إلى استبعاد ابن المنتصر وهو دون سن البلوغ. ثم ان عدم الاستعداد للقبول بحاكم قوي حال دون اختيار مرشح مقتدر. ولقد كانت للقادة العسكريين حجة خاصة بهم هي أنهم لا يريدون أن يصل إلى السلطة أي واحد من أبناء المتوكل الذي اغتالوه منذ عهد قصير جداً، ولذلك اختاروا احد أحفاد المعتصم الذي كان في الثامنة عشرة من عمره وأعطوه لقب المستعين (٨٦٢-٦م/٢٤٨-٥٢هـ)[3].

ورقي أتامش إلى رتبة وزير، وعين أحمد بن الخصيب كاتباً[4]. وفي هذا الترتيب كان الاعتراف بمبدأ الفصل بين الشؤون العسكرية والمالية لا يزال قائمًا. لكن

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٩٣، ٣، ص١٤٨٠.
(٢) الطبري، ٣، ص١٤٨٠-١؛ إبن الأثير، ج٧، ص٧٢.
(٣) الطبري، ٣، ص١٥٠١.
(٤) المصدر السابق، ص١٥٠٢-٣.

أتامش كانت لديه أفكار مغايرة لنظام الحكم برمته، ولذلك قرر أنه لا بد له من تأمين سيطرته في الميدانين لتنفيذ هذه الأفكار. وبعد مرور شهر على تعيين هذه الحكومة عزل أحمد بن الخصيب ونفي إلى كريت، أما أتامش فظل وزيراً وعين شخص آخر كاتباً مساعداً ادارياً له[١]. وفي هذه الخطوة كانت بداية منصب أمير الامراء. والواقع أن أتامش كان يحتل مثل هذا المنصب ولو أن اللقب لم يكن قد صيغ بعد[٢]. وكان مصمماً على صنع أي شيء باستطاعته للمحافظة على هيمنة الجيش الموجود في سامراء ولم يكن بالتالي مهتماً بصورة خاصة باستمرار وجود الشاكرية في أي شكل من الأشكال. وصارت هذه المشكلة ملحة بعض الشيء لأن القسم الأكبر عاد إلى سامراء مع وصيف بعد وفاة المنتصر. ثم زادت المسألة تعقيداً حين لم ير القائدان العسكريان وصيف وبغا أي سبب لعدم دمج الجيشين في جيش قوي واحد. كانا قد عملا مع جيش الشاكرية ووجدا أن هذا الجيش يستطيع إذا توفرت له القيادة الحكيمة أن يزيد مجموع القوات العسكرية في الامبراطورية. ثم حلت القضية بتسوية آنية إذ أرسل قسم من الشاكرية بقيادة بغا للقضاء على انتفاضة صغيرة في منطقة الجبال، بينما بقي وصيف في سامرا مع القسم الآخر منهم[٣].

وبمهارة وبراعة ملحوظتين راح أتامش يعيد تنظيم الجيش في سامرا في مجموعات مكونة من عشرة جنود، فسرايا من خمسين جندياً، فكتائب من مئة، كلها بقيادة ضباط أكفاء في مستويات مختلفة. وإذ أكد أن العطاءات كلها مضمونة وأن الدفع سيتم في أوقات منتظمة، الغى جميع الحالات الشاذة من مساعدات عائلية مضخمة وزيادات غير منتظمة. والأهم من ذلك أنه أعلن أنه لن يسمح لأي رجل عسكري، في أي ظرف من الظروف، أن يشترك بجباية الضرائب بأي شكل من الأشكال[٤]. ولئن كان هذا القرار تدبيراً معقولاً، فإنه أثار الاعتراض من اولئك الذين أثر عليهم. وبأقل من سنة أغتيل آتامش وأُلغيت جميع مقرراته[٥].

---

(١) الطبري، ٣، ص١٥٠٨؛ المسعودي، مروج، ج٧، ص٣٢٤.
(٢) انظر الفصل السابع.
(٣) الطبري، ٣، ص١٥٠٣-٤، ١٥٠٨، ١٥١٠-١٥؛ إبن الأثير، ج٧، ص٧٩-٨١.
(٤) الطبري، ٣، ص١٧٩٩.
(٥) اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٩٦.

عند هذا الحد حقق وصيف وبغا سيطرة كاملة على الوضع. ولما كانا لا يطمحان إلى استلام السلطة العليا كأتامش، فقد جرى تعيين رجل بيروقراطي حسن التدريب ليكون مسؤولاً عن الادارة[1]. وكانا، بسبب خبرتهما الخاصة، غير معارضين لوضع فرق من الجيش في الولايات، ولا للاقطاع العسكري الاداري الذي كان لا يزال في بدايته. على أنهما اقتنعا بأن منح الأراضي للقادة العسكريين لن يؤدي إلى غير اثارة المشاعر السيئة بين رجالهم بالاضافة إلى تنفير الأهالي، كما كانت الحالة في الكوفة في الواقع. وكان باغر الذي كال الضربة الأخير للمتوكل قد منح أراضي واسعة بجوار الكوفة فأدى ذلك إلى انتفاضة شبه شيعية هناك[2]. ولما قام حلفاء بغا، وهم من الرجال المحترمين في المنطقة إلى أبعد حدود الاحترام، ومثل سابق على «التركيبة» البيروقرطية العسكرية، بمحاولة التدخل بشؤون مندوب باغر، عمد هذا الأخير إلى التهديد بالعصيان[3]. عند ذاك وجّه بغا ووصيف من اغتاله. وعلى الأثر انفتحت عليهما نار جهنم[4]، وفقدا كل تأييد كانا يتمتعان به من الجيش في سامراء. ثم اندلع صراع مكشوف بين جيش سامرا وجيش الشاكرية لأن هذا الجيش الأخير كان يدعمهما[5]. واستعمل وصيف جميع الوسائل الممكنة لتلطيف مشاعر القوات السامرائية، بما في ذلك اطلاق سراح بن الأفشين الذي طال عهد سجنه، ولكن بدون جدوى[6]، حتى أن تأييد الرأي العام بالاضافة إلى تأييد المستعين العاجز لم يغيرا شيئاً بالنسبة لمكانة وصيف وبغا المتدهورة. وأدركا أن وضعهما في سامرا ضعيف نسبياً، فقصدا بغداد حيث أمّلا أن يحظيا بدعم قوات آل طاهر. وهنا لم يكن أمام المستعين إلا أن ينضم إليهما[7].

هنا تحول الصراع إلى اصطدام بين سامراء وبغداد. ومما يذكر للقادة في سامراء أنهم حاولوا في البداية أن يفاوضوا خصومهم، لكن هؤلاء الخصوم رفضوا المفاوضة

---

(١) الطبري، ٣، ص١٥١٢، ١٥١٤، ١٥٣١.
(٢) الصدر السابق، ص١٥١٥-١٨، ١٥٣٥.
(٣) المصدر السابق، ص١٥٣٥-٦، ١٥٤١؛ المسعودي، مروج، ج٧، ص١١١.
(٤) الطبري، ٣، ١٥٣٧-٨.
(٥) المصدر السابق، ص١٥٣٩.
(٦) المصدر السابق، ص١٥٣٣، ١٥٥٥.
(٧) المصدر السابق، ص١٥٣٩، ١٥٤٢.

ثقة منهم بقوتهم وبدأوا يجندون قواتهم[1]. فاستقدموا النجدات من جميع المناطق الخاضعة لهم وحشدوا جميع قوات الشاكرية في بغداد. وأرسلوا تعليماتهم إلى المناطق المختلفة يوعزون بارسال جميع المداخل إلى بغداد. وأرسلوا تعليماتهم إلى المناطق المختلفة يوعزون بارسال جميع المداخيل إلى بغداد لا إلى سامراء[2]. وبرز سيما الشرابي قائداً في سامراء. وهنا نلاحظ أن الجزء الثاني من اسم هذا الرجل نعت يعبر عن الطبيعة الحقيقية لتكوين جيش سامراء.

وكثيراً ما تؤخذ كلمة الشرابي على أنها تعني الرجل الذي يقدم الشراب ولكن هذا خطأ كلي. ولما كان مثل هذا الاسم كثيراً ما يتكرر بين أسماء القادة العسكريين في هذا الوقت، فإنه يطلب منا أن نعتقد أن الترتيب الطبيعي للقضايا آنذاك كان ترفيع السقاة المحظيين إلى رتبة القائد. لا ريب أن مثل هذا الأمر منسجم مع النظرية الخاطئة عن جيوش الرقيق، كما أنه دلالة على اهمال شبه مقصود في فهم المصادر. الملاحظ أنه هذا الاسم يرد بأشكال مختلفة منها سارباني، وشارباني، وشرابي، وشارباميانى، وغير ذلك من الأشكال التي لا يمكن تحديدها بوضوح بفضل النساخ والمحققين. وليس نهجاً سليمًا في هذه المنطقة أن نتمسك بشكل واحد للاسم ونترك الأشكال الأخرى بدون أي اهتمام[3]. وفي هذه الحالة تعود جميع هذه الأشكال إلى تحديد دقيق هو شارباميانى أي أحد أتباع أمير باميان. أما الأشكال الأخرى فهي نتيجة العادة العربية القاضية بحذف جزء من الاسم عند بناء النسبة منه كأن نقول عبدي وعبقيسي نسبة إلى عبد القيس.

ولقد سبقت الاشارة إلى وجود أمير باميان في سامراء في وقت سابق، ومن الواضح أن سيما كان أحد الشخصيات البارزة بين أتباعه[4]. وقد تمكن مع الوقت من احتلال مرتبة قيادية في التسلسل الهرمي في جيش سامراء. وببروزه قائداً لهذه القوات أخذ يعد العدة للقتال المحتوم مع بغداد. وجيء بأحد أبناء المتوكل من السجن

---

(١) المصدر السابق، ص١٥٤٣ ٤.

(٢) المصدر السابق، ص١٥٥٠، ١٥٥٢.

(٣) المصدر السابق، ص١٥٥٠، ١٦٨٧، ١٦٨٨ والقراءات المتنوعة في الهوامش. موردیل، ص٢٩٤.

(٤) انظر الفصل الثالث.

ونؤدي به خليفة منافساً باسم المعتز. وكلف أبو أحمد، شقيق الخليفة الجديد، والموفق المخيف فيما بعد، بقيادة العمليات العسكرية المتوقعة. وعين له وزير لمساعدته ولو أن السيطرة الفعلية على البيروقراطية في سامرا بقيت في أيدي أمين سرسيما نفسه. وعين سيما نفسه مسؤولاً عن البريد والخاتم، وهذا لا يمكن أن يعني في هذه الظروف إلا أنه كان يتمتع بالسلطة المباشرة لمراقبة الاتصالات مع الولاة فيما يتعلق بالمداخيل الأساسية. وأخيراً عين قائد آخر ليكون مساعداً له، أو لمراقبة أبي أحمد فيما يرجح. ثم زحف الجيش بكامله نحو بغداد. ولم يتخلف للدفاع عن القلعة غير سيما وعدد قليل من الجنود[1].

احتشد الجيش حول بغداد، وبدأ بمحاصرتها وسرعان ما أخذت المدينة تعاني من نقص في المواد الغذائية. وكان القتال ينشب بين الفينة والأخرى ولكن من غير أن يحقق أحد الجانبين أي انتصار على الآخر حتى أخذ ابن طاهر، والي بغداد، يشعر بضعف مركزه. مرة أخرى ظهر العيارون على المسرح مع تجنيد السكان لمحاربة العدو، ولكن بدون جدوى[2]. ولحظ أبو أحمد المأزق، وبدأ يتصل بابن طاره[3]. واضطر هذا الأخير إلى التهديد بالانحياز إلى سامراء لاقناع المعارضة بقبول مباشرة المفاوضات[4]. وأخيراً توصل الطرفان إلى اتفاق على أن تبقى الشاكرية قوة مستقلة في بغداد، ويعطى والي آل طاهر مقابل ذلك ثلث مداخيل سامراء للانفاق عليهم[5]. وبايعت الأطراف كلها المعتز الخليفة المنافس، وخلع المستعين ونفي إلى واسط[6]. أما مصير وصيف وبغا فلم يتقرر بمثل هذه السهولة. كان ابن طاهر من جهته لا يريد بقاءهما في بغداد، بينما كانا من جهتهما يخشيان العودة إلى سامراء، وذلك لسبب واضح مفهوم. وأخيراً انقذتهما مكانتهما لدى زملائهما السابقين وتقررت اعادة اعتبارهما. فعين وصيف والياً على الجبال، وعين بغا والياً على الحجاز، على أن يبقيا في سامراء ويذهب

---

(١) الطبري، ٣، ص١٥٤٤، ١٥٥٠، ١٥٩٤.
(٢) المصدر السابق، ص١٥٥٢، ١٥٦٤، ١٥٨٦، ١٥٨٨ بالنسبة لكلمة عيار. أما بالنسبة للقتال فالصفحات ١٥٥٠-١٦٢٨.
(٣) المصدر السابق، ص١٦٢٨-٣٠.
(٤) المصدر السابق، ص١٦٣٠-٧.
(٥) المصدر السابق، ص١٦٤٠.
(٦) المصدر السابق، ص١٦٤٠، ١٦٤٥، ١٦٧٠.

مندوب عن كل منهما إلى منطقته[١]. على أنهما سببا اغتيالهما لأنهما عجزا عن الامتناع عن التآمر لاستعادة السلطة التي فقداها[٢].

والظاهر أن ابن طاهر كان قد طلب النجدة من الشرق حين وجد مركزه مزعزعاً في بغداد، ولذلك واجه الآن وضعاً صعباً. إن هذه القوات التي وصلت بعد وقت طويل من انتهاء القتال، أصرت على أن تقبض عطاءاتها. وكان ابن طاهر يعلم أن دفع مرتباتهم لا بد أن يكون على حساب قواته السابقة أو على حساب الشاكرية. ولما استدار إلى سامراء مطالباً بالمزيد من المساعدة المالية اجيب بصراحة أن تلك مشكلة خاصة به، ينبغي عليه أن يجد لها حلاً من موارده الخاصة. وحاول أن يمطّ هذه الموارد ما أمكنه ذلك لارضاء هؤلاء الجنود، ولكن هذه التدابير أدت إلى تزايد مشاكله. لم يكن الشاكرية يرون مبرراً للتضحية بمصالحهم في سبيل مصالح الجنود الجدد، ثم نشب القتال، لكن قوات آل طاهر تغلبت على الشاكرية وفرقتهم بسرعة[٣].

والظاهر أيضاً أن المعتز حسب أنه يستطيع ببعض المناورات أن يصبح سيد جيشه ويتسلم السلطة الحقيقية. وبجرأة مدهشة عمد إلى اعتقال شقيقه أبي أحمد الذي كان قد حقق له النصر منذ فترة وجيزة، وساعده على الاحتفاظ بمكانته في سامرا. كذلك عزل أخاه الأكبر المؤيد، ولي العهد المباشر بعده بحسب وصية والدهما المتوكل. وبعد بضعة أشهر نفي الاثنان إلى واسط ثم انتهى بهما المطاف باللجؤ إلى آل طاهر في بغداد. وكان المستعين المخلوع أسوأهم خطاً إذ أنه اغتيل في واسط بناء على أمر من المعتز[٤].

وكانت الخطوة الاولى لتحقيق السيطرة على الجيش تتطلب محاولة كسب ولاء أشد قادته قوة. ولهذه الغاية أدخل المعتز شيئاً جديداً على الحكم، وليس بالاقطاع العسكري الاداري بالضبط، ولكنه ليس بعيداً عنه كل البعد. فقد عين كل واحد من

(١) المصدر السابق، ص١٦٥٨-٦٠.
(٢) المصدر السابق، ص١٦٨٧-٩٦.
(٣) المصدر السابق، ص١٦٦٠-٧١، ١٧٢٥-٣٥؛ إبن الأثير،ج٧،ص٣١٣-١٤، ١٣٦؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٥٠١.
(٤) الطبري، ٣، ص١٦٦٨-٧٠، ١٦٩٣؛ إبن الأثير، ج٧، ١١٦ و١٢٢.

القادة والياً على ولاية، ووجه إلى كل ولاية وكيلاً شخصياً له هو أحد صغار الضباط الموالين مصحوباً ببعض قواته. ولم يعط القائد ولا الوكيل أية أراضي. والواقع أنهما منعا منعاً باتاً من التدخل بشؤون الولاية الضرائبية التي كلف بها موظف خاص مستقل. وقيمة هذا النظام هي أنه، مع محافظته على مبدأ الفصل بين الشؤون العسكرية والضرائبية، أتاح للوالي في العاصمة حقاً بالدخل من ولايته كضمانة لدفع مرتبات رجاله. والمثل الأفضل المعروف على هذا النظام هو بايكباك، وقد كان نائبه في مصر هو أحمد بن طولون الذي اضطر لترك الشؤون الضرائبية بيدي أحمد بن المدبر، أحد أبرع الخبراء في مثل هذه الشؤون(١).

وكان الاتصال بين القادة العسكريين والادارة بواسطة مكتب الوزير أحمد بن اسرائيل الذي كانت مهمته الاشراف على جمع الضرائب وتوزيع المداخيل. وكان عليه أن يرضي القادة، لكن ذلك كان أمراً صعباً إذ أنه سرعان ما اصطدم بأحدهم صالح بن وصيف الذي لم يتردد باعتقال الوزير التعيس. وهنا بدأ صراع علني بين المعتز وقادته. كان يريد ابقاء العسكريين بعيدين عن الشؤون الضرائبية إلى أبعد حد ممكن بينما كانوا يريدون السيطرة التامة على الشؤون العسكرية والضرائبية جميعاً. كذلك انقسم البيروقراطيون إلى قسمين أحدهما مناصر للمعتز والثاني مستعد للعمل في ظل القادة العسكريين. وفي النهاية كسب العسكريون الصراع وتسلم صالح بن وصيف الاشراف على جميع الشؤون. وبأسرع من لمح البصر خلع المعتز وحل محله ابن شقيق له اتخذ لنفسه لقب المهتدي(٢).

وحدث بعض التردد في بغداد بالنسبة لقبول الترتيبات الجديدة في العاصمة وموالاة الحاكم الجديد. ولم تكن لهذا الأمر أية أهمية بذاته، إذ أن دفع العلاوات المألوفة عند تنصيب حاكم جديد قضى على كل معارضة(٣). ولكن وجود بعض

---

(١) الطبري، ٣، ص١٦٨٥، ١٦٩٧؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٩، ١٠٣؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٥٠٨.

(٢) الطبري، ٣، ص١٦٤٧، ١٧٠٦-١١؛ إبن الأثير، ج٧، ص١١٢، ١٣١؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٥٠٤؛ المسعودي، مروج، ÷٧، ص٣٧٩، ٨٩٧-٨؛ المسعودي، التنبيه، ص٣٦٥.

(٣) الطبري، ٣، ص١٧١٤-٥.

التأييد لابي أحمد في بغداد للحلول محل أخيه المخلوع كان نذيراً بتطورات وقعت بعد وقت قصير جداً[1]. ثم أن الأوضاع لم تستمر هادئة في سامرا في هذه الأثناء. إن قائداً آخر هو موسى بن بغا الذي كان يقوم بعملية حراسة ثانوية في منطقة الجبال، ريع أمام التطورات التي حدثت في العاصمة وقرر العودة إليها. ولدى وصوله، لجأ صالح بن وصيف إلى التخفي واحتل مكانه قائد آخر هو بايكباك. وانفجر الوضع، واستؤنف الصراع الذي كان قد بدأ في عهد المعتز. يضاف إلى هذا أن موسى بن بغا الذي كان رافضاً خلافة المهتدي أشد الرفض، كان يريد خلعه، لكنه لم يتقدم بأي بديل عنه أو لم يستطع أن يقدم أي مرشح آخر[2].

وأخيراً سئم رجال الجيش أنفسهم هذه الخلافات التي لا نهاية لها بين قادتهم، وقرر الكثيرون منهم أن مصلحتهم تقضي بدعم المهتدي لتمكينه من فرض حل للأزمة المستمرة. وكان تأييدهم له مشروطاً بتحقيق طلبات معينة. وهذا يؤكد بصورة قاطعة أن اهتمامهم الأساسي كان منصرفاً إلى وجوب قبض عطاءاتهم بانتظام وفي الوقت المحدد. إن المطالب التي تفسر أسباب المشاكل جميعها هي:

١ - إن جميع شؤون الحكومة يجب أن تخضع من جديد لسيطرة أمير المؤمنين.

٢ - إن التنظيم الذي وضعه أتامش لوضع الجيش على أساس الاحتراف، يجب أن يصار إلى تطبيقه من جديد.

٣ - يجب وقف جميع المساعدات للنساء والأطفال.

٤ - يجب دفع العطاءات بانتظام مرة كل شهرين.

٥ - ينبغي أن لا يسمح لأي قائد بأن يتدخل بأي شكل من الأشكال بشؤون الولايات الضرائبية.

٦ - يجب إلغاء جميع الهبات العقارية.

٧ - أن أمير المؤمنين بالذات هو الذي يجب أن يقرر الترقيات في الجيش.

---

(١) انظر الفصل الخامس.

(٢) الطبري، ٣، ص١٧٣٦-٤٠؛ ١٧٨٧-٩٦.

٨ - ويجب عليه أيضاً أن يعين أحد اشقائه قائداً أعلى للجيش[١].

ولما كان المهتدي لا يستطيع الاستجابة لجميع هذه المطالب، فقد انفجر القتال مجدداً وجرت محاولة لخلعه. فاستنجد بأولئك الرجال الذين عملوا لدعمه، وبسهولة مدهشة فرض اعتقال بعض القادة، وقتل بايكباك. غير أن المهتدي جرح أثناء القتال وتوفي بعد حكم دام أحد عشر شهراً فقط (٧٦٩ - ٨٠م/٢٥٥ - ٦هـ)[٢]. وفي هذه الظروف، وفي حين كانت العناصر المعتدلة هي المسيطرة في سامرا، أخرج أحد أبناء المتوكل من السجن وأعلن خليفه، ولقب بالمعتمد[٣]. والظاهر أن اختيار المعتمد كان تسوية أنهت القتال ومهدت السبيل إلى الوصول إلى الاتفاق بشأن ترتيبات أخرى سنناقشها في الفصل التالي.

وبينما كانت هذه الاضطرابات تقع في قلب الامبراطورية، وبرغم ضعف آل طاهر التدريجي، يلاحظ أن أحداثاً قليلة وقعت في الولايات من شأنها اضعاف سلطة الحكومة المركزية. ففي حمص وقعت انتفاضات في عام ٨٦٣م/٢٤٨هـ و٨٦٤م/٢٥٠هـ لكنها أخمدت بسهولة[٤]. وفي الموصل انتخب أهل المنطقة واليهم الذي أرادوه ولكن ذلك لم يكن مدعاة لأي خوف إذ أن الأهالي ظلوا على ولائهم للخليفة في سامرا[٥]. ثم أن الحملات الصيفية على البيزنطيين ظلت مستمرة بانتظام[٦]. وفي فارس لم يؤد استلام السلطة من قبل القائد المحلي للقوات الطاهرية إلى أي ازعاج للولاية. لقد أدركت الحكومة المركزية نمو حركة الصفارين في سجستان، فثبتته والياً على فارس وأضافت منطقة كرمان المهددة إلى ممتلكاته[٧].

وكان المشكل الخطير الوحيد في طبرستان، حيث كان المستعين قد وهب أرضاً

(١) المصدر السابق، ص١٧٩٦-٩؛ إبن الأثير، ج٧، ص١٥١-٣.
(٢) الطبري، ٣، ص١٧٩٩-١٨١٠، ١٨١٥-٣٤؛ إبن الأثير، ج٧، ص١٥٤-٦١؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٥٠٥-٦؛ المسعودي، التنبيه، ص٣٦٦.
(٣) الطبري، ٣، ص١٨٣١.
(٤) المصدر السابق، ص١٥٠٨، ١٥٣٣.
(٥) الأزدي، الموصل، ص٨٨.
(٦) الطبري، ٣، ص١٥٣٤، ١٥٧٧، ١٥٨١، ١٦١٥، ١٦٩٧.
(٧) المصدر السابق، ص١٦٩٨-٩؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٤٩٥؛ الاصطخري، ص١٤٤.

كانت ملكاً عاماً لآل طاهر المسؤولين عن المنطقة[1]. إن هذا العمل أثار غضب السكان بالطبع. وهنا قام رجل من نسب علوي كان قد لجأ إليهم بقيادة ثورتهم، وتمكن لبعض الوقت (٨٦٤م/٢٥٠هـ) أن يطرد القوات الطاهرية من المنطقة، حتى أنه احتل الري بالذات. وقام علوي آخر بالاستيلاء على قزوين وزنجان عام ٨٦٥/٢٥١هـ بينما كانت قوات الحكومة المركزية تلاقي صعوبة بحماية همدان. ووجهت فرقة قوية من جيش سامراء بقيادة موسى بن بغا للقضاء على العصاة. وأرغم العلويان الاثنان على الفرار إلى الجبال واعيدت سيطرة الحكومة المؤقتة على هذه المنطقة[2]. وحين أثارت التطورات السريعة في سامراء رعب موسى لارغامه على العودة إلى العاصمة في عام ٨٦٩م/٢٥٥هـ نشبت اضطرابات جديدة في المنطقة ثم في بقية أنحاء الامبراطورية.

(١) الطبري، ٣، ص١٥٢٤-٥؛ إبن الأثير، ج٧، ص٨٥-٦.
(٢) الطبري، ٣، ص١٥٢٦-٣٣؛ ١٥٨٣؛ ١٦٤٣؛ ١٦٩٣؛ ١٦٩٨؛ ١٧٣٦.

الفصل الخامس
نزاعات إقتصادية إقليمية

أدى انعدام وجود المؤسسات السياسية القابلة للحياة لحكم الامبراطورية، والعجز عن إنشاء قوات عسكرية حسنة التنظيم للدفاع عنها إلى إنزال ضربات قاسية مؤذية بالمجتمع الاسلامي. وفي حين كانت هاتان المشكلتان بحاجة إلى حل، وقعت أزمات إقتصادية دفعت بها إلى المرتبة الثانية. ولم تكن هذه الأزمات ناشئة عن أن الحكومة تعاني عجزاً نقدياً أو تواجه انعدام وجود احتياطي، ولم تكن ناشئة أيضاً عن أن الشعب كان بوجه عام مضطراً لمعاناة الفقر بسبب النقص بالموارد الطبيعية. لقد كانت هذه الموارد الطبيعية متوفرة في معظم المناطق ثم أن المجاعات التي كانت تحدث بين فترة وأخرى لم تكن تدوم طويلاً. والواقع أن هنالك دلائل واضحة على وجود الازدهار والتقدم في جميع مناحي الحياة، سواء في مجالات الصناعة والتجارة أو ميادين الفنون والعلوم، مما يبرر نعت هذه الفترة بالعهد الذهبي للاسلام.

إن المشاكل الاقتصادية في هذه الامبراطورية الغنية المتعددة الأجناس كانت نتيجة التأثيرات المتراكمة للادارة السيئة في جميع الميادين، وعلى جميع المستويات، وفي كل المناطق. وكانت أعراض ذلك هي غياب الفرص المتساوية لا بين قطاعات المجتمع المتعددة وحسب، ولكن بين مناطق الامبراطورية المختلفة أيضاً. لقد تصرفت الحكومة المركزية كأنها دولة إستعمارية لا همّ لها غير استثمار ممتلكاتها بدون الاهتمام بمصالح رعاياها. وكانت مثلاً كلاسيكياً على كتلة إقتصادية غير وثيقة الصلات، حيث كانت المناطق الوسطى تجني جميع الفوائد بينما كانت المناطق النائية تقدم كل التضحيات. ولقد رأت الحكومة أن واجباتها ومسؤولياتها تنحصر في إطار جباية

الضرائب، لتؤمن الدعم لبيروقراطية فاسدة نامية، والجيش يكاد يكون بغير جدوى. أما الخدمات العامة فان الحكومة لم تكن فيها يبدو، تعتبرها داخلة في نطاق مسؤولياتها، حتى أن الترميمات اللازمة لشبكات الري الدقيقة نفسها صارت تنفذ على نفقة المستفيدين الذين كان عليهم أن يدفعوا نفقات الاصلاح بالاضافة إلى الضرائب المقررة بعد أن كانت الحكومة هي التي تتحمل هذه النفقات[1]. قيل أن المستشفيات كانت تبنى في المدن الرئيسية لكن نفقة تسيير المستشفى الوحيد في بغداد كانت مبلغاً ضئيلاً جداً هو½ ٣٨ ديناراً في اليوم، لتغطية جميع النفقات بما فيها رواتب الأطباء العاملين فيه بالاضافة إلى ثمن الأدوية. وتتضح ضآلة أهمية هذا المستشفى عندما نعلم أن الأجور اليومية للرجال المسؤولين عن الصيد كانت تبلغ نحو سبعين ديناراً، وأن النفقة اليومية لاطعام جياد الحاكم والعناية بها كانت ٤٠٠ دينار[2]. ثم أنه يجب أن نعرف أن كلمة بيمارستان أو مستشفى كانت تستعمل لمثل هذه المؤسسة على سبيل المجاز، لأن هذه المؤسسة كانت أقرب إلى ملجأ للمجانين منها إلى أي شيء آخر. وبالامكان أن نلاحظ بسهولة أن المرضى كانوا ينتسبون إلى الطبقة الأكثر غنى في المجتمع.

وظلت الممارسات الفاسدة التي بدأها البرامكة سائدة في أوساط الطبقات الحاكمة، لا بل تطورت حتى صارت فناً. وراح أفراد سلالة بني العباس يتملكون المزيد من الأراضي بسهولة مدهشة مع تزايد عدد هؤلاء الأفراد. وعمد الموظفون الحكوميون، والكثيرون منهم ينتسبون إلى عائلات مالكين عقاريين كبار، إلى استغلال مناصبهم لزيادة ثرواتهم وثروات أسيادهم. وباستمرار كانوا يلجأون إلى وسائل غير شرعية لتجنب ما عليهم من ضرائب على حساب صغار الملاكين مما اضطر الكثيرين من هؤلاء إلى التخلي عن ممتلكاتهم والانضمام إلى حركات الاحتجاج الكثيرة التي كانت تنشأ في قلب الامبراطورية. وفي هذه الأثناء كانت الحياة التجارية المزدهرة في المدن تجذب إليها الثروات المتراكمة لكبار الملاكين وموظفي الحكومة جميعاً بحيث تشابكت مصالح المجموعتين تشابكاً تاماً. وتحول العمل اليومي إلى احتكار ومضاربة

---

(١) الطبري، ٣، ص٢١٥٣.
(٢) الصابي، الوزراء، ص١٨-٢٠.

بالسلع من قبل موظفي الحكومة، حتى أن النساء في حاشيه أصحاب السلطة كن يقمن بمثل هذه العمليات أيضاً. وانتشرت هذه الممارسات الرديئة انتشاراً واسعاً جعلها العادة المقبولة بصورة رسمية. وبناء على ذلك بات كل موظف كبير ملزماً بدفع غرامة مالية، كيلا يتعرض لمصادرة ثروته بكاملها عند عزله. ولم يكن هذا الأسلوب المستغرب في فرض الضرائب ذا أثر حاسم لأنه لم يمنع الموظف نفسه من السعي للحصول على الوظيفة مرة بعد مرة، وهو على استعداد للقبول بالنتائج المرتقبة.

وأدت ثروات الامبراطورية والثروات الخاصة التي يملكها الأغنياء إلى اتساع حجم التجارة الدولية اتساعاً لا مثيل له، لا سيما في السلع الكمالية، في جميع أنحاء العالم المعروف آنذاك. فالصين، والجنوب الشرقي من آسيا، والهند، وأفريقيا، وغربي أوروبا حتى البلدان السكندينافية شمالاً، وأوروبا الشرقية، وروسيا، وأوروبا الجنوبية من بيزنطية إلى إسبانيا، كلها كانت تشترك في هذه التجارة. وكانت الواردات إلى الامبراطورية تشتمل حرائر ومطرزات، وفراء وجلوداً للنمر، والسمور، والسنجاب الرمادي، والقاقم، والمنك، والثعلب، والقندس، والأرنب المرقط، والماعز، والشغرين (الجلد المحبب غير المدبوغ)، وقبعات الفراء، واللباد، وجميع أنواع البهارات والعطور، والعقاقير، والمسك، والكافور، والألوة (نبات يستخرج منه عصير مر يستعمل مسهلاً للمعدة)، والأخشاب ولا سيما الأنبوس والساج (التيك)، والكهرمان، واليواقيت، والذهب، والصفيح، والشمع، والعسل، والبندق، وجوز الهند، وصمغ الأسماك، وأسنان الأسماك (لصنع التعاويذ)، والحبر، والورق، والسيوف، والدروع، والسهام، والأقفال، والأدوات الذهبية والفضية، والآنية الفخارية، والحلى، والرقيق وجميع أنواع الحيوانات كالنمور والفهود، والفيلة، والطواويس، والصقور، والجياد السريعة، والأغنام والماشية. وكان الكثير من هذه الواردات للاستهلاك المحلي، أو لاعادة التصدير. كذلك كانت للتصدير أيضاً منتوجات أكثر صناعات الامبراطورية تطوراً، من نسيج من كل نوع، سواء كان كتاناً، أو قطناً، أو حريراً، أو صوفاً، وقطعاً صغيرة أو كبيرة كاملة من كل صنف. والواقع أن كل منطقة وبلدة كان لها نوعها الخاص من الأقمشة والثياب، والسجاد، والوسائد، والأثاث.

وكانت سواحل المحيط الهندي، والخليج العربي، والبحر العربي، والبحر

الأحمر، والبحر الأسود، وبحر قزوين، والبحر الأبيض المتوسط، كلها مرصعة بالموانىء الناشطة بحركة الاستيراد من مختلف أنحاء العالم والتصدير إليها. وقد ساعد على هذا التدفق التجاري تطور نظام مصرفي شديد التعقيد كان يتيح الدفع بواسطة الشيكات والاعتمادات في كل مكان، حتى في بلدان الأعداء. ثم أن الطرقات البرية الجديدة من الامبراطورية وإليها كانت خاصة بالوسطاء المعنيين بايجاد المناسبات الجديدة لاستيراد منتوجات البلدان النائية، بالاضافة إلى أن المناطق التي تمر فيها هذه التجارة كانت ذات مصلحة في هذه التجارة ولذلك كانت تعمل على تأمين نصيب أكبر في هذه التجارة، بحسب موقعها كمصدرة أو مستوردة. وكانت هذه المصالح المتنافسة، والمتصارعة في أحيان، تتطلب نوعاً من التنسيق، إن لم يكن الدمج التام، في إطار وحدة إقتصادية أوسع. ولما لم يتحقق ذلك أخذت هذه المناطق تنفرد بالعناية بمصالحها الخاصة، فأنشئت المحالفات، وبذلت الجهود لتأمين التبادل التجاري مع كل منطقة بمفردها. ثم أنشئت بحريات تجارية، وبذلت محاولات للسيطرة على المواصلات البرية الداخلية. لقد كان اتساع طرق المواصلات من المنطقة وإليها يعني المزيد من الازدهار.

وكانت الحكومة المركزية تزيد الوضع تعقيداً بفرض الضرائب على المبادلات التجارية بين المناطق بالاضافة إلى الضرائب المفروضة على التجارة الدولية في ميناء الاستيراد. وأنشئت وظيفة جديدة يقوم بها صاحب الطريق، أو موظف مسؤول عن الطريق، لا يعنى بتأمين السلامة العامة وحسب، ولكن بجباية الضرائب على التجارة الداخلية أيضاً[1]. ومن المؤكد أن هذه الضريبة الجديدة زادت الثروة في مركز هذه الشبكة الاقتصادية، ولكنها باعدت ما بين مصالح المناطق ومصالح الحكومة المركزية. يضاف إلى ذلك أن الحكومة المركزية لم تبذل جهداً كبيراً لتصحيح الخطأ البالغ في النظام الضرائبي. أن التفاوت في الأعباء بين الضرائب في الأرياف والضرائب في المدن بقي قائماً لا بل ازداد سوءاً بسبب الثروة الهائلة في المجتمعات الحضرية المتزايدة اتساعاً. وإذا كانت بعض المحاولات المتقطعة قد بذلت لمعالجة هذا الوضع، كما سنرى، فان المصالح القائمة كانت قوية تتعذر زحزحتها. فازداد التوتر بين المجتمعات

(١) الطبري، ٣، ص١٨٨٩-٢٠٣٩، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١١٤.

الريفية والحضرية، وكان من المؤكد أن تعمد الحركات الثورية في الامبراطورية إلى استغلالها[1].

إن التسوية التي أوصلت المعتمد إلى منصب الخلافة في عام ٨٧٠م/٢٥٦هـ كانت ذات علاقة بأخيه أبي أحمد. وهنا نذكر أن هذا الأخير كان قد لعب دوراً هاماً في الصراع بين القوات السامرائية والقوات البغدادية، كما أنه لعب دوراً أساسياً في التسوية النهائية بين الطرفين. ومع أن المعتز المنتفع بهذا التدبير، لم يقدر مساعدة أبي أحمد فيما يبدو، وأبعده إلى واسط، فان مجيء هذا الأخير إلى بغداد دليل على وجود ارتباطات له فيها. وكانت قوات سامراء قد طالبت المهتدي بتعيين أحد أشقائه قائداً للجيش كجزء من مشروعها لاصلاح القوات العسكرية[2]. وكان على المعتمد أن يحقق هذه الأمنية. وكانت خبرة أبي أحمد العسكرية وصلاته ببغداد وسامراء معاً تجعل منه الاختيار الأمثل لتنفيذ هذه المهمة. ولأول مرة نقلت قيادة القوات العسكرية من يدي الحاكم العباسي لتسلم إلى عضو آخر في العائلة، صاحب خبرة، لكنه ليس أحد أبناء الحاكم ولا أحد ورثته المباشرين. يضاف إلى ذلك أنه أعطي لقباً هو الموفق على غرار ألقاب الخلفاء العباسيين أنفسهم. وقد حمل هذا الوضع بعض الباحثين على وصف هذا الرجل بالوصي ولكن ذلك غير واقعي لأن المعتمد لم يكن قاصراً ولا عاجزاً. لقد بقي اماماً وأميراً للمؤمنين وخليفة لله طيلة ٢٢ عاماً. ولقد تم تعيين الموفق نزولاً عند طلب الجيش لابقاء القادة تحت رقابة دقيقة ولتأمين الفصل بين الشؤون العسكرية والشؤون الضرائبية حتى على أعلى المستويات. وكانت للتسوية ناحية أخرى هي تعيين عبيد الله بن يحي بن خاقان منظّم الشاكرية في عهد المتوكل، وزيراً أيضاً. ولما كان قد سبق له أن عمل مع الجيش من قبل، فانه كان مطلعاً على القضايا المتصلة بالوضع. ثم أن تعاونه التام مع الموفق ساعد على تحقيق بعض الاستقرار في وضع كان مضطرباً لولا ذلك[3].

وكان يتضح شيئاً بعد شيء أن قاعدة قوة آل طاهر في الشرق تصاب

---

(١) انظر الفصل السادس.

(٢) انظر الفصل الرابع.

(٣) الطبري، ٣، ص١٨٣٩، ١٩١٥.

بالانحلال، بعد أن أخذت مكانتهم في بغداد والمناطق الغربية الخاضعة لهم ينالها الضعف. وعين الموفق مسؤولاً عن هذه المناطق فوق آل طاهر واصبحت بغداد قاعدة له [١]. وأثارت هذه الخطوة الضرورية مخاوف بعض القوات السامرائية التي رأت فيها بعثاً لقوات المدينة المنافسة. وفي هذه الظروف وجد المعتمد نفسه مكرهاً على التدخل للتخفيف من هذه المخاوف فعينّ إبنه مفوض ولياً للعهد من بعده ومنحه بعض الصلاحيات في بغداد إلى جانب الموفق الذي عين ولياً للعهد بعد مفوض مباشرة [٢]. على أن وفاة الوزير المتعاون حرم الحكومة من خبرته في التعامل مع القوات العسكرية، وفتح السبيل أمام تعقيدات جديدة. وعين المعتمد وزيراً جديداً مكانه هو الحسن بن مخلد بن الجراح. والظاهر أن تعيينه كان محاولة لتهدئة جناح معين من قوات سامراء. ولم يمر وقت طويل حتى وصل إلى بغداد جناح آخر بقيادة القائد القوي موسى بن بغا، فعمد الحسن إلى الفرار والاختفاء. وكان بديله سليمان بن وهب اختياراً فيه طرافة، وهو إداري عظيم الخبرة كان حلقة من سلسلة طويلة من الموظفين الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة منذ عهد بني أمية. والأهم من هذا إن ابنه عبيد الله كان يقوم بوظيفة غير عادية إذ كان كاتباً لموسى بن بغا، ولمفوض ولموفق في وقت واحد[٣]، ولم يكن ذلك يعود إلى ندرة مفاجئة في توفر رجال الادارة، وإنما كان هذا التدبير محاولة للتنسيق، إن لم يكن للجمع بين الادارتين في بغداد وسامراء. ولكن هذا الحل البارع لم يؤد، فيما يبدو، إلى تخفيف مخاوف الجناح المعارض في قوات سامراء، ففرض هذا الجناح على المعتمد أن يعزل سليمان وأن يعيد الحسن الذي كان مفضلاً لديهم. وجاءت ردة فعل الموفق دليلاً على خطورة هذا التدبير، إذ زحف إلى سامراء وأرغم أخاه بعد أسبوع من المفاوضات على سحب قراره. وكانت نتيجة ذلك أن الجناح العسكري المعارض في جيش سامراء غادر العاصمة بقيادة موسى بن أتامش وراح يبحث له عن مراكز في ثغور الجزيرة[٤]. وكان ذلك في الواقع نهاية لسامراء ولقواتها في عام ٨٧٧م/٢٦٤هـ. ولا فائدة هنا من الدخول في تفاصيل

---

(١) المصدر السابق، ص١٨٤١.
(٢) المصدر السابق، ص١٨٩٠.
(٣) المصدر السابق، ١٩١٥
(٤) المصدر السابق، ص١٩٢٦-٧.

صراع هذه القوات للبقاء. ويكفينا أن نقول أن المعتمد الذي كان قد فقد كل شيء غير لقبه أبعد إلى واسط بعد خمس سنوات من ذلك، في عام ٨٨٢م/٢٦٩هـ[1].

طبعاً إن سقوط سامراء أتاح لبغداد أن تستعيد مكانه في قلب الأمبراطورية، ولكن هذا لم يكن يعني عودتها إلى وضعها الذي كانت عليه قبل خمسين عاماً. لقد كانت للأحداث وللسياسات وللتطورات التي حدثت في هذه الفترة تأثيراتها على الجميع. وبعد عدة اصطدامات بشأن المراكز، كانت النتيجة إن حزبين متمايزين برزا إلى الوجود، يدعم كل واحد منهما سياسة مختلفة عن الأخرى. وكان أنصار هذين الحزبين متغلغلين في جميع مستويات القيادة في المجتمع، من العائلة المالكة إلى موظفي الحكومة، فالقادة العسكريين والتجار والملاكين العقاريين. ولعل أفضل من كان يمثل هذين الحزبين هما عائلتا الجراح والفرات. وظل أبناء هاتين العائلتين يتناوبون على أهم المناصب الحكوميةخلال أجيال. والحقيقة أن أبناء هاتين العائلتين كانوا السياسيين البارزين في زمانهم، وكان لهم أتباعهم وأنصارهم وهم في السلطة وقد عيّنوهم في مناصب حكومية ثانوية لنشر سياساتهم. فإلى اليمين كان بنو الجراح ولهم وجهة نظر محافظة بالنسبة لجميع القضايا ولا سيما بالنسبة للضرائب. لقد كانوا يريدون أن تحمل الأرض العبء الأساسي من الضرائب وأن تستمر المدن في وضعها المميز. كذلك كانوا يؤيدون استثمار المناطق لفائدة الحكومة المركزية. ولتحقيق هذا الهدف والاحتفاظ المتشدد على المناطق كانوا يؤيدون، إلى درجات متفاوتة، تطبيق نظام الاقطاع الأداري العسكري في جميع أنحاء الأمبراطورية. ولا عجب ان يتمتع أول آل الجراح البارزين، حسن بن مخلد بشعبية كبيرة عند قوات سامراء العسكرية. إن شبكة البيروقراطية العسكرية التي نشأت في إدارات الأقاليم نتيجة لتدابير المتوكل، تغلغلت في المراكز ووجدت لها أنصاراً ودعاة في صفوف هذا الحزب. على أنه لا بد من القول أن أياً من الطرفين، العسكري أو البيروقراطي، لم يكن يسيطر على الآخر في هذا الوقت، ولكنه كان من المؤكد تقريباً أن الجناح العسكري لا بد أن يتمكن مع مرور الزمن من السيطرة على الجناح الآخر.

---

(١) المصدر السابق، ص٢٠٦٨.

وإلى اليسار كان أبناء الفرات. وكانوا بكل تأكيد معارضين للاقطاع الاداري العسكري في أيّ شكل من أشكاله، وكانوا واعين لأخطاره كل الوعي. ولإبقاء العسكريين بعيدين عن القضايا الضرائبية كان أبناء الفرات على استعداد للقيام بأقصى المستطاع لتأمين عطاءات منتظمة ومعقولة لهم. كذلك كانوا مصممين على القضاء على الممارسات الفاسدة من قبل زملائهم في الخدمات الحكومية. إن هذه الأفكار الاصلاحية كانت واضحة أيضاً في معالجة الشؤون الضرائبية إذ حاولوا الاعتراف بمصالح المناطق إزاء مصالح الحكومة المركزية. وفي هذا الوسط الرجعي في بغداد كانت التهمة بالشيعية تهنئة لهم ودليلاً على ميلهم نحو المساواة في الضرائب على المناطق الريفية والحضرية.

وفي خلال حياة الموفق الذي أثبت أنه سياسي واقعي إلى أبعد حد، عمل الحزبان جنباً إلى جنب ووضعت سياساتها في حيز التنفيذ ولو في مناطق مختلفة. فمن ناحية، ليس هناك من دليل على أن ضرائب جديدة قد فرضت في بغداد في هذه الفترة. ومن ناحية ثانية نفّذ في مصر مخطط ضرائبي بلغ حداً أقصى، على يدي أحمد بن المدبر الذي كان مسؤولاً عن شؤونها الضرائبية. يضاف إلى ذلك أن الحكومة المركزية دعمت سلطته في هذه الشؤون، واستقلاله التام عن أحمد بن طولون، ممثل الاقطاع الاداري العسكري في بداية نشوئه، حتى أن ضريبة على السمك المملح فرضت برغم معارضة هذا الأخير[1]. وفي هذه المرحلة كانت سياسة الموفق تقضي بإبقاء العسكريين بعيدين كل البعد عن الشؤون الضرائبية للحكومة المركزية في بغداد، وبقاء جميع الشؤون العسكرية والضرائبية بيدي مسؤول مدني خاضع لسيطرته الأكيدة. ولهذه المهمة عينّ إدارياً مقتدراً هو صاعد بن مخلد، كاتباً مساعداًله[2]. أما في المناطق، فقد حاول الموفق أن يُبقي الشؤون العسكرية مفصولة عن الشؤون الضرائبية ما أمكنه ذلك، ولكنه سمح بتطبيقٍ كامل لنظام الاقطاع العسكري الاداري في بعض المناطق لأنه كان الوسيلة الوحيدة لدعم سيطرة الحكومة فيها. وقد عنى هذا أن بعض القادة العسكريين الموثوقين عينوا ولاة في مناطق معينة

---

(١) المقريزي، الخطط، ج١، ص١٠٣، ١٠٧، ٣١٦؛ الكندي، الولاة، ص٢١٤؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٥٠٨.
(٢) الطبري، ٣، ص١٩٣٠؛ إبن الأثير، ج٧، ص٢٦٥.

متمتعين بصلاحيات كاملة بالنسبة لجميع القضايا بما فيها الشؤون الضرائبية، على أن يدفعوا مقابل ذلك مبالغ مالية محددة للخزينة المركزية[1]. وفي هذه الأثناء كان على الموفق أن يواجه اضطرابات خطرة ناشئة عن انهيار سلطة آل طاهر في الشرق ووقوف بعض المناطق دفاعاً عن مصالحها الخاصة.

وكان المشكل الأول في سجستان حيث كان الصفاريون قد وطدوا سلطتهم. وقد فسّر قيام حركتهم هذه بأنها عمل مجموعات من عصابات تمكنت بعد ترسيخ سلطتها في مناطقها، من السيطرة على جزء كبير من الامبراطورية. ويقال أنهم خوارج ولكننا لا نجد في هذه الحركة أي أثر لتفكير ذي صلة بالخوارج. إن جهود سي إي. بوزورت (C.E. Bosworth) الحثيثة لا تثبت وجود علاقات ملموسة بين الصفاريون والخوارج الأولين في عهد بني أمية. ثم إن اثباتات مؤرخي البدع يجب أن لا تعتبر أكثر من محاولة لتصنيف الفرق والمجموعات تصنيفاً واضحاً مفصلاً بدون اعتبار الحقائق التاريخية[2]. والواقع أن أبناء الخوارج السابقين كانوا قد صاروا في هذه الآونة أصحاب ملايين، بالفعل وأنصاراً أقوياء لبني العباس[3]. إن المصادر التي تصف الصفارين بأنهم خوارج تستعمل هذا التعبير في أوسع مدلولاته، أي للدلالة على أنهم كانوا ثائرين على الحكومة المركزية. وهذه هي بالضبط حقيقة الصفارين.

ومن الهام أن ندرك أن هذه الحركة وقعت في غربي سجستان في منطقة من الامبراطورية كانت أكثر مناطقها إهمالاً وأقلها إغراء. ومع أنها فتحت في عام ٦٥٢م/٣٢هـ فإن الحكم العربي فيها لم يكن مأموناً جداً. ومرد ذلك إلى عجز الفاتحين عن إحراز أي تقدم نحو الشرق في مملكة زابليستان[4]. وقد ظلت هذه المملكة تدافع عن استقلالها طوال ما يزيد عن قرنين بحماس عظيم، في وجه محاولات العرب المتكررة لكسب موطىء قدم لهم في أراضيها. وأدت هذه المقاومة إلى إرغام العرب على تجاوز هذه المنطقة وتركيز زحفهم نحو الشرق عبر المساحات

---

(١) الطبري، ٣، ص٢٠٣٩، ٢٠٤٨، ٢١١٤، ٢١١٥؛ الصابىء، الوزراء، ص١١.

(٢) C. E. Bosworth, **Sistan Under the Arabs:** Rome, 1968 pp 37-42,87-91,109-123.

(٣) الاصطخري، ص١٤٢.

(٤) Shaban **Abbasid Revolution** pp23, 28, 54.

الساحلية في الجنوب، نحو ولاية السند حيث تمكنوا من تثبيت وجودهم. وكانوا في النهاية أكثر من سعداء لترك سجستان تحت إشراف آل طاهر. ولم يبد هؤلاء أي اهتمام خاص بالمنطقة غير الالتزام بالدفاع عنها في وجه الهجمات الخارجية. والحقيقة أن الطاهريين كانوا على ما تذكر المصادر، حكاماً تقليديين معنيين بالدرجة الأولى بصلاتهم مع عائلات المنطقة المعروفة منذ عهد بعيد[1]. وبكلام آخر كان آل طاهر يكتفون بتنفيذ معاهدات الصلح الموقعة مع الدهاقين عند الفتح. ولما كان هؤلاء الدهاقين ملاكين عقاريين كباراً فإنه يمكننا أن نستنتج أن الاقتصاد هنا كان قائمًا على الزراعة بالدرجة الأولى، ومع أن طريق التجارة بين الشرق والغرب عبر آسيا ظلت تحمل جزءاً من هذه التجارة القيمة إلى بلاد الصغد لتنقل منها غرباً إلى بغداد عبر طبرستان، فإن قسمًا كبيراً من هذه التجارة أخذ يجد طريقه في البحر من الصين إلى خليج فارس فموانيء البحر العربي. وفي الوقت ذاته كانت الطريق التجارية من بلاد الصغد إلى بلخ ثم إلى الهند عبر هندوكوش قد تعرضت للعرقلة من قبل زنبيل الرهيب ملك زابليستان. ثم إن الانقطاع الملحوظ في الصلات بين السند وخراسان، يحمل على الظن أن هنالك قطعة اقتصادية مع العدو العنيد. ومن شأن هذه القطعة أن تترك آثارها على منطقة سجستان المجاورة من غير أن يعمد آل طاهر التقليديون إلى الاهتمام باتخاذ التدابير لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية. وفي مثل هذه الظروف كان زوال الهدوء العام أمراً لا بد منه، وكانت نتيجة ضعف سلطة آل طاهر أن تعذرت السيطرة على الوضع. وتوزعت العصابات في مختلف أنحاء المنطقة للنهب ولطلب مال الحماية من أبناء بلادهم الأوفر حظاً. إن التعبير عن هؤلاء بالخوارج ملائم كل الملاءمة لوصف هؤلاء الرجال. ومن ناحية ثانية عمدت المجتمعات المستقرة إلى تشكيل قواتها المسلحة التي عرفت بالعيارين أو بالمتطوعة في سبيل الدفاع عن نفسها. ولقد كان واضحاً أنه لا تناقض بين هذين التعبيرين. ولما امتنع بعض أفراد العصابات عن الانضمام إلى هذه الميليشيا، أخذت عبارة الخوارج تستعمل لوصف نفس المجموعة من الناس. وبناء على ذلك، نرى أنه لا وجود لمعنى فئوي في هذه الفترة، وهذا ثابت من أننا لا نسمع بأي أثر للخوارج في سجستان بعد سقوط الصفاريين السريع.

---

(١) ابن الأثير، ج٨، ص٥.

إن الصفاريين إذاً، نشأوا من هذه العصابات التي مرت في عملية تحول من مشردين مارقين على القانون إلى ميليشيا. إن منجزات هذا القائد أو ذاك في مثل هذه المجموعات لا بد أن تنتهي بإعطائه السلطة على زملائه. وهكذا تم التسليم بمواهب يعقوب الصفار القيادية مع الوقت[1]. لقد استطاع تنظيم أتباعه في قوة عسكرية دقيقة التنظيم. ومثل هذا التنظيم قد يُفَسِّر استعمال كلمة عيار في هذا المجال. وقد كان على المجند المستعد للانضمام إلى يعقوب أن يتنازل عن جميع ممتلكاته الخاصة لتباع وتودَع في الخزينة باسمه. ثم يعطى بعد ذلك كل التجهيزات اللازمة التي كانت تبقى ملكاً ليعقوب على كل حال. مثل هذا الجندي لم يكن يتلقى أية عطاءات وهو في الجندية لأن حاجاته الخاصة كانت مؤمنة له، حتى إذا ما صرف من الخدمة بصورة شريفة أعطي جميع مكتسباته المتراكمة. أما في غير هذه الحالة فكان عليه أن يعيد جميع التجهيزات من غير أن يتلقى أي مبلغ من المال إلا ما كان أودع باسمه عند تجنيده[2]. وبمثل هذا الجيش المنظم تمكن يعقوب من فرض سيطرته الكاملة على سجستان ومن غزو رخاج، والقضاء على مملكة زابليستان في عام ٨٧٠م/٢٥٦هـ[3]. ومما له مغزاه أن الخطوة التالية بعد ذلك كانت الزحف عبر ساحل مكران وكرمان، مما أدى، كما جاء في أحد المصادر، إلى السيطرة على طرفي السند والهند[4].

وتعرف هذه المنطقة الساحلية في الوقت الحاضر باسم بلوخستان وهي أكثر جفافاً من سجستان حتى أن أي جهد للتوسع في هذا الاتجاه كان يبدو مضيعة. ومع ذلك فقد تحول هذا الساحل وامتداده إلى الخليج فجأة إلى سبب نزاع بين أطراف متعددة. إننا نذكر أن بني العباس كانوا قد أدركوا منذ زمن بعيد قيمة الضرائب المجموعة من التجارة المارة عبر سواحل الأمبراطورية الجنوبية. ونذكر أيضاً أن المعتصم وجد ضرورة إيفاد حملات برية وبحرية إلى أقصى أنحاء هذه السواحل لاقصاء المخاطر التي تهدد هذه التجارة المزدهرة. ثم واصلت الحكومة المركزية ترسيخ إشرافها على هذه التجارة التي كانت تمر بصورة أساسية في

---

(١) الاصطخري، ص٢٤٦-٧؛ إبن حوقل، ص٤١٩-٢٠.
(٢) المسعودي، مروج، ج٨، ص٤٧-٩.
(٣) إبن الأثير، ج٧، ص٢٢٦؛ الطبري، ٣، ص١٨٨٣.
(٤) الاصطخري، ص٢٤٧.

موانيء صُحار، وأبلّة، والبصرة، وسيراف، ثم الديبل عند مصب نهر الاندوس في السند. كما أن ساحل كرومان/مكران الفاصل بين سيراف وديبل لم يكن يعتبر جديراً ببذل مثل هذه الجهود، غير أن الأعمال التجارية المزدهرة أعطته أهمية كبيرة. وانتقل بعض البحارة العرب من الأردنيين في عمان إلى هذه المناطق، واستولوا على بعض المواقع الصالحة للارساء، وبنوا قلاعاً ووطدوا سلطتهم في نقاط مناسبة على هذا الساحل. وهنا في هذه المراسي الخاصة كانت السفن تفرغ بضائعها مقابل رسم معين كان أدنى من الرسم العادي(١). وكان من مصلحة أصحاب الأعمال هؤلاء أن الحكومة المركزية لم تجد ما يبرّر تدخلها، لا سيما وهي لا تملك سلطة أكيدة على هذه المنطقة. ومما هو طريف إلى حد كاف أن بعض هؤلاء العرب كانوا يدعون صفارين. ليس المقصود هنا أن نلمح إلى أن صفاري سجستان هم من أصل عربي، ولو أن مثل هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده كلياً. ولعلها صدفة شديدة الغرابة أن يحاربوا مجموعة حملت إسمًا مماثلاً لاسمهم على هذا الشاطيء طيلة سنتين(٢). على أنه ليس من قبيل الصدفة، أبداً أن يسعى بعض سكان فارس الغنية للسيطرة على كرمان القاحلة. فقد شعر هؤلاء بخطر أطماع الصفارين، وأدركوا أن الحكومة المركزية لن تهب لنجدتهم، فقرروا أن الأوان قد آن للدفاع عن مصالحهم، ثم تسلموا زمام أمورهم بأنفسهم. وبقيادة محمد بن واصل، تحدوا الحكومة، وخلعوا ممثلها، وبدأوا بمهاجمة الصفارين، وضموا قواتهم إلى قوات بغداد ثم استمروا بالقتال حتى بعد أن نزلت الحكومة عند شروط العدو المشترك(٣). ومن الملاحظ أن محمد بن واصل ينتسب بحق إلى خوارج من عهد الأمويين، استقروا في أصطخر في قلب فارس من زمن بعيد، حيث تمكنوا هم وأبناؤهم من تكديس ثروات هائلة(٤). طبعاً أن مؤرخين للبدع ومؤرخين معاصرين معينين لم يعيروا أي أنتباه للتفاصيل المتشابكة التي يمكن أن تفترض نظرتهم المبسطة.

---

(١) المصدر السابق، ص١١٦، ١١٧، ١٤٠-١؛ ياقوت، البلدان، ج٢، ص٥٤٣-٤؛ ج٣، ص٢٩٨؛ ج٤، ص٤٤٤.

(٢) الاصطخري، ص١٤١؛ ياقوت، البلدان، ج٢، ص٥٤٣-٤.

(٣) الطبري، ٣، ص١٨٣٩، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٨٧، -٩٠، ١٩٠٨، ١٩١٢.

(٤) الاصطخري، ص١٤٢.

وليس من المبالغة في شيء أن تكون انتفاضات إقليمية عديدة وقعت مع وقوع الثورة الصفارية ولئن لم تكن هنالك أية صلة ظاهرة فإن الحركة الصفارية لا يمكن أن تفهم معزولة عن الحركات الأخرى. هنالك في هذه الفترة حركة بالغة الأهمية هي ثورة الزنج. ومما يؤسف له في حقل التنقيب في التاريخ الاسلامي أنه لم تجر أية محاولة لبحث العلاقة بين الحركتين برغم تجاور موقعي نشوئهما، وإنما هدرت جهود في بحث علاقات وهمية مع حركات كانت استنفدت قوتها منذ زمن بعيد. ثم إنها حقيقة غريبة أن لا تبذل الحركتان أي جهد للتحالف ضد عدوهما المشترك، أي الحكومة المركزية بل عمدت كل منهما بدلاً من ذلك إلى محاربة الأخرى[1]. ومثل هذا التصرف اللامنطقي لا يمكن أن يعني فيما يبدو إلا أن كل حركة كانت تعتبر القضاء على الحركة الأخرى مفيداً لها. وسنرى عما قريب أن الحركتين كانتا مختلفتين من حيث المنشأ لكن أهدافهما لم تكن مختلفة كل الاختلاف، وهي السيطرة على قسم أكبر من سواحل البحر العربي وخليج فارس.

لقد أدى قيام الصفارين إلى انهيار آل طاهر في الشرق بصورة نهائية. وحاول رجال أقوياء في جميع المناطق الأخرى تقريباً باستثناء بلاد الصغد أن يتشبهوا بالصفارين وأن يستولوا على مناطقهم الخاصة[2]. وكان يستحيل على الحكومة المركزية في الواقع أن تواجه هذا الوضع بقواتها العسكرية الخاصة. وحيال ذلك كان وجود السامانيين، أتباع آل طاهر المخلصين، في بلاد الصغد واستقرار حكمهم في هذه المنطقة، حلاً قابلاً للحياة التي واجهتها الحكومة المورطة. فمنح السامانيون السلطة المباشرة على منطقتهم وما جاورها حتى نهر جيحون، وأعطي يعقوب الصفار السلطة على ما تبقى من ممتلكات آل طاهر للجنوب من النهر، بالاضافة إلى معونة مالية من الحكومة المركزية لمتابعة القتال ضد العضاة[3]. وكان يعقوب يعلم أن ترسيخ سيطرته في هذه المناطق المضطربة يفرض عليه في البداية أن يواجه قضية حسن بن زيد الشيعي الذي كان يجهد لاعادة تأكيد مكانته في طبرستان بمساعدة السكان المحليين.

---

(١) الطبري، ص١٩١٤-١٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٨٧٤-٥، ١٨٨٣، ١٩٣١، ٢٠١٧، ٢٠٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص١٨٤١.

وأدرك يعقوب، أمام تزايد صعوبة هذه المهمة، وحيال مقاومة السكان له في كل ناحية، انه خاسر في مساومته مع الحكومة المركزية[1]. يضاف إلى ذلك أنه كان بالفعل درعاً واقياً للسامانيين وهم المستفيدون الحقيقيون من هذا الوضع بكامله. وهنا قرر أن يتجه نحو الجنوب وأن يواصل مخططاته هنــاك. فحاولت الحكومة المركزية أن تفاوضه وتغريه بالتعاون معها بمنحه منصباً شكلياً في بغداد. لكنه كان يبالغ بقوة مكانته في المفاوضة، فطلب ثمناً عالياً لم يكن بوسع الحكومة أن تمنحه إياه حتى ولو رضيت به. لقد طلب السيطرة على السامانيين ليحصل على مساعدتهم في محاربة المتمردين. وعند فشل المفاوضات زحف يعقوب على بغداد بجسارة. وكان عمله هذا مبالغة فاضحة بحقيقة قوته. ولم يجد الموفق أية صعوبة في إنزال هزيمة قاسية به على مسافة غير بعيدة جداً عن بغداد في عام ٨٧٥م/٢٦٢هـ[2]. وارتد يعقوب إلى الوراء وحاول أن يمتحن قوته في فارس. لكن مقاومة السكان المحليين بقيادة محمد بن واصل، وهزيمته أمام الزنج، والمشاكل التي نشأت في بلاده بالذات وضعت حداً نهائياً لمطامعه [3]. ومع ذلك فإن شقيقه عمرو تمكن بعد وفاته في عام ٨٧٩م/٢٦٥هـ أن يفاوض الحكومة المركزية وأن يحصل على الشروط التي سعى إليها يعقوب. ومرد ذلك إلى أن السامانيين لم يقوموا بأي تدبير من شأنه وضع حد لجهود اتباع آل طاهر السابقين وبقايا قواتهم لاستعادة السيطرة على خـراسان[4]. واستغـل الشيعة في طبرستان هذا الوضع لتوسيع نفوذهم في هذه المنطقة. وخاب فأل الحكومة المركزية حين عجز عمرو عن إحراز أي تقدم ضد المتمردين لا سيما بعد توحيد قواتهم كلها في مقاومته. ومن ناحية أخرى أدى هذا الفشل بالاضافة إلى تزايد الضغط من طبرستان إلى إقناع السامانيين بوجوب التحرك. وبقليل من الجهد تمكن هؤلاء من إعادة الهدوء إلى هذه المناطق وأخرجوا عمـراً من خراسان[5]. وهكذا حل السامانيـون محل أسيادهم آل طاهر في السيطرة على الشرق بكامله بينما بقي الصفارون قروناً عديدة في منطقتهم في سجستان.

---

(١) المصدر السابق، ص١٨٤٠، ١٨٨٠، ١٨٨٣-٥، ١٩٤٠-١، ١٩٩٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٨٩١-٤-٢١١٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٨٠-٦، ١٩٠٨، ١٩١٤، ١٩٩٣، ٢١١٢.

(٤) المصدر السابق، ص١٩٣١-٢.

(٥) المصدر السابق، ص١٩٤١، ١٩٩٣، ٢٠٣٩، ٢١٢٣؛ إبن الأثير، ج٧، ص٢٥٦-٧.

وفي هذا الوقت كانت حركـة أخـرى في جنوبي العراق تشتد وتتحول إلى خطر حقيقي لبغداد. تلك كانت ثورة الزنج، وهي إحدى الأحداث التي لاقت أشد تشويه ممكن في تاريخ الاسلام.

ومنذ أن كتب عنها نولدكه لأول مرة من نحو قرن تقريباً وقدمها على أنها ثورة رقيق، بقيت هذه الفكرة سائدة من غير أن يعاد فيها النظر حتى الآن[1]. ومع أن نولدكه كان يضع «مخططات» موجزة وحسب، فان هذه الأفكار الخاطئة التي تجاوزها الزمن بقيت تتردد على أقلام الباحثين المعاصرين. لعل اغراء الفكرة الرومنطيقية عن ثورة رقيق في مجتمع رقيق أقوى من أن يقاوم، أو لعـل الخوض في الكميـات الكبيرة من المعلومات القيمة في المصادر مهمة مزعجة لا لزوم لها. والواقع أن هذا الحدث كان أحد الأحداث التي أرخ لها على أفضل وجه في هذه الفترة، بواسطة رجل ثقة هو الطبري نفسه الذي شهد بعض تطورات هذه الحركة ونقل لنا بصورة مباشرة أعمال بعض المشتركين فيها، لاسيما محمد بن حسن بن سهل الذي كان شخصية قائدة في الثورة[2].

لم تكـن هذه الثورة ثورة رقيق. لقد كانت ثورة زنج. أن تسوية الزنج بالرقيق هي انعكاس لنظريات عربية في القرن التاسع عشر. ولا يمكن أن تنطبق إلا على القسم الجنوبي من الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية. والحقيقة هي أن في المجتمع الاسلامي رقيقاً أبيض اللون كما أن فيه رقيقاً أسود اللون من غير أن يكون عمل الرقيق عنصرا في اقتصاد هذا المجتمع، كما كانت الحال في روما. وفي العالم الاسلامي كان الرقيق يستخدم في الأعمال المنزلية بالدرجة الأولى، وكمحظيات بالتـأكيد. والحديث عن رقيق ثار على أحوال عمله البائسة في مستنقعات البصرة الملحة هو من تلفيق الخيال ولا دعم له في المصادر. العكس هو الصحيح إذ أن بعض الذين كانوا يعملون في المستنقعات الملحة كان بين الأوائل الذين حاربوا الثورة[3]. ولا شك أن

---

(١) Theo. Nöldeke, A. Servile War in the East «in **Sketches From Eastern History**» تـرجمـة ج. س. بلاك (J. S. Black)، ادنبره، ١٨٩٢، ص١٤٦-٧٥.

(٢) الطبري، ٣، ص١٧٤٢-٢٠٩٨.

(٣) المصدر السابق، ص١٧٥٢.

هنالك عدداً صغيراً من الرقيق انضم الى الثورة ولكن هذا لا يجعلها ثورة رقيق. ان الغالبية الساحقة من المتمردين كانت من عرب خليج فارس مدعومة من أفريقيين شرقيين أحرار استوطنوا هذه المنطقة. والى جانب هؤلاء الزنوج كان هنالك عرب من قبائل باهلة،وهمدان،وأياد، وعجل، وقيس، وعبد القيس. كما أن قبائل تميم المتعددة كانت ممثلة الى درجة كبيرة[1]. يضاف الى ذلك أن هذا التحالف العربي الزنجي كان ممثلا في قيادة الثورة تمثيلاً جيداً[2]. ثم أن مؤسس هذه الحركة كان عربيا بالتأكيد سواء كان من السلالة العلوية كما ادعى، أو من عبد القيس كما أكد خصومه[3]. والأهم من هذا هو أن بين القادة زنوجاً وعرباً. ثم أن الحقيقة المدهشة هي أن هؤلاء العرب كانوا ينتمون الى النظام العباسي بالذات. لقد ذكرنا محمد بن حسن بن سهل ولئن لم يكن عربيا بالضبط فانه ابن أحد أقرب المقربين للمأمون بالذات[4]. ثم أن القادة المنتسبين الى آل المهلب يمثلون سلالة عربية محترمة خدمت الأمويين والعباسيين بامتياز في مجالات متعددة[5]. كذلك كان هنالك يهود بين أنصار الثورة[6]. وإذا كان لابد من اثبات آخر بأن هذه الحركة ليست ثورة رقيق، فانه يوجد في حقيقة أن الثورة كانت تملك قوة برية وبحرية عالية التنظيم قاومت بنشاط ثقل الحكومة المركزية بكامله طيلة ١٥ عاما. يضاف الى ذلك أن هذه الحركة كانت تملك ولا ريب موارد ضخمة مكنتها من بناء ما لا يقل عن ست مدن يتعذر اختراقها حيث أقيمت معامل لصنع الأسلحة وبناء السفن[7]. ثم أن هذه المدن كانت تجمع في أسواقها الضخمة ثروات هائلة تزيد عما يمكن للمستنقعات الملحة انتاجه، على ما نتصوره. حتى أن الأسلاب من البصرة والمنطقة بكاملها لا يمكن أن تفسر مثل هذه الثروة الهائلة[8]. ومما له مغزاه

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٦، ١٧٥١، ١٧٥٦، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٧٠، ١٧٧٧، ١٨٥٠، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٢٥، ١٩٩٨، ٢٠١٦؛ إبن الأثير، ج٧، ص٢٠٢، ٢٠٤، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٨٣؛ المسعودي، التنبيه، ص٣٩٢-٣.

(٢) الطبري، ٣، ص١٧٥١، ١٧٦٣، ١٧٦٦، ١٧٦٩، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ٢٠٩٥.

(٣) المصدر السابق، ص١٧٤٢-٣؛ المسعودي، مروج، ج٨، ص٣١؛ إبن حزم، جهرة، ص٥٧.

(٤) الطبري، ٣، ص٢١٣٥-٦.

(٥) المصدر السابق، ص١٧٤٥؛ إبن الأثير، ج٧، ص٢٨٣.

(٦) الطبري، ٣، ص١٧٦٠.

(٧) المصدر السابق، ١٨٧٨، ١٨٩٩، ١٩٣٢، ١٩٥٣، ١٩٧١، ١٩٧٤، ٢٠٤٢-٣، ٢٠٦٢.

(٨) المصدر السابق، ص١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٦٦، ١٩٧١، ١٩٧٥، ٢٠٣٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٥-٦، ٢٠٦٨، ٢٠٧٨.

أن الثورة كانت تتمتع بدعم مجموعة معينة من التجار الذين واصلوا دعمهم لها حتى النهاية. ويوضح الطبري أن ثورة هؤلاء العصاة كانت متوقفه على دعم هؤلاء التجار[١]. وفي هذه الحالة لا يـدهشنا أن يكون المتمردون مفتقرين إلى ايديولوجية واضحة، ولو أنـه كانت لهم غاية ليست بالتأكيد تحرير الرقيق، إذ أنهم ظلوا يملكون عبيدهم.

كـان الصراع يعود الى التجارة الأفريقية، وكانت لهذه القضية آثارها على خليج فارس ثم على جميع مناطق شمالي أفريقيا، ومصر وسواحل البحر الأحمر، وسوريا، حتى الثغور على الحدود البيزنطية، ثم أن الطلب على المنتوجات الأفريقية لم يكن ميزة جديدة خاصة بهذه الفترة. لقد حققت قرطاجة ثرواتها بالمتاجرة بهذه السلع، كما أن الأحباش أرسلوها الى بيزنطية وكان انتفاع المكيين بذلك كبيراً جداً. والطلب على هذه المنتوجات لم ينقص أبداً، لكن طرق التجارة هي التي كانت تتغير بسبب الحروب والأوضاع السياسية ومصالح الوسطاء. وقبل الفتح العربي لأفريقيا الشمالية كان البيزنطيون مسيطرين على الساحل برمته، كما كانت التجارة تجري عبر عدة طرق في الصحراء. وتشهد الحفريات الجديدة في جرما في ليبيا على وجود مركز تجاري كبير هناك قبل الاسلام، في منتصف الطريق تقريباً بين التشاد وطرابلس الغرب[٢]. لكن الفتح وما تلا ذلك من ثورات امتدت قرناً، ثم الاضطراب والقتال كل ذلك وضع حداً لتدفق هذه التجارة نحو الساحل.

ولما تسلم العباسيون السلطة ووطد الأغالبة سلطتهم في تونس - أفريقيـا آنذاك - سنة ٨٠٠م/١٨٤هـ، بقيت هذه المنطقة، كليبيا ومصر، ذات اقتصاد زراعي في الأساس، ولم تجر أية محالة لاحياء تلك الطريق التجارية المنسية. ولكن البربر، السكان الأصليين لأفريقيا الشمالية، تذكروا مكاسبها الكبيرة بعد أن صاروا أحراراً في استئناف نشاطهم. وقد برز ذلك مع ظهور كيانات سياسية جديدة، في الشمال الغربي من أفريقيا، مثل آل رستم، فيما يعرف بغربي الجزائر حالياً في عام ٧٧٧م/١٦٠هـ، والادارسة فيما هو المغرب في الوقت الحاضر في عام ٧٨٩م/١٧٢هـ.

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٨٣، ١٨٣٥؛ إبن الأثير، ج٧، ص٢٦٢.

(٢) M. S. Ayyub, **Jerma**, Tripoli, 1969 pp91—127.

وكانت هاتان الدولتان الصغيرتان أكثر قليلا من شركتين تجاريتين قامتا على طرفي خطوط تجارية معروفة عبر الصحراء. وكان آل رستم خوارج، وكان الأدارسة شيعة. على أن الفارق الأساسي بينهما في السياسة الاقتصادية هو أن لهما نظامين متغايرين في الضرائب. كان الخوارج يؤيدون السياسة الاقتصادية الحرة، أو الضرائب المنخفضة على التجارة. وواضح أنهم كانوا يريدون من الوسطاء أن يأتوا اليهم في تجارتهم إذ أن فرض الضرائب في مثل هذه الحالة يعيق الانتاج[1]. أما الشيعة فكانوا يميلون الى فرض نسبة أعلى من الضرائب إما لعلاقة ذلك بالمعادن المحلية، أو لسهولة وصول التجارة اليهم عبر طرق أكثر سهولة[2]. والفارق الآخر بين الشيعة والخوارج هو أن بين الأولين عنصراً عربياً ملحوظاً في حين كان الخوارج من البربر كلياً تقريباً. ومن الهام الملاحظة أن مصر وتونس كانتا خاضعتين للحكم العباسي وللأغالبة خضوعا تاما، بينما بقيت طرابلس الغرب الواقعة على طرف طريق هي الأقصر والأشد صعوبة عبر الصحراء، قلعة قوية للبربر الخوارج[3].

وهنا يجب أن نشير الى أن التكتم الأشد حول الأسرار التجارية آنذاك كان يتناول مصادر المنتوجات والطرق عبر الأراضي الوعرة. وكان الوسطاء يعرفون جيداً أن هذه الأسرار تشكل سر نجاحهم، ولذلك نشأت ممارسات وعادات كثيرة للمحافظة عليها. ففي بعض المناطق كان الأجانب يمنعون من اجتياز مناطق معينة مع أنهم كانوا يشجعون على التجارة في الأسواق القائمة على الحدود لهذه الغاية[4]. وفي أمكنة أخرى كانت السلع تنقل عبر النهر وتترك في موقع معين طوال الليل لتمكين التاجر الأجنبي من أن يترك بجانبها ما يعتبره كمية عادلة من سلعة لقاء البضائع التي يريد. وبكلام آخر كانت السرية تراعى الى حد اتمام الصفقات وتبادل البضائع بين فرقاء لا يرى أحدهم الآخر[5].

---

(١) إبن حوقل، ص٦٧-٩، ١٥٣-٥؛ المقدسي، ص٩؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٥٢، ٣٤٥؛ البكري، المغرب. . .، تحقيق دي سلاين (De Slane)، باريس، ١٩١١، ص٦٨، ١٣٩.

(٢) اليعقوبي، البلدان، ص٣٥٦-٧؛ البكري، ص٧٦-٧، ١٦١، إبن عذاري، ج١، ص٢٣٢-٣؛ انظر ايضاً دراسة لي ستصدر قريباً حول اسبانيا وافريقيا الشمالية.

(٣) الكندي، الولاة، ص٢٢٢؛ المقريزي، الخطط، ج١ص٣٢٠؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٥٢؛ إبن حوقل، ص٦٧-٩.

(٤) المقريزي، الخطط، ج١، ص١٩٠، ١٩٩؛ إبن حوقل، ص٥١.

(٥) مروزي، ص٤٩.

إن الرحالة والجغرافيين العرب الذين تركوا لنا أوصافا مفصلة لجميع الطرق التجارية داخل الدولة الاسلامية، تركوا لنا أيضا ما أمكنهم من المعلومات عن ملاءمة الطرق الخارجية التي كانوا يمنعون من سلوكها وعن منفعتها ومداها[1]. والصورة التي خلفها هؤلاء هي صورة شبكة من الطرق تمتد عبر النصف الشمالي من أفريقيا، لا بين الشمال والجنوب فحسب، ولكن بين الشرق والغرب أيضا. ومن المسلم به أن معظم هذه الطرق كانت تمر عبر أراضٍ وعرة في ظروف خطرة الى درجة قصوى، كما كانت لا تصلح للاستعمال إلا في أوقاتٍ معينة من السنة. ومع ذلك فان دافع تحقيق الأرباح من هذه التجارة جعل المجازفة مرغوبة. وبمساعدة المرشدين الخبراء الذين كانوا يعرفون كيف يمرون عند ينابيع المياه متجنبين مخاطر المناطق القـاحلة، تمكن المسافرون من اجتياز رحلاتهم مرحلة بعد مرحلة من موقع إلى آخر. وكانت الطرق بين الشمال والجنوب معروفة أما تلك الممتدة بين الشرق والغرب فكانت في منتهى الصعوبة لأنها كانت تمر في أراض مختلفة تقع تحت سلطة شعوب عديدة لا تريد إفشاء أسرار طرقاتها. ثم تزداد هذه الصعوبة تعقيداً لأن مصادرنا تستعمل أسماء متعددة للدلالة على ذات المجموعات من الأمكنة. ومما يزيد هذه الصعوبة أيضاً أن هذه الأسماء يمكن أن تختلط بأشياء أخرى بسبب اختلاف الإستعمالين القـديم والجديد، كما في اسمي النيل والسودان مثلاً. ولذلك، ولتجنب هذا الاضطراب وتأمين الوضوح، لجأنا هنا الى استعمال الأسماء الحديثة لوصف المراحل المتعددة التي مرت بها هذه الطرقات.وقد كان يمكن الانطلاق من أية نقطة على ساحل الأطلسي في غربي أفريقيا، سواء كانت في السنغال أو في غانا، ثم الاتجاه إلى كانو في شمالي نيجيريا، ثم إلى التشاد وهنا يجد المسافر نفسه أمام عدة اختيارات. فهو يستطيع أن يستمر شمالاً عبر الصحراء الى فزان ثم طرابلس الغرب، أو أن يتجه نحو الشمال الشرقي الى واحة في الصحراء المصرية، ثم إلى وادي النيل أو الساحل المصري الليبي. وهنالك طريق أخرى من التشاد أكثر سهولة، هي الانحراف الى الجنوب الشرقي

---

(١) ياقوت، البلدان، ج٣، ص١٤٢، ١٥٩-٦٠، ٢٦١؛ ج٤، ص٢٦٠، ٤٣٢، ٤٨٦، ج٥، ص ٢٤٢، ٣٩٢؛ إبن خلدون، ص٩٤، ٩٨-٩؛ اليعقوبي، البلدان، ص٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٥؛ المغربي، جغرافيا، ص٩١، ٩٦؛ المسعودي، التنبيه، ص٣٣١؛ الاصطخري، ص٤٥؛ إبن حوقل، ص١٥، ١٦، ٦٠، ٦١، ٩٢، ١٠١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، البكري، ص٩، ص١٤، ١٥، ١٨٠، ١٨٢؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٤، ١٨٢، ١٩٣-٧؛ ج٢، ص٢٥٧، ٢٦٣.

قليلاً للمرور على طرف الصحراء، ثم الاتجاه الى الشرق تماماً تقريباً الى دارفور في السودان. ومن هنا تسهل الطريق الى النوبة ثم شمالا الى مصر، أو شرقا الى موانىء البحر الأحمر. ومن عيذاب أشهر هذه الموانىء آنـذاك، كـان العبور سهلا الى موانىء الحجاز التي كانت على مسافة قصيرة من مكة والمدينة، ثم الى بغداد اخيرا. طبعا كان الابحار سهلاً من عيذاب الى أي ميناء اخرى على سواحل شرقي أفريقيا والجزيرة العربية وخليج فارس. وكانت جميع الشعوب التي تعيش على هذه الطرقات تغنى بما تجنيه من أرباح من التجارة المارة في مناطقها. ومع أن العلاقات فيما بينها كانت جيدة بصورة عامة، فإن نزاعات كثيرة كانت تقع فيما بينها. ونشاطات القراصنة في خليج فارس، والهجمات المتزايدة الضراوة على القوافل التجارية في جميع النقاط الواقعة على الطريق بين مكة وبغداد من قبل أبناء البادية الفقراء والنشوء الفجائي للصراعات بين مكة والمدينة وجده، ثم ثورة الزنج فوق ذلك كله، أحداث كانت كلها مظاهر لمثل هذه النزاعات[1].

وبالنسبة لخليج فارس كانت للبحارة العرب في المنطقة اتصالات دولية واسعة المدى الى حد مدهش. لقد كانت لهم جالية بعيدة في كانتون، ثم أن تاجراً مغامراً من سيراف تمكن من التغلب على جميع الحواجز والقيام بزيارة الى أنحاء أفريقيا الغربية الوسطى[2]. ان علاقات العرب بأفريقيا الشرقية منذ العهود القديمة لا حاجة الى اثباتها. فقد استقر الكثيرون من العرب هنا عبر العصور وصاروا جزءاً من السكان. وإذا كنا لا نعرف متى بدأت هذه العملية فليس ما يبرر الاعتقاد بأنها كانت ذات اتجاه واحد. العكس هو الصحيح إذ أن التكتم من ناحية الأفريقيين، وسياسة الباب المفتوح من جانب الامبراطورية والتوسع التجاري والإقبال على السلع الأفريقية، أمور من شأنها أن تشجع على قيام جاليات من سكان أفريقيا الشرقية في جميع المراكز التجارية في الخليج. والكثيرون من هؤلاء المهاجرين اعتنقوا الاسلام وانشأوا علاقات وثيقة مع سكان المنطقة المحليين. وإذا كان الآخرون لم يندمجوا الى مثل هذا الحد، فان مصالحهم التجارية كانت أقوى بسبب استمرار روابطهم مع أوطانهم الأصلية[3].

(١) الطبري، ٣، ص١٩٣١، ١٩٤١، ٢٠٠٨، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٣٩.

٢) مروزي، ص٤٢.

(٣) الطبري، ٣، ١٧٤٤، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٦٣-٤، ١٧٦٦، ١٧٦٩، ١٧٧١-٢، ١٨٣٧.

ومثل هذا الوضع أعطى هؤلاء الناس وشركاءهم في الخليج سيطرة شبه احتكارية على استيراد السلع الأفريقية الى المنطقة. وأية منافسة خارجية في هذا الميدان عبر الطرق التجارية الناشطة مجدداً، كعيذاب مثلاً، كانت تعتبر خطراً جدياً على غنى هؤلاء المحتكرين. ومما زاد استياءهم أن الحكومة أدخلت في هذا الوقت تغييراً في سياستها الضرائبية. وهنا نذكر أن الضرائب على التجارة المارة في موانىء الخليج كانت قد ألغيت منذ عهد الواثق. لكن سياسة الموفق الضرائبية الجديدة لم تترك مجالاً لمثل هذا التساهل. وإذا اعتبرنا الضرائب الجديدة التي فرضت في مصر نموذجاً، كان لنا أن نقدر أن ضرائب جديدة متشددة وضعت مجدداً على هذه البضائع كلها، ثم إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه البضائع كانت مستوردة من بلدان غير اسلامية كان لنا أن نقدر أن معدل الضريبة قد بلغ نحو عشرين بالمئة[1]. وجاء تعيين ابراهيم بن المدبر وهو شقيق واضع نظام الضرائب الجديد في مصر، للاشراف على جمع الضرائب في البصرة، إثباتاً حياً على الوسائل المستعملة لجباية الضرائب هناك[2]. وليس لأي تاجر يجابه فجأة بهذه الضريبة بالاضافة الى الانخفاض الخطير بتجارته، أن يقبع في مكانه وينتظر تحسن الأحوال. ان عرب المنطقة الذين تضررت مصالحهم وقاموا في حالات سابقة مماثلة بمهاجمة القوافل التجارية لا بد أن ينهضوا ثانية للدفاع عن هذه المصالح. وبدون الجمع بين هذه الثروات والأيدي العاملة لم تكن ثورة الزنج شيئا ممكن.

وبكفاءة وسرعة رائعتين وطّد العصاة سيطرتهم على القسم الأكبر من ساحل خليج فارس، ثم وسعوا هذه السيطرة نحو الداخل لتأمين مواردهم الغذائية، وخصوا ميناء البصرة بعنف بارز مما أدى الى إتلافها بالفعل. وكان اختيارهم مواقع مدنهم الجديدة واضطلاعهم الدقيق على الممرات المائية المتشابكة في المنطقة، بالاضافة الى مهارتهم العظيمة في الحرب البحرية، تدابير موجهة بصورة عنيفة لخنق اقتصاد البصرة وتوجيه النشاط التجاري كله نحو اقنيتهم الخاصة بهم[3]. ثم قطعت واسط، الواقعة

---

(١) الصابىء، الوزراء، ص٢٤٨.
(٢) الطبري، ٣، ص١٨٣٨؛ الآبّار، ص١٦٢.
(٣) الطبري، ٣، ص١٧٦٧-٨، ١٧٧٢، ١٧٧٦، ١٧٨٣، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٤٨-٩، ١٨٥٥-٦، ١٨٦٦، ١٩٩١، ٢٠٣٢، ٢٠٥٣، ٢٠٩٦.

في نقطة هامة جدا على الطريق الى الشمال نحو بغداد، عن أية طريق أو أي ممر مائي نحو ساحل الخليج جنوباً. يضاف الى ذلك أن العصاة احتلوا الكوفة لتأمين الطريق البرية البديلة نحو الشمال[١] وطردوا قوات الحكومة من هذه المناطق كلها وصمدوا بسهولة أمام الحملات المفاجئة التي وجهها الموفق ضدهم. وقد أدرك هذا الأخير مخاطر الوضع فقرر استخدام جميع قدراته المالية والعسكرية لمواجهة هذا العدو الجريء، ثم أدخل بالنسبة للجيش تنظيمًا جديداً كان في الواقع دمجاً للتدابير السابقة. ومما تتميز به واقعيته أن مخططاته كانت تأخذ كل الظروف القائمة بعين الاعتبار. ولعل أهم خطوة خطاها هي أنه استطاع دمج القسم الأكبر من القوات العسكرية بطريقة طرحت الفروق العرقية جانباً. وكان هذا يشمل وضع غير العرب تحت قيادات عربية والعكس بالعكس[٢]. وأدت هذه الوسيلة البسيطة الى إنهاء الخلافات الداخلية في الجيش. وكل ما بقي لتثبيت استقرار هذا الجيش هو تأمين الموارد المالية لضمانة دفع عطاءات الجنود بانتظام. ولهذه الغاية سمح الموفق بتطبيق نظام الاقطاع الاداري العسكري تطبيقا تاماً لأول مرة. وكان هذا يعني، كما شرحنا من قبل، أن قادة عسكريين عينوا ولاة على مناطق معينة ومنحوا سلطة كاملة على الشؤون الضرائبية الهامة فيها. وذلك مقابل دفع مبلغ متفق عليه من مداخيل هذه المناطق الى الخزينة المركزية. وقد اتبعت هذه الطريقة في مناطق كانت الحكومة بحاجة ماسة الى توطيد سلطاتها فيها بصورة أشد حزما، أو في مناطق كمصر حيث كانت المداخيل ذات أهمية حيوية للخزينة المركزية. وهكذا أطلقت يد أحمد بن طولون في مصر، وأُعفِي من اشراف المراقب الضريبي أحمد بن المدبر الذي نقل الى سوريا[٣]. لقد كان من شأن هجوم الصفارين وثورة الزنج أن ساعدا الموفق على تنفيذ مخططاته بوجه معارضة كبيرة بقيادة ابنه الذي عرف بالمعتضد فيما بعد. أن زج هذا الأخير في السجن بناء على أوامر والده دلالة واضحة على خطورة الوضع[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص١٨٨٣، ٢٠١٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٨٨، ٢٠١٦، ٢٠٢٠، ٢٠٣٩، ٢٠٨٣، ٢٠٩٧.

(٣) المقريزي، ج١، ص٣١٩؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢، ص٥٠٨-٩؛ الكندي، الولاة، ص ٢١٤-١٧.

(٤) انظر ص١٣٩ أدناه.

ولم تكن مشاكل ابن طولون في ولايته أقل تعقيداً من مشاكل الموفق. ثم أنها كانت ذات صلة كبيرة بالتجارة الأفريقية. لقد كانت مداخيل مصر كافية لارضاء ابن طولون ولسد حاجة الخزينة المركزية حتى أن ابن طولون ألغى جميع الضرائب التي كان ابن المدبر قد استحدثها قبل وقت قصير. وكانت الحكومة المركزية شديدة الارتياح الى ادارته لمصر حتى أنها أضافت سوريا الجنوبية حتى دمشق الى ولايته. لكن مشاكله نشأت من السودان، أي السود، ومن الثغور، ومن ابنه العباس ومن طرابلس الغرب. وقد تبدو هذه المشاكل لأول وهلة غير ذات صلة ولكنها كانت في الواقع متصلة اتصالاً مباشراً بموارد التجارة الأفريقية وطرقها وأسواقها.

إن ظهور السودان (السود) البارز المفاجيء في صفوف قوات ابن طولون في مصر يستدعي بعض التفسير. وتريدنا بعض المصادر أن نصدق أنه اشترى نحو ٤٠٠٠٠ رقيق أسود، وجعل منهم جنوداً لبناء امبراطورية خاصة به[١]. على أن شراء مثل هذا العدد من الرقيق بصرف النظر عن تدريبهم ليكونوا قوة مقاتلة فعالة في منطقة غريبة عنهم كلياً، لابد أن يحتاج الى أكثر من السنوات القليلة التي سبقت ظهورهم في مصر، ثم في سوريا، وعلى الحدود البيزنطية، في السنوات الأولى من عهد ابن طولون. وتقول لنا مصادر أخرى أكثر دقة أنه جند هؤلاء السود في جيشه[٢].
ومن الغريب الى حد كاف أن محمد علي والي مصر في أوائل القرن التاسع عشر لجأ الى الطريقة ذاتها، ونحن نعلم أنه مني بالفشل لما وجه هذه القوات في هذه المناطق ذاتها ضد العثمانيين فنسب الفشل في هذه التجربة الى أنهٔ ليس لهؤلاء الرجال ما يدفعهم للقتال في أرض غريبة. أما في عهد ابن طولون فقد أبلى هؤلاء السود بلاء حسناً لسبب جيد ليس من الصعب أن ندركه. إن الاجابة تكمن في استعمال كلمة السودان (السود) لوصف أناس كانوا شديدي الشبه بالزنوج. ولم تستعمل هذه الكلمات اعتباطاً في لغة ذلك العصر. لقد كان المقصود بها مجموعات بشرية معينة. الزنج هم سكان أفريقيا الشرقية حتى أفريقيا الوسطى، وللشمال يقع الأحباش ثم بلاد البجة

---

١) المقريزي، الخطط، ج١، ص٣١٥.
(٢) الكندي، الولاة، ص٢١٤.

أبعد الى الشمال أيضا. وللغرب من هؤلاء، للجنوب من مصر، كانت بلاد النوبيين تمتد الى أفريقيا الوسطى جنوبا وأفريقيا الوسطى الغربية غربا. والأراضي الواقعة حالياً للغرب من بلاد السودان حتى ساحل الأطلسي هي بلاد السودان (السود). وقد كان الكثيرون منهم يعرفون أيضاً بأسماء قبائلهم أو بأسماء مواقعهم.

أننا نقصد هنا قبيلة زغاوة. وقد كانت مواطنها متاخمة للحدود الجنوبية للصحراء الكبرى ممتدة للغرب فيما يعرف بالوقت الحاضر بالسودان الغربي عبر التشاد فالنيجر ونيجيريا الشمالية الى فولتا العليا[1]. في هذه المناطق كانت تمر طريق تجارية هامة انطلاقا من غانا، مستمرة حتى الواحات المصرية، ثم الى وادي النيل أو طرابلس الغرب. ومما له مغزاه أن هذه الطريق بقيت مستعملة حتى قطعها ابن طولون عند الواحات[2]. لقد قام بذلك لا رفضاً للتجارة ولكن لأنه أراد أن تكون سيطرته عليها أقوى. لقد كانت الحاجة شديدة الى استمرار مراقبة الصحراء المصرية الشاسعة والتحركات المزعجة للخوارج في طرابلس الغرب. ومن شأن ذلك أن يكون أكثر سهولة إذا تحولت التجارة الى طريق تكون مراقبتها أيسر. وكانت العلاقات الجيدة مع ملك النوبه، صاحب بيتي النوبة في الفسطاط منذ أيام المعتصم هي التي وفرت له الحل. ولئن كان ملك النوبة لا يسمح للمصريين بدخول أراضيه بحيث أن المبادلات التجارية كانت تتم عند الحدود، فان الرجاء اليه بقبول مرور الزغاوة في بلاده شيء آخر. لقد كان الزغاوة على كل حال يتجنبون النوبة كليا عند قدومهم من التشاد الى الواحات المصرية، على أنه من مصلحته أي مصلحة صاحب النوبة أن تزيد التجارة المارة ببلاده. وبالنسبة لابن طولون كانت أسوان مركزاً مثالياً للمراقبة، ومنه تنقل البضائع شمالاً عبر النيل أو شرقاً الى عيذاب، المنفذ المأمون الى البحر الأحمر وما وراءه. وبالنسبة للزغاوة كانت الطريق عبر النوبة أكثر أمناً يتجنبون معها مخاطر المرور في الصحراء. وما آن تم تنفيذ ذلك حتى صار وجودهم المتزايد في مصر نتيجة منطقية ودلالة واضحة على رغبتهم بتوسيع مجال تجارتهم. وليس لابن طولون أن يعترض على مثل هذا التوسع الذي سيؤدي الى زيادة ثروة ولايته. ثم أن هذه المصلحة المشتركة

---

(١) إبن خلدون، ص٩٤، ٩٨؛ ياقوت، البلدان، ج٣، ص١٤٢.

(٢) إبن حوقل، ص١٥٣.

هيأت الفرصة للتعاون العسكري والاقتصادي، مما يفسر لنا تجنيد السودان (السود) في جيش مصر.

وقد سيطر هذان الطرفان فيما بينهما على المصادر الرئيسية للسلع الأفريقية، وعلى القسم الأكبر من الطريق التجاري الهام والمنافذ على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. ثم أن ضم سوريا الجنوبية الى ولاية ابن طولون وفّر لهم المزيد من المنافذ إذ أنه لم يكن سراً أن موانىء الساحل السوري كانت تقوم بالمبادلات التجارية مع بيزنطية عبر قبرص. وللانتفاع من هذه المنافذ البحرية على الوجه الأتم لم يهدر أي وقت في بناء بحرية تجارية كبيرة لمصر[1] على أنه سرعان ما تبينّ أن منافذ التصدير الفضلى هي عبر أسواق الثغور. وبينما كانت بغداد منهمكة بمحاربة الصفارين والزنج، كانت الفرصة سانحة لمحاولة الاستيلاء على هذه المناطق. ولهذه الغاية وجّه ابن طولون حملة ضد النفور من السودان (السود) بقيادة قائدهم المقتدر لؤلؤ. وكانت المقاومة الباسلة التي أبداها سكان طرطوس وانطاكية أهم أثبات على أنهم كانوا يعرفون مدى خسارتهم المتوقعة[2]. على أن الامبراطور البيزنطي أبدى، من ناحية أخرى، حسن نيته نحو ابن طولون بأن أرسل إليه الهدايا وأطلق سراح ابن شقيقه الأفشين من الأسر[3].

ويمكن تفسير هذه الخطوة الأخيرة بأن الامبراطور كان يعلم بوجود صلة خاصة بين عائلتي الأفشين وطولون. إن هذه القرابة بالاضافة إلى وجود ابن جيغو، حاكم طخار ستان، وطغج، الأمير الفرغاني، في خدمة ابن طولون، يجب أن تقضي على القصة الخرافية القائلة أن ابن طولون هو من الرقيق[4].

وأدت مقاومة الثغور إلى إقناع لؤلؤ بعدم جدوى مواصلة هجماته على هذه الجبهة. ثم أدرك في الوقت ذاته أن نجاح الزنج في صراعهم ضد بغداد يجعلهم في وضع المنافس الأقوى للسيطرة على القسم الأكبر من التجارة الافريقية. وبدون أي تردد، ورغم معارضة ابن طولون استدار لؤلؤ وأنصاره وانضموا إلى الموفق في محاربة

---

(١) الكندي، الولاة، ص٢٣٤.

(٢) الطبري، ٣، ص١٩٢٩، ١٩٣٩-٤٠، ٢٠٢٥، ٢٠٢٨-٩؛ المسعودي، مروج، ج٨، ص ٦٨، ٧١.

(٣) الطبري، ٣، ص١٩٣١.

(٤) المصدر السابق، ص٢٠٣٧؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٣١٣، و٣١٩.

الزنج[1] وذهبت جهود ابن طولون الخاصة للاستيلاء على الثغور أدراج الرياح، لا سيما وقد كان يواجه معارضة لمخططاته في داخل صفوفه، إذ أن شقيقه رفض الاسهام في المغامرة كلها[2]. وكان لابنه العباس مخطط خاص به عمد إلى تنفيذه في الوقت الذي كان فيه والده على الحدود البيزنطية. فقد زحف غرباً نحو طرابلس في ليبيا وأعلن الحكم الطولوني في هذه المنطقة المضطربة. ثم راح ينافس الأغالبة للسيطرة على أكبر قدر مستطاع من ساحل افريقيا الشمالية[3]. ولا بد أن الدافع إلى ذلك هو أن الأغالبة كانوا قد انغمسوا في التجارة الافريقية الرابحة وأخذوا يصدرون السلع إلى أوروبا مباشرة من قواعد في صقلية احتلوها قبل سنوات قليلة[4]. ولعله كان في قناعته أن الأفضل له أن ينفق الجهود في التغلب على منافس له دون أن يعمل على تأمين منافذ لسوق كان الوصول إليها ممكناً. وكان على والده أن يوقف حملته ويعود إلى مصر لمعالجة الوضع.

ولم يؤد التفاهم بين الوالد والإبن ثم موت الوالد بعد وقت قصير في عام ٨٨٤م / ٢٧٠هـ، إلى وضع حد لطمع الطولونيين في السيطرة على الثغور. وأعقب ابن طولون ابن آخر له اسمه خمارويه الذي عاد إلى إستئناف الحملة على الفور. لكن سكان الثغور البواسل كانوا قد حصلوا هذه المرة على دعم من بغداد. كان الموفق الذي نجح بإخماد ثورة الزنج قبل بضعة أشهر في عام ٨٨٣م / ٢٧٠هـ قادراً على توجيه بعض قواته لنجدته. وبعد قتال دام ثلاث سنوات عجز الطرفان عن تحقيق أي إنتصار حاسم مما أدى إلى مأزق فتسوية. وأدرك الموفق أن منطقتي دمشق وفلسطين تفضلان البقاء تحت الحكم الطولوني وأن مصالحها الاقتصادية قائمة مع مصر. ومن ناحية ثانية اتضح لخمارويه أن الاستيلاء على الثغور مستحيل، وأن مصالح الناس فيها هي في التدفق التجاري من الخليج وبغداد. لذلك تخلى عن أطماعه في الثغور مقابل تنبيه وتثبيت أبنائه من بعده من قبل الموفق في حكم دمشق وفلسطين بالاضافة

(١) الطبري، ٣، ص٢٠٢٥؛ الكندي، الولاة، ص٢٢٤.
(٢) الكندي، الولاة، ص٢١٥
(٣) المصدر السابق، ص٢٢٠-٤؛ الطبري، ٣، ص١٩٣٢، ٢٠١١؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص ٣٢٠؛ إبن الأثير، ج٧، ص١٩٥، ٢٢٥.
(٤) إبن الأثير، ج٧، ص١٩٦.

إلى مصر لمدة ثلاثين عاماً. ثم وافق الطولونيون على دفع ما يتراوح بين ٢٠٠,٠٠٠ و ٣٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً للخزينة المركزية[١]. وبالمقارنة مع مبلغ ٧٥٠٠٠٠ دينار كان يدفعه أحمد بن طولون عن مصر وحدها، كان هذا يعني خسارة كبيرة لبغداد[٢]. وكان الضحايا الحقيقيون لهذه الاتفاقية هم لؤلؤ وسودانة (السود) من الزغاوة إذ سجن لؤلؤ ودمج أنصاره في جيش الموفق[٣]. أما السود الآخرون في مصر فكانت ردة فعلهم على هذه التطورات ثورة في عام ٨٨٧م / ٢٧٣هـ لكنها أُخمدت بسهولة[٤].

وبعد التحرر من جميع هذه المشاكل الرئيسية، بدأ الموفق بإعادة تثبيت سلطة الحكومة المركزية حيثما استطاع. وكان المؤثر على تغير سياسته عزله صاعد بن مخلد عام ٨٨٥م/٢٧٢هـ. ففي خلال ١٣ سنة في المنصب، اتيح لهذا الرجل الذي عُينّ كاتباً في البداية، أن يمارس سلطات واسعة تمكنه من معالجة شؤون الحكومة المركزية بالنيابة عن الموفق أثناء غياباته المتطاولة في حملاته المتعددة. والواقع أنه كان متفوقاً على القادة العسكريين. فقد قاد حملات عسكرية ومنح لقب ذي الرياستين، أي السلطة في مجالين معاً[٥]. واستبدله الموفق باسماعيل بن بلبل، وهو رجل ذو خبرة طويلة في إدارة صاعد. وإلى جانب ذلك عين اسماعيل فور تعيينه في هذا المنصب، أبناء آل الفرات في المصالح المتعددة ذات العلاقة بالشؤون الضرائبية[٦]. وكانت هذه المجموعة ملائمة لتنفيذ سياسة الموفق الجديدة القائمة على أساس رفض الاقطاع الاداري العسكري. وكان الموفق مصمماً على إلغاء هذا النظام الذي فرض عليه فرضاً حتى أنه استخدم جيشه لمحاربة الولاة

(١) الكندي، الولاة، ص٢٣٣-٤٠؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٣٢١؛ الطبري، ٣، ص ٢١٠٦، ٢١٠٨، ٢١١٦، ٢١٣٢.

(٢) الكندي، الولاة، ص٢١٤.

(٣) الطبري، ٣، ص٢١١٢؛ الصابيء، الوزراء، ص١١-١٢.

(٤) إبن الأثير، ج٧، ص٢٩٨.

(٥) الطبري، ٣، ص١٩٣٠، ٢٠٤٨-٩، ٢٠٨٣، ٢١٠٩؛ المسعودي، مروج، ج٨، ص ٦١-٢.

(٦) الطبري، ٣، ١٩٣١، ٢١٠٤، ٢١١٠، ٢١٢٣؛ الصابي، رسوم، ص٥١؛الأبّار، ص ١٨٠.

الذين كانوا يرفضون التخلي عن مراكزهم[1]. ولما وقف إبنه أحمد في وجه هذه التدابير لم يتردد في زجه في السجن.

كان الموفق، في الأشهر الأخيرة من حياته، مريضاً جداً ولم يكن شقيقه الخليفة الأسمي المعتمد، المهمل منذ عهد بعيد، ليستطيع أن يمارس أية سلطة. وكان من شأن هذا الوضع المضطرب أن تمكّن أنصار أحمد من إخراجه من السجن وتنصيبه حاكمًا بالفعل. وبعد بضعة أشهر من وفاة الموفق والمعتمد معاً في عام ٨٩٢م / ٢٧٨هـ نصب أحمد خليفة ولقب بالمعتضد. وهنا اعتقل اسماعيل، ولجأ أبناء الفرات إلى التخفي، وعاد أبناء الجراح إلى السلطة[2].

---

(١) الطبري، ٣، ص٢١١٥-١٨؛ ٢١٣١.

(٢) المصدر السابق، ص٢١١٨-٢٣، ٢١٣١، ٢١٣٣؛ الأبّار، ص١٧٥.

الفصل السادس
إنهيار الحكومة المركزية - ١

استطاعت الحكومة المركزية حتى الآن أن تشق طريقها خلال أزمات وتحديات متلاحقة في الولايات، وظلت تواصل حكمها غير مستندة إلى أسس ثابتة، ومكنتها ثروتها من تجنيد قوات عسكرية كافية لفرض حلول مؤقتة للمشاكل المتعددة في ممتلكاتها الشاسعة. وفي حال فشل التدابير العسكرية كانت الحكومة المركزية تضطر للقبول ببعض التساهلات السياسية على أمل العودة عنها حين تسمح الظروف بذلك. أما الاجراءات البعيدة المدى التي اتخذت فقد كان لها هدف واحد هو تعزيز السيطرة المركزية بدون أخذ المصالح الاقليمية بعين الاعتبار. وكان استمرار هذا النظام السياسي متوقفاً على استمرار تدفق المداخيل من الولايات إلى خزائن السلطة المركزية. وكان تزايد الاتجاه في هذه الولايات للدفاع عن مصالحها الاقتصادية قد بدأ يؤثر في مداخيل الحكومة المركزية، ثم أن هذا الأمر بات بدوره يؤثر على قدرة الحكومة على تجنيد قواتها للمحافظة على سلطانها.

ومما له مغزاه الكبير أن الخزينة المركزية كانت عند مجيء المعتضد إلى الحكم في عام ٨٩٢م / ٢٧٩هـ خاوية لا إحتياطي فيها لأول مرة في تاريخها[1]. وكان هذا الوضع الحرج يتطلب علاجاً. وكانت جهود المعتضد في السنوات العشر من حكمه محتومة الفشل لأنه لم يحد، ولا استطاع أن يحيد، عن المبادىء الأساسية التي نهجها أسلافه. فلا عجب أن تكون بزور الانهيار والتلاشي الكامنة في هذه المخططات ظلت

(١) الصابيء. الوزراء، ص٩-١٠.

تفرخ وتنمو بحيث سببت لخلفائه من بعده مشاكل أشد تعقيداً أدت في النهاية إلى إنهيار الحكومة المركزية. ثم صار الاقطاع الاداري العسكري هو السبيل الوحيد للمحافظة على السيطرة على الولايات وأدى أيضاً إلى ظهور المتغلبين أو أصحاب الأطراف، أي القادة العسكريين الذين كانوا يتحدون الحكومة المركزية، وباتوا مستقلين بوجه عام في بعض المناطق النائية. ولإحتواء هذه الحركة كانت الحكومة بحاجة إلى المزيد من المال لدفع مرتبات عدد أوفر من الرجال للقتال محافظة على سلامتها في الأقاليم الباقية الواقعة تحت سيطرتها. ولما كانت هذه الأموال لا بد أن تجمع من هذه المناطق فقد إعتمدت طريقة جديدة لجباية الضرائب، هي طريقة التلزيم، لتأمين استمرار تدفق المداخيل الضرورية. وسرعان ما حاول أفراد الشبكة البيروقراطية العسكرية أن يستغلوا هذا النظام الجديد لمصلحتهم، وأتاحوا استثمار الوضع لتكديس الثروات. وأدى إتساع الأراضي التي يملكونها بالاضافة إلى تزايد عبء الضرائب المفروضة، إلى إرغام الفلاحين الصغار على ترك أراضيهم. وكانت نتيجة هذا التهجير لسكان الأرياف تزايد أعداد المتنقلين، أو الرحل الذين ثاروا لأوضاعهم السيئة بمهاجمة القوافل وبالمحاولة للسيطرة على شبكة الطرق التجارية البرية. ثم أدى هذا التهديد الخطير للتجارة الكلية الأهمية إلى نشوء صراعات جديدة وقيام تحالفات غير مألوفة بين فرقاء كان تحالفهم غير متوقع. وكان على الحكومة المركزية أن تعمل مدفوعة بمصالح مترسخة في أوساطها الخاصة لإيجاد قوات لحماية التجارة. هنا وسّع الاقطاع الاداري العسكري ليشمل مداخيل الضرائب المفروضة على التجارة المارة عبر طرقات تجارية هامة بين مختلف المناطق. واستعمل هذا النظام لدفع مرتبات المجموعات العسكرية المتدفقة من الأطراف إلى قلب الامبراطورية بإغراء من هذه الظروف الحرة «الفالتة». وكان الديلم، السكان الأصليون لمناطق بحر قزوين، إحدى هذه المجموعات، وقد لعبت دوراً رئيسياً في سقوط الحكومة المركزية. وفي هذه الأثناء وجدت الحركات الثورية، ذات الطابع الشيعي، أرضاً خصبة بين المجتمعات الريفية مما أدى إلى التعجيل بتفكيك الامبراطورية.

ولقد كانت أعراض هذه الأمراض موجودة في عهد الموفق القوي الذي عملت واقعيته على إنقاذ الامبراطورية والحد من هذه الأعراض. فبعد أن تغلب الموفق على خصومه الأشداء راح يفكر في إطار سياسة بعيدة المدى لكن مرض النقرس

والتضخم في بعض أعضائه زادا صعوباته في هذا المجال. ونحن لا ندري أسس سياسته هذه ولكن محاولاته لوضع حد للاقطاع الاداري العسكري تدل على إدراكه مخاطر نظام كان بنفسه قد سمح بقيامه بسبب ملاءمته الآنية. ولا بد أنه أدرك أيضاً أنه لا بد من قيام معارضة قوية من أوساط محافظة قوية لكل محاولة لتغيير الظروف السائدة. ومما يدعو إلى السخرية أنه ساعد بنفسه، خلال السنوات الأولى الصعبة، إلى حد ما ، على تعزيز قوى هذه الأوساط لكسب تأييدها له. لقد كان توازن القوى الحاصل في الامبراطورية، لمصلحة هذه الأوساط، وهي لا تريد أن تعكر هذا التوازن.

وكان المعتضد الذي عارض إنحراف والده عن سياساته الأولى، رجلاً قوياً، لكن النظرة الواقعية كانت تعوزه بكل تأكيد. والواقع أنه كان محافظاً في الأساس، على استعداد للقبول بتغييرات تكتيكية طفيفة فقط للإبقاء على النظام القائم. لقد فشل كل الفشل خلال عهده ٨٩٢-٩٠٢م / ٢٧٩-٨٩هـ في أن يلحظ دلائل القلق الواضحة في دولته، ولم يقم بأية محاولة لمواجهة الحاجة الصارخة للتغيير في كل مكان. لقد أرضى نفسه بدلاً من ذلك باستخدام كل وسيلة ممكنة لتشديد سيطرته الشخصية على جميع عناصر حكومته. وعند مثل هذا الحاكم المحافظ كانت سياسة الفصل بين الشؤون العسكرية والشؤون الضرائبية قاعدة سياسية بالاضافة إلى أنها وسيلة لكسب التحكم بالناحيتين معاً. ولكن سياسته القصيرة النظر أوصلته إلى نتائج عكسية رغم جميع التدابير التي اتخذها لتحقيق هذا الهدف.

لقد ورث المعتضد جيشاً موحداً وقوياً نسبياً، خالياً من لعنة الانقسامات العرقية، وكانت لديه خطة رائعة لاستخدامه بصورة سليمة. وكانت هذه الخطة تقوم على تقسيم الجيش إلى ثلاثة أقسام رئيسية لكل منها وظيفة خاصة. وكان القسم الأول يشكل نخبة قواته وكان يقوم بدور الجيش النظامي المرابط في بغداد للإسهام في المناسبات الاحتفالية ولتوجيهه لمعالجة الحالات الطارئة. وكان رجال هذا القسم مقسومين إلى فئتين هما المشاة والخيالة. وكان المشاة من السودان (السود) بالدرجة الأولى ثم انضم إليهم بعض الديالمة أيضاً. ولما كان هؤلاء يقيمون في الثكنات المبنية خصيصاً لإسكانهم، ولما كانت لهم واجبات خاصة، فقد دعوا بالمصافيّة. أما الخيالة الذين كانوا بحكم طبيعة الأشياء أكثر إنشغالاً بالاحتفالات وأشد فعالية في القتال،

فكانوا أفضل تجهيزاً كما كانوا أيضاً نوعاً مميزاً من الرجال. والكثيرون منهم كانوا أبناء قواد عسكريين ورؤساء وسواهم من القادة[1]. وكان بعضهم عرباً بينما كان بعضهم الآخر من الأعاجم. وكان بين هؤلاء عنصر ملحوظ من الخزر[2]. وكانوا كلهم يقيمون في القصر، ويقومون بواجبات الحرس الخاص للحاكم. ولهذه العوامل المختلفة كانوا يسمون أسماء مختلفة، كالفرسان، والخاصة أو النخبة، والحجرية أي الساكنين الحجر، والغلمان، والمماليك. وأدت هذه التسمية الأخيرة إلى القول بأنهم كانوا رقيقاًيشترون. ولكن معرفتنا بأنهم ينتسبون إلى أصول مميزة تحملنا على طرح مثل هذه الروايات. وكل من استطاع من هؤلاء أن يبدي قدرات خاصة كان يرقى إلى رتبة فتى أمير المؤمنين، أي الفتى الشجاع في خدمة الحاكم[3]. وكانوا كلهم تحت إشراف الخادم، وهو موظف عال المكانة في القصر. وكانت مرتباتهم تدفع من الخزينة المركزية. أما عددهم في البداية فكان نحو مئة خيال، ثم أخذ يزداد بسرعة مع الوقت.

وكان القسم الثاني من جيش المعتضد مكوناً أيضاً من خيالة ومشاة، لكنهم كانوا رجالاً أقل قدرة. كانوا يعرفون بأسم عسكر الخدمة، أو شرطة. وكانت مهمتهم أن يحافظوا على الأمر في بغداد وفي جوارها المباشر. كذلك كانوا مكلفين بمهمة تأمين سلامة الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة. وكانوا تحت إشراف خادم أيضاً مما يعني أنهم كانوا خاضعين لسيطرة الخليفة المباشرة. ثم أن مرتباتهم، وهي أدنى من مرتبات القوات الخاصة، كانت تدفع من الخزينة المركزية أيضاً.

وكان القسم الثالث يتألف من أقل الرجال مقدرة وتسميتهم بعسكر الدون تؤكد ذلك. ثم ان مهمتهم بيَّنه اسم آخر اطلق عليهم هو المعونة. كانوا يرسلون إلى الولايات بقيادة قوادهم لتنفيذ سلطة الحكومة وحماية المنطقة ودعم موظفي الضرائب الاداريين عند اللزوم لتمكينهم من جباية الضرائب المتأخرة من الرعايا المتمنعين. على أن هذا لا يعني أنه كان مباحاً لهم أن يتدخلوا بالشؤون الضرائبية. كانوا في الواقع

---

(١) الصابي، رسوم، ص٧١-٢.

(٢) إبن الأثير، ج٧، ص٣٧٦؛ والطبري، ٣، ص٢٢٦٣.

(٣) الطبري، ٣، ص٢٢٦٥.

يقبضون عطاءاتهم من مداخيل الولايات التي يرابطون فيها. ولكن موظفاً مدنياً خاصاً هو المنفق كان يعين للاشراف على توزيع العطاءات للتأكيد على الفصل بين الشؤون العسكرية والشؤون الضرائبية[1].

وعين المعتضد وزيراً مسؤولاً عن الحكومة المركزية هو عبيد الله بن سليمان بن وهب. وهو رجل مسن كان ذا صلة بإدارة الموفق الأولى. وكان كذلك جد زوجة المعتضد، ومن المتوقع لذلك أن يكون موظفاً أشد أمانة وإخلاصاً[2]. ومما له مغزاه أن هذا الوزير منح سلطة على قادة القسم الثالث من الجيش في الولايات[3]. وبكلام آخر كان هذا المدني المأمون الممثل للحاكم والمسؤول عن الشؤون الضرائبية، مسؤولاً ذا صلاحية لمنع العسكريين من التدخل في الشؤون الضرائبية للولايات التي يرابطون فيها. ولتنفيذ هذه المهام الشاقة كان الوزير حائزاً على مساعدة ابنه القاسم، والد زوجة الخليفة، وهو المعين ضابط إرتباط بين والده والخليفة[4]. وكان المظنون أن هذه الترتيبات الدقيقة كافية لتأمين الاستقرار في الامبراطورية، ولكن المخطط إنهار لدى أول صدمة لأنه لم يكن مصحوباً بأية تدابير لمعالجة مشاكل المناطق.

وكان المشكل الأول المُلحّ بصورة خاصة هو الخزينة المركزية الخاوية. وجاءت وفاة الوالي الساماني في الشرق في عام ٨٩٢م/٢٧٩هـ صدفة مناسبة توفر حلاً للقضية إذ أن الوفاة شجعت مجموعات عديدة على الاعتداء على ممتلكات السامانيين. مرة أخرى حاولت بقايا قوات آل طاهر في خراسان، والشيعة في طبرستان أن تستغل ما بدا أنه إنهيار السلطة السامانية لتعيد تأكيد سلطتها على هذه المناطق[5]. كذلك ظن عمرو بن ليث ابن الصفار، في الجنوب، أن الفرصة مؤاتية للتخلص من السامانيين نهائياً. لقد سبق للحكومة المركزية أن ثبتت حكم آل سامان على الشرق بكامله بدلاً

---

(١) الصابي، الوزراء، ص١١-١٧، حيث شرحت تفاصيل هذا التنظيم باللغة الرسمية المستعملة آنذاك. وأما بالنسبة للكلمة «منفق»، فانظر الصابيء، الوزراء ص١٥٨ ومسكويه ج١، ص١٥٣.

(٢) إبن البطريق، ص٧٤.

(٣) الطبري، ٣، ص٢١٥٢، ٢١٥٥؛ المسعودي، مروج، ج٨، ص١١٤.

(٤) الصابيء، الوزراء، ص٢٠.

(٥) الطبري، ٣، ص٢١٣٥، ٢١٥١.

من آل طاهر، وبذات الشروط على ما يرجح، أي بمدهم بمعونة مالية، أما الآن فهي على استعداد تام لعقد صفقة مع آل الصفار. ولم يكن هؤلاء على استعداد للتنازل عن المعونة المالية وحسب، ولكنهم كانوا على استعداد لدفع أربعة ملايين درهم للمعتضد سنوياً لقاء منحهم ممتلكات السامانيين(١). ولئن حقق بنو الصفار في البداية بعض النصر على قوات خراسان وطبرستان المجتمعة، فإن السامانيين سحقوهم في النهاية واسروا عمراً وأرسلوه إلى بغداد قصداً. وبذلك وجد المعتضد نفسه في وضع مهين إذ اضطر إلى تثبيت اسماعيل بن أحمد الساماني على ولاية الشرق وإلى العودة إلى دفع معونة مالية له تتراوح بين ثلاثة ملايين درهم وعشرة ملايين درهم لتمكينه من متابعة جهوده في وجه بني الصفار(٢). وإذا كانت هذه المغامرة لم تحقق لبغداد شيئاً هاماً من الوفر الذي كانت تتوقعه، فإنها أتت إلى بغداد ببعض بقايا آل طاهر في خراسان مما زاد الصعوبات المالية التي كانت الحكومة المركزية تواجهها(٣).

وكان على الوزير الداهية أن يوفر الأموال التي كانت الحكومة المركزية بحاجة ماسة إليها لا سيما وقد كان عليها أن تواجه تحديات جديدة سنتولى شرحها بعد قليل. والظاهر أن الوزير، على ما يتمتع به من مقدرة، كان محدود التصورات، أو لعل قدراته هذه كانت في المجال الضرائبي على الأقل. فقد رأى أولاً أن التعقيد في التقويم القمري يؤدي إلى العمل على جباية الضرائب في شهر نيسان (ابريل) على مواسم تجمع في حزيران (يونيو). ولما كان مثل هذا الشذوذ لا بد أن يعرقل جباية الضرائب فقد تم تصحيحه بسهولة بصورة كانت مرضية لجميع المعنيين(٤). ثم قام باجراء آخر تناول قضية أخرى معقدة هي قوانين الارث في الاسلام. فقد كانت هذه الشؤون قبل إدارة الموفق الدقيقة المتشددة، متروكة لأحكام القضاة ولكن الحكومة عمدت بعد ذلك إلى انشاء مصلحة خاصة لمعالجة شؤون الارث. وكانت غايتها أن تستولي الخزينة على أية ممتلكات أو موجودات، ليس لها بموجب النص الدقيق للقانون، أي وريث يطالب بها. ولما كانت هنالك أساليب عديدة لتجنب مثل هذا التدخل

(١) المصدر السابق، ص٢١٣٣، ٢١٥١، ٢١٨٣، ٢١٨٨.
(٢) المصدر السابق، ص٢١٩٤، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤.
(٣) المصدر السابق، ص٢١٤١.
(٤) المصدر السابق، ص٢١٤٣؛ المسعودي، التنبيه، ص٢١٦.

الحكومي، فإن نفقات ادارة هذه المصلحة فاقت دخلها. ومن الطبيعي أن تلغى هذه المصلحة وأن تترك مشاكل الارث إلى أحكام القضاة من جديد[1]. واتخذ قرار آخر طريف أيضاً لتحقيق بعض الوفر في النفقات، هو تحديد اسبوع العمل للموظفين الحكوميين بخمسة أيام. فبالاضافة إلى يوم الجمعة، منح الموظفون يوم الثلاثاء أيضاً، على أنه مما يؤسف له أن هذه العطلة الاسبوعية الاضافية كانت غير مدفوعة[2]. صحيح أن هذه التدابير من شأنها أن تحقق للحكومة بعض الوفر، ولكن الشيء الواضح هو أن سد حاجات الخزينة المركزية كان يتطلب تدابير أشد فعالية.

وبسرعة مدهشة عمد الوزير المسن إلى اطلاق سراح أبناء آل الفرات من السجن، وإلى تعيينهم مستشارين له في شؤون الضرائب وهم الذين كانوا قد لجأوا إلى الاختباء عند مجيء المعتضد إلى الحكم ثم اعتقلوا فيما بعد[3]. وبدأ هؤلاء عملهم وأخذت الأموال تتدفق على الخزينة على الفور تقريباً. إننا نعلم أنهم لم يكونوا يؤيدون الاقطاع الاداري العسكري، لكنهم كانوا يعرفون أن نظام القبالة كان عظيم الفعالية في مصر منذ أن أدخله المأمون هنـاك. ويجب أن نذكر أيضاً أن هذا النظام ليس تلزيماً للضرائب، وقد أحدثت فيه ضمانات تقضي على مساويء التلزيم الضارة[4]. وفي ظروف بغداد القاهرة وبسبب وفرة أصحاب الثروات الذين ترتبط مصالحهم بمصالح الدولة، رُئِيَ اعتماد نظام تلزيم الضرائب في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة المركزية مباشرة. واتصل أبناء الفرات برجل من قبيلة طي يدعى أحمد بن محمد وعرضوا عليه امتياز جمع الضرائب في المناطق المجاورة للعاصمة بما في ذلك الطرق التجارية المؤدية إليها، لقاء مبلغ ٧٠٠٠ دينار للخزينة المركزية كل يوم، أي ما يعادل ٢,٥٢٠,٠٠٠ دينار في السنة[5]. كذلك استغلوا مناسبة وصول طولوني جديد إلى الحكم في مصر وجنوبي سوريا ٨٩٦م/٢٨٣هـ لاعادة النظر في اتفاقية سابقة معقودة في عهد الموفق. إن المبلغ

---

(١) الطبري، ٣، ٢١٥١؛ عريب بن سعد، صلة تاريخ الطبري، تحقيق م. ج. دي غويه، لايدن، ١٨٩٧، ص١٨.

(٢) الصابيء الوزراء، ص٢٢.

(٣) المصدر السابق، ص١٠.

(٤) انظر ص ١٤٩ أعلاه.

(٥) الصابيء الوزراء، ص١١.

الاجمالي الذي كان على الطولونيين أن يدفعوه مقابل اقطاعهم الاداري العسكري رفع إلى الضعف، أي إلى ٤٥٠,٠٠٠ دينار في السنة، يضاف إلى ذلك تخليهم عن قنسرين، وهي الصلة التجارية مع الجزيرة[١]. ثم ان هذه الترتيبات التي أحدثها أبناء آل الفرات عن حسن نية كانت جديدة في الظاهر إلا أنه كانت لها نتائج بعيدة وغير مقصودة بالطبع في جميع أنحاء الامبراطورية. فقد حققت الصدمة التي هدمت البناء الكرتوني الذي بناه المعتضد بدقة وجهد. وقد عمد كل واحد تقريباً من القادة العسكريين في الولايات إلى المطالبة بالسيطرة على الشؤون الضرائبية في منطقته، أو استولى عليها. كذلك قام عدد من قدماء الوجهاء المحليين ورؤساء البدو، والتجار الأغنياء، وكبار الملاكين بسلسلة من الانتفاضات على أمل الحصول على امتيازات مماثلة أو لحماية مصالحهم المحلية. وفي البداية حاول المعتضد استعادة السيطرة باستعمال قواته الخاصة، أو النخبة، لكن ذلك كان مستحيلاً، ثم وجد نفسه بعد ذلك مضطراً للرضوخ، في حالة بعد أخرى، لاعتماد نظام الاقطاع الاداري العسكري اعتماداً كلياً[٢]. واستغل ملتزمو الضرائب أرباحهم لانشاء جيوش خاصة بهم وضرورية لهم فيما يبدو[٣]. وهكذا تحول الفارق بين التزام الضرائب والاقطاع الاداري العسكري إلى فارق نظري وحسب. وما كان أفراد الشبكة البيروقراطية العسكرية بطيئين بإدخال ممارسات جديدة فاسدة لزيادة ثروتهم وسلطتهم. ففي البداية صار موظفو الحكومة شركاء لملتزمي الضرائب كما أن الوزير بالذات تحول إلى ملتزم للضرائب في أسرع ما يمكن من الوقت[٤]. ولا حاجة إلى القول أن ابناء الفرات استبدلوا بآل الجراح لأنهم كانوا أكثر ملاءمة للظروف الجديدة[٥]. ومما له مغزاه أيضاً أن قائد القسم الثاني من الجيش أي شرطة بغداد، سمح له في هذا الوقت أن يتدخل بالشؤون الضرائبية للحكومة المركزية[٦].

---

(١) الطبري، ٣، ص٢١٨٥-٧؛ إبن الأثير، ج٧، ص٣٤٠.

(٢) الطبري، ص٢١٣٦-٤٦.

(٣) محمد بن عبدالملك الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، تحقيق أ. ي. كنعان، بيروت، ١٩٦١، ص ٢٠.

(٤) المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٢؛ مسكويه، ج١، ص١٦.

(٥) الطبري، ٣، ص٢١٩٠.

(٦) المصدر السابق، ص٢١٩٢.

وكانت الثغور، كما هو متوقع، هدفاً رئيسياً للقادة الذين كانوا يملكون قوات عسكرية هامة، وكانوا يطمعون بانشاء ولايات لهم في هذه المناطق النائية. وقد تمكن قائد (افشين) آخر من ابناء امراء أشروسنة اسمه محمد بن ديفداد بن ديفدست، معروف بابن أبي الساج، أن يُرغم المعتضد على التخلي له عن أرمينياوأذربيجان كاقطاع اداري عسكري[١]، وهو الذي ما زال إلى جانب اتباعه في خدمة بين العباس منذ أيام سامراء الاولى. كذلك تمكن رؤساء، عرب محليون، كبني حمدان الذين سنتحدث عنهم في مكان آخر، أن يستولوا على قلاع حصينة في نقاط رابحة في الجزيرة[٢]. واكتفى عرب آخرون في المنطقة بجمع الضرائب من التجارة العابرة[٣].
وفي طرسوس احدى أهم المراكز التجارية في الثغور، حيث كان يقيم عملاء للتجار في جميع مدن الامبراطورية، نشأ وضع جديد شمل الحد الشمالي بأكمله من البحر الأبيض المتوسط حتى آسيا الوسطى[٤]. كذلك شمل هذا الوضع جميع الشعوب المهتمة بالتجارة بين الامبراطورية الاسلامية، وبيزنطية، وروسيا، واوروبا، حتى السويد شمالاً. وكذلك يضاف إلى ذلك أن تجار بغداد الأغنياء الذين لهم اصبع في كل شأن كانوا معنيين بهذه المبادلات التجارية. وقد كان المعتضد، ووالدته وجدته ووالدة جدته من أصل بيزنطي. فلا عجب أنه كان يتكلم اللغة اليونانية بطلاقة[٥].

كانت المشكلة في طرطوس ان بعض الفئات كانت قد نشطت في ممارسة النشاطات القرصانية ضد البيزنطيين للحؤول بينهم وبين التجارة مع الموانيء السورية بواسطة قبرص[٦]. وأدت هذه النشاطات إلى اثارة غضب السوريين والمصريين والبيزنطيين. وعلى مسافة أبعد إلى الشرق، كان الزعماء العرب الذين وطدوا أنفسهم في سميساط وماردين وآمد يتصارعون فيما بينهم على نصيب أكبر من هذه التجارة بالاضافة إلى قيامهم بمنافسة مباشرة لطرطوس. ولما كانت التجارة عبر دجلة والفرات أقرب إليهم منالاً، فإنهم كانوا ميالين للمحافظة على علاقات طيبة مع بغداد. غير أن جيرانهم في

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٢٢، ٢١٨٥.
(٢) المصدر السابق، ص٢١٤١-٥، ٢١٨٥.
(٣) المصدر السابق، ص٢١٣٨؛ إبن الأثير، ج٧، ص٥٢.
(٤) الاصطخري، ص٦٤
(٥) الصابيء، رسوم، ص٨٩؛ المسعودي، مروج، ج٨، ص١٠٨، ١١٣.
(٦) الطبري، ٣، ص٢١٨٥؛ المسعودي، مروج، ج٨، ص٧٧.

الشرق، في أرمينيا وأذربيجان، كانوا أكثر اهتماماً بالتجارة الاوروبية عبر مناطق القفقاس. ولئن كان بعض هذه التجارة يشحن عبر بحر قزوين إلى موانيء جرجان وطبرستان المزدهرة، فإن هذا القسم لم يكن يشكل أي تهديد خطر للطريق البرية المزدحمة عبر القفقاس. لكن الخطر عليها جاءها من ناحية غير متوقعة، من ممتلكات السامانيين. ولم يكن آل طاهر من قبل يعيرون التجارة أي اهتمام، وقد شهدوا انهيار المواصلات الآسيوية بلا مبالاة. أما آل سامان، بما لهم من قواعد في بلاد آل الصغد النشطين، الذين كانوا يسيطرون على التبادل التجاري مع الصين، فلهم نظرة أخرى مخالفة للتجارة. ولما كان واضحاً أن الطريق البحرية حول آسيا قد جذبت إليها القسم الأكبر من التجارة الصينية، فإن هؤلاء التجار المغامرين وجهوا اهتمامهم إلى التجارة الأخرى التي كانت تتدفق عبر مناطق القفقاس من مسافات بعيدة بلغت سواحل بحر البلطيك. وهنالك الوف من القطع النقدية الاسلامية العائدة في تاريخها إلى ما بين القرنين الأول والرابع للهجرة، عثر عليها في بلدان اسكندينافيا وعلى مجرى نهر الفولغا، وهي تشهد باستمرار اهتمام الشعوب العديدة بهذه التجارة الواسعة. وكما كانت الحالة بالنسبة للتجارة الأفريقية شرقاً وغرباً، كانت هذه التجارة الاوروبية تجري على أيدي وسطاء متعددين أبرزهم السلاف والبلغار والخزر. وكانت هذه الشعوب، كالشعوب المعاصرة لها في افريقيا، حريصة جداً على أسرارها التجارية، مصممة مثلها على منع الأجانب من المرور في بلدانها. وكانت كل مجموعة وسيطة تستفيد من نقل السلع عبر بلادها بالاضافة إلى الضرائب التي تفرض عليها عند الدخول. وبما للسامانيين من خبرة خاصة، وبفضل قربهم الوثيق من المحطة النهائية لهذه التجارة على مصب نهر الفولغا، لم يكن يصعب عليهم تحويل هذه التجارة للجهة الشرقية من بحر قزوين، إلى مستودع خوارزم[1]. وكانوا، بصفتهم تجاراً بارعين، يحملون كرهاً غريزياً للضرائب والرسوم لا سيما وهم يريدون الإستيلاء على القسم الأكبر من هذه التجارة. والواقع أننا لا نسمع إلا بضريبة واحدة فقط تفرض عند اجتياز نهر جيحون الذي لم يكن يعتبر حداً فاصلاً في هذا الوقت. يضاف إلى ذلك أن نسبتها الضئيلة البالغة درهماً

(١) الاصطخري، ص٢١٨، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٩٩؛ إبن خرداذبه، ص١٥٤؛ إبن رسته، ص ١٤١؛ إبن فضلان، رسالة، تحقيق سامي الدهان، دمشق ١٩٥٩، ص٧٤، ٩٨، ١٠٣، ١٤٥،

واحداً على حمل الحمار أو البغل أو الجواد، ودرهمين على حمل الجمل، تجعلها اجراً لنقل هذه البضاعة عبر النهر، لا سيما وهي سلع كمالية، بالدرجة الاولى. ومما يؤكد ذلك أن هذا المصدر نفسه يتكلم عن دفع نصف درهم أو درهم واحد عند المحطات الليلية المتعددة في الطريق[1].

ومما له مغزاه أن نقاط المرور هذه كانت تستعمل لعرقلة تجارة الرقيق أو للحد منها. وكان لا بد من اذن خاص من السلطات بالاضافة إلى ضريبة تتراوح بين سبعين درهماً ومئة درهم لنقل كل رقيق تركي ذكر. أما الاماء فكان يكتفى في شأنهن بدفع ضريبة تتراوح بين عشرين درهماً ومئة درهم بالنسبة للسن. ولما كان اتخاذ هذا التدبير لا يعود إلى دوافع انسانية، فإن السبب الوحيد المعقول لذلك هو أن السامانيين كانوا حريصين بصورة خاصة على عدم الاساءة للبدو الأتراك المحيطين بمناطقهم، وهم ذو علاقة مباشرة بمشاريعهم التجارية، ومنهم العدد الأكبر من الأرقاء. والواقع أن فرض هذه المعاملة بالنسبة للارقاء الأتراك يدعم مثل هذا الاستنتاج. ولنقاط المرور هذه فائدة أخرى طريفة هي الحد من تهريب معدن الفضة من المناجم الغنية في آسيا الوسطى إلى قلب الامبراطورية. ويبدو أن لهذا الشأن قيمة اقتصادية لأن قيمة الفضة كانت ترتفع بسرعة بالنسبة للذهب. لذلك كان يتم تفتيش جميع المواد المنقولة بدقة، وكانت الفضة تعاد إلى بخارى حيث لها فائدة أكبر في ميدان التجارة المتزايدة[2].

وأمام هذا الوضع المعقد، وللتمكن من معالجته، كان على المعتضد أن يحدد الأولويات. لقد كان مهتمًا بالتدفق التجاري ولكنه لم يكن معنياً بأية طريق خاصة أو مؤيداً لها. وكانت مسؤوليته الرئيسية هي احتواء هذا الوضع ومنعه من ازدياد التدهور. فلا مبرر لمحاربة آل سامان، وهو الذي منح أرمينيا وأذربيجان لابن أبي الساج. ثم انه لا يرغب بمحاربة البيزنطيين، كما أنه كان قد توصل إلى عقد اتفاقية معقولة مع الطولونيين. لذلك كانت مشاكله المباشرة محصورة في تأمين الصلة الحيوية

---

(١) المقدسي، ص٣٤٠.

(٢) هذه المعلومات كلها موجودة في المقدسي الذي أشرنا إليه في الملحوظة السابقة. وقد أساء و. بارتولد (Barthold) فهمها كلياً في مؤلفه (Turkestan Down to the Mongol Invasion)، لندن، ١٩٢٨، ص٢٣٩-٤٠.

مع المناطق الشرقية من بغداد إلى الري، واستعادة الهدوء والنظام في ثغور الجزيرة المضطربة، وانهاء الاستفزازات التي لا لزوم لها من قبل البيزنطيين عند طرسوس. ثم بدأ يواجه هذه المهمات بنشاط ملحوظ. ولم تؤد جهوده العسكرية إلى النتائج المرجوة على الجبهة الشرقية، فكان عليه أن يعتمد على الحنكة السياسية لوزيره الذي أوفده إلى الري. وقد تمكن الوزير من اعادة الهدوء إلى المناطق المجاورة بواسطة توسيع تطبيق نظام الاقطاع الاداري العسكري[1]. وتوجه المعتضد بنفسه إلى الجزيرة حيث حقق بعض النجاح العسكري لأن خصومه كانوا متفرقين وسقطت بيديه قلاع سميساط، وآمد، وماردين بسهولة، وعجز التحالف بين العرب والأكراد في المنطقة عن الصمود أمام ضغط قواته المختارة. وانقلب الحمدانيون العرب الشيعة الذين كانوا قد تعاونوا مع الأكراد «الخوارج» على حلفائهم وانضموا إلى المعتضد لاخضاع هذه القوة الأخيرة. ومقابل هذا التحول كوفىء الحمدانيون باقطاع عسكري اداري في منطقة الموصل حيث كانت تقوم قلاعهم الحصينة. هكذا صارت قوات آل حمدان جزءاً من القسم الثالث لقوات الحكومة المركزية. وسرعان ما راحت تلعب دوراً هاماً في مجال تأييد بغداد، ثم تحقيق مصالح آل حمدان بالطبع. وعمد العرب الآخرون الذين كانوا يسيطرون على قلاع في الثغور إلى التشبه ببني حمدان، وخضعوا للمعتضد. وللتأكد من استمرار هذا الولاء وضع المعتضد مجموعة قوية بقيادة ابنه الذي سيعرف بالمكتفي فيما بعد، في الرقة، وعاد إلى بغداد[2].

أما بالنسبة للمشاكل القائمة في طرسوس فقد ظن المعتضد أن بعض الاقناع كاف لحمل القراصنة على وقف نشاطاتهم المريبة. ولتحقيق هذه المهمة ولمعالجة المشاكل التي تلت العمليات العسكرية التي قام بها، أوفد المعتضد مندوباً عنه هو أفضل كبار موظفيه اطلاعاً، أي صاحب البريد العام في جميع المناطق الواقعة في الشمال الغربي[3]. لم يجر شيء في طرسوس ولكن اضطراباً خطيراً نشأ في أذربيجان فقد اختلف وصيف، المسلم الأرمني فيما يرجح، وقائد مجموعة كبيرة في جيش ابن أبي الساج، مع قائده بشأن الترتيبات الجديدة بالنسبة للمنطقة. وبوصفه أحد أبناء المنطقة

---

(١) الطبري، ٣، ٢١٤٠-١، ٢١٤٧، ٢١٥٢، ٢١٥٥-٦، ٢١٦١، ٢١٧٨.

(٢) المصدر السابق، ص٢١٠٨، ٢١٤١-٥، ٢١٤٩-٥١، ٢١٨٥-٧.

(٣) المصدر السابق، ص٢١٨٤.

كان أفضل وضعاً من سواه لتصور الخسارة التي يمكن أن تلحق بهم نتيجة انقطاع التجارة. ولذلك قاد أنصاره زاحفاً على ملطية، احدى المواقع المتقدمة في الثغور، من غير أن يواجه أية صعوبة في توطيد سلطته. ولم يكن لدى البيزنطيين أي اعتراض على اقامة محطة مجاورة لهم، ولذلك لم يقوموا بأي نشاط لمقاومة وصيف. ولكن المعتضد لحظ بسرعة أن ازدهار ملطية سيكون على حساب الأسواق الأخرى الواقعة في الجنوب والشرق من الجزيرة. وأهم ما في الأمر انها تنسف الترتيبات التي كان قد وضعها. وبدون أي تأخر حشد المعتضد قواته كلها، بمن فيها عرب الجزيـرة، وقادها بنفسه لمحاربة وصيف. وفي محاولة يائسة حاول وصيف أن يلجأ إلى البيزنطيين لكنه اعتقل ودمج جيشه بهدوء في قوات الحكومة[1]. ثم قام المعتضد بعد ذلك بجولة رائعة متفقداً الثغور كلها. وفي طرسوس اتخذ خطوة كانت في منتهى الغرابة، وفي منتهى الأهمية أيضاً إذ أمر بتدمير كامل اسطولها الاسلامي الذي كان يعمل ضد البيزنطيين. وبذلك اندلعت النيران في خمسين قطعة بحرية باهظة الأكلاف، وشعرت أطراف عديدة بالارتياح لبعض الوقت على الأقل[2].

وفي السنوات الثلاث الأخيرة من حياته، واجه المعتضد مشكلة جديدة، لكنها كانت موجودة منذ أجيال عديدة. فلا بد أنه أحسّ بالارتباك أمام الانفجار المفاجىء في جنوبي العراق، وهي المنطقة التي أعيد الهدوء إليها منذ زمن قريب جدا. ولعله كان يعجب لصراخ الناس مطالبين بالخبز. كـان قد عـثر على نـظام سياسي جـديد للامبراطورية، وكان يتوقع فترة هدوء لكنه واجه بدلاً من ذلك، انفجاراً ترددت أصداؤه في جميع أنحاء الامبراطورية تقريباً. لقد كان الانفجار محتوماً، وكانت هنالك دلائل تشير إلى وقوعه، غير أن الأوساط الرجعية أعمتها مصالحها عن التنبه إلى التحذيرات. لقد كانت واثقة بسلطتها، متأكدة من الدعم الحكومي، بحيث كانت تترفع عن أي تغيير ولو طفيفاً لا يكون لمصلحتها. وهكذا كانت هذه الرجعية تعمل بالفعل في سبيل نشوب الثورة.

ولئن كانت هذه الثورة وقعت في مناطق منفصلة، وكانت بقيادة قادة متعددين

---

(١) المصدر السابق، ص٢١٩٥-٨؛ المسعودي، مروج، ج٨، ص٢٩٦-٩.
(٢) الطبري، ٣، ص٢١٩٩-٢٠٠.

أيضاً، فان هنالك ثلاث مزايا مشتركة يمكن تمييزها في هذه الانفجارات هي المصالح الاقليمية والاستياء القروي والشيعية. إن نظام الاقطاع الاداري العسكري لم يقم اعتباراً للمصالح الاقليمية. لقد نفذ لمنفعة الحكومة المركزية ولارضاء الشبكة البيروقراطية العسكرية. يضاف إلى ذلك أن وجود قوات عسكرية منفصلة وقوية في الأقاليم، كقوات الطولونيين في مصر، ضار بمصالح المناطق الضعيفة. بحيث لم يكن أمام هذه المناطق الأخيرة لحماية مصالحها الحيوية، غير الثورة المسلحة ضد النظام القائم.

وكانت المجتمعات الريفية تتحمل الظلامات المفروضة عليها في كل مرة آملة أن يتحقق الخلاص ذات يوم بصورة من الصور. وكان عليها أن تجد أساليب جديدة لتتجنب عبء الضرائب المتزايدة في حين كان الأغنياء من سكان المدن منهمكين بدون حذر بزيادة ثرواتهم غير الخاضعة للضرائب. وتمكن أصحاب المصالح الراسخة من القضاء بسهولة على أية محاولة لتصحيح هذه الظلامة الفاضحة. ثم ان اعتماد نظام تلزيم الضرائب أدى بالمكلفين المتذمرين منذ زمن طويل إلى الشعور باليأس من أية احتمالات للخلاص. كما أن الانتشار السريع للملكيات العقارية الكبيرة كان يتم على حساب الفلاحين وصغار الملاكين، بحيث أن الكثيرين منهم أخرجوا من ممتلكاتهم. وكان ازدياد أعداد البدو في المناطق المحاذية للأراضي السورية والعراقية الخصبة نتيجة مباشرة لمثل هذا التهجير للناس. ثم ان الكثيرين من هؤلاء كانوا قد أيدوا الزنج في ثورتهم على ظالميهم وراحوا ينتظرون مناسبة أخرى للتعبير عن استيائهم.

وكانت الحركة الشيعية منذ بدايتها حزب المعارضة التقليدي، ولذلك كانت إطاراً لحركات المعارضة العديدة. لقد شرحنا من قبل، ولا داعي للتأكيد مجدداً، أن فرق الشيعة المتعددة لم يكن لها ما يجمعها في عهد بني أميه غير وجوب وجود امام منتخب من بيت الرسول لاحتلال منصب أمير المؤمنين[1]. ولكن انعدام الأيديولوجية الشيعية الواضحة وتعدد أفكار الشيعة حول الجوانب المتعددة للشيء الواحد الذي أجمعوا عليه، ساعدا على التأكيد على الطبيعة الفئوية في الشيعة. غير أن الارادة الجماعية للمجتمع الاسلامي للمحافظة على وحدتها كانت، من ناحية أخرى، قوية

---

(١) شعبان، التاريخ، الاسلامي، ص١٧٩-٨١.

جداً بحيث أنها فرضت على العباسيين أن يبتعدوا عن الفئوية الشيعية[1]. يضاف إلى ذلك أن ارتباط الفرق الشيعية نفسها بالمصالح الاقليمية سواء في الكوفة، أو في مرو. حرم الشيعة من الشمولية التي كانت السنة تدعو إليها بقوة. وكان أحفاد علي من ابنه الشهيد الحسين، حفيد الرسول، أصحاب الحق الأقوى بوراثة الرسول، وكانوا حتى فشل ثورة زيد في الكوفة في عام ٧٤٠م/١٢٢هـ [2] على استعداد للقتال في سبيل حقوقهم. ولم يؤد ظهور أفراد آخرين في بيت الرسول في قيادة حركات شيعية منفصلة إلى التأثير على الحق الشرعي لابناء الحسين. ثم أن انتصار العباسيين الذين كانوا ورثة لابن ثالث لعلي، غير حفيد للرسول، أفسح في المجال أمام أبناء الحسن للتمسك بحقهم ورفض خسارته أمام استقالة سلفهم لصالح الأمويين، وشجع على الاصرار على مطالبهم في هذا المجال. وقد برز ذلك في ثورة النفس الزكية في عهد المنصور. ومنذ ذلك الحين ظل الحسينيون هادئين مكتفين بحقهم الشرعي، بينما راح الحسنيون يواصلون دور الحزب الأكثر نشاطاً.

وقد جرت فورة النشاط الأخيرة لأنصار الحسين في تعاونهم مع المأمون في محاولاته المترددة لتحقيق تفاهم عام. غير أن فرض السنة في عهد المتوكل أقنع هذه المجموعة الأساسية من قادة الشيعة بعدم جدوى هذه المطالب. وكان اختفاء إمامهم الثاني عشر في عام ٨٧٨م/٢٦٥هـ في الواقع دليلاً على التنازل عن هذه المطالب، ثم صارت هذه المجموعة تعرف بالاثني عشرية. أما أنصار الحسن فكانوا بالمقابل قد أنشأوا في مراكش، إبتداء من ٧٨٩م/١٧٢هـ، السلالة الأدريسية التي توصف بالشيعة بشيء من التجوز، كما كانوا قد نجحوا إلى حد ما باقامة قواعد لهم في اليمن وطبرستان. وفي هاتين المنطقتين دعا الحسنيون أنفسهم بالعلويين ليؤكدوا بذلك على أنهم الورثة الوحيدون لسلفهم، أو بالزيديين لاحياء ذكرى صراع أبناء عمومتهم الحسينيين الزيديين في الكوفة، وأكدوا على عزمهم على الاستمرار في النضال من أجل حقوقهم. ومما له مغزاه ان بني العباس استعملوا عبارة آل طالب لجميع أبناء علي للدلالة على أنه لا فرق بين هؤلاء الأبناء، مساوين في الواقع

---

(١) انظر الفصل الأول.

(٢) Shaban, The Abbasid Revolution, pp132-148.

بين حفيدي الرسول من ابنته فاطمة، وأخيهما الثالث الذي كان من أم أخرى، وهو لا يستطيع أن يزعم لنفسه مثل هذا النسب المميز[1].

وفي هذا الخضم برزت على المسرح فرقة شيعية غير هامة، بانحرافها عن التسلسل الاثني عشري الرئيسي نتيجة لخلاف بشأن الإمام السابع. ودعيت بالسبعية أو بالاسماعيلية على إسم إمامها. إننا معنيون هنا بهذه الفرقة. إن هـذه الحركة التي تطورت في النهاية إلى ثورة إجتماعية واقتصادية وفلسفية ودينية راديكالية بدأت جمعية سرية بعد احتجاب الامام الثاني عشر في التسلسل الرئيسي. وبالتالي برزت هذه الحركة في خمس مناطق مختلفة على الترتيب التالي: الكوفة فسوريا فالبحرين فاليمن ثم أفريقيا الشمالية. وفي الوقت ذاته كان يفترض وجود مركز قيادي في السلمية، وهي قرية صغيرة على حدود الصحراء غير بعيدة عن موقع تدمر القديمة[2]. وفي الكوفة وسوريا والبحرين كان القائمون بهذه الحركة يدعون بالقرامطة، أما في السلمية فعرفوا بالاسماعيلية، بينما أطلقت مجموعة صغيرة منهم في صحراء سوريا على نفسها إسم الفاطميين، وهي التسمية التي فضلت في شمالي أفريقيا.

وقد أجريت أبحاث كثيرة حول أصول هذه الفئات وطبيعتها وحول الترابط أو الاستقلالية فيما بينها، لكننا لا نزال مع ذلك نجهل الكثير عنها. والواقع أن التقدم الذي تم منذ بحث هذه الأمور لأول مرة في عام ١٨٨٦ ضئيل جداً[3]. ولعله من المفيد أن نذكر أن هذه الحركات كانت ناشطة منذ أحد عشر قرناً في ظروف كان بقاؤها، لا نجاحها وحسب متوقفاً بالدرجة الأولى على السرية المطلقة في مرحلتها البدائية. والأهم والأكثر جدوى في الغالب عند محاولة حل هذه المسائل المربكة، أن نبحث الوسط الخاص الذي قامت فيه كل حركة وأن نحدد طبيعة الدعم الذي نالته كل حركة من هذه الحركات، وهو العنصر الأكثر أهمية في أية ثورة. ثم إنه من الهام أيضاً أن نبحث الظروف الاقتصادية لمعاقل الاسماعيلية بالنسبة للوضع الاقتصادي الأوسع في المسرحين الاسلامي والدولي. وفي هذا المجال نلحظ أن

(١) الصابي، الوزراء، ص٢٠.
(٢) ياقوت، البلدان، ج٣، ص٥٥، ٢٤٠-١.
(٣) M. J. de Goeje, **Memoire sur les Carmathes du Bahrain, et les Fatimides,** Leiden, 1886.

الفاطميين نالوا شيئاً من الاهتمام الحقيقي. أما الفرق الاسماعيلية الأخرى فلم تعتبر جديرة بمثل هذه الدراسة العميقة.

وأدى تصلب الحكومة المركزية ورفضها الفظ للتنبه للقضيتين اللاهبتين في هذا الوقت، أي المصالح الاقليمية والاستياء الريفي، إلى إتاحة الفرصة للشيعة لبعث حركتهم على صورة ثورية تتزعم القضيتين معاً. كانت صلتهم بالانتفاضات الاقليمية وعلاقتهم بالمضطهدين مناسبتين كل المناسبة للقيام بهذا الدور. ولكن طبيعة الشيعة الفئوية، بالاضافة إلى علاقتهم الأصيلة بالمصالح الاقليمية كانت تفسحان في المجال أمام أساليب متعددة لحل المشاكل القائمة. فقد كانت الأيديولوجية الفاطمية المعقدة نداءً بعيداً عن المفاهيم الفجة البسيطة للقرامطة في الكوفة، وكانت لشيعيين آخرين غير إسماعيليين معاصرين، كالحمدانيين، والزيديين في طبرستان، والبويهيين، آراؤهم الخاصة بهم وحلولهم للقضايا ذاتها. ومما له مغزاه أن هذه الأنظمة الشيعية كلها لم تجد مجالاً للتعاون فيما بينها مع أنها استطاعت أن تسيطر على القسم الأكبر من العالم الاسلامي بضعة عقود، وإنما راحت في الواقع تتخاصم فيما بينها دفاعاً عن مصالحها الاقليمية.

ولا مبرر للشك ان مركز قيادة الاسماعيلية كان في السلمية حيث كان الدعاة يوجهون لاستغلال الأوضاع في المناطق المضطربة. وكان ذلك منسجماً كل الانسجام مع النشاطات الشيعية قبل هذا الوقت. لكنه يستحيل علينا أن نجد خطة عامة شاملة يعمل هؤلاء الدعاة بموجبها، كما أنه لا يسهل الجمع بين الأخبار المشوشة بالنسبة لهويات أفراد هذه الشبكة السرية وعلاقاتهم. فقد كانوا يتحركون بسرعة في نطاق واسع، وكان لهم أتباع وأقارب يواصلون نشاطاتهم بصورة دائمة، وكانوا يعينون مندوبيهم في الأوساط الحكومية[1] من غير أن تكون لهم، فيما يبدو علاقة مباشرة مع السلمية. ان حمدان قرمط فقط، أشهر دعاة الصف الثاني، هو الوحيد الذي تنقل الأخبار عنه أنه ظل يراسل أسياده ولو أن هذه المراسلة لم تحقق اتصالاً واسعاً[2]. وقد افترض خطأً أنه أعطى اسمه لحركته ولحركات أخرى أيضاً. ولذلك جرت تكهنات

---

(١) الطبري، ٣، ص٢١٧٩.

(٢) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٤٨، ص٢٢٣.

لا نهاية لها حول الأصول العربية والآرامية والنبطية للأشكال المختلفة لكلمة قرمط. فقد استعمل الاسم لأول مرة لوصف مجموعة أيدت ثورة الزنج، أي للقرماطيين والنوبيين الذين لم يكونوا يتكلمون اللغة العربية[١]. ثم ربط المقدسي الجغرافي بين هذين الشعبين ورأى أنهما من السودان (السود)[٢]. ولكن واضعي القواميس يقولون لنا أن القرماطيين (المفرد قرمطي) عرق خاص[٣]. ولا ضرورة لتخيل واسع أو لتفسير لغوي لندرك أن هذا الشعب جاء من جَرَمَا، المركز التجاري القديم في ليبيا. وهنا يتضح أن هؤلاء القرامطة هم من بقايا الثورات الزنجية. وقد كانوا في هذه الظروف على استعداد للاشتراك في أية ثورة ولا سيما في هذه المنطقة، ثم في البحرين بالطبع. على أن يبقى انه نشير هنا إلى أن هذا الاسهام كان عنصراً محدوداً، لكنه بصفته عنصراً مشتركاً كان كافياً لإضفاء هذا الاسم الخاص على هذه الحركات.

ومن الكوفة حيث ظهر القرامطة لأول مرة ثم انتهوا، امتدت هذه الحركة بين الفلاحين في السواد، لكنها لم تحظ بدعـم البدو العرب في الصحراء[٤]. وكان ذلك بصورة خاصة ردة فعل على ضريبة جديدة قدرها دينار واحد على الرجل في السنة، فرضها أحمد الطائع ملتزم جباية الضرائب، وصاحب الاقطاع العسكري الاداري في القسم الأكبر من المنطقة[٥]. وكانت تعاليم قائدهم حمدان قريبة، إلى حد كاف، فيما يبدو، من تعاليم الاسماعيلية. ولعل مشاريعه الرائعة لانشاء قاعدة محصنة كانت مستوحاة من أساليب الزنج لكنها كانت غير كافية لاثارة الحكومة المركزية لاتخاذ التدابير بحقه[٦]. إلا أن هنالك تدبيراً واحداً كان في منتهى الأهمية لأنه كان دليلاً على التفكير الاسماعيلي ونذيراً بالأشياء القادمة. فلأول مرة في تاريخ الاسلام تفرض ضريبة دخل قدرها ٢٠٪ من قبل هذا الرجل الضعيف نسبياً[٧]. واستمرت هذه

---

(١) الطبري، ٣، ص١٧٥٦-٧.
(٢) المقدسي، ص٢٤٢.
(٣) لسان، جذر قرمط.
(٤) الطبري، ٣، ص٢١١٧، ٢١٢٤، ٢١٩٨، ٢٢٠٢؛ المقريزي، اتعاظ، ص٢٠٨-٩.
(٥) الطبري، ٣، ص٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٩٨.
(٦) المقريزي، اتعاظ، ص٢١٣.
(٧) المصدر السابق، ص٢١٠.

الحركة نحو عشر سنوات تقريباً ٨٩٠-٩٠١م /٢٧٧-٢٨٨هـ ثم تمكن الطائع ورجاله من القضاء عليها بقليل من الجهد، وهكذا اختفى حمدان وحركته[١].

واندلعت حركة القرامطة الثانية في البحرين في عام ٨٩٩م/٢٨٦هـ بقيادة أبي سعيد الجنّابي. ومن المؤكد أن هذا الرجل الفارسي لا علاقة له، مباشرة أو غير مباشرة، بالسلمية، ثم أن محاولات بعض المصادر لايجاد صلة بينه وبين حمدان ليست مقنعة[٢]. ولعله لم يكن موهوباً كحمدان من الناحية العقلية، لكنه كان ولا شك أقدر منه تكتيكياً. وجاءه الدعم من بدو القطاع الشرقي في الجزيرة العربية، بالدرجة الأولى، فنظمهم جيشاً قوياً إلى حد كاف مكنه من المحافظة على قاعدة في البحرين ومن تشكيل خطر على البصرة[٣]. ولم تحس الحكومة المركزية بأي خوف خاص من هذه الحركة لكنها دفعت للقيام بعمل ما نتيجة لنداءات ممثليها هناك. وفي عام ٨٩١م/٢٧٨هـ وجه المعتضد حملة من ألفي رجل لكن أبا سعيد وقرامطته قضوا على هذه القوة قضاء تاماً. ومن المدهش أن المنتصرين لم يتابعوا انتصارهم بالزحف على البصرة واكتفوا بدلاً من ذلك بتوطيد قوتهم في البحرين. وفي عام ٩٠٠م/٢٨٧هـ توفي الوزير، ثم توفي المعتضد أيضاً بعد سنة من ذلك. وخلفهما أبناهما، القاسم بن عبيدالله، والمكتفي على التوالي، والقاسم[٤] هو جد المكتفي. ولا حاجة للقول أن خطط الحكومة المركزية بقيت كما كانت لكنها كانت مضطرة لمواجهة حركة القرامطة الثالثة.

ولا ريب هذه المرة أن الحركة لم تكن لها أي علاقة مباشرة بالسلمية ولعلها كانت منافسة لها. وقد قام بها زكرويا، أحد أتباع حمدان. وهو الذي كان قد لجأ إلى التخفي بعد فشل حركة الفلاحين في الكوفة[٥]. ووجد له أنصاراً بين البدو في الصحراء السورية العراقية، لا سيما من قبائل كلب التي كانت دعامة الحكم الأموي في السابق. وقد تحول أبناؤها إلى نقلة للسلع عبر طريق القوافل بين الكوفة ودمشق،

(١) الطبري، ٣، ص٢٢٠٢، ٢٢٠٦.
(٢) المصدر السابق، ص٢١٨٨؛ المقريزي، اتعاظ، ص٢١٤؛ إبن حوقل، ص٢٩٥.
(٣) الطبري، ٣، ٢١٨٨، ٢١٩٢؛ المقريزي، إتعاظ، ص٢١٥-١٦.
(٤) الطبري، ٣، ص٢١٨٨-٩؛ ٢١٩٢-٣؛ المقريزي، إتعاظ، ص٢١٨.
(٥) الطبري، ٣، ص٢٢١٧؛ المقريزي، إتعاظ، ص٢٢٤.

مروراً بتدمر على جانب الصحراء[١]. ومما له مغزاه أن مجموعات أخرى من بدو قبائل أسد وطي وتميم، في جوار الكوفة، ممن لا مصلحة لهم في هذه الطريق الخاصة، رفضوا الانضمام إلى هذه الحركة[٢]. ومن الهام أن ندرك أن هذه الطريق كانت خاضعة للطائع. ومما يحتمل أيضاً أن يكون العاملون على هذه الطريق كانوا خاضعين لضريبة الدينار الواحد كل سنة.

واستغل هؤلاء الرجال وفاة المعتضد، وثاروا بقيادة يحيى بن زكرويا، وسرعان ما فرضوا سيطرتهم على هذه الطريق التجارية الهامة. وفي هذه العملية هزموا القوات الحكومية على الجهة العراقية من الصحراء، وجيش الطولونيين الدمشقي من الجهة السورية[٣]. والظاهر أن هؤلاء أبدوا الفتور في محاربة القرامطة لأن تجار دمشق، أصحاب المصالح المباشرة، توسلوا إلى زملائهم في بغداد لاقناع الحكومة لتشديد جهودها في محاربة هذا العدو العنيد[٤]. وبينما كانت السلطات تعمل لتحقيق هذه الأمنية انضمت إلى القرامطة مجموعة محترمة تسمى بني الأصبغ[٥]. ومنهم رجل كان يتمتع، قبل سنوات قليلة، بنفوذ واسع ساعد على المحافظة على العلاقات الجيدة بين المعتضد والثغور[٦]. ولذلك يمكن القول أن أفراد هذه العائلة كانوا أصحاب مصلحة في التدفق التجاري على الطريق الخاضعة للقرامطة من الناحية العراقية على الأقل. والشيء الهام هنا هو أن انضمام هذه المجموعة جاء في وقت حدث فيه تغير منهجي في الحركة. أولاً: أعلن القائد يحيى شيخاً، مما يدل على وجود نوع من قيادة جماعية. وادعى في الوقت ذاته أنه ينتسب إلى الحسين، كما أن بني الأصبغ أخذوا يدعون أنفسهم فاطميين، مما كان لا بد أن يعني قيادة الحركة برمتها[٧]. وليس لدينا أي إثبات لتأييد مزاعم بني الأصبغ بأنهم متحدرون من فاطمة بنت الرسول، أو من أي شخص آخر ذي أهمية. ولكن عدم معارضة هذا الادعاء من أحد، حتى من أحد

(١) الطبري، ٣، ص٢٢١٧-١٨.
(٢) المصدر السابق، ص٢٢١٧.
(٣) المصدر السابق، ص٢٢١٩، ٢٢٢١؛ المقريزي، إتعاظ، ص٢٢٥-٦.
(٤) الطبري، ٣، ص٢٢٢٢.
(٥) المصدر السابق، ص٢٢١٩.
(٦) المصدر السابق، ص٢١٣٧، ٢١٤٨.
(٧) المصدر السابق، ص٢١١٨-١٩.

أبناء الجراح في الادارة، هو بحد ذاته إثبات على صحة ذلك[١]. ومعنى ذلك هو أن هؤلاء كانوا يحظون بشرف التحدر من الحسن والحسين، ابني فاطمة. كما إن أهمية ذلك من وجهة نظر شيعية هي الجمع بين شرعية الحسينيين ونشاط الحسنيين، واستثناء جميع العلويين الآخرين وازدراء العباسيين كلياً.

ولما قتل الشيخ يحيى بعد ذلك بقليل في القتال مع القوات الحكومية، خلفه شقيقه الحسين، ذو الخال، وأضفى على نفسه لقب أمير المؤمنين بالاضافة إلى تسعة القاب دينية أخرى منها المهدي. يضاف إلى ذلك أنه منح ألقاباً شرفية وذات مغزى لاثنين من معاونيه على الأقل[٢]. وبعد الوصول إلى اتفاق مع دمشق وفرض ضريبة عليها، وجّه هجماته نحو الشمال فاحتل السلمية وهدمها أثناء معركة الاحتلال[٣]. وخشيت الحكومة مغبة ذلك فعبأت قواتها كلها وذهب المكتفي بنفسه إلى الرقة لتوحيد الجهود في وجه القرامطة. ومنح عرب الثغور، ولا سيما بنو حمدان الذين كانوا معزولين عن دمشق والكوفة معاً، مساعدتهم الخالصة ودعمهم العسكري الفعال[٤]. وعمد الوزير الذي بقي في بغداد إلى تكليف الكاتب محمد بن سليمان، رئيس مصلحة الشؤون العسكرية، بقيادة قوة منظمة من جنود يستدعيهم من الأقاليم لمثل هذه الغاية خصيصاً[٥]. وأرسلت قوة إلى البحرين تحوطاً لاحتمال حدوث أي تحرك من قبل القرامطة هناك[٦]. والظاهر أن الطولونيين كانوا مترددين حيال الموقف الذي يجب أن يتخذوه إزاء حركة لا تهدد مصالحهم تهديداً خطيراً، وهي في الواقع موجهة ضد منافسيهم في سوريا. وبعد صراع داخلي، برزت فئة مناصرة للتعاون مع بغداد ولذلك زحف على القرامطة من الجنوب جيش طولوني بقيادة بدر[٧]. وجاءت هذه الحركة على شكل كماشة وكانت كافية لهزيمة القرامطة وأسر قائدهم، وفرقت قواته

---

(١) المصدر السابق، ص٢٢٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص٢٢١٩، ٢٢٢٥، ٢٢٣٢-٤؛ المقريزي، إتعاظ، ص٢٣١-٢.

(٣) الطبري، ٣، ص٢٢٢٥-٦؛ المقريزي، إتعاظ، ص٢٢٧.

(٤) الطبري، ٣، ص٢٢٣١-٢.

(٥) المصدر السابق، ص٢٢٣٦، ٢٢٤٠-٢.

(٦) المصدر السابق، ص٢٢٣٢؛ الصابي، القرامطة، ص٢٣.

(٧) الطبري، ٣، ص٢٢١٩، ٢٢٥١، ٢٢٥٣؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٣٢٢؛ الكندي، الولاة، ص٢٤٢-٣.

واستعيدت سلطة الحكومة على الصحراء السورية العراقية مؤقتاً على الأقل[1].

وكانت الخطوة التالية الصادرة عن بغداد مباشرة تقريباً، مثيرة للدهشة والتساؤل إلى حد ما. فقد صدر الأمر إلى جيش محمد بن سليمان لمهاجمة مصر، واستطاع هذا الجيش خلال بضعة أشهر أن يقضي على حكم الطولونيين فيها في عام ٩٠٥م/٢٩٢هـ[2]. وقد أسهم، في تحقيق هذا الانتصار السهل، عاملان هما انضمام بدر ورجاله إلى جانب الحكومة المركزية، واشتراك قوات طرسوس البحرية التي أعيد بناؤها بالتناسق مع هجوم الجيش على الفسطاط، عاصمة الطولونيين[3]. إن وجود الحمدانيين في صفوف الجيش الذي يهاجم مصر يدل على أن لهم مصلحة في القضاء على بني طولون كأهل طرسوس الذين لم يترددوا في الإبحار عبر البحر الأبيض المتوسط لهذه الغاية ذاتها[4]. وكانت لقائد الحملة ومنظمها محمد بن سليمان بالذات قصة ممتعة: فقد كان منذ عشرين سنة في خدمة لؤلؤ الذي انسحب على رأس قوة من «السودان» من جيش أحمد بن طولون ليحارب الزنج إلى جانب الموفق[5]. ولا بد أن معرفته الدقيقة بمصر وبالمشاكل المعقدة المتصلة بذلك أهلته للقيام بهذا العمل الخاص. فقد كان، بعد انتصاره، مهتمًا بصورة خاصة بتحطيم ما تبقى من قوة «للسودان» في مصر[6]. كذلك بذل جهداً خاصاً لضرب بقية القوات الطولونية في البلاد، بما فيها قوات بدر الذي سهل انتصار الحكومة بخيانته[7]. وكان هذا الأخير يعرف بالحمامي، وقد عزا أحد المصادر هذا اللقب إلى اقتنائه الحمام. لكن الأقرب للتصديق هو نسبة هذا القائد القوي إلى ذات الحمام، وهي بلدة تجارية كبيرة على الساحل للغرب من الاسكندرية[8]. وفي وقت سابق، كانت قد وقعت بعض

---

(١) الطبري، ٣، ص٢٢٣٢-٤٥.
(٢) المصدر السابق، ص٢٢٤٨.
(٣) المصدر السابق، ص٢٢٥١-٢ والمقريزي، الخطط، ج١، ص٣٢٢.
(٤) الكندي، الولاة، ص٢٤٦-٧.
(٥) المقريزي، الخطط، ج١، ص٣٢٧.
(٦) المصدر السابق، ص٣٢٢.
(٧) المصدر السابق، ص٣٢٧، والكندي، الولاة، ص٢٤٨.
(٨) السمعاني، الأنساب، تحقيق د. س. مارغوليوث، لايدن، ١٩١٢، ورقة ١٧٤؛ وابن الأثير، ج٨، ص١٧؛ واليعقوبي، البلدان، ص٣٤٢؛ وبكير، ص٣.

الاضطرابات للغرب من الدلتا وقد اشترك فيها بربر من الصحراء المجاورة تأييداً لفئة في الجيش كان فيها بعض البربر أيضاً، على ما يبدو[1]. ومن شأن هذا كله أن يحملنا على الأعتقاد أن بدراً كان من البربر وكان يمثل مصالح مختلفة عن مصالح «السودان». وبكلام آخر فإن الخلاف بين أحمد بن طولون وابنه عباس لم ينته تماماً[2]. وبعد ستة أشهر من سقوط الطولونيين قامت الفئة المؤيدة لقضية «السودان» بثورة وانسحبت القوات الحكومية إلى الاسكندرية. ومما كان له مغزاه أن بدراً استدعي لأخضاع العصاة[3]. ومن جهة السياسة العامة، كانت بغداد الواعية لانهيار الأغالبة ولبداية حركة الفاطميين في شمالي أفريقيا، قد قررت أن تعزز وضع قواتها في مصر. وقبل العودة إلى بغداد أرسى محمد بن سليمان أسس السيطرة المباشرة على جميع الشؤون المصرية بتعيين ممثلين إثنين منفصلين للحكومة المركزية يكونان مسؤولين عن الشؤون العسكرية والضرائبية[4]. لقد كان ذلك بالطبع انحرافاً عن نظام الاقطاع العسكري الاداري، ولكنه كان أيضاً استثناء فرضته الظروف.

وفي هذه الأثناء ظن قرامطة سوريا أن فرصة استعادة موقعهم قد سنحت، فأعادوا تجميع قواتهم، حتى أن بعض قوات الحكومة في دمشق انضمت إليهم[5]. وفي سلسلة من الهجمات الصاعقة ألقوا الرعب في أوساط المجموعات الحضرية على حدود الصحراء السورية العراقية، وظلوا طوال سنتين ٩٠٥-٦م /٢٩٣-٤هـ يهاجمون كل قافلة ويستولون على ما لديها، بما في ذلك القوافل العائدة من الحج. وكانت كميات البضائع المنقولة من قبل هؤلاء أكثر مما هو ضروري للطقوس البسيطة لهذه المناسبة الدينية. ومرة أخرى تميز بنو حمدان بدعم قوات الحكومة بإنزال الهزيمة النهائية بهؤلاء الناهبين الوقحين. وفي هذه الحملة جرح زكرويا نفسه ووقع في الأسر. وكانت وفاته نهاية هذه الحركة الخاصة[6]. أما قرامطة البحرين

---

(١) الطبري، ٣، ص٢١٥٣؛ الكندي، الولاة، ص٢٤٢؛ المقريزي، الخطط، ج١، ص٣٢٢.

(٢) راجع الفصل الخامس.

(٣) الطبري، ٣، ٢٢٥٣، ٢٢٦٧؛ الكندي، ولاة، ص٢٥٩-٦٣؛ المسعودي، مروج، ج٨، ص٢٣٦-٧.

(٤) الكندي، الولاة، ص٢٥٨؛ الطبري، ٣، ص٢٢٥٣.

(٥) الطبري، ٣، ص٢٢٥٧.

(٦) المصدر السابق، ص٢٢٥٥-٧٨.

الذين لم يأتوا بحركة لدعم زملائهم الثائرين ولا لاستغلال ورطة الحكومة، فقد تركوا وشأنهم، ثم مضت سنوات قبل أن فرضوا وجودهم.

وكان المكتفي خلال عهده ٩٠٢-٩٠٨م /٢٨٩-٢٩٥هـ مهتمًا كالأمبراطور البيزنطي ليو السادس الحكيم ٨٨٦-٩١٢م بإيجاد وضع للتعايش بين دولتيهما. وفي عام ٩٠٢م/٢٨٩هـ بعث بهدايا إلى ليو، وفي عامي ٩٠٣م/٢٩٠هـ و٩٠٧م/٢٩٤هـ استجاب له الامبراطور البيزنطي بإيفاد بعثة سلام برئاسة صهره[1]. ولم تضطرب هذه العلاقات الودية أمام أية نشاطات معادية قام بها الصقور على جانبي الحدود[2]. والواقع أن التدابير كانت تتخذ للسيطرة على مثل هذه العناصر. وقد عين المكتفي من جهته أميراً حمدانياً على الموصل، وبادر هذا إلى إخضاع البدو العرب والأكراد في المنطقة[3]. وقطع ليو من جهة ثانية دعم القاعدة العسكرية البيزنطية في قونية بحيث أن حاميتها لم تضطر لوقف العمليات وحسب، بل لمحاولة اللجوء إلى طرسوس بالذات[4].

أما في الأقاليم الشرقية فإن المكتفي لم يوفق إلى هذا الحد لأن صعوبة المشاكل هنا ازدادت بسبب انعدام الاتفاق على أسلوب موحد لمعالجتها، حتى بين الأطراف المعنية نفسها. ولنبدأ بوزيره أولاً وهو جده، وقد كان ملتزماً جمع الضرائب في فارس وكرمان لقاء مبلغ أربعة ملايين درهم[5]. ومثل هذه المصلحة دفعته لاقناع المكتفي بحسنات الوصول إلى اتفاق مع بني الصفار المجاورين[6]. ولكن القائد العسكري القوي المسؤول عن الأمن في فارس عارض هذه الخطة، وحظي، فيما يبدو، بدعم شخصيات نافذة في بغداد بمن في ذلك عم المكتفي. وفي الصراع الناجم عن ذلك، انتصر الوزير وتمكن من تحقيق اغتيال خصميه القويين[7]. على أن محاولات الوصول

---

(١) المصدر السابق، ص٢٢٢٣، ٢٢٣٦، ٢٢٧٧.
(٢) المصدر السابق، ص٢٢٤٩، ٢٢٥١، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٥؛ عريب، ص١٣.
(٣) إبن الأثير، ج٧، ص٢٩٣-٤.
(٤) الطبري، ٣، ص٢٢٥١، ٢٢٧٥-٦.
(٥) مسكويه، ج١، ص١٦.
(٦) الطبري، ص٢٢٢٢.
(٧) المصدر السابق، ص٢٢٠٩-١٥.

إلى اتفاق مع بني الصفار باءت بالفشل بسبب وجود معارضة في صفوفهم. وسرعان ما وصلت القوى الصفارية المعارضة إلى بغداد[1].

وحين توفي الوزير المسن قاسم سنة ٩٠٣م/٢٩١هـ، حل محله، بناء على توصية منه، عباس بن حسن الذي كان ذا مصلحة بشؤون السامانيين. وكان الوزير الجديد تلميذاً مخلصاً لسيده ولذلك جاءت سياسته في جوهرها استمراراً للسياسة السابقة[2]. ولم تكن الحكومة المركزية راضية كل الرضى عن الترتيبات الموضوعة مع السامانيين. فكان تشجيع بني الصفار طريقة لتغيير هذه الترتيبات، ولكن فشل هذه الطريقة، جعل السلطات في بغداد تترقب وسائل أخرى لتحقيق الغاية المطلوبة. وسرعان ما سنحت المناسبة على شكل سلسلة من الانتفاضات في الري وطبارستان وجرجان[3]. وكان تحويل تجارة الشمال إلى خوارزم قد أخر بازدهار المناطق الواقعة تحت سيطرة السامانيين. وبشيء من الدهاء تمكنت الحكومة المركزية من أن تحاول على الأقل أن تستعيد هذه المناطق. ولكن هذه الآمال سرعان ما تحطمت إذ أن السامانيين أسرعوا إلى استخدام قواتهم العسكرية لاخماد الثائرين[4]. وكانت النتيجة ان اضطر بارس، الحاكم الساماني السابق في جرجان، وأربعة آلاف رجل من رجاله، أن يفروا إلى بغداد. وهنا كان وصولهم مُتوقعاً بقلق من قبل الوزير المضطرب حين توفي المكتفي وبات من الضروري توجيه العناية الرئيسية لمشاكل أخرى أكثر إلحاحاً[5].

---

(١) المصدر السابق، ص٢٢٣٣، ٢٢٥٥.
(٢) الصابيء، الوزراء، ص٢٢٩، ٣٦٠-١.
(٣) الطبري، ٣، ٢٢٠٨-٩.
(٤) المصدر السابق، ص٢٢١٦، ٢٢٢٠-١.
(٥) مسكويه، ج١، ص٤.

الفصل السابع
انهيار الحكومة المركزية - ٢

لم يكن قلق الوزير عباس قبل وفاة المكتفي بدون سبب وجيه يبرره. لقد كان يعرف منذ بعض الوقت أن أزمة لا بد أن تنشب حول الخلافة. وكان المكتفي الذي توفي عن ٣٢عاماً في حالة صحية تزداد سوءاً منذ بضعة أشهر، إن لم يكن من مدة أطول. ولما كان أبناؤه صغار السن، فقد عبّر عن رغبته بأن يخلفه أخوه جعفر الذي كان قد بلغ سن الرجولة آنذاك[1]. وبحكم وجوده في هذه الوظيفة طوال أربع سنوات، فقد كان الوزير الخبير مقتنعاً بأن غياب القيادة القوية سيؤدي إلى انفجار الوضع. وكانت هنالك ثلاث قوى عسكرية منفصلة، إحداها في الولايات، واثنتان في بغداد. الأولى، وهي القوة الثالثة، كانت موزعة في المناطق، وهي لا تشكل سبباً للقلق الخطير. أما القوتان الأخريان وهما القوة النخبة في القسم الأول، وقوة الشرطة في القسم الثاني، فكانتا مركزتين في العاصمة. وقد كانتا منذ تشكيلهما تحت القيادة المباشرة لحكام أقوياء استعملوها بفعالية كأداة للحكومة المركزية. إن صبيًّاً في الثالثة عشرة من عمره لا يتوقع له أن يتسلم هاتين القوتين الحيويتين شخصياً، مما سيترك الحكومة خاضعة لقائديها الحقيقيين. ثم إن كون أحد القائدين هو خال الصبي الحاكم لا بد له أن يزيد مخاوف الوزير، وهو الذي كان يأمل أن يمكنه وصول بارس وجيشه المؤلف من ٤٠٠٠ جندي من اختيار حاكم آخر أكثر نضجاً. وبموت المكتفي، قبل وصول هذا الجيش، لم يكن أمام الوزير أي خيار آخر، غير القبول بمبايعة جعفر خليفة بلقب المقتدر (٩٠٨-٩٣٢م / ٢٩٥-٣٢٠هـ)[2].

(١) عريب، ص٢١-٢؛ مسكويه، ج١، ص٢-٣.
(٢) مسكويه، ج١، ص٤.

وتحققت مخاوف الوزير خلال فترة كانت دون أربعة أشهر، إذ قام بعض قادة الجيش بانقلاب وقتلوا الوزير السيء الحظ، وخلعوا المقتدر واستبدلوه بعباسي آخر باسم المرتضي. وفي غضون ٢٤ ساعة قامت النخبة في القسم الأول بانقلاب معاكس وقلبت الموقف وأعادت المقتدر، الحاكم الولِد[١]. وفي هذه الحالة المضطربة برز أربعة رجال أقوياء احتفظوا بمراكزهم وتسلموا زمام الحكم فيما بينهم طوال ٢٥سنة تقريباً، وهم نصر القشوري، قائد القسم الأول؛ وغريب الخال، القائد البارز في هذا القسم، والحليف الوثيق لنصر؛ ومؤنس الفحل، قائد قوة الشرطة في القسم الثاني، ومؤنس الخصي قائد القسم الثالث. وكان نصر الذي لقب رسمياً بالحاجب وبمولى أمير المؤمنين، من أصل خزري من قرية تدعى قشوره بجوار بلنجر[٢]. ثم إن مجيئه حديثاً من بلاده الأصلية نمّت عنه حقيقة عدم تكلمه العربية جيداً[٣]. وكان غريباً خال المقتدر، ولذلك لقب بالخال[٤]. ثم إن تعاونه مع نصر، بالاضافة إلى أنه ليس بين المصادر من يصفه أو يصف شقيقته بأنهما من أصل أرمني أو أغريقي، يزيدان من احتمال كونهما من الخزر أيضاً.

أما الشخصان الآخران فإنهما ممتعان معاً. لهما اسم واحد ولذلك أضيفت إلى كل منهما صفات عديدة للتمييز بينهما. كان أحدهما خازناً، وكان الآخر خادماً، وكلاهما موظف كبير. ثم إن الصفتين تشيران إلى نشاطاتهما السابقة. وكان مؤنس، قائد القسم الثالث، يلقب بالمظفر بسبب إنجازاته العسكرية، ثم صار يعرف بالكبير عندما تقدم بالسن. كذلك كانا يعرفان بالفحل وبالخصي أيضاً. ومع أنه لم يكن لهذه التسمية أية علاقة بالقدرة الجنسية فإن الباحثين فسروا كلمة «خصي» بمعناها الحرفي حيال العجز عن إدراك الفارق بين اللقبين. وبذلك أسيء فهم ناحية أخرى من نظريات مجتمع الرقيق إلى حد بعيد مما أوجد الكثير من التشويش. وأدى استعمال لقب الخادم لمؤنس بصفة رسمية بالاضافة إلى «خصي» إلى استنتاج لا مبرر له هو أن

---

(١) المصدر السابق، ص٥-٨؛ الطبري، ٣، ص٢٢٨٠-٢؛ الصابيء، الوزراء، ص٨٧-٨؛ عريب، ص٢٦-٩.

(٢) الصابيء، الوزراء، ص١٥٤؛ المقدسي، ص٥١، ٣٥٥، ولها اشكال اخرى في الملاحظات الهامشية فيه؛ وياقوت، البلدان، ج١، ص٤٨٩؛ التكملة، ص٢٩.

(٣) الصابيء، الوزراء، ص٩٢.

(٤) الصولي، اخبار الراضي، تحقيق ج. هـ. دان، لندن، ١٩٣٥، ص٥.

للكلمتين معنى واحداً. ثم ازداد هذا التعقيد حين صار بعض الموظفين في شمالي أفريقيا وفي إسبانيا يلقبون بالخادم إلى جانب رتبتهم العسكرية «غلام» أو «فتى». ولما كان هؤلاء يوصفون بالخصيان أيضاً، فقد صارت هذه المفردات كلها تعني خصياً أيضاً. ولذلك نجد «خصياناً» في مراتب قواد وموظفين كبار، حتى في مراتب الحكام. إن الباحثين الذين أتوا بهذه الفكرة ووصلوا إلى هذه النتيجة المدهشة تأثروا بمؤسسات البلاطات الرومانية والبيزنطية والعثمانية حيث كان الحريم والخصيان يشتركون في مؤمرات القصر ويبلغون حداً من السلطة السياسية في هذه المجتمعات. وأياً كان الأمر، فإن الخصي تجسيد لقسوة المرء ولا إنسانيته نحو أخيه الرجل الآخر. ومثل هذا الذكر المظلوم المهان قد ينحرف إلى السلطة، وقد يتآمر، وقد يكلف القيام بمهمات سرية، لكنه لا يستطيع، بالتأكيد أن يقود جيوشاً أو يوجه حكومات. وكل من تساوره الشكوك بذلك ليس عليه إلا أن يرى خصياً ليتحقق من ذلك. وقد كان مستطاعاً حتى وقت حديث جداً أن نرى في مصر مثل هذه النماذج التعيسة التي استمرت بعد زوال أسيادها العثمانيين.

إن الشيء الذي نرفضه هنا هو انتشار استخدام الخصيان في المجتمع الاسلامي، ثم إن الامر الذي ننكره هو بلوغ الخصيان مرتبة السلطة. وقد كان قصر المقتدر في بغداد مسيّراً من قبل النساء ولا دلالة على أنه كانت لمؤنس أية علاقة بذلك[1]. وكان يسمى بالخصي لا لأنه مخصي عضو الذكورة، ولكن لأنه لم تكن له لحية تنمو[2]. وعند العرب كانت الرجولة، ولا تزال إلى حد ما، ممثلة بنمو اللحية. ثم إن الرجال كانوا يعاقبون ويذلون بحلق لحاهم علناً. ثم إن الجغرافيين والسواح العرب لا يملون من ذكر العادات المتنوعة لتربية اللحى أو لحلقها في أنحاء مختلفة من العالم[3]. وبإيجاز كان الرجال الذين لا يربون لحى يعتبرون في مستوى دون المستوى العادي. كما كان هذا الشذوذ يعزى إلى العجز الجنسي الذي يتميز به الخصيان[4].

---

(١) التكملة، ص٣١؛ إبن الأثير، ج٨، ص٧٤.
(٢) إبن الأثير، ج٨، ص١٢٣؛ التكملة، ص٥١؛ مسكويه، ج١، ص١٦٠.
(٣) إبن رسته، ص١٢٩، البكري، ص١٧٥، ١٧٩؛ إبن حوقل، ص٣٩٧، ٤٨٢؛ الاصطخري، ص٢٢٦؛ المسعودي، التنبيه، ص١٦٨.
(٤) المقدسي، ص٤٢ط.

ولذلك فإن كل رجل لا تنمو له لحية كان يوصف بالخصي. وابن خياط، المؤلف الذي مات عام ٨٥٤م/٢٤٠هـ يروي لنا رواية عن عربي اسمه سعد من قبيلة الأزد، كان مسؤولاً عن الكوفة عام ٧٤٥م/١٢٧هـ وكان يسمى بالخصي. ثم يحرص هذا المؤلف على القول أنه سمي بذلك لأنه كان بلا لحية[1]. والخصي الأشهر الذي لم يكن مقطوع عضو الذكورة، بالتأكيد، هو سعد بن قيس بن عبادة. وقد كان والده قائداً قوياً في المدينة خلال حياة الرسول ثم وقف بنفسه إلى جانب علي حتى النهاية. وعلى كل حال فقد كان هذا الرجل الضخم الشجاع، مثل مؤنس، بلا لحية، ولذلك كان يعرف بخصي الأنصار، أي خصي مناصري الرسول في المدينة[2].

ولا دلائل لدينا البتة عن أصل مؤنس الملتحي، ولكن الارتباطات التي كانت لمؤنس غير الملتحي مع البيزنطيين تشير إلى احتمال نشوئه في الأراضي البيزنطية. ولعله من الطريف أن نلحظ أنه لم تقع أية خلافات بين القائدين. ومع ذلك، فإن خلافاتها وتحالفاتها مع القائدين الآخرين نصر وغريب كانت سائدة وهي التي مهدت السبيل لاستيلاء بني بويه على السلطة. ثم زادت هذه الصراعات تعقيداً لأن والدة المقتدر قامت قبل بلوغ ابنها سن الرشد بدور نشيط في شؤون الدولة، مدفوعة إلى ذلك، فيما يرجح، برغبتها بحمايته. وبالاضافة إلى شقيقها اليقظ غريب، قام خالها وأختها ببعض النشاط أيضاً. وفي الجو المضطرب في عهد المقتدر الطويل تغير الوزير ما لا يقل عن خمس عشرة مرة ووقعت خمسة انقلابات على الأقل أيضاً. ولكي نتمكن من عرض تاريخ هذه الفترة بصورة ذات معنى، ونحتفظ برؤية واضحة للأمور، نقدم التحليل التالي على أساس السياستين اللتين يمثلها دعاتها بنو الجراح وبنو الفرات. ليست الغاية من ذلك تبسيط الأمور إلى حد زائد لا بل توضيحها، من غير أن يكون ذلك على أساس حذف اسم أي وزير. إذ أن كل من تسلم الوزارة لا بد أنه كان من أنصار بني الجراح أو بني الفرات إن لم يكن يحمل إسم إحدى العائلتين. أما في الحالات القليلة جداً حين لم يكن الوضع كذلك بالتمام، فإنه من المستطاع تحديد السياسات المتبعة بالقول أنها إلى يسار هذين الحزبين أو إلى يمينها.

ولقد أشرنا من قبل إلى وجهتي النظر المتناقضتين لهاتين المجموعتين، ومن

---

(١) إبن خياط، تاريخ، تحقيق أ. د. عمري، بغداد، ١٩٦٧، ص٤٣٠.

(٢) الاصفهاني، مقاتل الطالبيين، تحقيق س. س. صقر، القاهرة، ١٩٤٩، ص٧١-٢.

الواضح أن خلافاتها بقيت كما كانت في الأساس. ولقد صارت بعض التعديلات محتومة لأن سيطرة العسكريين على الحكومة أدخلت عاملاً جديداً على الوضع. فقد صار بنو الجراح المحافظون الذين كانوا باستمرار أنصاراً لتنفيذ الاقطاع العسكري الاداري، خاضعين خضوعاً كاملاً للسيطرة العسكرية. ومن أجل خدمة أسيادهم على وجه أفضل تحول بنو الجراح إلى تأييد قضية «الادارة الجيدة». وبوجه عام كانت تدابير بني الجراح الصارمة تعمل لمصلحة الأغنياء والأقوياء الذين كانوا يستطيعون تجنبها بسهولة. ولم يكن بنو الفرات اشتراكيين تماماً ولو أنهم اتهموا بأسوأ من ذلك من قبل خصومهم. ومن السخف المضحك أن يتهمهم نصر بأنهم قرامطة وهو لم يكن يستطيع أن يتلفظ هذه الكلمة بصورتها الصحيحة[1]. ومن المؤكد أنهم لم يدخلوا أية تغييرات ثورية، كما أنهم لم يكونوا يستطيعون ذلك. ولكنهم بمحاولة تخفيف سيئات الاقطاع العسكري الاداري الملتزم، كانوا في الواقع يؤيدون قضية المكلف. كانوا يقولون علناً أن تلزيم الضرائب شر، وكانوا يعلنون أن جمع الضرائب ينبغي أن لا يمنح للموظفين العسكريين أو الحكوميين في أية حال[2]. ثم أصروا بالاضافة إلى ذلك على اقتناعهم أن العسكريين ينبغي أن يخضعوا للسلطات المدنية[3]. لكنهم مع ذلك قبلوا بوجود الفساد في أوساط الحكومة كحقيقة قائمة. ولذلك سمحوا بالرشوة باعتبارها الشر الأهون، وعملوا في الوقت ذاته على الاستفادة من ذلك لمصلحة خزينة الدولة بأن إشترطوا تخصيصها بنصيب من الأرباح المكدسة[4]. ومع أنه لا إثبات على أن آل الفرات قاموا بأي تدبير لمعالجة الفروق في الضرائب في المدن والأرياف، فإن آل الجراح زادوا الوضع سوءاً بإلغاء الضرائب على تجارة الاستيراد والتصدير[5]. وكان تجار بغداد في غاية الاستعداد لاقراض الأموال للحكومة في عهد آل الجراح، بفائدة عالية بالطبع هي ١٢٪ سنوياً. إن التحريم الصارم للربى في الاسلام أهمله أفتى وزراء آل الجراح، علي بن عيسى الموصوف «بالوزير الصالح»[6].

(١) الصابيء، الوزراء، ص٩٢.
(٢) المصدر السابق، ص٧١ و٢٥٨.
(٣) المصدر السابق، ص٧٢.
(٤) المصدر السابق، ص٢٢٠-٧.
(٥) المصدر السابق، ص٢٨٦؛ مسكويه، ج١، ص٢٢٨-٩.
(٦) الصابئ، الوزراء، ص٨١.

وتسلم آل الفرات السلطة لأول مرة عام ٩٠٨م/٢٩٦هـ في أعقاب الانقلاب الذي أعاد المقتدر إلى الخلافة. ولما كان آل الجراح قد أيّدوا الانقلاب الأول على المقتدر، فقد كان تعيين أحد آل الفرات وزيراً أمراً يكاد يكون طبيعياً[١]. وكانت الأوضاع المالية للحكومة المركزية في حالة مرضية. وكان في الخزينة العامة احتياطي قيمته ٦٠٠,٠٠٠ دينار بينما كانت خزينة الحاكم الخاصة تحتوي على ١٥مليون دينار[٢]. وباللجوء إلى شيء من التلاعب الضروري استخدم الوزير وإخوانه المبلغ الأخير لسد حاجات الخزينة العامة[٣]. ومع أن ابن الفرات أرضى حاجات الأوساط الحاكمة في بغداد، فإنه اصطدم ببعض القادة العسكريين عندما أبدى تصميمًا غير متوقع في محاولة منه لاخضاعهم. وأعدم أحد هؤلاء القادة على الفور نتيجة لمحاولته التدخل في شؤون هي من اختصاص الوزير[٤]. لكن مؤنس الذي لا لحية له كان شخصية قوية تستحيل معاملتها بمثل هذا الأسلوب. ولقد شفع به أنه لم يكن معارضاً للسماح للوزير بالقيام بمسؤولياته. لقد كان مؤنس معنياً فقط بتأمين مرتبات رجاله غير أن الوزير كان مخالفاً له في كيفية توفير ذلك. والواقع أنه شك في حكمة وجود القسم الثالث كقوة مستقلة عن القسم الأول. لقد كان ذلك ترتيباً مقبولاً حين كان الحاكم نفسه قادراً على قيادة القسم الأول. وفي هذه الظروف الجديدة ترك ابن الفرات القسم الثاني الذي كان يعد ٩٠٠٠رجل لحراسة بغداد وجوارها، واتخذ بعض الخطوات لدمج القسمين الآخرين[٥]. لقد كان مخططه أن يخفض عدد القسم الأول في بغداد إلى الحد الأدنى اللازم للمناسبات الاحتفالية الرسمية وأن يوزع ما تبقى من الجنود على الأقاليم بحيث تتخلص الخزينة المركزية من الانفاق عليهم. والواقع أنه ما إن وصل بارس ورجاله الأربعة آلاف بعد طول انتظار، حتى وجه الجميع بسرعة إلى الجزيرة حيث كان بإمكانهم أن يواجهوا قوة آل حمدان المتنامية وأن ينتزعوا عطاءاتهم منهم[٦]. ثم إن تعيين الخزري تيجين الخاصة، أي من القوة المختارة، والياً على مصر

---

(١) المصدر السابق، ص٨٨؛ الطبري، ٣، ص٢٢٨٢؛ مسكويه، ج١، ص٥.
(٢) عريب، ص٢٢-٣.
(٣) مسكويه، ج١، ص١٠٨.
(٤) مسكويه، ج١، ص١٢.
(٥) المصدر السابق، ص٢٠.
(٦) المصدر السابق، ص١٦.

عام ٩١٠م/٢٩٧هـ لم يكن مصادفة[١]. إن ذلك يعني أن بعض قوات القسم الأول صارت تكلف بالقيام بمهمة القسم الثالث في الولايات. وليس من المتوقع أن يعترض القائد مؤنس على تدبير يؤدي بالنهاية إلى تعزيز مكانة قواته، طالما اتخذت التدابير المرضية لتوفير عطاءات عالية للقوة المختارة. ولكن نظرته لهذه النقطة الأساسية لم تتوافق مع نظرة ابن الفرات ولذلك أرغم الوزير على ترك منصبه عام ٩١٢م/٢٩٩هـ بعد مضي ثلاث سنوات وثمانية أشهر عليه في هذا المركز[٢].

عند هذه النقطة كان لا بد من حل سريع لهذه القضية الدقيقة، ولذلك جيء بمحمد بن عبيدالله بن يحيى بن خاقان وعين وزيراً. وإذا كان ابن خاقان مسناً بلغ حد العجز تقريباً فإنه يتحدر من سلسلة طويلة من الأداريين من ذوي الخبرة. ثم إن والده واجه مثل هذه المشكلة في سامراء وبغداد منذ خمسين عاماً[٣]. ولمعالجة ضعفه عين ابنه مساعداً له. ثم وظف، على غير ما هو مألوف، خادم مأمون ذا علاقات قوية بالجيش، ناظراً على جميع المصالح وعلى الوزير بالذات أيضاً[٤]. وفي خلال سنة حقق هذا المسن الأحمق الذي حاول إرضاء جميع الأطراف، عكس ما سعى إليه، وأغضب كل إنسان[٥]. ووافق عزله عام ٩١٣م/٣٠١هـ سنة موت مؤنس ذي اللحية، رئيس الشرطة والقوة النافذة بين القوى الداعمة للعرش[٦]. وأدى هذا الضعف المؤقت الذي أصاب العرش إلى فقد المبادرة. ومع أن الوالدة والخال ونصراً كانوا مؤيدين لاعادة آل فرات إلى المنصب، فإنهم لم يكونوا قادرين على الاصرار على ما يرغبون به في وجه رغبة مؤنس الآخر الذي كان قد قرّر ما يريد. كان اختياره قد وقع على شخص آخر من آل الجراح هو «الوزير الصالح» نفسه علي بن عيسى الذي كان قد التجأ إلى مكة خلال السنوات الخمس الماضية[٧].

---

(١) إبن تغريبردي، النجوم الزاهرة، ١٩٦٣-٧٢، ج٣، ص١٧١.
(٢) مسكويه، ج١، ص٢٠ و٢٥؛ إبن الأثير، ج٨، ص٥١.
(٣) انظر الفصل الرابع.
(٤) مسكويه، ج١، ص٢٣-٥.
(٥) المصدر السابق، ص٢٤-٦؛ عريب، ص٣٩؛ الصابيء، الوزراء، ص٢٦٢-٣.
(٦) عريب، ص٤٥.
(٧) الصابيء، الوزراء، ص٣٠، ٢٦٣؛ مسكويه، ج١، ص٢٥، ٢٧؛ عريب، ص٤٢.

وفي وقت قصير، أخذت «الادارة الصالحة» لآل الجراح تعمل لمصلحة مؤنس ولتعزيز قواته. وقد سبقت الاشارة إلى أن هذا القائد العسكري كان أحد العسكريين القلائل الذين لم يكونوا يهتمون بصورة خاصة بالتدخل بالشؤون الضرائبية للولايات التي يكونون فيها. لقد كان كل ما يريده هو تأمين العطاءات اللازمة للجنود الذين يكونون تحت إمرته. وكان من شأن هذا الموقف المعقول أن يجعل عمل الوزير أقل تعقيداً، وأن يكون أساساً لعلاقات جيدة دامت بين الرجلين طوال عقدين. وبواسطة تعيين الابن الطفل للحاكم الذي لا يزال دون العشرين مسؤولاً عن مصر وسوريا، وتعيين مؤنس نائباً له، أمكن استخدام مداخيل هاتين الولايتين لسد حاجات مؤنس[1]. وخُصِّص نصر بمداخيل بعض المناطق في العراق لسد النفقات الاضافية لقوات الشرطة التابعة له وقد كانت نفقاتها مؤمنة من الخزينة المركزية بصورة رئيسية. وعمل الوزير بقدرة ملحوظة على التخلص من الفوضى التي خلفها سلفه. وكان من هدفه الرئيسي أن يجعل الميزانية متوازنة، ولذلك كان مصممًا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة. وكان تخفيض المرتبات والنفقات التي تدفعها الخزينة المركزية وسيلته الرئيسية من أجل تحقيق الاقتصاد في النفقات[2]. أما بشأن الواردات فقد أحدث مجموعة من التعديلات الضريبية الصغيرة، والتنازلات الضريبية الكبيرة. وكانت التعديلات تتناول إعادة تقدير ضريبة الأرض في بعض مناطق فارس والعراق لصالح الخزينة حيناً أو لصالح المكلف حيناً آخر[3]. أما التنازلات فقد بلغت إلغاء الضرائب على الواردات والصادرات، لا سيما في نقاط كان لا بد للتجارة أن تمر في أيدي التجار العراقيين. وهكذا الغيت الضرائب المفروضة على تجارة مكة والموانيء الواقعة على الخليج، وثغور الجزيرة[4]. وبالاضافة إلى المديح الوفير الذي تكيله

(١) مسكويه، ج١، ص٣٢، ١٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص٢٩، ٣٤؛ الصابي، الوزراء، ص٢٨٢؛ إبن الأثير، ج٨، ص٥١. التكملة، ص١٣.

(٣) الصابىء، الوزراء، ص٢٨٦، ٣٤٠، ٣٤٣-٦؛ إبن حوقل، ص٣٠٣؛ الاصطخري، ص ١٥٨؛ التكملة، ص١٢-١٣؛ مسكويه، ج١، ص٢٧، ٢٩-٣٠؛ الصابىء، الرسوم، ص٦٧ -٨.

(٤) مسكويه، ج١، ص٢٨-٩؛ التكملة، ص١٣؛ إبن الأثير، ج٨، ص٥١.

مصادرنا للوزير التقي، فإنها تروي لنا أن هذه الاصلاحات الضرائبية العادلة والمرغوبة كلفت الخزينة المركزية مبلغاً معتدلاً جداً هو ٥٠٠,٠٠٠ دينار فقط[١]. ولما كانت هذه المصادر متحفظة بصورة دائمة حول الضرائب المعتبرة غير شرعية على التجارة، فإنه يمكن الاستنتاج أن هذا الرقم لا يغطي غير الاصلاحات الطفيفة بالنسبة للضرائب على الأرض. وإذا نظرنا إلى أن هذه المصادر نفسها تقدر سكان بغداد في هذا الوقت تقريباً، بستة وتسعين مليوناً، فإن صحة تقديراتها بالنسبة للأمر الآخر تصبح موضع شك كبير[٢].

وبرغم الشهرة الجيدة التي كان وزيرنا يتمتع بها في الأوساط المحافظة، فإنه لم يذهب فيما يبدو إلى حد كاف يرضي به الحنبليين المتشددين في العاصمة[٣]. فقد تورط بنفسه في قضية الأوقاف المثيرة للجدل. وهنا نذكر أن الحكومة المركزية قد احتجت على إنشاء مثل هذه المؤسسات في مصر قبل قرن باسم الأحباس[٤]. ومع أن هذه المؤسسات بدأت تنتل بعض القبول مع الوقت، فإنه ظلت قضية لم تحل حلاً كاملاً. وفي محاولة لخلق سابقة، امتنع الوزير المقتدر أن يهب بعض ممتلكاته في بغداد، وفي خارجها، وقفاً لخدمة أغراض دينية[٥]. إن المبلغ المالي ليس بذي قيمة ولكن المبدأ الذي ينطوي عليه هذا التدبير ذو أهمية كبيرة، لأن القبول به لأغراض دينية يؤدي بالتالي إلى إنشاء الأوقاف الخاصة والعائلية. ومثل هذا الأمر الجديد لم يكن مغرياً للحنبليين ولا كان مقبولاً بسهولة من قبل عناصر أخرى أقل محافظة منهم في بغداد. والواقع أن انتفاضات جرت في المدينة حين عمدت الأم بعد ذلك بقليل إلى استغلال هذا الأمر الجديد لحماية بعض ممتلكاتها الواسعة من تطورات لاحقة مجهولة، أو مما تمكن تسميته بمخاطر العصر المعروفة والمنظورة، كما قامت المطالبة بوجوب الغاء هذه التدابير[٦].

---

(١) التكملة، ص١٣؛ مسكويه، ج١، ص٢٩.
(٢) الصابىء، رسوم، ص٢٠.
(٣) الصابىء، الوزراء، ص٣٣٥.
(٤) راجع الفصل الثامن.
(٥) الصابىء، الوزراء، ص٢٨٦.
(٦) مسكويه، ج١، ص٢٤٥.

ثم نشأت قضية أخرى لم يكن الوزير يريدها وهي قضية المتصوف المتطرف الحلاج. إن تعاليمه التي قيل عنها الشيء الكثير لا تعنينا هنا. إن الأمر الذي يعنينا هنا هو انه كان متورطاً بالجو السياسي المشحون إلى درجة عالية في بغداد. فقد رأى فيه المحافظون عدواً حقوداً عاملاً على تهديم النظام، بينما أخذ آخرون بتعابيره الفقهية المؤثرة ورأوا فيه إنساناً لا يؤذي، أو لعله مصاب بالعته، بحيث أنه يعجز عن هدم النظام حتى لو أنه شاء ذلك. ومثل هؤلاء «القديسين» كانوا كثيرين. وقد كانوا يستطيعون أن يجمعوا الأنصار حولهم، لكن مثل هذه الظاهرة سرعان ما كانت تتلاشى. وكان الوزير حائراً بين النظريتين لكنه قرر أن يسجن هذا المحرض التزاماً منه لجانب الحذر والسلامة. لكن هذه العقوبة كانت للحنبليين الذين أرادوا إعدامه، بعيدة جداً عن أن تكون متناسبة مع الجريمة، في حين كانت قاسية بالنسبة للآخرين[1]. وظلت هذه القضية تتفاعل حتى انفجرت بعد تسع سنوات.

وكأن ذلك لم يكن كافياً للتقليل من مكانة الوزير عند مؤيديه المحافظين، فقرر، بملء إرادته، أن يزيد شكوكهم به. وبدون أي سبب ظاهر، استهل المفاوضات مع قرامطة البحرين الذين ما زالوا منهمكين بقضاياهم بهدوء منذ أكثر من سبع سنوات، ثم ظلوا كذلك طيلة عقد آخر. وما إن طلبوا حصة لهم حتى استجيب طلبهم بسخاء ثم سمح لهم في الوقت ذاته تقريباً بالاتجار مع سيراف عبر الخليج[1]. والتفسير الوحيد لذلك، برغم كونه غير مقنع كل الاقناع على كل حال، هو أن الوزير كان بعيد النظر باتخاذ الاحتياط إزاء هجمات الفاطميين اللاحقة على مصر وإحباط أي عمل مركز يقوم به القرامطة. والحقيقة هي أن الفاطميين احتلوا برقة خلال سنة، ثم هاجموا الاسكندرية عام ٩١٥م/٣٠٢هـ. فجند مؤنس جيشاً يزيد عن ٤٠٠٠٠ جندي وزحف نحو مصر حيث تمكن من طرد الغزاة[3]. ولم يقم القرامطة بأية تحركات معادية، لكن بني حمدان حاولوا استغلال الوضع بانتزاع المزيد من الأراضي

---

(١) الطبري، ج٣، ص٢٢٨٩.

(٢) الصابيء، الوزراء، ص٢٩٢-٣؛ عريب، ص٥٩.

(٣) الطبري، ٣، ص٢٢٩-٣٠؛ عريب، ص٥١-٣.

والامتيازات في الجزيرة من الحكومة المركزية. وحين تخلص مؤنس من الفاطميين زحف على الحمدانيين الطامعين فتفرق هؤلاء بسرعة[1].

وكانت هذه العمليات العسكرية تكلف مالاً، ولتحقيق التوازن في الميزانية كان على الوزير أن يشدد على مراقبته على الانفاق. ولشدة حماسه تجاوز الحدود التي كان يقبل بها المتأثرون بتدابيره لعصر النفقات، ثم أخذ يحس بمقاومتهم له. وحاول أن يستقيل لكنه أقنع بضرورة بالاستمرار. غير أن الضغوط التي كانت تتزايد عليه، سرعان ما وصلت حداً لا يطاق. وبعد نحو أربع سنوات في الوزارة بين ٣٠١-٤هـ/ ٩١٣-١٧م عزل علي بن عيسى، من آل الجراح، واستبدل هذا الجهاز بجهاز آخر من آل الفرات[2].

وكان الجهاز الجديد برئاسة الوزير ابن الفرات نفسه الذي سبق له أن تسلم هذا المنصب عام ٩٠٨-١٢م/ ٢٩٦-٩هـ، ولكن الظروف كانت مختلفة هذه المرة. وبينما كان مؤنس ورجاله راضين عن ترتيبات دفع عطاءاتهم فان المقتدر ووالدته كانا يطالبان بوجوب دفع نفقات البلاط كلها من قبل الخزينة العامة. وبتعهد ابن الفرات بأن يدفع لهما ١٥٠٠ دينار يومياً بالاضافة إلى جميع النفقات الأخرى، فقد لجأ إلى وسيلة في منتهى الغرابة لتأمين المال اللازم لذلك. كان يعرف أن الرشوة متفشية بين جميع موظفي الحكومة وكان يعلم أنه لا فائدة من محاولة وقفها أو من مجرد دفن الرأس بالرمال والزعم بأنه ما من مشكلة هناك. ثم أنه كان يعلم أن هنالك عادة قديمة أدخلها عمر في المدينة، على ما يقال، وهي أن على كل موظف حكومي أن يقدم بياناً بثروته عند الصرف من الخدمة محذراً إياه بأنه معرض لغرامة كبيرة بحال وجود أي شذوذ أو خلل. ولكن هذا التدبير لم ينفذ دائماً لأن ذلك كان متروكاً لإرادة الحاكم. وبقبول الرشوة كشيء عادي فقد قرر ابن الفرات أن يضع أصولاً لفرض الضريبة عليها ولذلك أنشأ ديوان الرشوات[3]. وبرغم براعة هذا التدبير فانه كان

(١) مسكويه، ج١، ص٣٦-٩.
(٢) المصدر السابق، ص٤١-٢.
(٣) المصدر السابق، ص٤٢؛ إبن الأثير، ج٨، ص٧٣.

بطبيعته عاجزاً عن توفير مورد منتظم للدخل. وبعد فترة ١٨ شهراً في الوزارة، وإزاء العجز عن تنفيذ الالتزامات، صرف ابن الفرات وجهازه في عام ٩١٨م/٣٠٦هـ.

ولسد حاجات مؤنس وتلبية طلبات الحكام جيء إلى الوزارة بجهاز جديد كان يجمع بين كفاءة آل الجراح وثروة ملتزمي جمع الضرائب. وكان هذا الجهاز برئاسة حامد بن عباس أكبر ملتزمي الضرائب في عصره، كما كانت قوته وثروته كبيرتين في بغداد وفي منبته في واسط. لقد كان رجل أعمال ناجحاً ومقتدراً إلى حد كبير لكنه كان يفتقر إلى أية خبرة سابقة بالحكومة. وكان معاونه الأول الذي عين مسؤولاً عن جميع المصالح، هو علي بن عيسى «الوزير الصالح» من آل الجراح[١]. والهدف الأساسي من ذلك هو أن يعنى الوزير حامد بايجاد وسائل أفضل لزيادة الدخل بينما يكرس علي، مساعد الوزير جميع جهوده لتدابير من شأنها خفض النفقات. وكان تلزيم جباية الضرائب، كما هو متوقع يطبق حيث يمكن ذلك، ثم زال التفريق بين الجابي الرسمي والجابي الملتزم وصارا واحداً. وأخذ الوزير على نفسه التزام جباية جميع الأراضي الواقعة تحت إدارة بغداد المباشرة بمبلغ إجمالي قيمته ٥٤ مليون درهم. ثم لزّم هذه الجباية، محققاً بذلك ربحاً كبيراً، إلى مندوبيه في الأراضي المشار إليها[٢]. ومنح التزام جباية الضرائب في مصر وسوريا إلى عامل الضرائب هناك وهو رفيق قديم للوزير المساعد، بثلاثة ملايين دينار[٣].

ولم يؤد ورود المداخيل إلى الخزينة إلى القضاء على عيوب النظام. وسرعان ما أخذ هذا النظام ينهار. فالوزير الذي كان يملك جيشه الخاص به، كان يدير شؤون الحكومة كأنها عمل خاص به[٤]. وكانت مصلحة تلزيم الجباية قد أنشئت حديثاً ووضعت تحت إدارة الكلوذاني وهو رجل كفء لا بد أن خبرته كانت أمراً معروفاً. ثم أن وجوده في الادارة خلال العقد التالي كان يمثل عاملاً نادراً للاستقرار والاستمرارية مما قد يفسر بقاء الحكومة المركزية. وكان ابن الحوّاري، يد الوزير

---

(١) مسكويه، ج١، ص٥٨، ٧٠-١.
(٢) المصدر السابق، ص٥٩-٦٠، و١٥٤.
(٣) المصدر السابق، ص١٠٧.
(٤) التكملة، ص٢٠، ٣٣.

اليمني، وقد كان تعيينه على كل حال انعكاساً صحيحاً لفساد العصر. وكان هذا الرجل، كما يدل عليه اسمه، تاجر دقيق، مصالحه وثيقة الارتباط بمصالح الوزير الذي كان تاجر حبوب أيضاً. وبامتلاكهما للوسائل الرسمية والخاصة، أخذ هذان الرجلان المعنيان بتحقيق الأرباح فقط باستخدام مواهبهما لجني أقصى ما يمكن من الأرباح. وكانت ممارسات الرشوة الجديدة التي أدخلاها على الحكم سيئة بذاتها إلى حد كاف لكن نتائجها كانت أقل خطورة من الاحتكارات التي أنشآها للمضاربة بأسعار السلع. وقد أدت الأسعار المرتفعة للدقيق والحبوب بصورة خاصة إلى إثارة الانتفاضات في بغداد، لا بين السكان المدنيين وحسب، ولكن في صفوف الجيش أيضاً. ومع أنه تم احتواء هذه الانتفاضات، فقد كان لا بد من اتخاذ التدابير لاصلاح الوضع. وبعد صراع الوزير للاحتفاظ بصلاحياته ألغي عقده لالتزام جباية الضرائب، وعهد إلى مساعده من آل الجراح بمسؤوليه جمع الأموال. وظلت وسيلة التزام الضرائب نافذة ولكن بشرط عدم تكليف الموظفين الحكوميين بمثل هذه المهمة. ومما له مغزاه أن يد مساعد الوزير أطلقت في مجال السيطرة على جميع المصالح الحكومية بينما لم يصرف الوزير من منصبه بل ظل فيه ثلاث سنوات أخرى على الأقل[1]. وبكلام آخر، فان الحكام أدركوا أنهم لا يستطيعون في هذه المرحلة أن يؤلبوا عليهم خصومة الدوائر القوية التي يمثلها الوزير.

إن هذه المناورات السياسية للمحافظة على جبهة موحدة فرضتها تطورات حدثت في الولايات الشرقية والغربية من الامبراطورية. ففي الغرب بلغت حملة فاطمية جديدة مصر عام ٩١٧م/٣٠٧هـ، ونجحت باحتلال قواعد الاسكندرية والجيزة والفيوم. واستغرقت عملية إخراج العدو بقيادة مؤنس ومساعدة أسطول طرسوس نحو سنتين، وكوفيء مؤنس على هذا النجاح باعطائه السيطرة على شؤون مصر وسوريا[2]. وفي الولايات الشرقية كانت التطورات تتوالى بسرعة في كل مكان من آسيا الوسطى إلى أذربيجان. ولئن كانت هذه الأحداث غير متصلة فيما يبدو،

(١) مسكويه، ج١، ص٥٦-١٠٠؛ إبن الأثير، ج٨، ص٨٢-٦؛ التكملة، ص٣١؛ عريب، ص٧٠-٩.

(٢) مسكويه، ج١، ص٧٥-٦؛ عريب، ص٧٩-٨٦.

فانها كانت تدور حول التجارة الشمالية. وقد سبق لنا أن شرحنا التغيرات التي جرت بالنسبة لطرق هذه التجارة. ولم يكن السامانيون، وهم المستفيدون الرئيسيون من هذه التغيرات، موحدين حول كيفية معالجة هذا الوضع الجديد. إن ازدهار خوارزم كان يتم على حساب طبرستان كما كان الاقليمان خاضعين لسلطتهم. وأي اضطراب في طبرستان لا بد أن يجد صداه في خراسان، ولا سيما في نيشابور، حيث كانت لتجار طبرستان علاقات جيدة منذ أيام بني طاهر[١]. وظهر هذا الاختلاف في الرأي باتجاه القائد بارس وقواته إلى بغداد عام ٩٠٧م/٢٩٥هـ. وبعد ثلاث سنوات بعث السامانيون إلى المقتدر بهدية غير مألوفة من الفراء، لا سيما فراء السمور، وكان ذلك في الحقيقة كمن يبعث بمساطر لزبون جديد[٢]. وفي الوقت ذاته بدأوا بمحاولات السيطرة على الري وهي المحطة الحيوية على الطريق بين طبرستان والغرب. ولئن أنكر السامانيون هذه المحاولات بصورة رسمية، فانها سرعان ما أدت إلى نتائج معكوسة[٣].

وفي عام ٩١٤م/٣٠١هـ، نشبت ثورة شيعية في طبرستان، وفي الوقت ذاته اغتيل حاكم سامان. وكانت الثورة الشيعية بقيادة أطروش الحسني المعروف الذي كان يعيش بين الديالمة منذ ١٣ سنة. وكانت للنظام الذي أقامه ميزتان طريفتان هما فرض ضريبة دخل مقدارها ١٠٪ وزعزعة سلطة كبار مالكي الأراضي[٤]. وقد جعل مقرَّهُ في شالوس، وهي موقع منيع يسيطر على الطريق الشمالية بين طبرستان وقزوين[٥]. وأدت هذه الخطوة إلى سلسلة من الانعكاسات في أذربيجان. وهنا كان الاهتمام الأكبر بهذه التجارة بالتعامل مع الخزر عبر طريق القفقاس البرية. ولما كانت هذه الصلة منافسة بصورة مباشرة للطريق البحرية من بلاد الخزر إلى طبرستان، فقد كانت مصالح طبرستان متناقضة مع مصالح أذربيجان[٦].

---

(١) انظر الفصل الثالث.

(٢) عريب، ص٣٥.

(٣) إبن الأثير، ج٨، ص٧٦؛ مسكويه، ج١، ص٣٩ و٤٥.

(٤) إبن الأثير، ج٨، ص٦١-٢؛ مسكويه، ج١، ص٦٣.

(٥) الطبري، ٣، ص٢٢٩٢؛ الاصطخري، ص٢٠٦.

(٦) مسكويه، ج١، ص٤٥؛ إبن خرداذبه، ص١٥٤؛ الاصطخري، ص٢١٨؛ إبن حوقل، ص ٣٨٨، ٣٩٤، ٣٩٨.

وأتاح اغتيال حاكم سامان للفئات المعارضة مجال الاندفاع وراء مطاليبها. وكان التعبير الشديد عن ذلك بانتفاضتين إحداهما في سمرقند الشديدة الحساسية للتجارة وثانيتهما في نيشابور ذات الصلة بطبرستان. ومن حسن الحظ أن نظام آل سامان كان يملك من القوة الداخلية ما مكّنه من التغلب على مثل هذه الصعوبات. ونودي بابن الحاكم القتيل، وهو صبي في الثامنة من عمره، خلفاً لوالده، لكن السلطة الحقيقية كانت بيدي جيهاني، رئيس الادارة واحد أشد رجال العصر ذكاءً[1]. وبعد الاهتمام بالقضايا الداخلية وبتهدئة الممتلكات السامانية، تحول إلى الاهتمام بالقضايا الخارجية. لقد كانت هنالك أسباب عديدة لتشجيع هذه التجارة المزدهرة، ولما كانت بغداد المستودع الرئيسي لهذه التجارة، فقد كان طبيعياً أن يصار إلى تفاهم بين الأطراف المعنية. ولا بد أن يؤدي التعاون بين العاصمتين بخارى وبغداد إلى التغلب على القوى الصغيرة الموجودة في هذه المنطقة سواء كانت في طبرستان أو أذربيجان. غير أن سلطات بغداد كانت على درجات مختلفة من الحماس بالنسبة لمدى هذا التعاون. وكان من المتوقع أن يعمل الوزير التاجر حامد على تشجيع المبادلات التجارية وأن يكون في الواقع متورطاً بها. وكان نصر، وهو القوة الحقيقية في العاصمة، قد أدرك برغم أنه من الخزر، جميع المفاهيم التي ينطوي عليها التعاون مع السامانيين وألقى بثقله وراءه[2]. أما مؤنس الذي كان يُبدي اهتماماً خاصاً بالثغور وبأذربيجان باستمرار، فكان من ناحية أخرى حريصاً على مصالح هذه المناطق ولا يريد أن يراها تُضحّي في سبيل مصالح الشرق[3]. كذلك كان يدرك أن البيزنطيين الذين أرسلوا بعثة تجارية إلى بغداد عام ٩١٨م/٣٠٥هـ، متذرعين بحجة تبادل أسرى الحرب، كانوا أيضاً مهتمين بهذه التجارة التي كانوا يقومون بقسم منها[4].

وبلغت هذه المخططات ذروتها ببعثة من التجـار انطلقت من بغداد في ٢١ حزيران (يونيو) عام ٩٢١م/١١صفر عام ٣٠٩هـ، ووصلت عاصمة بلاد البلغار، في منتصف نهر الفولغا، عند التقائه بنهر كاما، في ١٢ أيار (مايو) عام ٩٢٢م/١٢ محرم

---

(١) الطبري، ٣، ص٢٢٨٩؛ إبن الأثير، ج٨، ص٥٨-٦٠ و٨٦-٨

(٢) عريب، ص٥١؛ مسكويه، ج١، ص٥٢.

(٣) مسكويه، ج١، ص٨٢-٣.

(٤) المصدر السابق، ص٥٣-٥؛ الصابيء، الرسوم، ص١١-١٤.

٣١٠هـ. وكل شيء في هذه الرحلة التي جاء في منتهى الغرابة، من حيث توقيتها، ومنطلقها، وطريقها، وهدفها، وهوية كل شخص اشترك فيها، يساعد على تركيز اهتمام جميع الأطراف المعنية على التجارة الشمالية. ثم إن ذلك يربط كل الخيوط اللازمة لفهم العلاقات بين هذه الأحداث المعقدة التي تتعلق بالشعوب في داخل الامبراطورية وخارجها معاً.

كانت هذه البعثة استجابة لاتصال قام به جيهاني ورئيس البلغار معاً. فقد قام خزري مسلم ممثلاً البلغار برفقة رجل من خوارزم مبعوثاً من قبل جيهاني، برحلة إلى بغداد قبيل عام ٩٢١م/٣٠٩هـ[١]. وقام رجل من خوارزم إسمه تيجين الذي تعرف إلى بلاد البلغار بحكم عمله حداداً في بلده، بمهمة تعريف هذين الرسولين إلى سيده في البلاط[٢]. وكان هذا الأخير بدوره قد أقنع من فوقه بالاصغاء إلى طلباتهما المتواصلة[٣]. وأخيراً تقررت الاستجابة لهذه الرسالة الهامة بارسال وفد يمثل المقتدر لمفاوضة رئيس البلغار. وقد أختير أعضاء هذا الوفد بعناية بسبب معرفتهم الخاصة بتلك البلاد البعيدة واهتمامهم بها. وعلى رأس هذا الوفد كان موظف كبير في خدمة المقتدر، متحدر من أصل روسي عند نهر الفولغا[٤]. وإلى جانبه كان القائد بارس الذي سبق له أن انشق عن السامانيين، وهو أيضاً من أصل سلافي[٥]. أما الثالث فهو بالطبع الوسيط تيجين الخوارزمي. وكان العضو الرابع هو ابن فضلان. ويرجع اليه فضل حصولنا على الوصف الخلاب لهذه الرحلة. وقد ذكر عن عمد أنه نسيب لمحمد بن سليمان الذي لعب دوراً رئيسياً في القضاء على الطولونيين وظل حتى عام ٩١٧م/٣٠٤هـ مسؤولاً عن الشؤون الضرائبية في الري. كان يقوم بدور أمين السر لهذه البعثة الهامة، ثم أن أهميته ظاهرة بارتباطه بالري[٦]. ولا ريب أن موفد البلغار رافق الوفد عند عودته لكن ممثل جيهاني احتجز في بغداد[٧].

---

(١) إبن فضلان، ص٦٩ و٧٧.
(٢) المصدر السابق، ص٨٠-١ و١٣٦.
(٣) المصدر السابق، ص٨١.
(٤) المصدر السابق، ص٦٩.
(٥) إبن فضلان، ص٦٩.
(٦) إبن فضلان، ص٦٥، ٦٩؛ مسكويه؛ ج١، ص٥١؛ راجع ما قبله أيضاً.
(٧) إبن فضلان، ص٧٧.

وانطلق الوفد من العاصمة واتجه نحو الشرق على الطريق الرئيسية إلى الري حيث انتظر ١١ يوماً بفارغ صبر لتأمين حماية له لمواصلة السير ابعـد إلى الشرق[١]. والظاهر أن ذلك لم يتوفر إذ أن الوفد انضم إلى قافلة تجارية وكان عليه أن يتكتم عند مروره في منطقة طبرستان الخاضعة للشيعة في المنطقة[٢]. وبوصوله إلى بخارى عاصمة السامانيين إستقبل الوفد بمن فيه بارس المنشق استقبالاً ودياً من قبل جيهاني ثم قدم أعضاؤه إلى الحاكم الطفل. يضاف إلى ذلك أنهم منحوا كل مساعدة لازمة خلال المراحل التالية لرحلتهم إلى خوارزم، وحول بحر قزوين إلى الفولغا[٣]. وإذا استثنينا مخاطر السفر المألوفة، رأينا أن الصعوبة الأساسية كانت تأمين السماح بالمرور في مناطق قبائل الغز والبيشينغ التركية البدوية. وبالاضافة إلى وثائق اعتمـادهم ومعرفتهم بالمنطقة، كان المرافقون قد ساعدوا الوفد على إقناع البدو المترددين بالسماح بمثل هذا الخرق الذي لا سابقة له لأصول سريتهم[٤]. وبالوصول أخيراً إلى عاصمة البلغار رأى الوفد بنفسه سبب قوة هذا الشعب والمبرر لبعثته الخاصة. كان البلغار قد بدأوا الاستيطان على مفترق الطرق التجارية بين الشرق والغرب براً من خوارزم إلى كييف، والشمال والجنوب من بحر قزوين عبر نهر الفولغا إلى شواطىء بحر البلطيك. ولم يكونوا بحاجة للذهاب إلى أي مكان للتجارة لأنها كانت كلها تأتي إليهم، كذلك لم يجدوا صعوبة في جمع ضريبة ١٠٪[٥]، لكنهم لم يكونوا موحدين سياسياً ولذلك كانوا خاضعين إلى حد ما إلى الخزر، وهم أقوى منهم، وجيران لهم إلى الجنوب الغربي، يسيطرون على مصب نهر الفولغا. وللمحافظة على الهدوء كان البلغار ملزمين بتقديم ضريبة للخزر هي فراء سمور من كل بيت واحد[٦]. وإزاء الضغط من الخزر والترك، كان البلغار يبحثون عن حلفاء ثم أن السامانيين كانوا أيضاً مثلهم متلهفين إلى إيجاد حلفاء يساعدونهم على إخضاع القبائل التركية المشاغبة وإبعاد سيطرة الخزر عن بحر قزوين. وكان وجود مسلمين بين البلغار واستعداد عدد آخر منهم لاعتناق

(١) المصدر السابق، ص٧٤.
(٢) المصدر السابق، ص٧٤-٥.
(٣) المصدر السابق، ص٧٦- ٧.
(٤) المصدر السابق، ص٩٨؛ ١٠٣-٤؛ ١٠٧.
(٥) المصدر السابق، ص١٤٥.
(٦) المصدر السابق، ص١١٣ و١٤٥.

الدين الاسلامي مساعدين على تمتين التحالف مع السامانيين[1]. وتحقق ازدهار البلغار والسامانيين جميعاً على حساب الخزر الذين انهارت سلطاتهم في عام ٩٦٥م/٣٥٥هـ، والشيعة في طبرستان الذين تدنت مكانتهم إلى الدرك الأسفل خلال عشر سنوات.

ولا بد أن الحاكمين في بخارى وبغداد أصيبوا بالدهشة إلى حد كبير للنتائج التي أسفرت عن انحطاط طبرستان الاقتصادي. ولكن أملهم بأن يتمكنوا من التغلب على أية مقاومة لسياستهم المركزة في المنطقة الواقعة للجنوب والجنوب الغربي من بحر قزوين، سرعان ما تحطم على أيدي الديالمة. إن هذا الشعب الذي كان حاصراً نشاطاته بمنطقته الجبلية أصيب بالأذى الشديد من جراء هذا الانحطاط الاقتصادي. لقد كان وجود هذا الشعب نادراً في صفوف القوات العسكرية المتعددة الأجناس في الامبراطورية. ومع أن الاسلام كان قد رسخ في أوساط هذا الشعب، فان التغيير في التنظيم الاجتماعي السياسي لم يكن كبيراً. ثم أن اعتناقهم المذهب الشيعي بصورته الزيدية كان عائداً إلى النشاطات التبشيرية أكثر منه وسيلة خاصة للاحتجاج. ثم أتاحت لهم الظروف الاقتصادية الجديدة مناسبة للاحتجاج وأخرجتهم من عزلتهم. وفي أول الأمر ثار كل رئيس قبيلة أو مجموعة، وكل قائد قرية، أو بلدة أو منطقة، وكل أمير من أمراء العائلات الحاكمة في المنطقة، مدعوماً برجاله، للدفاع عن مصالحهم ولتوطيد سيطرتهم على الطريق الثانوية من الري إلى بغداد عبر قزوين، أو على الطريق الرئيسية عبر همدان. ونهض سكان أذربيجان الذين تضرروا من الانحطاط التجاري للدفاع عن أراضيهم في وجه تعديات الديالمة. وكان حكام بخارى وبغداد شديدي الاهتمام بالمحافظة على الصلة بين أراضيهم وكانوا على استعداد للقيام بأي عمل لتحقيق هذه الغاية. وأدت محاولاتهم إلى تعقيد الوضع وخدمة الديالمة. وحاول السامانيون أن يستغلوا الخلافات الداخلية بين الديالمة لاستخدام فئة منهم ضد فئة أخرى. وكانت النتيجة قيام سلسلة من التحالفات المحيرة التي كانت أطرافها تتغير بسرعة مدهشة مربكة لجميع المعنيين بها. لقد حاولت الحكومة المركزية تخويف بعض الأطراف وإرضاء البعض الآخر. ولما فشلت الحملات العسكرية وسع الاقطاع

---

(١) المصدر السابق، ص٦٧-٨؛ ١١٧-١٨؛ ١٢٠-٢؛ ١٣٥.

الاداري العسكري ليشمل كل قائد ديلمي أو غير ديلمي، قادر على فرض سيطرته على أية بقعة. ثم منحت هبات عقارية، أو إقطاعات عادية، لاقناع بعض القادة للقبول بالاقطاع الاداري العسكري. ولكن الصلة بالديالمة كانت قد انقطعت وفشلت الجهود لاحتوائهم. وتمكن ثلاثة من قادتهم أن ينشئوا ثلاث سلالات عمرت فترة قصيرة فقط وكانت بلا أهمية لولا أنها جاءت تمهيداً للبويهيين الذين احتلوا بغداد نفسها بعد فترة من الزمن(١).

وبسبب العجز عن مواجهة هذه الاضطرابات كلها بدأت الحكومة المركزية تضعف، فأسرع الحنابلة الرجعيون في العاصمة إلى استغلال الوضع للتأكيد على قوتهم. ولارضائهم عمد الوزير العاجز حامد إلى تقديم كبش محرقة لهم. فجيء بالحلاج المتزهد، غير المؤذي، من السجن الذي قضى فيه تسع سنوات وحوكم محاكمة شكلية ثم أعدم عام ٩٢٢م/٣٠٩هـ(٢). ولعل أفضل ما يمثل جو بغداد آنذاك أنه سمح بمظاهرات عامة ضد الطبري عند وفاته فيها عام ٩٢٣م/٣١٠هـ، ومنعت بالتالي إقامة جنازة محترمة له لمجرد أنه رفض الاعتراف بابن حنبل فقيهاً(٣). على أن هذه الانتفاضات لم تفد الحكومة على الاطلاق لأنها كانت محاولة للتمويه على القضية الأساسية وهي العجز المالي. كانت المداخيل قد انخفضت بسبب الاضطراب الذي أحدثه الديالمة في المناطق الوسطى، كما زادت النفقات بسبب التدابير العسكرية المتخذة ضدهم. ولما حاول مساعد الوزير، علي بن عيسى، أن يتشدد بالانفاق، إحتج العسكريون على ذلك(٤). ونتيجة لذلك عزل جهاز آل الجراح برئاسة حامد سنة ٩٢٣م/٣١١هـ، واستبدل بجهاز جاهز باستمرار من آل الفرات.

ومما له مغزاه أن هذه السنة يشار إليها في مصادرنا بسنة الخراب(٥). إن أحداث هذا العام تبرر إطلاق مثل هذا الوصف، على أن هنالك أيضاً ما يبرر ذلك في

---

(١) مسكويه، ج١، ١١٧؛ ١٦١-٢؛ ٢١٣-٤؛ إبن الأثير، ج٨، ص١٢٨-٩؛ ١٣٨-٤٥؛ ١٥٧-٩؛ ١٩٩. التكملة، ص٣٨، ٥١-٢؛ عريب ١٣٧-٨؛ ١٥٤؛ ١٦١.

(٢) مسكويه، ج١، ص٧٦-٨٢.

(٣) إبن الأثير، ج٨، ص٩٨؛ مسكويه، ج١، ص٨٤.

(٤) مسكويه، ج١، ص٨٥-٨.

(٥) عريب، ص١١٠

أحداث السنة السابقة والسنة التالية. لقد كانت هذه السنة بداية النهاية. بعد أربعة أيام من تغيير الوزير، بدأ قرامطة البحرين سلسلة من الهجمات الصاعقة المخربة على المدن والقوافل، فكأن ذلك كان مدبراً للتوافق مع التغيير. كان الهجوم الأول على البصرة حيث تمكنت قوة من ١٧٠٠ رجل فقط أن تحتل المدينة وتنهبها طوال سبعة عشر يوماً[١]. وبعد عشرة أشهر هاجم القرامطة قافلة حجاج في طريق العودة إلى بغداد، ونهبوها وأسروا العديد من الحجاج البارزين[٢]. وكانت هاتان الغزوتان نموذجاً لجميع الغزوات الأخرى التي حدثت بين وقت آخر خلال نصف قرن. لقد اختار هؤلاء القرامطة أن يبقوا هادئين طوال ١٧ عاماً وكانوا قانعين بالحصول على بعض العطاءات والتساهلات التجارية الطفيفة من بغداد. وفي عام **٩١٣م / ٣٠١هـ** اغتيل قائدهم الأول حسن الجنابي، وخلفه ابنه سعيد. ولما عجز هذا الأخير عن تثبيت قيادته، استبدل بأخيه الأصغر سليمان الذي نفح الحركة بحياة جديدة. كان في السابعة عشرة من عمره فقط عام **٩٢٣م / ٣١١هـ** ولكنه كان قائداً موهوباً إلى حد كبير. إن إستمرار ظهور العدد ١٧ في حركاته الأولى يشير إلى أنه كان يحاول أن يؤكد أن السنوات السبع عشرة الهادئة السابقة ذهبت ضياعاً، وأنه مصمم على الاحتفال بمولده السابع عشر بضربة عنيفة مفاجئة. ولا فائدة من محاولة البحث عن وجود صلة بين هذه الحركة والفاطميين في شمالي افريقيا، أو نفي وجود مثل هذه الصلة. إن جميع الأنباء في هذا المجال متكلفة بعيدة الاحتمال، ومتناقضة باستمرار. ولعلها كانت تشجع أو تنشر من قبل الأطراف المعنية نفسها. وليس ما يضر المرء على كل حال أن يجعل خصمه يعتقد أنه يحظى بدعم من طرف آخر. والواقع هو أن نشاطات قرامطة البحرين والفاطميين لم تكن متناسقة ثم أنهم تحاربوا عندما تواجهوا لأول مرة[٣].

وكانت مخططات سليمان والقرامطة تهدف إلى الاستيلاء على قسم من الأرباح التجارية في الخليج، والصحراء السورية العراقية، والصحراء العربية. وقد كانوا منحوا حقوقاً تجارية في سيراف لكنهم سرعان ما أدركوا أن تلك كانت في الحقيقة نقطة في محيط. ولذلك عمدوا بقيادة سليمان النشيطة إلى إحتلال موانىء عمان، وبذلك

---

(١) مسكويه، ج١، ص١٠٤-٥؛ عريب ١١٠-١١١.

(٢) مسكويه، ج١، ص١٢٠-١.

(٣) انظر الفصل التاسع.

سيطروا على شاطىء الخليج العربي. ثم حاولوا بعد ذلك إقامة مراكز مراقبة على الجهة الفارسية من الخليج. وكانت هجماتهم على البصرة كافية لتنفير التجارة عن هذه الميناء المزدهرة، وتحويلها إلى موانىء خاضعة لهم حيث كانوا يفرضون ضرائبهم ويجمعونها[1]. أما بالنسبة للطرق البرية فقد استداروا في البداية إلى أهداف سهلة، هي قوافل الحجاج التي كادت أن تكون هامة كالقوافل التجارية. إن قدسية المناسبة لم تردع القرامطة ولو انهم لم يكونوا ضد الحج بصورة خاصة. ولقد كانوا معارضين لاستغلال الحج من قبل التجار لزيادة أرباحهم، كما أن الكثيرين منا في الوقت الحاضر معارضون لاستغلال ذكرى الميلاد تجارياً. وبعد هذا الاعلان عن نيتهم، تحول القرامطة إلى الطريق التجارية بين الشمال والجنوب عبر الصحراء السورية العراقية، وحاولوا السيطرة على المدن التجارية عبر هذه الطريق. وكان هدفهم الذي تحقق في النهاية أن يجمعوا ما كانوا يسمونه بالضرائب وما كان خصومهم يفضلون تسميته بمال الحماية[2].

وكان طبيعياً أن يصاب حكام بغداد بالذعر إزاء هذا الخطر الجديد على التجارة، لا سيما حيال السهولة التي تم بها للقرامطة تحقيق انتصاراتهم العسكرية. ولم يكن ذلك لأن للقرامطة قوات رهيبة، إذ أن أكبر عدد مذكور لهذه القوات هو ٢٧٠٠ جندي، غير أن هذه الحقيقة هي التي أرهبت حكام بغداد[3]. لقد كان ذلك دليلاً واضحاً على أن القرامطة كانوا قادرين على كسب انتصاراتهم لأنهم كانوا يحظون بعطف السكان المحليين في المناطق التي يعملون فيها، ولا سيما في العراق. كان هنالك خلل واضح في حكومة فقدت دعم رعيتها إلى هذا الحد. وإذا كانت هذه الحكومة تريد الاستمرار بالحكم، فقد وجب عليها أن تقوم بتغيرات جذرية وذلك على وجه السرعة. ولا غرابة في أن مصادرنا تربط سنة الخراب ٩٢٣م / ٣١١هـ باحتمال حدوث إنقلاب عسكري وشيك للسيطرة على الحكومة. ويعود عدم حدوث ذلك في هذا الوقت إلى أن القائد مؤنس، العسكري الوحيد الذي كان بإمكانه تحقيق مثل

---

(١) إبن حوقل، ص٢٥؛ المسعودي، التنبيه، ص٣٩٣؛ مسكويه، ج١، ص١٣٩، ٢٨٤.

(٢) مسكويه، ج١، ص١٤٥-٦؛ ١٧٣-٨٢؛ ٢٠١؛ عريب، ص١١٨ و١٣٤؛ التكملة، ص٥٣؛ الصابىء، القرامطة، ص٥٦؛ المسعودي، التنبيه، ص ٣٩٠.

(٣) الصابىء، القرامطة، ص٤٩.

هـذا الانقـلاب في هـذا الـوقت، لم يكن يـريـده[1]. لقـد استـطاع عبـر السنـوات المتـواليـة ان يـزداد قـوة، لأن النـاس ادركـوا ان السبيـل الـوحيـد لتأمين عطاءاتهم كانت وضع انفسهم تحت قيادته[2]. وقد توصل إلى اتفاق ناجح مع رجال الادارة لضمان إنتظام الدفع لقاء دعمه لهم طالما حافظوا على وعدهم. ولم يكن معارضاً للاقطاع الاداري العسكري بالذات لكنه كان حريصاً على عدم العمل به في المناطق التي خصصت عائداتها للدفع لرجاله، أي في سوريا ومصر. أما القادة العسكريون في الولايات الأخرى فكانـوا يعتقدون أن هـذا النوع من الاقـطاع هو السبيل الوحيد للانقاذ، ولا سيما إزاء ظهور حشود الديالمة. وكان نصر، القائد العسكري الأهم في بغداد، مقتنعاً بأن الانقلاب العسكري محتوم، وكان يتصرف على أساس أنه حصل بالفعل[3].

وكان الموظفون المدنيون، في العاصمة وفي الولايات على السواء، منقسمين في آرائهم بشأن علاقاتهم بالعسكريين. وبينما كان معظم آل الجراح وأنصارهم على إستعداد لمواصلة التعاون مع العسكريين، حتى أن عدداً منهم لم يشعر بوخز ضمير للخضوع التام لهم، فقد ظل آل الفرات متمسكين باقتناعهم بوجوب إخضاع القادة العسكريين للسطات المدنية. ولذلك دفع الوزير الفراتي وابنه حياتهما ثمناً لذلك نزولاً عند إصرار القادة العسكريين، بعد صرفهما من الوزارة عام ٩٢٤م / ٣١٢هـ[4]. ثم ان السنوات الثماني الباقية من عهد المقتدر سادها صراع بين فئات مختلفة من العسكريين والمدنيين لإقامة نظام جديد. ولم تتحسن الحالة عندما رأى المقتدر الذي بلغ سن الرشد أنه ليس ما يبرر عدم ممارسته صلاحياته والحكم الفعلي. وفي هذه الفترة من عدم الاستقرار الذي بلغ حده الأقصى، تعاقب تسعة وزراء وقد بقي أحدهم في منصبه ما لا يزيد عن شهرين فقط. وفي عام **٩٢٩م / ٣١٧هـ** قلق مؤنس من تناقص العائدات وأثّر ذلك على المدفوعات لرجاله، فنظم إنقلاباً ضد المقتدر. وعزل الخليفة المتطفل، واستبدل بعباسي آخر أكثر نضجاً لقّب بالقاهر.

---

(١) الصابىء، الوزراء، ص٤٥-٦.

(٢) مسكويه، ج١، ص١١٥.

(٣) التكملة، ص٥٧.

(٤) المصدر السابق، ص١٣٧.

ولكن القوات المختارة التي كانت صلاحياتها في بغداد إحتفالية بالدرجة الأولى، تمكنت بدعم من قبل بعض قوات الشرطة، أن تقلب الموقف بسرعة وأن تعيد المقتدر إلى منصبه[١]. ووثوقاً منه بقوته الجديدة، بادر المقتدر بجرأة إلى توطيد السيادة المدنية على العسكريين. ومن أجل ذلك عهد بالادارة بكاملها في عام ٩٣١م / ٣١٩هـ إلى حسين بن قاسم المتحدر من عائلة قديمة من الوزراء[٢]. وللتأكيد على مسؤوليته وسلطته أضفى عليه لقب موقر، ثم تقرر أن يظهر اسمه على النقد إلى جانب اسم الخليفة[٣]. وبدأ باستغلال إتجاه ناشىء في بعض الولايات لتنفيذ سياسته. فقد كان بعض الاداريين المدنيين في الولايات قد أخذوا بتجنيد جيوشهم الخاصة من صفوف أهل الديلم، واستخدموا هذه القوات لإقامة إدارات شبه مستقلة في مناطقهم. ووفّر هؤلاء الاداريون مناسبة مثالية للتدليل على مبدأ سيادة المدنيين. ولذلك تم الاعتراف بهم وثبتوا من قبل الحكومة المركزية مسؤولين عن شؤون هذه المناطق[٤]. لقد كان ذلك سهلاً إلى حد ما ،ولكن القضية كانت شيئاً آخر حين وجّه الوزير إهتمامه للعسكريين. كانت محاولاته للتفريق والحكم شديدة الوضوح بحيث لم تحقق الغاية منها بل نجحت بدفع مؤنس إلى الجدار. ولما أخذ مؤنس بالتعبير عن بعض مظاهر الخلاف، صرف الوزير العظيم بسرعة بعد قضاء سبعة أشهر فقط في منصبه. ولكن ذلك جاء متأخراً فقد زحف مؤنس على بغداد، وقتل المقتدر في القتال الناشب في عام ٩٣٢م/ ٣٢٠هـ[٥].

وللمرة الثانية نصب القاهر الذي وقع عليه إختيار مؤنس منذ ثلاث سنوات، خليفة جديداً. ربما كان القاهر ناضجاً. ولكنه كان غبياً ولا ريب، إذ أنه سرعان ما تسلم السلطة حتى انغمس بمؤامرات لدعم فئة عسكرية ضد اخرى[٦]. وفي عام ٩٣٣م / ٣٢١هـ نجح بالقضاء على مؤنس. لكن مقتل هذا القائد المسن المحترم لم يكن غير إزالة أحد عناصر الاستقرار. ولما كان هذا الصراع يجري في بغداد فإن

(١) المصدر السابق، ص١٨٧-٢٠٠.
(٢) انظر الفصل السادس.
(٣) عريب، ص١٦٥؛ مسكويه، ج١، ص٢٢٣.
(٤) مسكويه، ج١، ص١٤٧؛ ١٥٨-٩؛ ١٦٦؛ إبن الأثير، ج٨، ص١٣٥؛ عريب، ص١٣٨.
(٥) مسكويه، ج١، ص١٦٦-٧٩.
(٦) المصدر السابق، ص٢٥٩-٦٤.

سكانها، بميولهم الشيعية والحنبلية، انجروا إلى هذا الصراع[1]. وتكاثرت المؤامرات. وأخيراً انقلب المتآمرون على القـاهر وخلعوه بعد عهد مضطرب دام ١٨ شهراً فقط، ٩٣٢-٤م / ٣٢٠-٢هـ.

عند هذا الحد، قرر القادة العسكريون، بعد أن أدركوا أنه ليس بينهم من يستطيع السيطرة على الآخرين، أن يفسحوا المجال أمام رجال السياسة، كما يقال، لحل مشكلتهم. ولتحقيق هذا الهدف اتفقوا على خلافة أحد أبناء المقتدر الذي بويع باسم الراضي[2]. كان شاباً غير ذي خبرة، في أواسط العشرينات من عمره لكنه قام بجهد رائع لمواجهة الأزمة. وعين وزيراً جمع في جهازه مجموعة من آل الجراح وآل الفرات، وأطلق يده للقيام بما يراه مناسباً[3]. وفي هذه الظروف كان محتوماً تقريباً أن يجد الوزير نفسه على خلاف مع هذا القائد العسكري أو ذاك. وبعد سنة من العمل الشاق في محاولة منه للتوفيق بين المصالح الحكومية ومصالح القادة العسكريين في بغداد والولايات، وجد أنه لا بد له من إتخاذ بعض التدابير الصارمة ضد قائد عسكري متطفل إلى حد كبير. ولما وجد أن هذه التدابير لم تُثِر أية ردة فعل من أنصار القائد، فقد ظن الوزير أن وضعه مضمون إلى حد يتيح لهَ أن يتسلم الأمور بنفسه ويضع العسكريين في مكانهم. ثم عزل المجموعة التي جاءت معه واستبدلها بأبنه بصفته وزيراً ثانياً[4]. وكان واضحاً أنه بالغ بتقدير سلطته إذ أن العسكريين استطاعوا بعد أشهر قليلة أن يزيحوه من منصبه وأن يستبدلوه بآخر أحب إليهم من آل الجراح[5]. وبعد شهرين اضطر هؤلاء أيضاً للاستقالة وخلفهم وزيران آخران خلال أشهر قليلة. لقد أعلن المدنيون إفلاسهم ولم يكن أمام الراضي أي خيار آخر غير أن يستدعي القادة العسكريين لاستلام الشؤون الحكومية[6].

وكانت سنة ٩٣٦م / ٣٢٤هـ بداية عقد آخر من المزيد من الاضطراب.

---

(١) المصدر السابق، ص٣٢٢؛ إبن الأثير، ج٨، ص٢٠٤.
(٢) مسكويه، ج١، ص٢٩٠.
(٣) المصدر السابق، ص٢٩٢-٥؛ إبن الأثير، ج٨، ص٢١١.
(٤) مسكويه، ج١، ص٣٠٥-٦؛ ٣١٨-٢٣.
(٥) المصدر السابق، ص٣٣٦.
(٦) المصدر السابق، ص٣٥١-٢.

وكـان قـد انشيء منصب جـديـد، دعي القـائم بـه أمـير الأمـراء، وعهـد إليه بالسلطة الكاملة على جميع القوات العسكرية وعلى جميع المصالح الحكومية أيضاً. لم يكن أعلى من الوزير رتبة وحسب، ولكنه كان إلى جانب ذلك مسؤولاً عن الشؤون الضرائبية في العاصمة والولايات. لقد كان ذلك جيداً، ولعله كان ينجح لو أنه تبقى للحكومة المركزية شيء تعطيه. الخزينة في بغداد لم تعد خزينة مركزية، وقد كانت خاوية على كل حال، كما أن «الولايات» لم تعد تشمل غير الجوار المباشر لبغداد. وكان السامانيون لا يزالون مسيطرين على القسم الأكبر من ممتلكاتهم في الشرق لكنهم كانوا لا يزالون منهمكين في صد التيار الديلمي. وكان الديالمة يتنقلون في الهضبة الايرانية، يحارب بعضهم بعضاً، ويحاربون كل فئة اخرى، في محاولة منهم للتوسع. وكان الذين يضطرون للنزوح أمام خصومهم الديالمة يتجهون إلى جنوبي العراق حيث ينخرطون في خدمة بني بريد، موظفي الضرائب السابقين الذين كانوا في هذا الوقت يسيطرون على هذه المنطقة[1]. وكان القرامطة قد تراخوا قليلاً لكنهم كانوا لا يزالون يسيطرون على شرقي شبه الجزيرة العربية ويشعرون بقية أنحاء شبه الجزيرة بوجودهم. وكانت الجزيرة والثغور في أيدي الحمدانيين، بينما أصبحت مصر وسوريا مستقلتين استقلالاً ذاتياً بالفعل في ظل الأخشيديين[2].

إن تنصيب رجل قوي والتضحية بالمبدأ المفضل منذ القدم بالفصل بين الشؤون العسكرية والضرائبية، لم ينقذا الامبراطورية، لأن الامبراطوريـة لم تعد مـوجودة لتنقــذ. إن هذه التدابير اليائسة لم تنتج غير المزيد من الغموض. وفي فترة عشرة أعوام ٩٣٦-٤٥م / ٣٢٤-٣٤هـ تحارب خمسة قادة عسكريين فيما بينهم، وتعاقب الواحد منهم بعد الآخر. وفي إحدى مراحل هذا الصراع طالب رجال الجيش بتعيين أحد بن العباس في هذا المنصب الرفيع، ولكن ذلك لم يكن غير صدى للماضي[3]. فلا القرامطة ولا الديالمة كانوا ليعترفوا بمثل هذه الدمية، وقد أدخل القرامطة في الصراع كحلفاء لأحد المتنافسين بينما جنّد الديالمة من قبل جميع المشتركين في هذا الصراع[4]. لقد كانت قوات الديالمة الرئيسية بقيادة البويهيين الفعالة تتقدم نحو

(١) المصدر السابق، ص٢٥٤-٨؛ ٣٠١

(٢) المصدر السابق، ص٣٦٦-٧.

(٣) الصولي، الراضي، ص٢٠٤.

(٤) مسكويه، ج٢، ص٢٤؛ إبن الأثير، ج٨، ص٢٧٨.

العراق من الشرق والجنوب الشرقي[1]. وكان هدفها الاستيلاء على بغداد، وقد كان ذلك في هذه الظروف هدفاً قريب المنال. لم تكن هذه القوات تحتاج إلى أكثر من إنتظار الفرصة الملائمة إلى أن تستنفد قوات العاصمة نفسها في قتال غير مجد. ولما مات الراضي عام ٩٤٠م / ٣٢٩هـ خلفه أخوه المتقي الذي تورط أيضاً بالصراع. ثم خلع بسهولة وفقىء بصره عقاباً له على جهوده عام ٩٤٤م / ٣٣٣هـ[2]. وخلفه شقيق آخر له اسمه المستكفي الذي شهد نهاية هذه المرحلة. وقد حدث ذلك بعد مبايعته بسرعة حين وقع منصب أمير الأمراء بيدي مدني وقد كان هذا في الواقع دليلاً على أن العسكريين تخلوا عن محاولة إنقاذ حكومة بغداد المركزية.

(١) مسكويه، ج٢، ص٣٧، ٥٥.
(٢) المصدر السابق، ص٦٧-٧٢؛ الصولي، الراضي، ص٢٤٨-٩.

الفصل الثامن

بنو بويه

بانهيار الحكومة المركزية وبظهور الديالمة كانت بداية انقسام البلاد الاسلامية الى منطقتين متمايزتين بوضوح، وكان الخط الفاصل يمر عبر المنحدرات الغربية لجبال زغروس باتجاه الساحل الشرقي للخليج الفارسي. وللشرق من هذا الخط كان العالم الايراني يستعيد هويته بصورة متواصلة ولو أنه لم يكن موحداً على الاطلاق. وللغرب من هذا الخط، ظل العالم العربي المقسم أيضا يحيا بالصورة التي نعهدها في الوقت الحاضر. لقد نجح الفاتحون العرب في دفع الجدار البوذي الى الوراء حتى الحدود الصينية، وبذلك صارت مناطق ايران الخارجية جزءاً صميمياً من العالم الاسلامي. ولكن هذه المناطق التي دعاها العرب بالشرق بسبب الملابسات التي رافقت الفتح، ظلت ذات وضع خاص داخل الامبراطورية[١]. أما ايران الغربية، موطن الساسانيين، فكانت من ناحية أخرى أشد تأثراً بالتوغل العربي وبالسيطرة اللاحقة. ومن وجهة نظر العرب كانت المناطق الممتدة شرقاً الى الهضبة الايرانية الوسطى معتبرة ملكاً لهم. وفي القرنين الأولين من العصر الاسلامي كانت طباسين، للشمال الشرقي من صحراء دشتي كفير نقطة الحدود و«باب» الشرق[٢]. وفي عهد آل طاهر نقلت هذه النقطة غرباً الى الري. ثم جاء دور الديالمة لتنقلها أبعد الى الغرب، الى العراق. ان هذا الشعب المكون بالدرجة الأولى من سكان جبليين في جبال إلبورز، بقي في الواقع مستقلاً في عهدي الساسانيين والعرب، ثم أخذ يندفع عبر الهضبة الوسطى ليجدد

---

(١) Shaban, **The Abbasid Revolution,** pp1-15.

(٢) البلاذري، فتوح، ص٤٠٣.

عن غير قصد تقريباً، مطالبة الايرانيين بأرضهم نفسها. وليس من الصواب أن نوحي بأن هذه الحركة قومية، لأنها لم تكن كذلك. والحقيقة أن ردة الفعل الأولى من قبل القادة الديالمة كانت بعد استقرارهم في أراضيهم الجديدة هذه، أن يغرقوا أنفسهم بالثقافة العربية وأن يتبنوها ثقافة خاصة بهم. ومع ذلك فإنهم أتاحوا للايرانيين الآخرين، ولا سيما أهالي فارس، مجال تأكيد سيطرتهم على سكان العراق الذين كانو أكثر استعراباً. ومن الطريف أن نلاحظ أن شعوبا أخرى لاحقة غير ايـرانية، كالسلاجقة والمغول، اتجهت في هذا الاتجاه وساعدت في دعم ادعاءات الايرانيين.

وكان الديالمة في بلادهم خاضعين لعدد من الأمراء، بعضهم من أصول قديمة؛ أو لشيوخ قبائل محليين. وكان هنالك من المشايخ مقدار ما كان هنالك من تلال في سلسلة جبال البورز[١]. وكانت هذه الحقائق الهامة، على بساطتها، منعكسة في الاندفاع المثلث الاتجاهات من قبل هذا الشعب في المناطق المجاورة. كـانت مجموعة منه بقيادة آل مسافر الأشداء ذوي النفوذ قد اندفعت برغم محافظتها على قاعدتها التي انطلقت منها نحو بحر قزوين وفرضت سيطرتها على بقعة على ساحل البحر في اذربيجان. وكان من شأن مكانتهم عند زملائهم بين الأمراء المستقلين أو المتمتعين باستقلال ذاتي في منطقة القفقاس ان ساعدتهم أكثر من قواتهم العسكرية للمحافظة على مصالحهم طوال سبعين سنة تقريبا[٢]. وقام قادة ديالمة آخرون أدنى أصولاً، ولو أنهم أكثر قواتاً، بقيادة اتباعهم نحو الشرق حيث خدموا بعض الوقت في جيوش السامانيين. ومع مرور الوقت استطاعوا أن يحتلوا المناطق الغنية في طبرستان وجرجان حيث انشأوا السلالة الزيارية وحافظوا عليها فترة تزيد عن قـرن إلى أن احتل السلاجقة هذه المناطق عام ١٠٣٠/٤٢١. ومما له أهميته أن الزياريين اهتموا بالمحافظة على علاقات جيدة مع السامانيين ثم خلفائهم القزنويين، لكنهم واجهوا صراعاً اقتصادياً مع انسبائهم الديالمة، الذين كان أبرزهم البويهيين.

ومما يدعو إلى السخرية أن البويهيين برزوا لأول مرة في خدمة الزياريين. كانوا ثلاثة أخوة لأب واحد اسمه بويه يقودون معاً بضع مئات من الجنود. وسواء كان ذلك

---

(١) إبن حوقل، ص٣٧٦-٧.
(٢) المصدر السابق، ص٣٤٨ و ٣٥٤.

عمداً أم مصادفة، فان طاقاتهم وجهت نحو الجنوب حيث حققوا بعض النجاح. وأدى هذا النجاح الأولي، بما أتاحه لهم من فرص، الى اقناع قادة آخرين بالانضمام اليهم مع رجالهم[1]. وفي اطار هذا النوع من القيادة الجماعية تزايدت القوات البويهية باستمرار. وسرعان ما وجدت نفسها سيدة على القسم الأكبر من جنوبي ايران وغربيه. وأدى ضغطهم على جنوبي العراق الى الاسراع في سقوط الحكومة المركزية. ولدى حدوث ذلك دخلوا بغداد بلا مقاومة عام ٩٤٥م/٣٣٤هـ. ولم يكونوا يعتقدون أن هذا العمل يتطلب منهم أي جهد خاص أو يقتضي أي تغيير في المخطط. ان التنظيم الخاص الذي كان قائما منذ بداية مغامرتهم الناجحة تقريباً، ظل مستمراً على حاله كأن دخول هذه المدينة الكبيرة لم يكن أكثر أهمية من احتلال مدينة في ولاية. والواقع أن هذا التنظيم استمر، بدون أي تغيير تقريبا، طوال عهدهم الذي امتد سنة وعشر سنوات. لقد كان ذلك اتحاداً بويهياً بقيت فيه المناطق منفصلة، لكل منها قواتها ومواردها. وكان التعاون لتحقيق غاية محددة أمراً مرغوباً، وكان يتم عند الحاجة، أما التوحيد فكان غير ذي موضوع. وحين جرى التوحيد بقوة الظروف في عام ٩٧٨م/٣٦٧هـ، لم يدم ذلك غير خمس سنوات فقط، ثم لم تجر أية محاولة لجعله دائما فانهار عام ٩٨٣م/٣٧٢هـ. والاستنتاج المترتب على ذلك هو أن الأخوة البويهيين تنبهوا، ولا ريب، الى الروح الاقليمية السائدة في هذه الأقاليم وقرروا ازاء ذلك السماح لكل اقليم أن يواصل السعي في سبيل مصالحه مع أدنى حد ممكن من التدخل من قبل الأقاليم الأخرى. ثم أنهم كانوا متنبهين، ولا شك، الى طبيعة مكانتهم بين أتباعهم. وإذا كان المشايخ الآخرون قد وضعوا أنفسهم تحت القيادة البويهية، فانه لا بد مع ذلك، من أخذ فرديتهم الخاصة بهم بعين الاعتبار واستقلالهم الحديث الذي يتمسكون به بقوة في جبالهم. وبقبول مبدأ تساويهم في نظام القيادة الجماعية هذا كان الأخوة يضعون في الواقع نموذجاً يتبع في الولايات، حيث لا يكون أي واحد منهم أكثر من قائد بين قادة متساوين. بذلك يكون للمشايخ الاخرين بعض السلطة في أقاليمهم الجديدة. وعلى هذا الأساس كان أحد الأخوة في القطاع الشمالي من الهضبة، من الري الى ولاية الجبال. وكان الآخر، وهو الأكبر سناً، مسؤولاً عن ولاية فارس. أما الأصغر فقد أعطي ولايتي كرمان وخوزستان الساحليتين، حيث

---

(١) مسكويه، مجلد ١، ص٣٥٣، مجلد ٢، ص٥ و١٢٢؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٢٠١.

تمكن أن يزحف نحو العراق، وأن يدخل بغداد في النهاية. ولاعطائه القيادة في هذه المناطق كلها أهميته الاقتصادية والسياسية. من ناحية اقتصادية كانت هذه المناطق تسيطر على جميع مداخل تجارة المحيط الهندي، بالاضافة الى بغداد التي كانت المستودع الرئيسي. ومن ناحية سياسيه تأكد مبدأ المساواة بين الأخوة بتعيين أصغرهم مسؤولاً عن العراق. ومن ناحية ثالثة كانت هذه التدابير تشير بصورة واضحة الى الاستياء الذي يحمله البويهيون لمقر الحكومة المركزية البائدة.

وبعد تقرير الخطوط العامة للحكم، كان على البويهيين أن يلتفتوا الى قضية أشد تعقيداً إلى حد بعيد هي كيفية تطبيق هذه السياسة في الظروف السائدة في ولاياتهم. ولا بد من الاعتراف أن هؤلاء الناس البسطاء قد زجوا بأنفسهم في مجتمع متطور، فكانت مهمتهم أكثر صعوبة من مهمة الفاتحين العرب. لقد ورث هؤلاء حكومات تقوم بوظيفتها وكانوا معنيين بالمحافظة عليها. ولكن البويهيين ورثوا بالمقابل نظاماً منهاراً، وكان عليهم أن يجدوا له بديلاً. وجاءتهم النجدة من حكام الولايات في المناطق المحتلة منذ زمن، وهم الذين رأوا بقدوم البويهيين فرصة للتشديد على مصالحهم. وجرى تجنيد العدد الأكبر من البيروقراطية البويهية من فارس، مركز الحضارة الساسانيه القديمة، وبصورة خاصة من شيراز. أن أجيالاً من العائلات التي كانت تقوم بالوظائف ذاتها ساعدت البويهيين في ادارة الأقسام الثلاثة[1]. وفي هذا الوضع كسب منصب الوزير قوة لم تكن له من قبل. لقد كان العباسيون يستطيعون أن يحكموا بدون وزراء، وقد فعلوا ذلك في الواقع، أما البويهيون فلم يكونوا يستطيعون ذلك لأن خبرتهم كانت محدودة جداً.

وكان من حسن حظ البويهيين أنهم دخلوا بغداد عبر فارس إذ أنهم ما كادوا يصلون إلى العاصمة العباسية حتى وجدوا أنفسهم بحاجة ماسة الى النصحية المجربة. وكانت مشكلتهم الأولى: ماذا يفعلون بأمير المؤمنين العباسي الذي كان في الوقت ذاته إماماً لأكثرية الأمة وخليفة لها. ولعل الخاطرة الأولى التي خطرت لهم هي التخلص من هذه الصورة التي لا ضرورة لها لكنهم نبهوا إلى أن المشاكل التي تنجم

---

(١) مسكويه، ج٢، ص١٢٠-١٢١،١٢٤، ١٤٧-٨، ٢٦٠، ٢٦٩، ٣٠١؛ الاصطخري، ص ١٤٧، ١٤٩.

عن ذلك أكثر من المشاكل التي تحلها. ولم يكن متوقعا منهم أن يتوقفوا عن التفكير، بالنقاط الدقيقة التي تتناول التمييز الشرعي بين وظائف أمير المؤمنين المختلفة. ولم يكن البويهيون شيعة إلا لأنهم اعتنقوا الاسلام حديثا في هذه الصورة. ولما كانوا قد دخلوا الاسلام على أيدي الزيديه فقد كان مفترضا أن يعتنقوا هذا المذهب. ولكنهم لم يكونوا قد عرفوا في هذه المرحلة غير بعض الأصول الأساسية المحددة عن تطور الشيعة. لقد كان محتملاً أنهم كانوا يجهلون وجود مذاهب شيعية أخرى، بالاضافة الى مدارس السنّة الأخرى المتنافسة، قبل ان انطلقوا من موطنهم الأصلي. وليس من الغريب إذاً، أن يكونوا تسامحوا طوال عهدهم بوجود جميع المذاهب والمدارس، محاولين أن يقيموا التوازن فيما بينها. فلم يعتبروا القرامطة هراطقة متطرفين ولم يقلقوا قلقاً خاصاً لوجود الدعوة الاسماعيلية في ممتلكاتهم. وقد حاربوا الحمدانيين الشيعة ثم حالفوهم، ولكن الأسباب كانت غير دينية بالطبع. ولم يواجهوا صعوبات مع الحنبليين في بغداد بمقدار ما واجه هؤلاء من صعوبة مع الشافعية السنة. على أن الأوساط السنية كلها كانت برغم ما بينها من خلافات متفقه على ضرورة استمرارية منصب أمير المؤمنين. وقد نجح العباسيون خلال السنين الماضية أن يرسخوا في ضمير الأمة حقيقة هي أن تنفيذ العدالة وتوجيه الحياة الدينية في الأمة ينبغي أن يكونا مسؤولية القائم بهذا المنصب. ولما كان ذلك لا يضر بأهداف البويهيين السياسية فقد كانوا سعداء بالموافقة على ذلك وبالسماح باستمرارية هذا المنصب. ولكن لتحقيق هذه الأهداف وحسب[١]. واحتفظوا لأنفسهم بجميع الصلاحيات الزمنية. وهي حقيقة اتضحت في أنهم أضفوا على أنفسهم لائحة لا نهاية لها من ألقاب الشرف[٢].

ثم كانت قضية القوات المسلحة التابعة للحكومة المركزية المنهارة قضية أخرى واجهت البويهيين في الولايات، بينما تحولت الى قضية حادة في بغداد. كان البويهيون واعين كل الوعي الى نقاط ضعفهم. فقد عرفوا أكثر من غيرهم أنه لم يبق الكثير من الديالمة في مواطنهم الجبلية. وعليهم، إذا أرادوا السيطرة على ممتلكاتهم الشاسعة، أن يؤمنوا المزيد لقواتهم من مصادر أخرى، ثم أنهم كانوا يعرفون أن قدرتهم القتالية

(١) مسكويه، مجلد ٢، ص٨٦؛ المسعودي، التنبيه، ص٣٩٩-٤٠٠.
(٢) انظر هذه اللائحة الممتعة الموجودة في مادة «البويهيين» بقلم كلود كاهين، الموسوعة الاسلامية، (طبعة جديدة)، لايدن، ١٩٥٤.

كجبلين محصورة في أنهم مشاة، ولذلك كانوا بحاجة الى حماية الخيالة في السهول الجنوبية والغربية[1]. هنا كانت قوات الخصم المنهار هي الحل للقضيتين معا. ولما كانت هذه القوات غير كبيرة في الولايات فانها دمجت بالقوات البويهية بهدوء، وعوملت على قدم المساواة معها من حيث المرتبات. لكن هذا التدبير نفسه أوجد مشكلة أخرى لانعدام توفر النقد الكافي لدفع أجور الجميع. كانت الموجودات الوحيدة المتوفرة للفاتحين هي الأراضي الشاسعة التي يملكها أفراد العائلة العباسية وشركاؤهم. وعمد البويهيون الى الاستيلاء على هذه الأراضي وإلى إدخال نوع جديد من الاقطاع لصالح جنودهم وقادتهم إزاء عدم توفر النقد المالي لدفع أجورهم. وقد خصص لكل من هؤلاء دخل من قطعة أرض معينة بدلا من العطاءات المحددة، أو اضافة لها. وكان القصد من هذا التنظيم أن يكون مؤقتاً يستطاع تغييره لدى رغبة الجيش أو الادارة. أما الأرض فبقيت ملكيتها للادارة.

وفي بغداد كان الوضع مختلفا بسبب عوامل عديدة. أولاً: كانت بقايا الجيوش في العاصمة، برغم انقسامها على بعضها، لا تزال كبيرة الى حد كاف يجعلها قوة تتطلب مواجهة. ثانياً: لم يكن في العاصمة بالطبع أرض للزراعة وانما كان هنالك الكثير منها في الجوار، كما كان هنالك أكثر منها في أنحاء أخرى من العراق للاستيلاء عليها. ثالثاً: هنا كان النقد المتوفر أكثر مما في الولايات. رابعاً: بينما كان السلطان البويهي الجديد يريد، لأسباب واضحة، أن يبقي جنوده الديالمة في بغداد، كان بالإمكان استخدام القوات السابقة لتوسيع سيطرته على بقية أنحاء العراق. ولما كانت هذه القوات أكثر عددا من الديالمة، فان قضية دمجها بالديالمة كانت غير واردة. وهكذا بقيت قوات منفصله تحت قياداتها الخاصة. ولدفع أجور هؤلاء طبق نظام الاقطاع البويهي على العراق ولم يشمل الأراضي الزراعيه فيه فقط بل الضرائب على التجارة المتبادلة بين الولايات أيضا[2]. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الترتيب الى توطيد سلطة الادارة على المزيد من الأراضي والمداخيل، وأن يضمن في الوقت ذاته دفع أجور هذه القوات. أما بالنسبة للديالمة فقد تقرر، كرعاية خاصة لهم تقريباً، أن تدفع أجورهم

(١) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٧٣؛ مسكويه، مجلد ٢، ص٧٧، ٣٢٩.
(٢) الصابىء، رسائل، ص٣٤٣، ٣٥٨.

من خزينة بغداد مباشرة. ومع أن أمير المؤمنين نفسه كان يتناول مخصصات من الخزينة نفسها بعد استيلاء الادارة البويهيه عليها، فان الديالمة كانوا في وضع أفضل لطلب ما يريدون[1]. فقد اعتبروها اهانة لهم أن يؤمنوا المرتبات للقوات المهزومة في حين كانوا يعتمدون على خزينة قد تكون خاوية. لقد كان على البويهيين أن يقبلوا بذلك وأن يمنحوا قادتهم امتيازات موازية في مناطق كانت سهلة المنال من بغداد. ثم استمرت هذه الترتيبات التي كان يفترض فيها أن تكون موقته، سارية في ممتلكات البويهيين طوال عهدهم برغم محاولات رجال السلطة، ومطالبة المنتفعين بها أنفسهم، بالغائها. لقد أوجدت هذه الترتيبات نظامين لدفع أجور القوات المسلحة، ولم يكن أي من الأطراف راضيا عن هذا الترتيب كل الرضى. فالمزاحمة للحصول على أراض زراعية أفضل وأوسع كانت تزداد حدة بالمطالبة للانتقال من نظام الى آخر. وفي معظم الحالات كانت الامتيازات المتصلة بذلك تنتقل من الأب للابن وتتحول الى ملكية. وأهمل بعض رجال الاقطاع شبكات الري، حتى إذا ما تهدمت هذه الشبكات، عمد هؤلاء الى المطالبة باستبدال أراضيهم البور بأخرى لا تزال صالحة للانتاج. واستخدم اقطاعيون آخرون اقطاعاتهم كوسيلة لتوسيع ممتلكاتهم مستغلين نفوذهم لتخويف جامعي الضرائب والمالكين المجاورين[2]. وظل جمع ضريبة الخراج بموجب نظام التلزيم ولكن ملتزمي الضرائب تخلوا تدريجيا عن المهمة المستحيلة لجمع الضرائب من هؤلاء المالكين النافذين[3]. ثم تضخمت الآثار الضارة لنظام التلزيم بسبب عدم استقرار نظام الاقطاع مما أدى الى تدمير الخزينة. ولم تؤد محاولات بعض الاداريين البويهيين لكسب دعم بعض مجموعات الجيش الى تحسين أوضاع الخزينة. ومن الأمثلة الشديدة الغرابة ما حدث في بغداد عام ٩٥٨م/٣٤٧هـ، حيث لم يكن صاحب السلطة راضيا عن الديالمة التابعين له منذ أن أخذوا منه الاقطاع بالقوة عام ٩٤٥م/٣٣٤هـ. وفي سبيل كسب القوات المسلحة السابقة واستخدامها للحد من سلطة الديالمة، لجأت السلطات البويهيه الى طريقة ذكيه باعطائهم علاوة. أن الجنود الذين كانوا ملحقين بأراضٍ زراعية في جنوبي العراق كان عليهم أن يذهبوا الى هناك،

---

(١) مسكويه، مجلد ٢، ص٨٧.
(٢) المصدر السابق، ص٩٦-١٠٠.
(٣) إبن حوقل، ص٢٣٩-٤٠.

مجموعة بعد أخرى، بالتناوب، لقبض عطاءاتهم. ولم يكن هذا ضروريا بالضبط، إلا أن ترتيب توفير ضيافة مجانية لهم وهم في الطريق بالاضافة الى علاوة سفر قيمتها عشرة دراهم يومياً لمن هو في رتبة غلام، وعشرون درهما لمن هو في رتبة نقيب، ترتيب يتحدى المنطق. وقد جاء في مصدرنا أنهم وجدوا اطالة سفراتهم ملائمة ومربحة. ثم أن العلاوات أمنت لهم دخلاً ملائمًا بحيث أنهم وظفوا مرتباتهم في مختلف المشاريع التجارية[1]. ولما حاولت السلطات وقف هذه المهزلة في وقت لاحق، وجدت نفسها تصطدم بمقاومة عنيدة جدا[2].

على أن هذه المصاعب الحادة، حتى ما كان منها مزمناً، لم يمنع البويهيين من التطلع الى خارج ممتلكاتهم لمعرفة وضعهم بالنسبة لجيرانهم الجدد. والحقيقة الطريفة هنا هي أن أنظارهم اتجهت في الجهات الأربع كلها في وقت واحد. وبالطبع كان توزعهم الاقليمي يساعدهم على الاهتمام بأكثر من جبهة واحدة في وقت واحد. ومع ذلك فقد كانت هنالك، كما كان متوقعاً، نسبة عالية من تنسيق الجهود ولا سيما في هذه المرحلة المبكرة. فباشراف البويهيين على الهضبة الايرانية، ثم شموله العراق أيضا، كانوا في وضع مناسب للسيطرة على القسم الأكبر من الطرق التجارية بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب. يضاف الى ذلك أن السواحل الجنوبية كانت ملائمة لاجتذاب قسم كبير من تجارة المحيط الهندي. ومن الواضح أن البويهيين كانوا يتلقون نصائح جيدة، كما أنهم كانوا يعرفون نقاط ضعفهم، إذ أنهم كانوا يعملون بانتظام للاستفادة، على أفضل وجه، من وضعهم بأقل ما يمكن من المغامرات العسكرية، لاجئين الى الأساليب السلمية حيث يمكن ذلك. ولذلك أوقفوا أي صراع مع بيزنطية أو مصر، واستنكفوا طوال عهدهم عن التدخل في شؤون هاتين القوتين حتى عندما كانت الفرصة سانحة[3].

وكانت نشاطات البويهيين في الخليج أفضل مثال على أساليبهم ونواياهم.

---

(١) مسكويه، مجلد ٢، ص١٧٣-٥.

(٢) الصابي، تاريخ، ج٨، تحقيق هـ. ف. أميدروز، منشور كجزء ٤ في «ذيل تجارب الأمم»، القاهرة، ١٩١٦، ص٣٧٤، ٣٨٧.

(٣) القلانسي، ص١١.

فسرعان ما عمدوا، بعد احتلال بغداد، الى الزحف للاستيلاء على البصرة التي كانت لا تزال بأيدي آل البريدي، ملتزمي جمع الضرائب منذ السنوات الأخيرة للحكومة المركزية. وكان ذلك عملاً سهلاً إذ تم احتلال الميناء ولجأ آل البريدي الى القرامطة في البحرين. عند ذاك أعاد البويهيون فرض المكوس التجارية التي كان آل الجراح قد أوقفوا جمعها منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة. وفي الوقت ذاته خفضوا ضريبة الخراج التي كان ملتزمو الضرائب الجشعون قد زادوها[1]. وبعد توطيد وضعهم في البصرة انتقل البويهيون الى التودد للقرامطة. وكان هؤلاء قد بلغوا ذروة نشاطهم بقيادة سليمان حين اقترفوا في عام ٩٣٠م/٣١٧هـ جريمة كفر لا تغتفر، هي نهب الكعبة، ونقل الحجر الأسود منها. على أن هذا العمل ليس شنيعا بمقدار ما يبدو لأول وهلة إذ أنه كان بامكانهم أن يدمروا الكعبة نفسها لو شاؤوا ذلك. لم يكونوا يحملون أي عداء للحج وقد جاء عملهم هذا أوضح تأكيد ممكن على معارضتهم لاستخدام هذه المناسبة الدينية لأغراض تجارية كانوا محرومين من الانتفاع منها. ولقد كانت مهاجمة قوافل الحجاج غير ممكنة دائماً كما أنها لم تكن تحقق النتائج المتوخاة. وكان لابد من وقف هذه المغامرةكلياً إلى أن يتسنى الوصول الى تفاهم.ولذلك كانت الطريقة المثلى للوصول الى هذه التسوية هي نقل الحجر الأسود الذي كان ولا يزال ضرورة لا يستغنى عنها في طقوس الحج.

وإذا كان القرامطة متفقين على هذا العمل، فيما يبدو، فقد كانت لهم خلافاتهم بالنسبة لمحاولات ترسيخ السيطرة على الجانب الفارسي من الخليج. وقد ظهرت هذه الخلافات في صراع عقائدي وسياسي فيما بينهم استمر حتى وفاة سليمان في عام ٩٤٤م/٣٣٢هـ. ولذلك كان القرامطة بعد استيلاء البويهيين على البصرة بعد أربع سنوات من ذلك، غير رافضين لهذا التودد إليهم. وقد أتاحت الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان مجال التعايش السلمي فيما بينهما. ومما يثير الدهشة أن نجد البويهيين يسمحون للقرامطة باقامة مركز للجمارك لهم إلى جانب مركز الجمارك البويهي في البصرة. ويكاد يكون مؤكداً أن مثل هذه الاتفاقات حول الفوائد المتبادلة تمت أيضاً بالنسبة لطرق الحج البرية الكلية الأهمية انطلاقاً من بغداد والكوفة والبصرة أو رجوعاً

(١) مسكويه، مجلد ٢، ص٢٥، ٨٨، ١١٢، ١١٥، ١٢٧-٩.

إليها. إننا محظوظون بتوفر نماذج من الضرائب التي كانت تفرض في بعض هذه النقاط: أربعة دراهم للخروف في البصرة؛ وستون درهماً للحاج لقاء كل حمولة جمل، وخمسون درهماً لحمولة البغل في الكوفة وبغداد؛ وفي البصرة مئة درهم على أية حمولة، وفي المدن الثلاث مئة درهم على أية حمولة من قماش الكتان[1]. وكان البويهيون على استعداد لتقديم تساهلات كبيرة لكسب القرامطة، وكانوا كذلك على استعداد لمعارضة التجارة عبر ميناء سيراف وتحويل التجارة كلها إلى البصرة حيث يتسنى للطرفين اقتسام المكاسب[2]. وسرعان ما شعر جميع زنج شرقي افريقيا، المستقرين في عمان، بضغط هذه المزاحمة واقنعوا قسمًا من القرامطة في التعاون معهم في شن هجوم على البصرة. وغض البويهيون النظر عن اسهام القرامطة ووجهوا حقدهم إلى الزنج. وفي عام ٩٦٥م/٣٥٤هـ نجح جيش من البصرة واسطول من سيراف باحتلال عمان لبعض الوقت. ولما لم يكن هذا كافياً، فقد أرسلت حملة أخرى في عام ٩٧٤م/٣٦٣هـ وضعت حداً للقضية برمتها، بينما لم يكن على القرامطة أن يحركوا ساكناً[3]. يضاف إلى هذا أن البويهيين أخذوا على عاتقهم أن يخفروا مياه الخليج ويقضوا على نشاطات القرصان الذين كانوا ينطلقون من قطر المجاورة للبحرين[4]. ومن ناحية أخرى دعم القرامطة البويهيين بقوة في حربهم على السامانيين للمحافظة على قبضتهم على الري[5]. ومما تجدر ملاحظته أن هذه المنطقة هي الوحيدة التي قام فيها القرامطة بمحاولتين لمساعدة شركائهم في هذا التحالف غير المتكافىء. وبوسع المرء أن يستنتج من ذلك أن القرامطة كانوا مهتمين بالمحافظة على طريقهم إلى الري وهي الحلقة الهامة على الطريق التجارية بين الشرق والغرب. على أن القرامطة حافظوا على حياد مطلق حين نشأت قضية تكرار القتال بين البويهيين والحمدانيين في الشمال. والواقع أنهم ظلوا على علاقات طيبة جداً مع اعدائهم السابقين آل حمدان، بحيث أن هؤلاء بادروا، تقديراً لهذا الموقف، إلى اهدائهم حديداً خاماً فور طلب ذلك[6].

---

(١) المقدسي، ص١٣٣-٤.

(٢) المصدر السابق، ص٤٢٦.

(٣) مسكويه، مجلد٢، ص٤٦؛ ١٤٣-٤؛ ١٩٦؛ ٢١٣-١٨.

(٤) المصدر السابق، ص٣٠٠-١؛ إبن حوقل، ص٤٨؛ الاصطخري، ص٣٣.

(٥) مسكويه، مجلد٢، ص١١٧ و١٢٩.

(٦) المصدر السابق، ص٢٠٣.

وفي ظل هذه الملابسات الودية قرر القرامطة من تلقاء أنفسهم، أن يعيدوا الحجر الأسود إلى مكة عام ٩٥١م/٣٣٩هـ بعد أن احتفظوا به طوال ٢٢ سنة[١]. إن مكاسبهم الأخيرة ومكانتهم المحترمة، بالاضافة إلى علاقاتهم الجيدة مع البويهيين الذين كانوا يواجهون مشاكلهم السياسية في بغداد، أقنعتهم أن الاحتفاظ بالحجر الأسود لن يخدم أي غرض. أما الأنباء التي تقول أنهم أعادوه نزولاً عند أوامر الفاطميين في شمالي افريقيا فقد وضعت في وقت لاحق اظهاراً لمفاخرة من لا يستحق ذلك. ثم ان الحجج التي يقدمها البحاثة المعاصرون لدعم هذه الأنباء لا أساس لها من الصحة[٢]. والحقيقة هي أن الاخشيديين في مصر وجنوبي سوريا كانوا في وضع أفضل من الفاطميين للتأثير على القرامطة الذين كانوا يدفعون لهم مبلغاً كبيراً قيمته ٣٠٠,٠٠٠ دينار في السنة[٣]. ولم يكن هذا العطاء لتشجيع مبادىء القرامطة الدينية، ولا نتيجة لأية قضية مشتركة بين الجانبين. وإنما كان لتأمين سلامة القوافل المارة في الطرق البرية من مصر وسوريا إلى الحجاز. وسنجد أن الفاطميين، حين دخلوا سوريا عام ٩٧١م/٣٦٠هـ، قطعوا هذه المعونة، وبذلك أثاروا غضب القرامطة الذين لم يترددوا في مهاجمتهم[٤]. ومما له مغزاه أن البويهيين ظلوا وراء الستار، غير مهتمين بذلك تقريباً، وقد أرضوا أنفسهم وحلفاءهم القرامطة بدعمهم بالمال والسلاح[٥]. ومني القرامطة بالهزيمة في النهاية، ولكنهم واجهوا خلال ذلك خضة تغيير تنظيمي. فقد اقاموا نموذجهم الخاص بهم من القيادة الجماعية على شكل مجلس رئاسي في الامة، مؤلف من ستة أعضاء ويتصف بملامح تقدمية هامة. وقد قام هذا النظام الجديد على مبادىء الملكية المشتركة والغاء الضرائب وتحقيق الضمان الاجتماعي[٦]. ومما يثير الدهشة أن الأوساط المحافظة في بغداد نفسها لم تعترض على دستور جاء سابقة بمثل هذه الخطورة في منطقة مجاورة. ولئن كان طرأ أي تغير فإن

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٦-٧.

(٢) Bernard Lewis, **The Origins of Ismailism**, Cambridge, 1940 pp8-82.

(٣) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٥٢.

(٤) أنظر الفصل التاسع.

(٥) القلانسي، ص١.

(٦) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٥٠٦؛ إبن حوقل، ص٢٥-٧؛ ناصر خسرو، سفرنامة، تحقيق سي. شيفر، باريس، ١٨٨١، ص٨٢.

العلاقات بين الطرفين زادت قوة ومتانة. فقد منح القرامطة أراضي في جنوبي العراق، وسمح لهم بوجود ملحوظ في الكوفة، وبتمثيل نافذ في بغداد بالذات[1]. على أنهم سرعان ما تدخلوا في الشؤون الداخلية بين أطراف الائتلاف البويهي وصاروا يؤيدون هذا الجانب أو ذاك في الصراع على السلطة. ولم يكن البويهيون ليتساهلوا بهذا التدخل الذي لا مبرر له وفي عام ٩٨٦م/٣٧٥هـ أنزلوا هزيمة عسكرية بهؤلاء المتطفلين[2]. وقد أدى ذلك إلى القضاء على القرامطة بوجه عام، وإلى انسحابهم إلى البحرين حيث واصلوا الوجود الهادىء.

وفي جنوبي العراق واجه البويهيون قضية تذكر بالقضية التي واجهتها الحكومة المركزية مع الزنج منذ قرن، وفي البقعة ذاتها، أي في البطيحة، وهي الأرض المستنقعية الواقعة عند المجرى الأسفل لنهري دجلة والفرات بين واسط والبصرة[3]. ومع أن هذه المنطقة مستنقعية فإن فيها مساحات خصبة وواسعة انتاجها الرئيسي هو الأرز[4]. ثم أنها تسيطر على التنقلات النهرية بين البصرة وبغداد، حيث كانت تمر خلال شبكة دقيقة من القنوات. وفي سنوات انهيار الحكومة المركزية، وقبيل دخول البويهيين إلى المسرح مباشرة تقريباً، عزم سكان البطيحة على تقرير مصيرهم بأنفسهم[5]. واستطاعت الجمهورية المستقلة الصغيرة التي اقامها السكان أن تتحدى محاولات البويهيين المتكررة لاخضاعها، وبقيت ما يزيد عن قرن كامل، وازدهرت في ظل حكامها المحليين. ولم تتمكن فقط أن تفرض ضرائبها الخاصة على التجارة عبر النهر نزولاً وصعوداً وحسب، وإنما فرضت كذلك الضرائب على المسافرين بما في ذلك العسكريين أنفسهم[6]. والظاهر أن التوجيه الأيديولوجي لهذه الجمهورية كان مرضياً لجميع الأطراف. فقد حافظت على علاقات طيبة مع فرق الشيعة كلها، بينما وجدت العناصر المحافظة في بغداد ملجأ لها فيها حين اضطرت للفرار من الارهاب البويهي[7].

---

(١) أبو شجاع، ص١٠٢ و١٠٩؛ الصابىء، رسائل، ص٣٦٠-٨٣.
(٢) أبو شجاع، ص١٠٩-١٠؛ إبن الأثير، مجلد ٩، ص٢٧-٩.
(٣) المسعودي، التنبيه، ص٤٠.
(٤) المقدسي، ص١١٩.
(٥) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٦٢.
(٦) مسكويه، مجلد ٢، ص١٣٠ و١٥٨.
(٧) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٧٣؛ الصابىء، تاريخ، قسم ٨، ص٤١٣.

وفي الزاوية الشمالية الغربية من ممتلكاتهم واجه البويهيون مشكلة صعبة هي آل حمدان في اضطرابهم وازعاجهم. فقد كان هؤلاء الخوارج الذين تحولوا إلى المذهب الشيعي منقسمين في ولائهم بمقدار ما كانوا منقسمين فيما بينهم. وكانت مصالحهم أشد صلة بالبيزنطيين منها باخوانهم المسلمين. وكان الدعم الذي يحظى به هؤلاء الرؤساء العرب المحليون من اخوانهم العرب أقل من الدعم الذي كانوا ينالونه من مجموعة العناصر الموجودة في المنطقة، بما في ذلك اليونان أو الأروام. لقد كان هنالك مركزا قوة حمدانيان، متناقضان في مصالحهما، وكان الخط الفاصل بينهما يمر من الشمال إلى الجنوب، من ثاليقلا الأرمنية (أرض روم) إلى الموصل. وللغرب من هذا الخط كان حمدانيو حلب في منافسة مع طرسوس، وجنوبي سوريا أيضاً، بالنسبة للتجارة البيزنطية. وكانوا على استعداد لمحاربة اخوانهم المسلمين كمحاربة القوات البيزنطية الامبراطورية لتحقيق أهدافهم. ومع ذلك فقد كان لهم من الحلفاء في المناطق البيزنطية الشرقية أكثر مما لهم في سوريا، أو العراق. ولما كانت الطريق البرية مع الفرات ميسورة لهم فقد كانت مشاكلهم مع بغداد محدودة جداً. كذلك كان اصحاب السلطة في بغداد شديدي الارتياح لهذه العلاقة لأنهم لم يكونوا ينوون الدخول في مناوشات مع البيزنطيين.

وللشرق من ذلك الخط المشار إليه كان حمدانيو الموصل منهمكين في تشجيع مصالحهم في ارمينيا وأذربيجان. ولم تكن لهم أية مصلحة في محاربة البيزنطيين، وإنما كانوا مكتفين بالاتجار معهم عبر الوسطاء الأرمن[١]. وفي الوقت نفسه كانوا كلهم مصممين على توسيع شبكة علاقاتهم إلى أذربيجان، لبلوغ مناطق القفقاس شمالاً، وولاية الجبال شرقاً[٢]. ومن ناحية كانوا يقدّرون حجم تجارتهم مع العاصمة عبر نهر دجلة كما كانوا واثقين من الدعم الذي يتوفر لهم هناك[٣]. ومن ناحية اخرى رفضوا أن يكونوا خاضعين للبويهيين إلى حد دفع الجزية لهم، أو القبول بالضرائب التي كان هؤلاء يفرضونها على التجارة في تكريت للشمال من بغداد[٤]. ثم ان

---

(١) إبن حوقل، ص٢٢٥؛ المقدسي، ص١٢٠.
(٢) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣١٠.
(٣) مسكويه، مجلد ٢، ص١٠٨.
(٤) المصدر السابق، ص١١٥، ٢٠٤-٦، ٢٨٥.

العلاقة المتوترة بين هذين الطرفين كانت تسهم في تعقيد الوضع في المناطق المجاورة للشرق.

وفي خلال السنوات الأخيرة من عهد المقتدر والسنوات التالية من عهد الانحطاط في بغداد، شدد البيزنطيون الضغط على الثغور وتمكنوا من الاستيلاءعلى ملطية[١]. وكانت الغزوات البلغارية والمجرية في البلقان هي السبب الرئيسي لعدم مواصلة هذا الضغط. ومن الطريف أن نعرف أن امبراطور القسطنطينية اعتاد في هذا الوقت أن يدعو اسرى الحرب المسلمين إلى وليمة مسيحية يستثنى فيها تقديم لحم الخنزير بصورة خاصة ويقدم لهم بالفعل هدايا من مال وثياب[٢]. ويمثل هذا الدليل على النية الطيبة بأخذ المرء بفهم تكرار الانتقال من جهة إلى جهة أو من دين إلى دين بين المسلمين والمسحيين على الجهتين من الحدود العربية البيزنطية[٣]. فالتسامح من جهة كانت تقابله النخوة والشهامة من جهة ثانية. ولم يكن ذلك وفاقاً في الواقع بين المسيحية والاسلام بقدر ما كان في حقيقته قراراً اتخذه الخصمان للتعايش المشترك. وكان القتال المتواصل تقريباً على الحدود يعود إلى التدخل الضار من قبل الأطراف المتشبثة في الجانبين، لا سيما عرب الثغور، أكثر مما كان يعود إلى السياسات المدروسة من قبل الدولتين. فقد كانت الدولتان تدركان الفوائد الناجمة عن التجارة ولذلك كان تشجع تبادلها. والمشكلة هي أن أيا من الطرفين لم يكن يسيطر على حدوده سيطرة كاملة. وفي هذه الظروف لم يكن بالامكان الوصول إلى اتفاقات وترتيبات دائمة ذات نفع متبادل برغم السفارات المتعددة بين بغداد والقسطنطينية.

ولما تسلم البويهيون الحكم كان الحمدانيون قد رسخوا أنفسهم في الموصل وفي مناطق الجزيرة المجاورة منذ نحو أربعين عاماً تقريباً. وفي هذه الفترة كان الحمدانيون قد انغمسوا في سياسة بغداد انغماساً عميقاً. وفي عام ٩٤٢م/٣٣٠هـ كان أحد آل حمدان قد بلغ منصب أمير الامراء، لكنه قرر، لدى ادراكه أن وضع الحكومة المركزية ميئوس منه، أن ينسحب إلى مركزه الأشد ضمانة في الموصل[٤]. ثم تمكن البويهيون

(١) الراضي، ص٢٥١؛ إبن حوقل ص١٨١.
(٢) إبن رسته، ص١٢٢ و١٢٣ و١٢٥.
(٣) إبن حوقل، ص٢١١؛ مسكويه، مجلد ٢، ص٣٥٤؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤١٥، ٤٤٧، ٤٩١.
(٤) مسكويه، مجلد ٢، ص٢٨ و٤٤.

بصفتهم ورثة للممتلكات البغدادية، بعد شيء من الصعوبة، أن يؤكدوا سلطتهم على الحمدانيين المتمنعين. وكانت الاتفاقية التي توصل إليها الطرفان تشترط على الحمدانيين دفع جزية ولكنها خرقت في مناسبات تفوق عدد المناسبات التي طبقت فيها[1]. وفي حين كانت هذه العلاقة القلقة مستمرة، بذل الحمدانيون نشاطهم لترسيخ وضعهم في أقاليمهم. ومع أنهم كانوا يسيطرون على الثغور باستثناء طرسوس، فإن أثر سقوط ملطية بأيدي البيزنطيين كان تحويل التجارة إلى الجنوب والشرق. ولم يكن من شأن ذلك أن يثير للحمدانيين أي مشكلة. ولواقع أنه ساعدهم بتحويل التجارة إلى حلب ونصيبين والموصل وهي مدن أيسر مراقبة وضبطاً[2]. على أنه كانت للبيزنطيين آراء مغايرة. ونفذوا لأول مرة مخططاً يمكنهم من أن يكونوا مشرفين على التجارة مع جميع جيرانهم في الشرق اشرافاً كاملاً. وبذلك صارت هذه التجارة محصورة بمينائي استيراد فقط، أحداهما تريبيزوند على ساحل البحر الأسود حيث يجب أن يتجمع التجار المسلمون لدخول الأراضي البيزنطية، وثانيتهما انطاكية على ساحل البحر الأبيض المتوسط للغرب من طرسوس حيث يجري التبادل التجاري البحري[3]. وكانت لهذا المخطط البسيط تأثيرات بعيدة المدى بالنسبة لجميع المعنيين. وقد مكّن السلطات البيزنطية من تنفيذ جمع الضرائب المستحقة على البضائع المستوردة والمصدرة. ثم ان دور الثغور كمراكز تجارية انتهى كما هو واضح، بينما ظلت الموانيء السورية والمصرية تواصل الأتجار مع انطاكية. يضاف إلى ذلك أن ازدهار الحمدانيين في حلب ونصيبين تعرض إلى خطر كبير. أما حمدانيو الموصل فلم يتأثروا بصورة خاصة إلا بمقدار ما كانت لهم علاقة بالأرمن في الشمال. وفي ظل هذه الترتيبات الجديدة كسب الأرمن بدعم كامل من البيزنطيين أهمية مفاجئة. وبدلاً من أن يكونوا خاضعين لجميع جيرانهم الأقوياء، صاروا شركاء رئيسيين في تجارة مرغوبة إلى حد كبير، والواقع أن مصالحهم صارت أشد ارتباطاً بمصالح البيزنطيين مما كانت عليه عبر قرون[4].

---

(١) المصدر السابق، ص١٠٨ و١١٥ و٢٠٤-٦.

(٢) إبن الأثير، مجلد ٨، ص١٦٤؛ الصولي، الراضي، ص٢٥١؛ إبن حوقل، ص٢١٤.

(٣) إبن حوقل، ص١٧٦؛ ١٧٨؛ ١٩٧-٨؛ ٣٤٤؛ الاصطخري، ص١٨٨.

(٤) إبن الأثير، مجلد ٣، ص١٧٣؛ ٣٧٧؛ ٤٠٧؛ ومجلد ٩، ص٦٩؛ قدامة؛ الخراج، ص٢٥٤.

وأدى هذا التغيير في النمط التجاري، كما كان متوقعاً، إلى تحرك سياسي واسع جداً. وكان أول مَنْ تصدى له حمدانييّ حلب الذي كانوا أكثر من غيرهم تعرضاً للخطر. وابتداءً من عام ٩٤٨م/٣٣٦هـ، ولمدى عشرين عاماً حاولوا عبثاً أن يعيدوا للثغور مكانتها السابقة بمواصلة الحملات العسكرية بلا انقطاع ولكن بغير جدوى[١]. ومما له مغزى أن حمدانيي الموصل كانوا يبعثون هدايا من جياد وخمور وصلبان مذهبة إلى الامبراطور في القسطنطينية، بينما كان حمدانيو حلب يتلقون هدايا من بغال وملابس وحلى ذهبية من البيزنطيين في الأراضي الشرقية[٢]. وليس من شأن هذا التصرف المتناقض من قبل البيزنطيين أن يعني إلا أنهم موافقون على محاولات آل حمدان لاعادة توطيد الثغور. ومثل هذا التودد إلى عدو نشيط لم يكن للسلطات في القسطنطينية أن تغفله، وبالامكان اعتباره عاملاً في اطالة هذه الحرب غير الضرورية. وفي عام ٩٦٩م/٣٥٨هـ نجحت حملة بيزنطية ضخمة معاكسة في الاستيلاء على انطاكية وحلب، مما أدى إلى الاستيلاء الدائم على انطاكية واقامة محمية بيزنطية في حلب[٣]. وبعد ذلك لم تعد لحمدانيي حلب أية أهمية. ثم تفرقوا شيعاً متناحرة في سبيل البقاء لا قيمة لها إلا كرهائن في الصراع اللاحق بين البيزنطيين والفاطميين حول سوريا[٤]. ومما يلاحظ هنا أنه لا البويهيون ولا حمدانيو الموصل أيضاً تدخلوا لانقاذ اخوانهم في حلب من المصير الذي كان يترقبهم[٥]. ولما وقعت جميع الثغور في أيدي البيزنطيين، أخذت تطورات عجيبة تظهر على جانبي الحدود. أولاً: انضمت قبيلة حبيب، أبناء عم الحمدانيين وعددهم نحو ١٢٠٠٠ رجل، إلى العدو واعتنقوا النصرانية وساعدوا البيزنطيين للاستيلاء على معاقل عربية جديدة[٦]. وتلا ذلك أن أدى الاستياء الناشيء في المناطق البيزنطية الشرقية إلى عصيان بقيادة شخصين مميزين ينتميان إلى عائلتين قويتين في المنطقة هما برداس فوقا وبرداس سليروس. ولعل وجود

---

(١) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٩-٤٠٢.

(٢) الصابيء، رسائل، ص١٣٢-٣؛ مسكويه، مجلد ٢، ص٢٠٨.

(٣) مسكويه، مجلد ٢، ص١٧٧، ١٨٠-١؛ ١٩٠-٥؛ ٢١٠؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٠٤، ٤١٤-١٥، ٤٢٣، ٤٣٤، ٤٤٤-٥، ٤٤٧؛ الانطاكي ص٣٥٨؛ إبن حوقل، ص١٧٧-٨.

(٤) انظر الفصل التاسع.

(٥) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٥٥.

(٦) ابن حوقل: ص٢١١-١٢، ٢٢١.

هذا الأخير في حصن زياد، أحد المعاقل العربية السابقة في الثغور، كان مصادفة، ولكن تحالفه مع حمدانيي الموصل وتراوجه معهم يلقيان على المسألة ضوءاً آخر. وفي كل حال فإن فشل أنصاره في تأمين الدعم الذي كان يتوقعه، مكّن باسيل الثاني بالتالي، بعد أن رقي العرش مباشرة عام ٩٧٦م، من القضاء عليه بمساعدة الروس. ثم فرّ برداس سليروس إلى الحمدانيين لينتهي بعد ذلك في بغداد لاجئاً لدى البويهيين محاولاً الحصول على مساعدتهم ضد ابناء جلدته عام ٩٨٠م/ ٣٧٠هـ. أما البويهيون الذين لم يريدوا التورط مع البيزنطيين فكانت لديهم مشاكل أخرى ملحة، واحتفظوا ببرداس تحت الحراسة طيلة خمس سنوات حتى وجدوا أنه ملائم لأغراضهم أن يعيدوه بعد مفاوضات غير ناجحة مع البيزنطيين[1].

وفي هذا الائتلاف كانت هنالك مجموعة أخرى هي بويهيو الجبال. وكانت لها مشاكلها الخاصة أيضاً. فقد أمنّ لها موقعها الجغرافي السيطرة على الطرق التجارية بين الشرق والغرب عبر الهضبة الايرانية، وأنزلها في موضع يتيح لها الصراع مع الذين لهم مصلحة خاصة. بهذه التجارة. ولما كانت هنالك طريق تجارية أخرى من الشمال عبر القفقاس فقد أدى ذلك إلى اثارة مصالح أخرى كمصالح بني مسافر، وهؤلاء هم فرع من الديالمة الذين تمكنوا من الاحتفاظ بموطيء قدم لهم في موطنهم الأصلي بينما كانوا ينشؤون موطناً آخر لهم في أذربيجان على ساحل بحر قزوين. وكان صراعهم مع البويهيين محصوراً بالنزاع حول التفوق في موطنهم الأصلي وكان ذلك غير ذي أهمية. أما منطقة آل مسافر في أذربيجان فكانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأثارها البعيدة المدى على الأقل. فقد تمكن هؤلاء من عقد اتفاقات معقولة مع الامراء المحليين وقادة المنطقة وبموجبها كانت لكل المجموعات حصص متعادلة من الفوائد التجارية. وإذا حكمنا على أساس المداخيل من احدى النقاط حيث كانت الضرائب تجمع على التجارة الخارجية من أذربيجان إلى الري، وهي مئة ألف دينار في السنة، وجدنا أن هذه المداخيل كانت كبيرة[2]. ثم أن آل مسافر حافظوا على علاقات طيبة مع الأرمن الذين كانت لهم أهمية قصوى، لكنهم لم يأبهوا للأكراد، وقد كان ذلك

---

(١) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٩١، ٥٠٦-١٠، ٥١٧-١٨؛ مجلد ٩، ص١٢، ٣٠-١؛ ابو شجاع، ص٣٨، ١١١-١٢، إبن البطريق، ص٨٢؛ الانطاكي، ص١٣٠، ١٦٦-٠.

(٢) إبن حوقل، ص٣٥٣.

خطأ خطيراً. ولعله كان خطأ له ما يبرره. فمنذ عصور لم يكن أحد يأخذ المصالح الكردية بعين الاعتبار. وقد ترك هذا الشعب لحاله يحيا حياة شبه بدوية في جباله بدون تدخل خارجي يذكر. ولقد كان الأكراد قد اشتركوا في بعض الانتفاضات الصغيرة في الجبال ولكن المرء لا يستطيع أن يرى بسهولة أي أثر لهم خارج موطنهم. ومع انهيار الحكومة المركزية بدأوا يظهرون بعض علامات التحدي كمهاجمة القوافل المارة(١). ثم جاء قيام الديالمة ووجودهم حول الأكراد من جميع الجهات يسببان القلق للأكراد ويحملانهم على التفكير بوضعهم. لم يكن يصعب عليهم أن يدركوا أنهم لا يختلفون كثيراً عن الديالمة. وإذا كان هؤلاء قد استطاعوا أن يبرزوا بمثل هذه القوة، فإن هنالك ما يؤكد أن الأكراد أيضاً يستطيعون أن يفرضوا سيطرتهم على مناطقهم على الأقل. وبالتدريج، وفي ظل قيادات متعددة، أخذوا يعملون بمهارة كبيرة على توطيد سيطرتهم، ثم أكدوا على عدم الذهاب بعيداً في معاداة البويهيين بينما عمدوا في الوقت ذاته إلى تعزيز روابطهم مع الأرمن، وبالتالي، مع البيزنطيين(٢). وتساهل البويهيون من جانبهم لتقدم الأكراد، لا سيما وقد كان هذا التقدم باتجاه الشمال. ولما أقام الأكراد مراكزهم التجارية الخاصة بهم وحسنوا الطرق المؤدية إليها لم ينظر البويهيون إلى هذه الأعمال كتهديد مباشر لازدهار نشاطاتهم التجارية الخاصة بهم(٣). أما آل مسافر فكانوا من جهة أخرى شديدي القلق من هذه المنافسة الكردية المتزايدة، لا سيما حين أخذت آثار ذلك تظهر في أذربيجان(٤). وانتهى هذا الصراع المحتوم بانتهاء قوة آل مسافر في منطقتهم على ساحل بحر قزوين عام ٩٨٤م/٣٧٤هـ، وبقيام المزيد من القوى الكردية في أذربيجان. وعلى الفور تقريباً اصطدمت هذه القوى بالحمدانيين في الموصل في وقت كان هؤلاء يتعرضون لضغط من بني بويه وبني عقيل. وكانت نتيجة ذلك انهيار الحمدانيين انهياراً تاماً واقتسام ممتلكاتهم بين آل مروان الأكراد الذين كانوا يسيطرون على النصف الشرقي من الجزيرة، وبني عقيل العرب

---

(١) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٤٥-٦؛ ٥١٨؛ الصولي، الراضي، ص١٩٢-٣.

(٢) إبن الأثير، مجلد ٨، ص١٣٠، ٢٨٩، ٣٧٥-٧، ٥١٩؛ مجلد ٩، ص٦٧؛ مسكويه، مجلد ٢، ص١٥٠-١.

(٣) ابو الشجاع، ص٢٩٠؛ الصابىء، تاريخ، قسم٨، ص٤٥٣، ٤.

(٤) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٢٨٩-٩١؛ إبن حوقل، ص٣٣٤.

الذين احتلوا الموصل والنصف الغربي من الجزيرة[1]. ومما تجدر ملاحظته أن هؤلاء العرب كانوا بين الأوائل الذين استوطنوا الثغور قبل أكثر من قرنين[2]. إن الزحف البيزنطي هو الذي فرض عليهم التراجع من مواطنهم العزيزة إلى أراضي الحمدانيين المضطربة. ولئن كان بنو عقيل قد بقوا في الموصل إلى ما بعد الغزو السلجوقي، فإن وجودهم ومسلكهم كانا سبباً للكثير من الإضطرابات التي حدثت عبر هذه السنوات السابقة[3].

وفي الزاوية الشمالية الشرقية من هذا الائتلاف كانت القضية ذات الأهمية الكبرى، بكلمة واحدة، هي الري. السامانيون كانوا بحاجة ماسة للسيطرة عليها، والزياريون في طبرستان وجرجان يسعون للاستيلاء عليها، لكن البويهيين هم الذين استولوا عليها[4]. ومن هذا الموقع المركزي، في قلب المضيق بين سلسلة جبال البورز والصحراء، كان البويهيون في وضع مثالي للسيطرة على سبل التبادل التجاري كله بين الشرق والغرب. وبذلك وقع السامانيون الذي جذبوا التجارة الشمالية إلى ممتلكاتهم تحت رحمة آل بويه، ومنيت سياستهم التجارية بالفشل، إذ لا فائدة من الحصول على السلع الاوروبية إذا لم يتيسر تأمين منفذ لها. ووجد الزياريون أنفسهم، وهم ديالمة أيضاً، في وضع غريب، متحالفين مع آل سامان في وجه ابناء جلدتهم. على أن المشاكل التي كانت تواجه الزياريين لم تكن بضخامة المشاكل السامانية، ولذلك تمكن الزياريون من البقاء ومن تجاوز السيطرة الغزنوية والغزو السلجوقي. وكان السامانييون آخذين بالانهيار لأن كيانهم السياسي لم يستطع الصمود أمام حدة الأزمة الاقتصادية. ومن المسلم به أنه كان لديهم جهاز حكومي متطور ولكن مثل ذلك لم يكن غريباً آنذاك إذ أن الديالمة غير المتطورين استطاعوا أن ينشؤوا ما لا يقل عن خمس حكومات. وبوسع المرء أن يقدر اهتمام بارتولد[5] الطليعي بتفاصيل الادارة

---

(١) إبن حوقل، ص٢٢٥-٦؛ أبو شجاع، ص٨٣-٦؛ ١٤٤، ١٧٥-٩؛ إبن الأثير، مجلد ٩، ص٢٥-٦، ٤٩-٥٠، ومجلد ١٠، ص١١.

(٢) راجع الفصل الثالث.

(٣) انظر الفصل التاسع.

(٤) مسكويه، مجلد ٢، ص١٠٠، ١١٥، ١١٩-١٢٠، ١٢٣، ١٢٩؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٣٣-٤، ٣٥١، ٣٦٥-٨، ٣٧٨-٩، ٤٦٠-١.

(٥) Barthold, Turkestan, pp233-4.

السامانية لكنه ينبغي أن ندرك أنه كان ينظر إلى «تركستان» من حيث أنها معزولة، فأدى هذان العاملان إلى وضع قيود قاسية على صحة تفسيره للقضايا الأكثر اتساعاً وشمولاً. وفي السنوات الخمس والسبعين التي مرت على نشر دراسته لأول مرة، ظلت النتائج التي توصل إليها بارتولد فوق أي تساؤل، وعمد طلابه من بعده إلى نقلها وتكرارها بأشكال مختلفة مثبتين بذلك نظرته المحدودة.

وإذا كان بارتولد قد تنبه إلى بعض عناصر قاعدة قوة السامانيين، كشاهات الخوارزميين الذين تعود اصولهم «إلى عصور اسطورية بعيدة»، وبني محتاج الشاغانيين الذين ظلوا يحكمون ممتلكاتهم برغم قيام بني سامان وسقوطهم، فإنه عجز عن أن يربط هذا الشعب بالبناء السياسي لنظام آل سامان.

وكان السامانيون، ورثة آل طاهر، يقومون في الأساس بقيادة اتحاد من كيانات قديمة هي إمارات طخارستان والمدن الدول في بلاد الصغد، وخراسان الساسانية الصغيرة، وهي الحقيقة التي أدركها ابن حوقل وذكرها بوضوح[1]. والفرق بين آل طاهر والسامانيين هو التأكيد على مصالح المناطق المختلفة، وعلى سيادة إحدى هذه المجموعات على الأخرى. ومنذ الفتح العربي لم يحدث أي شيء يوجب إجراء تغيير في البناء السياسي الجغرافي لهذه المناطق. والواقع أن القادة المحليين ظلوا يمارسون سلطتهم، ولو في ظل السيادة العربية، فترة طويلة بعد قيام العباسيين. وما الأفشين غير مثل واحد من هؤلاء الحكام. ثم إن قيام آل طاهر بالذات، إثبات على أن العائلات ذات الأصول القديمة كسبت مزيداً من القوة في ظل العباسيين. وكما فعل بنو محتاج الشاغانيون ظل آل فريغون في جوزجان على مكانتهم في ظل السامانيين، وإلى فترة لاحقة طويلة أيضاً[2]. وكانت لبني سيمجور إمارتهم بين هراة ونيشابور[3]. وكانت عائلة عبدالرزاق من أشراف طوس المحليين بارزة في خراسان في عهد السامانيين كعائلة كنارنغ في ظل الساسانيين[4].

---

(١) شعبان، The Abbasid Revolution ص٣-١٥؛ إبن حوقل، ص٤٣٠.
(٢) إبن الأثير، مجلد ٩، ص٦٩، ١٠٣؛ المقدسي، ص٣٣٧؛ الاصطخري، ص٢٧٢.
(٣) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٢٩٢؛ ومجلد ٩، ص١٨، ٦٩.
(٤) مسكويه، مجلد ٢، ص١١٧؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٥٣-٤؛ شعبان، The Abbasid Revolution ص٥.

وليس من المستغرب أن يكون أحد أبناء عبدالرزاق هو الذي شجع الدقيقي الشاعر، السابق للفردوسي، لوضع الشاهنامه، أو كتاب الملوك وملحمة الماضي الايراني. ومما له مغزاه أن الدقيقي يصف سيده بأنه من الدهاقين. وإذا كان مثل هؤلاء من الأشراف المحليين السابقين قد بقوا في خراسان، فليس ما يبرر افتراض زوال القادة المحليين الآخرين في بلدان شرقية أخرى. والواقع أن هنالك إثباتات كثيرة عن استمرار وجودهم في ظل السامانيين ثم من بعدهم أيضاً. وفي ازدهار هذه العائلة أو انهيار العائلة الأخرى اتجاه واحد مشابه لقيام آل طاهر والسامانيين والغزنويين أو لسقوطهم. وكان الحكام المحليون يدعمون قيادات الاتحادات ويعملون في ظلها طالما أن ذلك يخدم مصالح مناطقهم. وقد كانت هنالك صراعات ومنافسات ولكن قادة الاتحاد كانوا مسؤولين عن انتهاج سياسة توفيقية في هذا المجال. وكان على مثل هذه السياسة أن تأخذ بعين الاعتبار اقتصاد بخاري الزراعي ومصالح سمرقند التجارية، وموارد خطّل المعدنية، وإنتاج مرو ونيشابور الصناعي، وإنتاج جوزجان الحيواني، حتى الانتاج الضئيل لدى سكان جبال الهندوكوش أشباه البدو. كذلك كان عليها أن تعترف بالاتصالات التجارية القائمة منذ القدم بين عناصر الاتحاد المختلفة والبلدان المجاورة من جميع الجهات، وأن توفق بين ذلك كله ومصالح الاتحاد[١]. وقد حاول آل طاهر أن يشقوا نهجاً محافظاً خدمة للمصالح الزراعية المسيطرة ورأينا أن ذلك ادى إلى اثارة حقد أهالي سجستان وأسهم في سقوط آل طاهر[٢]. ولم يكن السامانيون أقل محافظة من أسلافهم، لكنهم كانوا في وضع مختلف إذ أن التوسع الصناعي بالاضافة إلى وجود قاعدة قوتهم في بلاد الصغد، فرضا عليهم أن يعطوا التجارة مكانة مساوية للزراعة في سياستهم الاقتصادية. وكانت المحافظة على هذا التعادل ممكنة لولا فتح طريق تجارية جديدة مع أوروبا. إن الأرباح الهائلة التي نتجت عن ذلك أوجدت وضعاً اقتصادياً جديداً. وأمام هذا التغير، اضطر نصر بن أحمد الساماني قبل وفاته عام ٩٤٣م/٣٣١هـ إلى العدول عن مذهب أسلافه بحيث أنه اتهم بالاسماعيلية[٣]. إننا نجهل ماذا فعل بالضبط ليستحق هذه التهمة

---

(١) إبن حوقل، ص٤٣٢، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٧٧؛ الاصطخري، ص١٦٦، ٢٤٤، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨١؛ المقدسي، ص٤٦٩؛ إبن الأثير، مجلد ٩، ص٣٠٥.

(٢) راجع الفصل الخامس أعلاه.

(٣) إبن النديم، الفهرست، القاهرة، ١٣٤٨هـ.، ص٢٦٦.

الفضفاضة. ولكننا قد نجد مفتاحاً لفهم ذلك في التطورات التي وقعت في الري وطبارستان المجاورتين. وفي هذا الوقت تقريباً عمد الديالمة، وهم على المذهب الشيعي المرن، بعد الاستيلاء على هذه المنطقة فوراً، إلى استحداث ضريبة جديدة قيمتها دينار واحد على الفرد. وقد فسرت مصادرنا هذه الضريبة بأنها فرضت خصيصاً لايجاد توازن في عبء الضرائب بين التجار والملاكين إذ أن هؤلاء كانوا حتى الآن يحملون هذا العبء وحدهم[١]. ولعل نصراً كان يفكر بمثل هذا الاصلاح أيضاً.

غير أن الانحطاط الاقتصادي الذي حل بالدولة السامانية بسرعة نتيجة للحصار البويهي في الري، كانت معالجته مستحيلة بإصلاح ضريبي بسيط. لقد كان ذلك يتطلب حلاً سريعاً، أي حلاً سياسياً يتفق عليه جميع أعضاء الاتحاد. ولكن الخلاف الذي تلا ذلك أدى إلى التعجيل بتفكك الاتحاد، وصار كل عضو في كل زاوية معنياً بصورة متزايدة بمصالحه الخاصة المباشرة. وكانت لكل قائد وجهة نظره الخاصة بحل يخدم منطقته. ولم ير آل عبدالرزاق في خراسان ما يبرر الأضرار بمصالح نيسابور ومقاتلة بني بويه لحماية مصالح سمرقند التجارية. إن مثل هذا الموقف في منطقة مجاورة للري لا بد أن يؤدي بالتأكيد إلى تشجيع البويهيين في أطماعهم. ولكن قادة آخرين لم ينظروا بعين العطف إلى مثل هذا التخلي عن المسؤولية واقترحوا زحزحة آل عبدالرزاق المقصرين[٢]. ثم إن آخرين أيضاً أيدوا الرأي القائل بأن إيجاد منفذ آخر للتجارة في الطريق الجنوبية عبر سجستان وكرمان أسهل من محاربة بني بويه البواسل[٣]. وتمثلت هذه الخلافات كلها في صراع داخلي غير مثمر في الاتحاد. وما كان تغيير القائد الأعلى للجيش الساماني مرات عديدة غير دليل على أن مجموعة خاصة استطاعت أن تكسب اليد العليا مؤقتاً في هذا الصراع الذي لا نهاية له[٤]. وأدى التدهور الاقتصادي بالنتيجة إلى إكراه الحكومة على فرض المزيد من الضرائب على

---

(١) المسعودي، المروج، مجلد ٩، ص١٤.

(٢) مسكويه، مجلد ٢، ص١١٧-١٩؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٥٣، ٣٧٨-٨١.

(٣) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٨٢.

(٤) مسكويه، مجلد ٢، ص١٠١-٣؛ ١٥٤-٦، ١٧٧، ١٩١-٢؛ أبوشجاع، ص٢٧؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٢٩٢، ٣٤٤-٨، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٩٦، ٤٠٤؛ مجلد ٩، ص٧، ١٨-٢٠، ٦٩، ١٠٢.

الرعية[1]. وبازدياد سوء الحالة اضطر ما يقرب من عشرين ألف رجل إلى مغادرة مواطنهم والسعي وراء رزقهم في الغرب الذي كان أكثر ازدهاراً[2]. وكان بنو بويه على استعداد لعرض شروط صلح سخية وعقد هدنة لمدة عشرة أعوام، لكنهم لم يكونوا على استعداد للتنازل عن الري[3]. وفي عام ٩٦١م/٣٥٠هـ تلاشى كل أمل بإنقاذ الاتحاد ثم أعقب ذلك صراع على البقايا. وراح كل قائد يستطيع أن يجمع حوله قوة عسكرية ملموسة يحاول أن يضع يديه على أقصى ما يستطيعه من الأراضي[4]. وفي هذا الوضع نشأ النظام الغزنوي العسكري في منطقة غزنين البعيدة على ارتفاع ٧٢٨٠قدماً على منحدرات جبال هندوكوش.

لقد فسّر قيام الدولة الغزنوية بأنه تحقيق لنزوة عبدملحة لاقامة امبراطورية له[5]. ولكن مثل هذا التفسير المضحك للتاريخ يتجاهل الظروف التي جرت فيها هذه التطورات تجاهلاً كلياً. يضاف إلى ذلك أن سبكتكين الذي لعب الدور الأول في هذه المرحلة لم يكن عبداً. والأنباء التي تناقض ذلك ملفقة بكل تأكيد تقريباً، ثم إنها لم ترد في الواقع إلا في مصدر وضع بعد أكثر من ثلاثة قرون[6]. ثم إن صحة هذا المصدر بصورة خاصة لم تتأكد إلى الآن، كما أنه كان بالفعل موضع شك من قبل باحث وضعه تحت التدقيق[7]. وفي هذا المصدر أن سبكتكين خطف وهو صبي وحيد في موطنه في آسيا الوسطى، ثم جيء به وبيع في البلاد السامانية. ومع ذلك فإنه مثير للدهشة أن نعرف من مصدر آخر أكثر ثقة أن لسبكتكين في مرحلة لاحقة من حياته شقيق وشقيقة لم يمرا في مرحلة الاسترقاق[8]. ومن المستطاع بالطبع أن يقال أنه أتى

(١) المقدسي، ص٣٤٠.
(٢) مسكويه، مجلد ٢، ص٢٢٢-٩.
(٣) المصدر السابق، ص١٠٠.
(٤) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٩٨.
(٥) بارتولد، ص٨١؛ سي. إي. بوزورث: The Ghaznawids، ادنبره، ١٩٦٣، ص٤٠.
(٦) شبنكاري، «مجمع الانساب في التواريخ»، مخطوطة في اسطنبول، يني جامع، ص٩٠٩،ورقات ١٦٤أ-٦أ.
(٧) Bosworth pp11, 39-40, M. Nazim, the Pand-Namah of Subüktigin: **Journal of the Royal Asiatic Society**, London 1933, pp569-622.
(٨) العتبي، التاريخ اليميني، القاهرة، ١٢٨٦هـ.؛ مجلد ١، ص٢٣٦، ٢٥٥.

بها بعد بلوغ السلطة لمشاركته في مجده، الا أن ذلك غير محتمل في هذه الظروف. والحقيقة أن هذا المصدر المعاصر ذاته يذكر لنا أن غزنين كانت موطن قبيلة سبكتكين وأنسبائه[1]. وفوق ذلك فإن جثته عند وفاته نقلت لدفنها في غزنين وفقاً للتقاليد التي كانت متبعة لنقل جثة أحد بني محتاج ودفنها في موطنهم في شاغانيان[2]. ومن الواضح الآن أن سبكتكين كان أحد القادة المحليين في منطقة غزنين وقد بلغ مركز الشهرة أثناء مرحلة تفكك اتحاد السامانيين. وكان كغيره من القادة المحليين الكثر يبحث عن حل للمأزق الأقتصادي ضمن إطار مصالح منطقته. ولما كانت غزنين على تخوم الدولة السامانية وعلى الطريق التجارية إلى الهند، فلا بد أنها أصيبت بأضرار بالغة من جراء التدهور الاقتصادي العام. ولكن موقعها، من ناحية أخرى، على حدود شبه القارة الوثنية، كان يقدم حلاً سهلاً للمشكلة. وما إن أخذ سبكتكين القضايا بيديه حتى باشر بحملة طويلة من التخريب والنهب في سهول الهند طوال عشرين عاماً بين ٩٧٧-٩٧م/ ٣٦٦-٨٧هـ. وأدى نجاحه إلى جذب المزيد من الرجال للانضمام إليه في حملاته، وأدت تزايد الرجال إلى تزايد الثروة المكتسبة. وفي النهاية كان ابنه محمود (٩٩٨-١٠٣٠م/ ٣٨٨-٤٢١هـ)، هو الذي غزا الهند وأسس امبراطورية امتدت من نهر جيجون إلى نهر الغنج. إلا أنها امبراطورية تلاشت فور قيامها تقريباً. كان لها جيش حسن التنظيم مؤلف من عناصر متعددة وردت من كل الجهات، بما في ذلك العرب الذين لا نعرف كيف ظهروا هنا[3]. وكل زعم بأن هذه القوات كانت رقيقاً يستند إلى التفسير الخاطيء لكلمتي «عبيد» (ومفردها عبد) و«مماليك» (ومفردها مملوك). ولئن كانت هاتان الكلمتان تعنيان رقيقاً في الأصل فإنهما كسبتا مدلولين مختلفين مع الوقت. وقد رأينا أن كلمة عبد تستخدم للدلالة على عامل مخلص يحتل مرتبة عليا في خدمة الحاكم[4]. والواقع أن محمود الكبير نفسه والقادة البويهيين الكبار حاملي الألقاب الفخرية العديدة التي لا يمكن أن تعد هنا، كانوا فخورين بحمل لقب عبدأمير المؤمنين مع أن أمير المؤمنين العاجز كان أكثر من عبد لهم في كل شيء آخر[5]. وفي هذا العصر حين كانت الألقاب الفارغة العديدة تضفى على كل

(١) المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٢) المصدر السابق، ص٢٥٦؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٨٤.

(٣) المصدر السابق، ص٣٨٧.

(٤) راجع الفصل الثالث.

(٥) الصابيء، تاريخ، قسم ٨، ص٣٤٣؛ الرسائل، ص١١٩، الرسوم، ص١٠٩؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٨٠.

شخص، تدنت قيمة الكلمات وصارت بلا معنى. وقد كان بنو بويه والغزنوية يعتبرون أنفسهم عبيداً بحكم الطبع، ولم يكن من الملائم أن تطلق هذه الصفة على غير أفراد الجيش المخلصين لقادتهم[1]. وهكذا فإن كلمة عبد كانت تستعمل للدلالة على أفراد الجيش النظامي في إسبانيا، وأفريقيا الشمالية، ومصر، وسوريا، والعراق، والجزيرة، وإيران وآسيا الوسطى. وهنا ينبغي أن نتذكر أن هؤلاء العبيد جميعاً كانوا يقبضون مرتبات عالية وأن مطالبتهم بالدفع المنتظم كانت تمثل مشكلة كبرى بالنسبة لكل نظام.

وبالاضافة إلى الجيش المنظم، كان الغزنويون يملكون إدارة تتمتع بالكفاءة، منظمة على نموذج الادارة السامانية التي وصفها بوزورث وصفاً رائعاً. ولكن ذلك لم يكن كافياً على كل حال للمحافظة على امبراطورية لا تملك ولاء رعيتها. وفي الجانب الهندي كان الغزنزيون يمثلون النهب والتخريب. ومهما قيل عن الخدمة التي أدوها للاسلام بنشره في الهند فإن ذلك يتجاهل حقيقة هي أنهم عرفوا الهنود بالاسلام في أسوأ الحالات. كان ذلك شبيهاً بالصورة القبيحة التي قدمها العثمانيون للأوروبيين. ومما له دلالة وقيمة أن نقارن وضع الاسلام القوي نسبياً في مالايا وأندونيسيا حيث انتشر بأساليب سلمية، بوضعه في الهند حيث ترك الغزنزيون وراءهم سيلاً مديداً من الدم.

وفي جهات آسيا الوسطى كان السامانيون ينهارون بسرعة، ولم يقتض الغزنويون بقيادة محمود جهداً كبيراً للتقدم إلى نهر جيجون، لا أكثر. هنا أوقفتهم قوة أخرى كانت زاحفة من الشمال من بطاح آسيا الوسطى، وهي مؤلفة من الأتراك أشباه البدو الذين كانوا يعيشون خارج الحدود السامانية وقد انتشر الاسلام فيما بينهم بهدوء. لقد استغلوا انهيار قوة جيرانهم واحتلوا بلاد الصغد بسهولة وأسسوا فيها سلالة تعرف بسلالة قراخان. وكان الاسهام الوحيد الذي قدمه هؤلاء للتاريخ الاسلامي هو أنهم جندوا في صراعاتهم الداخلية فرع آخر من البدو الأتـراك المسلمين، أي الغـز الذين مهدوا السبيل بدورهم أمام الغزو السلجوقي. وبالحلول محل السامانيين في الأراضي الواقعة للجنوب من نهر جيحون، عجز النظام الغزنوي العسكري الطابع

---

(١) أبو شجاع، ص٥٠؛ الراضي، ص٢٥٣.

عن كسب ولاء الشعب الذي لم تكن له أية مصلحة في غزو الهند. ثم ان الغزنويين بدورهم تصرفوا تصرف دولة محتلة في منطقة عرفت الاستقلال الذاتي عبر زمن مديد[1]. يضاف إلى ذلك أن محمود سمح للبدو السلاجقة في عام ١٠٢٥م/٤١٦هـ أن يعبروا نهر جيحون ويتنقلوا في سهول خراسان. وكان إطلاق مثل هذه القوة في منطقة مدنية كثيفة السكان لا بد أن يسبب الاضطرابات. ولما حاول محمود أن يخمد هذه الاضطرابات لم ينجح إلا بدفع هؤلاء البدو أبعد إلى الغرب، إلى الهضبة الايرانية. وفي عام ١٠٣٥م/٤٢٨هـ، بعد وفاة محمود، عمدت القوة الكبرى من السلاجقة إلى اجتياز النهر مما أدى إلى الاضطراب والنوضى في خراسان. ولم يكن أمام السكان العاجزين في مرو ونيسابور إلا أن يتخذوا التدبير الأنسب في هذا الوضع السيء. وبالاعتراف بسيادة الغزاة وضعت الطبقة العليا الخراسانية نفسها في خدمتهم واستغلتهم لطرد الغزنويين عام ١٠٤٠م/٤٣١هـ. وقد عبر كلود كاهين عن ذلك على أفضل وجه حين قال إن الغزنويين «فروا إلى الهند. لقد سقطت خراسان، وأصبحت الهضبة الايرانية مكشوفة. وأدى تطور العالمين الايراني والتركي إلى جعل العالم الايراني يفتح ذراعيه لاستقبال العالم التركي. وكما جرى للامبراطورية الجرمانية، أخذ التغلب التركي بعد ذلك يتحقق من الداخل»[2].

وادى الصراع لانقاذ الاتحاد الساماني إلى إثارة بعض التململ في سجستان وكرمان. ولم يكن البويهيون الذين كانوا يحتلون جزءاً من كرمان قلقين إزاء ذلك، وقد قرروا أخذ الاحتياطات الضرورية وانتظار خصومهم حتى يستنفدوا قواهم[3]. ولكن الأمر تغير حين تسلم سبكتكين السلطة في غزنين لا سيما وقد عمد على الفور إلى احتلال بست عام ٩٧٧م/٣٦٧هـ[4]. لقد كان قيام قوة عسكرية عدوانية في منطقة كان التفكك الكامل فيها متوقعاً مخيفاً للبويهيين الذين تصدوا للوضع الجديد على الفور. وكان الائتلاف البويهي قد لقي نصيبه من

(١) إبن الأثير، مجلد ٩، ص٢٤٧؛ إبن حوقل، ص٤٥٠.

(٢) Cl. Cahen, «**The Turkish Invasion: The Selchükids**», **A History of the Crusades**, ed. K.H. Setton, London, 1958, pp.135-76. The quotation is from page 142.

(٣) مسكويه، مجلد ٢، ص٢٤٩؛ ابن الأثير، مجلد٨، ص٤١٦-١٧؛ ٤٥١، ٤٨٢-٣؛ المقدسي، ص٤٧٢.

(٤) ابن الأثير، مجلد ٨، ص٥٠٤.

المشاكل الداخلية سواء نتيجة للصراعات حول السلطة أو بسبب الجيوش المتمردة. ولكن هذه المشاكل لم تكن تفرض تغييراً في البناء الأساسي للجهاز السياسي. غير أن الخطر الغزنوي، ما إن لاح في الأفق، حتى بذل الجهد اللازم مباشرة لحشد جميع موارد الائتلاف العسكرية والمالية. لم يكن البويهيون يعرفون أن سبكتكين سيركز هجماته في جهة جديدة كل الجدة، ولا بد أن تقدمة نحو بست أقنعهم بحدوث غزو مباشر على المناطق الخاضعة لهم. وهنا أخذ فنا خسرو، الحاكم البويهي الذي يواجه التهديد الأكبر، والذي كان يحكم فارس منذ ٢٩سنة، على نفسه أن يفرض سلطته على جميع ممتلكات البويهيين. على أن هذه المحاولة كانت سياسة مؤقتة دامت خمس سنوات ونصف السنة فقط (٩٧٨-٨٣م/ ٣٦٧-٧٢هـ) ثم لم تتكرر مرة أخرى خلال السنوات السبعين الباقية من عهد الائتلاف.

كانت غاية فنا خسرو أن يقضي على أية مشاكل مزعجة تعجز أية منطقة وحدها عن مواجهتها، وإن يزيل الحالات الشاذة التي كانت موجودة في هذا النظام بحكم الضرورة، ولا سيما فيما يتعلق بترتيبات مخربة بشأن الدفع العسكري. وكان باختصار يريد الاستقرار، وهذا هو ما سعى لتحقيقه. بغداد نفسها كانت مسرح أضطراب وقلق. ومن الواضح أن البويهي المسؤول فيها لم يستطع السيطرة على الحنابلة والشافعية والشيعة المتمردين، بالاضافة إلى جيشه الخاص الذي ورّط نفسه في منازعاتهم اليومية تقريباً[1]. ولذلك احتلت، ثم سرعان ما فرض القانون والهدوء فيها. وكان حمدانيو الموصل أكثر من البيزنطيين خطورة. والواقع أنهم استنجدوا بالبيزنطيين والفاطميين حين هاجمهم فنا خسرو، ولكنهم لم يتلقوا أية مساعدة. وطردوا من الموصل وفقدوا جميع معاقلهم في المنطقة التي كانت تحتوي على مقدار أسطوري من الثروة[2]. وكان الأكراد قد فقدوا أحد أقوى قادتهم ولذلك لم يكونوا في وضع يمكنهم من مقاومة هذا البويهي القوي[3]. ومع أن الأكراد والحمدانيين قاموا بغزو معاكس في وقت لاحق فإنهم لم يعودوا يشكلون أية خطورة خلال بعض الوقت. كذلك أخضع العرب الذين كانوا مجاورين لحدود الصحراء العراقية كما غلبت المجموعات الكردية في

(١) المصدر السابق، ص٤٥٥-٦؛ ٤٦٢-٤؛ ٩؛ مسكويه، مجلد ٢، ص٣٢٣-٥٢.

(٢) مسكويه، مجلد ٢، ص٣٨٢-٩٣.

(٣) ابن الأثير، مجلد ٨، ص٥١٩-٢١.

الجبال أيضاً[1]. أما جمهورية البطيحة المستقلة فأبدت، عند مهاجمتها، بمقاومة عنيدة مما اضطر فنا خسرو إلى عقد صلح على أساس الواقع العملي مع حاكم هذه الجمهورية[2]. وأما في الخليج فوضع تنظيم دقيق للقضاء على القراصنة ولتأمين السيطرة على عمان، وكسب صداقة القرامطة في البحرين. ثم جرى تحصين كرمان وأرسل فنا خسرو ابنه للاقامة فيها[3].

وكانت أكثر التحركات طرافة في هذه الفترة المحمومة في الميدان الضريبي. فقد حاول فنا خسرو أن يخفض نظام الاقطاع لدفع مرتبات الجيش إلى الحد الأدنى. وحقق في ذلك بعض النجاح. لقد كان عليه أن يكون حذراً في عدم التدخل إلى حد بعيد بمصالح بعض قادة الديالمة الأقوياء[4]. وبالنسبة للذين كانوا يتناولون أجورهم من الخزينة مباشرة، اتخذت التدابير لتأمين عطاءاتهم في الوقت المحدد. على أنه تقرر من ناحية ثانية أن لا تعطى أية زيادة في المدفوعات إلا كمكافأة على إحراز نصر عسكري[5]. وإذا كان نظام تلزيم الضرائب ظل معمولاً به، فإنه وضع تحت مراقبة دقيقة من حكومات الولايات[6]. والظاهر أن فنا خسرو سمح لموظفيه في عهده الطويل في فارس أن يقوموا ببعض التجارب باستحداث ضرائب جديدة بصورة راديكالية. ولا شك على الاطلاق أن غاية هذه التدابير الراديكالية هي تحميل سكان المدن نصيبهم الصحيح من الضرائب. ولا بد أن هؤلاء الموظفين لجأوا إلى الماضي الايراني البعيد لاستنباط الوسائل لفرض الضرائب الجديدة. والمحتمل أن بعض هذه التدابير كانت أصداء لممارسات ساسانية قديمة. ومن المؤكد أن فرض الضرائب على أسواق الدعارة يتنافى مع الاسلام، كما ان فرض الضرائب على الماء مناقض لجميع الأصول الاسلامية[7]. ثم زادت قبضة جامع الضرائب على المدن تشدداً بحيث أن كل من غادر بلدته كان عليه أن يحمل جواز تنقل[8]. وعلى كل حمل من السلع يدخل

(١) المصدر السابق، ص٥٢٢؛ ومجلد ٩، ص٥؛ مسكويه، مجلد ٢، ص٣٩٨-٩، ٤١٤-١٥.
(٢) مسكويه، مجلد ٢، ص٤١٢.
(٣) ابو شجاع، ص٢٨.
(٤) المصدر السابق، ص٤٧.
(٥) المصدر السابق، ص٤٣.
(٦) المصدر السابق، ص١٧١.
(٧) المقدسي، ص٤٤١؛ ابن حومل، ص٣٠٢؛ الاصطخري، ص١٥٧.
(٨) المقدسي، ص٤٢٩.

البلدة كانت الضريبة التي تفرض تبلغ ثلاثين درهماً[١]. وفي المدينة عمدت السلطات إلى بناء أمكنة للأسواق والدكاكين والحوانيت وتأجيرها لقاء ضعف القيمة المألوفة[٢]. كذلك بنيت بيوتات للسماسرة حيث كانت تجري صفقات تجارية هامة. وفي المصادر أن دخل الحكومة من أحد هذه البيوتات بلغت عشرة آلاف درهم يومياً[٣]. ثم احتكرت الحكومة عدداً من النشاطات الصناعية، كصناعة الجليد وإنتاج الحرير الخام، وبنت في كل بلدة مصنعها الخاص للألبسة. واستولت السلطات على جميع مطاحن الحبوب ومصانع ماء الورد. ثم فرضت ضرائب جديدة على بيع مختلف أنواع الماشية في الأسواق[٤]. وبالنسبة لتجارة التصدير والاستيراد زيدت المعدلات السابقة، كما فرضت الضرائب على مواد كانت معفية في السابق[٥]. ولكن التدبير الذي لم يتخذ برغم أنه كان مألوفاً لدى الشيعة الآخرين هو فرض ضريبة دخـل. ولعل الزيادات الأخرى على الضرائب كانت تستهدف التعويض عن هذا الحذف، أو لعل ذلك يعود إلى أن البويهيين لم يكونوا يملكون إماماً شيعياً يعترفون به ويجمعون باسمه الخمس أو العشر كضريبة دخل. أو لعل الأمر عكس ذلك، أي أنهم لم يكونـوا يريـدون الاعتراف بمثل هذا الامام لأنهم لم يكونوا يريدون فرض مثل هذه الضريبة. ومن المحتمل أنهم، لهذا السبب لجأوا إلى المخرج الأسهل واعترفوا بالعباسيين وأعلنوا بلا مواربة عن نياتهم بالمحافظة على مصالح الأثرياء القائمة.

وأما بالنسبة للمجتمعات الريفية فقد اتخذت التدابير لجمع الضرائب بصورة دقيقة. وفرض على البدو أن يدفعوا ضرائب على قطعانهم، ولذلك وضع نظام محكم ودقيق لاعادة تجميعهم تحت مشايخ معينين. وبالمقابل أدخل هؤلاء السكان المتمردون الذين كانوا يعدون أكثر من مليوني نسمة في النظام القائم وفرض عليهم أن يخدموا الحكومة. فقد أعطوا مسؤولية إرشاد القوافل التجارية وحمايتها، وهي مهمة لم تكن مجانية بالطبع[٦]. وبالنسبة لضريبة الخراج وضع نظام مثلث الأطراف، وأكثر تشابكاً

---

(١) المصدر السابق، ص٤٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص٤١٣، ٤٢٩؛ الاصطخري، ص١٥٨.

(٣) المقدسي، ص٤٣٤.

(٤) المصدر السابق، ص٤١٣، ٤٣١؛ الاصطخري، ص١٥٨؛ ابو شجاع، ص٧١.

(٥) ابن الأثير، مجلد ٩، ص١٦.

(٦) ابن حوقل، ص٢٦٥، ٢٦٩؛ الاصطخري، ص٩٩، ١١٣، ١١٥.

ومرد التعقيد والتشابك إلى أن النظام كان يستهدف فرض المبالغ القصوى وأخذ الظروف القائمة بعين الاعتبار. وعلى هذا الأساس كانت التقديرات تتم على أساس نسبة ثابتة من الانتاج، أو مبلغ ثابت، أو على أساس كيل الأرض. ومع ذلك فإن مبلغ الضرائب كان يختلف بين منطقة وأخرى حتى حين يقدر على الأساس نفسه(١). ومن ناحية أخرى لم تتردد الحكومة في حمل مسؤولية المحافظة على أنظمة الري أو تحسينها أيضاً. وقد استخدمت مهارات هندسية مدهشة وأنفقت مبالغ مالية كبيرة لبناء السدود وحفر الأقنية الجديدة لتطوير الزراعة(٢). وظلت ضريبة الخمس هي السارية بالنسبة للمعادن باستثناء القطران الذي كان محصوراً بالدولة(٣).

وما إن شملت سلطة فنا خسرو بغداد والعراق حتى وضعت هذه التدابير الضرائبية موضع التنفيذ بأسرع وقت. وفي حين لم تبخل السلطات في الانفاق لتحسين الري، فقد أقرت زيادة عامة قدرها ١٠٪ على ضريبة الخراج. ثم أنشئت احتكارات، ووضع مشروع كبير لاعادة بناء بغداد. وكل صاحب منزل أراد تجديد مسكنه كان يعطى قرضاً من الخزينة(٤). وبوسع المرء أن يتصور أن المستشفيات التي بنيت في ذلك الوقت كانت ذات مستوى أفضل من المصحات العقلية في عهود سابقة.

ومن المؤسف أنه لا بد من التوقف عن الكتابة عن هذه الفترة المبدعة المبشرة بالخير، على غير ما هو متوقع، ولكنها كانت كالأشياء الأخرى الجيدة لا بد لها أن تبلغ نهايتها. ومما هو أشد أسفاً أن النهاية جاءت فجأة وأن هذه الاصلاحات على تأخر إعلانها لم تعط الفرصة اللازمة لتجذيرها. وبموت فنا خسرو في عام ٩٨٣م/٣٧٢هـ تلاذلك عودة إلى الظروف التي كانت سائدة قبل السنوات الخمس الأخيرة النشيطة من عهده. ولا يعود ذلك إلى غياب الرجل القوي ولكن إلى زوال التهديد الذي دفع إلى اتخاذ هذه التدابير الملحة. فقد ثبت أن الخطر الغزنوي تنبيه كاذب وأنه لم يتجسد قبل نصف قرن على شكل هجوم على الري التي احتلها الغزنويون عام

(١) ابن حوقل، ص٣٠٢-٣؛ الاصطخري، ص١٥٧-٨؛ المقدسي، ص٤٤٨، ٤٥١-٢.
(٢) ابو شجاع، ص٦٩؛ المقدسي، ص٤٠٤، ٤١٩، ٤٤٤.
(٣) ابن حوقل، ص٣٠٢؛ الاصطخري، ص١٥٤-٥.
(٤) مسكويه، مجلد ٢، ص٤٠٥-٦؛ أبو شجاع، ص٤٥، ٧١؛ ابن الأثير مجلد ٩، ص١٦.

١٢٠٩م/٤٢٠هـ، وليسلموها للسلاجقة بعد وقت قصير. وفي خلال هذه الفترة التي دامت نصف قرن واصل الائتلاف البويهي صراعه من أجل البقاء. وكانت مطالب العسكر المتزايدة والآثار السيئة المتراكمة لنظام الاقطاع أقل تأثيراً على ازدهار الائتلاف من وقف التجارة المدمر. وفي هذه الفترة بدأ الأتراك البشانقة بمهاجمة حوض الفولغا من موطنهم للشمال من بحر قزوين. وجاءت هذه الغزوات في وقت برز فيه الروس، وقد ساعدت علاقاتهم الجيدة بالبيزنطيين على تحويل التجارة الشمالية بكاملها إلى كييف والقسطنطينية . وفي الوقت ذاته بدأت الدول التجارية الايطالية بالاستيلاء على قسم كبير من هذه التجارة، وبتصدير البضائع عبر البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا السباق منيت آسيا الوسطى ومنطقة القفقاس بهزيمة تامة، ثم تلا ذلك أن بدأت إيران، شرقاً وغرباً، وهي الممر الأساسي لهذه التجارة، بالتدهور الإقتصادي العنيف. والواقع أن الري التي كانت في أقصى الأهمية حتى الآن، سرعان ما فقدت أهميتها، ثم إن احتلالها من قبل البويهيين في العقود الأخيرة من عهدهم لم يكن ذا تأثير كبير على مصيرها. وكأن فقد التجارة الشمالية لم يكن كافياً، إذ أن البويهيين فقدوا تجارتهم الجنوبية بكاملها. وبسبب الفاطميين الذين استطاعوا الحصول على تجارة المحيط الهندي بكاملها، كان الإئتلاف البويهي قد مني بالإفلاس بوجه عام حين سقط بأيدي السلاجقة في عام ١٠٥٥م/٤٤٧هـ. ومما له أهميته أن الفاتحين الجدد لم تكن لهم سياسة تجارية[١].

(١) ابن الأثير، مجلد ١٠، ص٥١، ١٠٥، ١١١.

الفصل التاسع
الفاطميون

مما يثير الدهشة أن نعرف أن الأبحاث التي تناولت الفاطميين تفوق من حيث الكمية، كل الأبحاث التي تناولت أية ناحية أخرى من التاريخ الاسلامي. وقد لخص م. كانار (M. Canard) نتائج هذه الأبحاث بما فيها دراساته بصورة ملائمة، في مقال من ١٣ صفحة كبيرة مكثفة في الطبعة الجديدة من الموسوعة الاسلامية التي تضم المقالات الأخرى العديدة له ولغيره، ذات الصلة بهذا الموضوع. ولذلك فان الحقائق الأساسية بشأن تاريخ الفاطميين قد أصبحت معروفة بصورة جيدة. ومنذ وقت قريب، نشر برنارد لويس الذي بدأ دراسته للموضوع منذ نحو أربعين عاماً، تفسيره للتاريخ الفاطمي[1]. غير أن نقطة الضعف الرئيسية المشتركة في هذه الأبحاث، أنها لا تأخذ بعين الاعتبار التطورات السابقة ولا جميع الظروف الهامة في المناطق التي خضعت للفاطميين، ثم أنها غير متوازنة أيضاً إذ أن ما قيل عن نسب الحاكم الفاطمي الأول زاد عما قيل عن الأحوال الاقتصادية في ممتلكاته. أن نسبه على طرافته غير هام لأن عدداً كافياً من الناس آمنوا بقضيته فمكنوه من بلوغ السلطة. ثم انهم صدقوا بقوله أنه متحدر من النبي بواسطة ابنته فاطمة، وهو قول كان هدفاً سهلاً لهجمات خصومه. وهنا لا بد من أن ندرك أن أمثال هؤلاء الأنسباء كانوا آنذاك يعدون بالمئات، إن لم يكن بالألوف، ولذلك فان إثبات هذا القول أو رفضه مستحيل. والشيء الهام هو أن هذا القائد بالذات قدّم للناس أيديولوجية إسماعيلية شيعية ذات أبعاد ثورية متقدمة.

(١) Bernard Lewis, An Interpretation of Fâtimid History: «Colloque International sur L'Histoire du caire 27 Mars-5 Avril 1969», Cairo, n.d. pp287-95.

أننا لا نستطيع أن نفهم تاريخ الفاطميين بدون فهم كامل لجميع مضامين سياساتهم الاقتصادية البعيدة المدى التي قيل عنها القليل جداً. ولئن كان برنارد لويس قد تنبه منذ زمن بعيد إلى أن نشاطات الفاطميين التجارية قد بلغت الهند، فقد رئي أن الفاطميين كانوا غير متنبهين للتجارة الأفريقية في محيطهم(١). إن نظامهم الضرائبي الذي كان حجر الأساس في نجاحهم وفشلهم معاً، لم يناقش أبداً، وقد ظل غير ملاحظ كأنه لم يكن لهم نظام ضرائبي. ومثل هذا الاهمال المؤسف من باحثين ككانار ولويس أمر مثير للاستغراب. يضاف إلى ذلك أنه ليس ما يبرر مقارنة برنارد لويس قيام العباسيين في خراسان بقيام الفاطميين في تونس(٢). إن أية وجوه شبه عرضية بينهما هي سطحية، وينبغي أن تعالج بأقصى الحذر بسبب وجود فروق كبرى بين الحركتين في طبيعة الدعم لهما، وفي مؤسساتهما ومنظماتهما، وفي أهدافهما وأيديولوجيتيهما.

لقد وطّد الفاطميون أقدامهم في تونس في البداية، وبعد ستين عاماً أخذوا خطوة كانت في منتهى الغرابة وهي التي ينظر إليها كأنه حدث عادي مألوف. فقد انتقلوا بكل ما لديهم إلى مصر ولم ينظروا وراءهم البتة بعد ذلك. وأثناء وجودهم في مصر كانت علاقتهم برعاياهم السابقين قليلة الأهمية، والحقيقة أن هؤلاء الرعايا استقلوا عنهم بعد عقود قليلة. حتى أنهم صاروا أعداء لهم. إن هذا الانتقال التام للفاطميين قد فسّر بأنه جزء من مخططهم الشامل للقضاء على العباسيين والحلول محلهم. فاذا كان هذا صحيحاً فان الفاطميين يكونون قد حاولوا ذلك بانتهاج أغرب طريقة هي أن الوقت الذي بذلوه للسيطرة على سوريا الشمالية أطول من الوقت الذي بذلوه لتحقيق هدفهم الرئيسي. لعلهم حلموا بامبراطورية عالمية شاملة تضم جميع الأراضي الاسلامية، ولكن جهودهم في هذا المجال لم تتعد إرسال الدعاة إلى بغداد والهند وآسيا الوسطى. أن مثل هذه الأحلام التي يحتمل أنها راودتهم بقيت في إطار الهدف لا في مجال السياسات العملية، ثم أنه لم يكن لها أي تأثير على الوضع آنذاك. والواقع أنه غير صحيح أن نتكلم عن إمبراطورية فاطمية مترامية الأطراف

---

(1) Bernard Lewis, the Fâtimids and the Route to India»: **Revue de la Faculté de Science Economiques de L'université «Année** No. 1-4, Istanbul 1953, pp1-5.

(٢) Idem, **Interpretation, p.288.**

مركزها في مصر، ضمت في ذروتها أفريقيا الشمالية، وصقلية، وفلسطين، وسوريا والساحل الأفريقي للبحر الأحمر، واليمن، ثم الحجاز، وهو ذو أهمية خاصة إذ أن ملكيته كانت تضفي مكانة كبيرة على الحاكم الاسلامي وتمكنه من استخدام سلاح الحج القوي لصالحه[1]. إن مثل هذه الامبراطورية لم تقم في أي وقت من الأوقات.

وبعد انتقال الفاطميين من تونس، سرعان ما انحسرت حدودهم الغربية إلى نقطة غير بعيدة للغرب من الاسكندرية. كما أن اهتمامهم بصقلية تلاشى قبل أن تمكنوا من توطيد موطن قدم لهم في سوريا. ثم أن فلسطين كانت خارجة عن سلطاتهم في أغلب الأحيان، في حين أنهم لم يمتلكوا الحجاز على الاطلاق. والقول أن اليمن كانت جزءاً من الامبراطورية الفاطمية يتطلب خيالاً واسعاً، إذ أن ذلك من قبيل وصف الاتصال بالمراسلة بالزواج الفعلي. والأقرب للواقع هو أن يقال أن الفاطميين سيطروا على مصر بعد الانتقال من تونس، ولكنهم فشلوا برغم المحاولات اليائسة أن يحققوا أكثر من تأمين موطن قدم لهم على الساحل الفلسطيني. وإذا أخذنا الفوضى التي كانت سائدة في سوريا وفلسطين آنذاك بعين الاعتبار، جاز لنا أن نعد ذلك فشلاً ذريعاً.

وفي عام ٨٩٣م/٢٨٠هـ، وصل الداعية الاسماعيلي أبو عبد الله إلى قبيليه الصغرى الواقعة في الجزائر حالياً، برفقة حجاج من قبيلة كتامه من البربر، كان قد اجتمع بهم في مكة. ومما له مغزاه أن هذا الرجل الذكي اختار أن يتوجه إلى شمالي أفريقيا رأساً للدعوة لقضيته، متجاوزاً بذلك مصر كلياً. إن هذا دليل على أن الاسماعيليين الذين رأوا مجالاً للنجاح في العراق لم يروا توفر مثل هذا الاحتمال في مصر. لقد كانوا يعرفون أن سكان مصر أقباط بغالبيتهم خارج الفسطاط والاسكندرية وكانوا يرون أن فرص إقناع المسلمين بدعم قضيتهم أيسر من حمل الأقباط على اعتناق الاسلام. وشمالي أفريقيا مناسب كل المناسبة لأغراض الاسماعيليين هذه لأن معظم السكان هنا كانوا قد أسلموا منذ زمن بعيد. يضاف إلى ذلك أن انتشار البدع في هذه البقعة غير جديدة، والحقيقة أنه كان أمراً مألوفاً. فالأدارسة الشيعة وبنو رستم الخوارج نجحوا في المحافظة على كياناتهم واستقرارهم طوال أكثر من قرن.

---

(١) المصدر السابق، ص٢٨٩.

وقد كان الاضطراب الوحيد ينطلق من تونس حيث كان بنو الأغلب يواجهون اضطراباً بعد اضطراب. ومنذ البداية كان كيانهم قائماً على السيطرة العسكرية ولكن قواتهم كانت مؤلفة من الخراسانية والبربر والعرب ولذلك سادها عدم الاستقرار والقتال. ثم زادت مشاكل الأغالبة حدة باعتمادهم التام على الاقتصاد الزراعي بينما كان جيرانهم في الشرق والغرب منهمكين باحياء التجارة القديمة عبر الصحراء وبالسيطرة عليها. وفرض هذا الوضع على الأغالبة عزلاً مضراً، وكان لا بد لهم من البحث عن حل لهذه المشكلة. ولذلك كانت الحملات العسكرية الطويلة الباهظة الأكلاف لاحتلال صقلية بين ٨٢٧-٩٠٢م/ ٢١٢-٢٩١هـ. ولتغطية هذه النفقات تقرر دفع ضريبة الخراج نقداً لا عيناً. ومما له مغزاه أن هذا القرار لم يلغ إلا حين بات خطر الفاطميين وشيكاً[١]. وفي هذه الأثناء عمد الأغالبة أخيراً إلى محاولة اجتذاب التجارة بتشجيع استخدام أراضيهم للمرور بين الشرق والغرب[٢]. ومع ذلك فان هذه المحاولة لم تحقق نجاحاً كبيراً لأن الابحار على الساحل كان أقل كلفة وأكثر سهولة. وحوالي أواخر عهد الأغالبة اتصل البيزنطيون بهم بعد التخلي لهم عن صقلية لانشاء علاقات تجارية معهم عبر الجزيرة، ولكن هذه المحاولة جاءت متأخرة[٣].

ولم تكن مهمة الداعي أبي عبد الله صعبة. فقد كانت إثارة بربر كتامة في الجزائر وتنظيمهم في وجه بني الأغلب أمراً سهلاً لانعدام وجود قابلية التفاهم معهم. ولدى الاحساس بأن المهمة تكاد تعطي ثمارها بدأ الامام الاسماعيلي عبيد الله الذي كانت الدعوة باسمه بالسفر بحذر من قاعدته في سوريا إلى شمالي أفريقيا عام ٩٠٢م/٢٨٩هـ. وقادته طريقه السرية إلى سجلماسة حيث سجن وأهين. وبعد إسقاط الأغالبة عام ٩٠٩م/٢٩٦هـ، زحف أبو عبد الله على سجلماسة، وأطلق سراح قائده وعاد به في عام ٩١٠م/٢٩٧هـ إلى رقّاده، عاصمة الأغالبة المهزومة. وهنا نصب الامام أميراً شيعياً شرعياً للمؤمنين ثم أعلن نفسه المهدي المنتظر الذي سيستهل عهداً من الحكم الموجه باسم الله. وعلى الفور تقريباً برزت الخلافات حول

---

(١) إبن عذاري، مجلد ١، ص٩٥، ١٣١، إبن الأثير، مجلد ٦، ص٢٣١.
(٢) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص١٧٤.
(٣) إبن عذاري، مجلد ١، ص١٤٤.

النهج الذي سيتبع. فقد اختلف أبو عبد الله مع شقيقه الذي كان مستشاراً عالياً للنظام الجديد. لقد أراد هذا الأخير تنفيذ تدابير قاسية بحق المثقفين الذين أيدوا الخصوم المهزومين[1]. ثم اختلف عبد الله بالذات مع الامام حول مسألة الضرائب. فقد دعا عبد الله إلى العودة إلى أبسط الأشكال البدائية للضرائب في الاسلام، أي العشور العينية على بعض المنتوجات الزراعية والماشية[2]. ولكن المهدي أنشأ نظاماً آخر للضرائب إدراكاً منه أن ذلك غير عملي كما أنه قد يؤدي في الواقع إلى إثارة المشاكل مع البربر الذين لم يكونوا يألفون دفع الضرائب على ماشيتهم. وحدد مبلغاً معيناً من النقد على كل مساحة محددة ورفض اتخاذ أية تدابير لفرض الضريبة على الماشية. ولئن كان هذا النظام في الواقع عودة للنظام الذي أهمله الأغالبة قبل سقوطهم، فقد أدخلت عليه بعض التعديلات لتخفيف أشد نتائجه سوءاً[3]. ولعله كان بالامكان إيجاد تسوية لمثل هذه الخلافات لو لم ينشأ خلاف آخر رئيسي. ومن المحتمل أن نلاحظ أن أبا عبد الله الذي كان كما هو واضح، أقل طموحاً من سيده، وكان مقتنعاً بأن نهج العمل الأفضل بعد النصر هو التحول بهدوء نحو الغرب وتوطيد القوة الفاطمية بقدر الامكان على حساب بني رستم والأدارسة[4]. يضاف إلى ذلك أنه بعد إنفاق نحو عشرين عاماً بين البربر، عرف مشاكلهم ومصالحهم إلى حد الاندماج بهم. أما المهدي القادم إلى هذه المنطقة حديثاً نسبياً فقد كان متحرراً من مثل هذا الارتباط. وفوق هذا فإنه كقائد حركة مذهبية تعلن عالميتها وشمولها، لا يستطيع تأييد سياسة تجعل من نظامه خلفاً لمذهبية البربر البارزة لدى بني رستم والأدارسة. وعنده أن التحول نحو الشرق هو الحل المنطقي للقضية. ولذلك كان لا بد من التضحية بأبي عبد الله وشقيقه في سبيل أهداف الحركة العليا. ولما تمرد بعض البربر أُخمدت حركتهم بسرعة. ومما له مغزاه أن المهدي وخلفاءه من بعده أهملوا في الواقع وجود بني أمية في إسبانيا. فقد كانت لهؤلاء مصالح تجارية واسعة في شمالي أفريقيا كلها كما هو واضح من المراكز التجارية الكثيرة على ساحل أفريقيا الشمالية ومن وجود جاليات

---

(١) المصدر السابق، ص١٥٠-١.
(٢) المصدر السابق، ص١٤١-٢.
(٣) المصدر السابق، ص١٧٣؛ المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٣٥٢.
(٤) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٣٥١.

تجارية حتى الاسكندرية في الشرق وجزيرة كريت[1]. ومن شأن التدخل بهذه المصالح القائمة أن لا يثير غضب عدو قوي وحسب، بل أن يحرك وكراً من الدبابير أيضاً. ولذلك ارتأى الفاطميون، ورثة التراث الشيعي كله، أن يتركوا أمير المؤمنين الأموي وشأنه في إسبانيا المجاورة وأن يتساهلوا بشأن هذا التحدي لمزاعمهم الشمولية.

وفي هذه المرحلة يصعب أن نرى إلى أي حد نحو الشرق كان الفاطميون يفكرون بالتقدم. إن تخطيطهم المعروف البعيد المدى والمفصل، لم يكن قد بدأ يفعل فعله في هذا الوقت. كان الفاطميون يعرفون أن قواتهم العسكرية لا تزال ضيقة القاعدة محصورة بقبيلة كتامة وهي بدورها أقلية بين البربر، ولذلك كانوا واقعيين، وحصروا أهدافهم بتحقيق الممكن. وبصفتهم ورثة للأغالبة فقد احتلوا ولو ببعض الصعوبة جزيرة صقلية وطرابلس الغرب. وبتأمين هذين الموقعين نشأت سياسة عدوانية على جبهتين في وقت واحد، إحداهما في البحر والأخرى في البر. ولأول مرة أنشيء حوض سفن ضخم فيه قسمان جافان على الأقل، في العاصمة المهدية المبنية حديثاً. وبعد وقت قصير جداً كان فيها ٩٠٠ سفينة حربية. وسرعان ما انشغل هذا الأسطول القوي بهجمات واسعة النطاق بعيدة الأثر على الموانىء الايطالية حتى جنوى، وعلى الأنحاء الغربية للبحر الأبيض المتوسط[2]. وكان من المتوقع بالطبع أن تؤدي هذه الغزوات إلى الحصول على بعض الأسلاب، على أنه لم يكن يتوقع لهذه الغنائم أن تسد النفقات الهائلة اللازمة للاحتفاظ بهذا الأسطول الكبير. ومن الجدير بالملاحظة أن الأسطول الفاطمي لم يصطدم بأسطول إسبانيا الاسلامية القوي مثله. ومن الملاحظ أيضاً أن الايطاليين لم يتخذوا تدابير معاكسة بوجه هذه الغزوات، ولكن عرب صقلية احتجوا على ذلك بشدة إلى درجة مهاجمة القاعدة البحرية في تونس[3]. وتشير هذه العلاقات الرباعية الغريبة إلى أن صقلية المختلطة السكان، بموقعها التجاري الوسط بين الموانىء الاسبانية والايطالية، كانت الخاسرة في هذا المجال.

---

(١) إبن عذاري، مجلد ١، ص١١٦، ١٣٦، ١٦٩، ١٧٥؛ مجلد ٢، ص٢٤٢-٣؛ إبن الأثير، مجلد٦، ص٢٨١-٢؛ ومجلد ٨، ص٤٥٩؛ إبن حوقل، ص٧٤، و ١٠٤.

(٢) إبن عذاري، مجلد ١، ص١٧٤، ١٨٧-٩٤، ٢٠٩؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص١١٦-١١٧، ٢١٢، ٢٣٢.

(٣) إبن عذاري، مجلد ١، ص١٦٨-٧٤.

وبكلام آخر كان الفاطميون يحاولون عند قيامهم أن يصلوا إلى السوق الايطالية مباشرة على حساب صقلية وبدون تسبيب أي صراع لا لزوم له مع إسبانيا.

وعلى الجبهة البرية كان هدف الفاطميين محدداً بمثل هذا الحذر أيضاً. لا مجال لاحتلال مصر أو لمواجهة العباسيين إذ أن الفاطميين كانوا يعرفون جيداً أنهم لا يملكون القوة العسكرية للقيام بمثل هذه المغامرة التي تفوق قدراتهم على ما هو واضح. لقد كانوا يستهدفون السيطرة على الساحل البحري وعلى الصحراء بين ممتلكاتهم في طرابلس الغرب ووادي النيل. ولم تكن الحملات التي جرت في ٩١٣-١٥م/ ٣٠١-٢هـ و٩١٩-٢١م/ ٣٠٧-٩هـ، و٩٣٥م/٣٢٣هـ، تستهدف احتلال مصر وإنما كانت الغاية منها إخراج النفوذ المصري من برقه، وحصره بقدر الامكان في الوادي فقط. وفي هذه الحملات بلغت القوات الفاطمية أقرب نقطة ممكنة من الاسكندرية ثم تابعت الزحف في الصحراء إلى نقطة مقابلة للفسطاط. وبعد ذلك واصلت الزحف عبر الصحراء إلى واحة الفيوم فبقية الواحات المصرية قبل العودة إلى بلادها[1]. والاستنتاج الواضح من ذلك هو أن الفاطميين كانوا يسعون للسيطرة على التجارة الأفريقية المارة بين الشمال والجنوب عبر الصحراء الليبية المصرية إلى الموانىء المزدهرة على الساحل[2]. وتحقيق مثل هذا الهدف بالاضافة إلى صلتهم بالسوق الأوروبية يجعل الفاطميين في وضع متفوق كدولة تجارية كبرى في حوض البحر الأبيض المتوسط. وبوسع المرء أن يرى ضرورة وجود أسطول بحري قوي لمثل هذا المشروع. ولا ريب أن التجارة كانت الدافع الأهم في معظم الأعمال التي قام بها الفاطميون خلال تاريخهم.

وأدت النشاطات الفاطمية المحمومة، خلافاً لتوقعاتهم، إلى عكس النتائج المرجوة. وسرعان ما تزعزع التوازن القائم في أفريقيا الشمالية منذ زمن بعيد. وقضى سقوط بني رستم في عام ٩٠٩م/٢٩٦هـ، على الازدهار في مركزهم التجاري في تاهرت، واتجهت التجارة عبر الصحراء إلى خط أبعد نحو الغرب. وكانت النتيجة سلسلة من ثورات قام بها البربر بتشجيع من الأمويين في اسبانيا. وكان الفاطميون كلما

---

(١) إبن الأثير، مجلد٨، ص٥٠، ٢٣٠؛ المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص١٧٤، مجلد ٢، ص٢٧؛ إبن عذاري، مجلد ١، ص١٨٨-٤.

(٢) إبن حوقل، ص٦٧، ٦٩، ١٠٣-٤.

حاولوا احتواء هذه الثورات يزدادون تورطاً بدون جدوى. وفي إحدى المراحل بلغت إحدى هذه الثورات من الخطورة ما هدد وجود الفاطميين أنفسهم في تونس[1] وعلى الجناح الشرقي أعطت الحملة الأولى (٩١٣-١٥م/ ٣٠١-٢هـ) الفاطميين موطىء قدم في برقة، لكنها أثارت أيضاً بعض الرعب، حتى أن قسمًا كبيراً من السكان انتقل إلى الاسكندرية وجوارها[2]. أما الذين بقوا في برقة فاشتركوا في الثورات التي حدثت في وجه الفاطميين في طرابلس الغرب. وفي هذه الظروف أخذت التجارة التي كانت قد عادت إلى الواحات تتحول إلى النوبة بصورة تدريجية. ومن الطريف أن نلحظ أن ملك النوبة الذي قلق لتدهور التجارة عبر بلاده، وجد أنه لا بد من مهاجمة الواحات عام ٩٥٠م/٣٣٩هـ[3]. ولم يكن لمثل هذا العمل أن يدعم قضية الفاطميين. والواقع أنه حملهم على تغيير مخططاتهم. وعلى الساحل لم تكن طرابلس الغرب ولا برقة مرتاحة لنتائج المغامرات الفاطمية. على أن القلق في برقة بالاضافة إلى اتصالاتها الوثيقة بالاسكندرية لفت انتباه الفاطميين إلى الاحتمالات الممكنة في هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى أدت المحاولات الفاطمية في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط إلى التقريب بين البيزنطيين والأمويين في إسبانيا. وفي عام ٩٤٥م/٣٣٤هـ وعام ٩٤٩م/٣٣٨هـ، وصل موفد من القسطنطينية إلى قرطبة في سبيل كسب صداقتها[4]. ثم أن صعود نجم الأمويين أقنع الامبراطور أوتو الكبير بأن يرسل بعثة من قبله إلى قرطبة عام ٩٥٣م/٣٤٢هـ[5]. وبرغم الحلفاء الكثر في أفريقيا الشمالية أعتبر الأمويون أن الحكمة تقضي باحتلال سبته وتعزيز مكانتهم على الساحل الأفريقي[6]. ولعل هذه الخطوة كانت أكثر من أي شيء آخر، هي التي أقنعت الفاطميين بأن مخططاتهم قد انقلبت عليهم. وكان المهدي وخلفاؤه قد واصلوا جهودهم طوال أربعين عاماً لتحقيق مخططاتهم. ولكن المعز الذي تسلم السلطة عام ٩٥٣م/٣٤١هـ، كان يرى رأياً آخر، وقد عمل على تنفيذه بصورة تدريجية. فقد بدأ

(١) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣١٥-٢٢؛ إبن عذاري، مجلد ١، ص١٩١.
(٢) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص١٧٤؛ الكندي، الولاة، ص٢٧٤.
(٣) الانطاكي، ص١١٢؛ المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٢٣٦.
(٤) إبن عذاري، مجلد ٢، ص٢١٣، ٢١٥.
(٥) المصدر السابق، ص٢١٨،
(٦) إبن عذاري، مجلد ١، ص٢٠٣-٤.

توسيع القاعدة العسكرية لنظامه. وليس من قبيل الصدفة أن نجد في عهده عنصراً ملحوظاً من الصقليين، وربما من الايطاليين أيضاً، في جيشه. ولما وصلت هذه القوات إلى مصر كانت تضم في صفوفها مجموعتين منفصلتين من «الأروام»[1]. ثم أدخل في جيشه قوات من البربر من قبائل أخرى غير كتامة كبني زويلة من طرابلس الغرب[2]. ولكن الانجاز الأهم الذي حققه في هذا المجال هو كسب تأييد قبيلة صنهاجة القوية باعطائها نصيباً في جهاز السلطة. وفي عام ٩٥٨م/٣٤٧هـ نظمت بقيادة القائد الصقلي الجبار جوهر، وباسهام قبيلة صنهاجة إسهاماً كلياً، حملة غير ضرورية في الظاهر لتهدئة المناطق الوسطى في أفريقيا الشمالية[3]. ولم تحقق هذه الحملة شيئاً كبيراً من الناحية العسكرية. حتى أنها فشلت في استعادة سبته من الأمويين. أما من الناحية السياسية فقد كان نجاحاً كبيراً جداً لأنها ورطت قبيلة صنهاجة في الدفاع عن هذه المناطق وبذلك أصبح المعز حراً في عملية تنفيذ مخططاته في أمكنة أخرى، بعد الاعداد لها طوال عشر سنوات.

وأعقبت سقوط بني طولون في مصر عام ٩٠٥م/٢٩٢هـ فترة من ثلاثين سنة من السيطرة المباشرة من بغداد على مصر. فقد نقلت بقايا القوات الطولونية إلى سوريا واستبدلت في مصر بقوة كبيرة من بغداد بقيادة عدد من القادة المتتابعين للسيطرة على الولاية. غير أن القوة الحقيقية ظلت في الواقع في أيدي الاداريين المسؤولين عن الضرائب في مصر وسوريا معاً. وقد سبق أن شرحنا من قبل أن مداخيل هاتين الولايتين كانت مخصصة لسد حاجات قوات القائد مؤنس. وكان على هذه القوات أن تهب في حالات الطوارىء لانقاذ الوضع كما حدث حين هاجم الفاطميون مصر[4]. ولكن سقوط مؤنس وانهيار الحكومة المركزية وقيام الحمدانيين تطورات فرضت تنظيمًا جديداً في جنوبي سوريا وفي مصر. فقد كان الشعور السائد أن استمرار خط الغزوات الفاطمية يتطلب وجوداً عسكرياً قوياً في مصر. ومن سخرية القدر أن القوات الوحيدة المتوفرة لذلك كانت هي نفسها بقايا القوات الطولونية التي أعيد تنظيمها في سوريا

---

(١) المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٨.
(٢) المصدر السابق، ص٤.
(٣) المقريزي، الخطط، ج ١، ص٣٥٢.
(٤) الكندي، الولاة، ص٢٧٨-٨٦.

بقيادة محمد بن طغج المعروف بالأخشد، الذي كان في خدمة الطولونيين قبل سقوطهم. وقد صدف أيضاً أنه ينتمي إلى سلسلة طويلة من قادة موالين للعباسيين جيء بهم من أواسط آسيا قبل نحو مئة عام في عهد ازدهار سامراء. وقد كانت ميزاته هذه بالاضافة إلى معرفته بمصر وبمشاكلها هي الحل المنشود. وفي عام ٩٣٥م/٣٢٣هـ عين الأخشيد والياً على مصر بالاضافة إلى ولايته على دمشق. ولما كان قد أعطي هذه الأراضي كإقطاع إداري عسكري، فقد كان تعيينه في الواقع عودة إلى النظام الطولوني، وبموجبه كانت للأخشيد سيطرة تامة على القضايا العسكرية والضرائبية في ممتلكاته. ووصل إلى مصر على رأس جيشه وأسطوله، وسرعان ما استطاع توطيد سلطته ودمج القوات التي كانت هناك بقواته[1]. وتمكن خلال أحد عشر عاماً من حكمه (٩٣٥-٤٦م/ ٣٢٣-٣٤هـ)، من صد هجمات الحمدانيين ومن المحافظة على جنوبي سوريا بما في ذلك دمشق، في فترة كانت السلطة المركزية فيها في تفكك تام. كذلك اشترى هدوء القرامطة بأن كان يدفع لهم ٣٠٠٠٠٠ دينار في السنة[2].

وإذا كان الأخشيد قد انشأ، كما يفترض سلالة، خلفه منها ثلاثة من أبنائه، فان السلطة الحقيقية خلال عهده كانت بيدي كافور. والقول بأنه عبد أسود، خصي، مثقوب الشفه السفلى، ذو قدم رحاّء (مفلطحة). والقول أيضا أنه جيء به الى مصر وبيع فيها رقيقا حين كانت سنه عشر سنوات، كل ذلك لم يكن ليمنعه أن يعبر في ذلك الوقت عن أمله بأن يحكم مصر في يوم من الأيام. ومن هذه الأنباء أن الأخشيد اشتراه بمبلغ ١٨ ديناراً. ولا يمكن لمثل ذلك أن يحدث قبل قدوم هذا الأخشيد الى مصر عام ٩٥٣م/٣٢٣هـ. ومع ذلك فاننا نجد كافور بعد عشر سنوات قائد جيش الأخشيد في سوريا، ثم الحاكم الفعلي بعد ذلك حتى وفاته في عام ٩٦٦م/٣٥٥هـ[3]. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن كافور كان سيء الحظ الى حد كاف إذ واجه أحد أكبر شعراء العرب على الاطلاق. وإذا استثنينا الموهبه الشعريه، فان هذا الشاعر كان مقذع الهجاء، ومنافقاً كبيراً، كما هو واضح من الأسم الذي

(١) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٣٢٨-٩؛ الكندي، الولاة، ص٢٨٧.
(٢) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٥٢.
(٣) المصدر السابق، ص٣٤٣؛ المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٣٢٩، و مجلد ٢، ص٢٦.

عرف به، أي المتنبي. فقد جعل كافور، حين مدحه، أعظم العظماء، لكنه، حين هجاه إذ لم يدفع له الثمن، جعله أقذر ما في الأرض. وإذا كان المرء يجد بعض إهداء المديح له في المصادر، فان صيغ الهجاء البراقة كانت أبعد صدى، وسرعان ما اعتبرت حقائق. ومن الطبيعي أن تعقب ذلك زخرفة هذه الحقائق بقصص ملائمة، ولكنه متروك للباحث أن يستعمل حسن تقديره ونظرته في هذا المجال.

كان كافور يجند السودان، أي الجنود السود، في جيشه. ومن شأن هذه الحقيقة أن تحمل على القول أنه من هذا الأصل ذاته[1]. وقد كان هؤلاء المجندون لازمين للاحتفاظ بسوريا ولتعزيز خطوط الدفاع المصرية في الغرب بالدرجة الأولى. ومع ذلك فقد كان على كافور أن يواجه جبهة جديدة ظلت هادئة حتى الآن. ففي عام ٩٥٥م/٣٤٤هـ هاجم النوبيون أسوان، وكان لابد إزاء ذلك من إرسال جيش لحماية الحدود الجنوبية[2]. أن الاستياء النوبي المفاجيء الذي أثار هذا الهجوم يجب أن يربط بهجومهم على الواحات قبل ست سنوات. وبعد بذل جهود كبيرة لقطع الروابط الهامة للطرق التجارية عند الواحات، هاجم النوبيون أسوان للضغط على السلطات في مصر لأخذ مصالحهم بعين الاعتبار. وكان المأزق الذي وقعت فيه هذه السلطات في مصر أن تعاونها مع النوبيين لاعادة التجارة مع النوبة، يزيد الضغوط على برقه وهي التي كانت قد أخذت تؤثر على الاستقرار في الاسكندرية تأثيراً خطيراً. يضاف إلى ذلك وجوب القلق حول ثقل الحمدانيين في سوريا. كانت هذه المخاطر المتزايدة تتطلب مزيداً من القوات، وإذا كان على هؤلاء السودان أن يتحملوا هذه المسؤولية فإنه لا بد أن تكون لهم كلمة رئيسية في شؤون البلاد. ومن هنا كان بلوغ كافور منصب السلطة يعني أنه كان أبرز قادة السودان في الجيش[3]. ولم تكن مهمته محصورة بالدفاع عن مصر وسوريا في وجه الهجمات الخارجية، وانما كانت فوق ذلك حفظ التوازن بين العناصر المختلفة في هذه المناطق: القبط، وعرب الاسكندرية، والبربر الذين انتقلوا معهم من برقه، والسودان، وبقية عناصر الجيش، وسكان دمشق والموانىء السورية، وعرب فلسطين الذين كانوا يزدادون شغباً وهم يبدأون ببناء قوة خاصة بهم. وهنالك

(١) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٩٤.
(٢) المصدر السابق، ص١٩٨؛ الانطاكي، ص١١٢.
(٣) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٣٢٩.

اثباتات تفيد أن الحمدانيين والفاطميين كانوا يستخدمون جميع الوسائل الممكنة لاثارة الخلافات في ممتلكات كافور. ولكنه بما له من حنكة سياسية ملحوظة تمكن من الاحتفاظ بسيطرته حتى وفاته عام ٩٦٦م/٣٥٥هـ[١]. وبعد ثلاث سنوات من ذلك احتل الفاطميون مصر.

ولدى بلوغه الاسكندرية عام ٩٦٩م/٣٥٨هـ، لم يواجه الجيش الفاطمي أي مقاومة ولعله لم يكن يتوقع ذلك. وأعلن قائده العام، جوهر، عفواً عاماً، وطمأن الناس على سلامة أرواحهم وممتلكاتهم. والأكثر من ذلك أهمية ومغزى، هو أنه طمأنهم أيضاً على حريتهم الدينية[٢]. ولم يكن ذلك وعداً متسرعاً من القائد المنتصر. ولكنه كان منسجماً مع خط السياسة العام الذي أعلنه المعز. ولابد أن هذا الأخير أدرك أن الاسماعيلية لم تتجذر في شمالي أفريقيا بعد عشرات السنين من الدعايه برغم مناسبة البيئة لذلك. ثم أن مصر ذات الأكثرية المسيحية الكبيرة الموزعة بين ثلاث فئات على الأقل، والأقلية المسلمة الموزعة بين مدارس السنة الثلاث، لن تكون أرضاً خصبة للتبشير. والواقع أن المعز كان قد قرر الحد من التبشير بتعاليم الاسماعيلية الباطنية وحصر ذلك في أوساط المبتدئين وحسب[٣]. ثم أن الكتابات التي لا تزال موجودة من قبل منظره الرئيسي، قاضي نعمان، لا تختلف اختلافاً كبيراً عن الكتابات السنية إلا بشأن قضية وضع الامام وبعض النقاط الدقيقة التي سنشرحها بعد قليل. والواقع أن هذه السياسة الدينية القائمة على الحياد والتساهل ظلت نافذة طوال عهد الفاطميين، إلا في فترات قصيرة وقليلة جداً. وكان من شأن هذا الموقف الواقعي من قبل حركة فئوية تبشيرية واعية الى تغير المذهب الديني، إن أتاح لها أن تستخدم المسلمين من ذوي الميول المختلفة والعديد من المسيحيين واليهود أيضا. ومن ناحية أخرى، لم يبق للاسماعيلية أي أثر في مصر بعد قرنين من الحكم الفاطمي لأن هذه الدعوة لم تستطع أن ترسخ جذوراً لها في المجتمع.

ولئن كان بناء المدن العواصم شيئا مألوفا في هذا العصر، فان مبادرة جوهر إلى

---

(١) المصدر السابق، ص٤٣١؛ والمجلد ٢، للمؤلف نفسه، ص٤٣٠.

(٢) المقريزي، إتعاظ، مجلد ٢، ص١٥١-٢.

(٣) إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٨٩.

بناء القاهرة عام ٩٧٠م/٣٥٩هـ فور وصوله الى الفسطاط تقريبا، يؤكد تصميم الفاطميين على حصر تدخلهم بالأوضاع القائمة بالحد الأدنى. ولقد تم تنظيم كل شيء منذ البداية الى حد وضع أساسات الأزهر، مركز الاسماعيلية الثقافي في مصر. وبرغم إبقاء مساحات داخل جدران المدينة الجديدة من أجل التوسع المعقول في المستقبل، فان هذه المدينة كانت مخططة لتكون العاصمة الادارية والعسكرية للنظام. أما الفسطاط التي صارت تعرف باسم القاهرة القديمة فقد ازدهرت وتوسعت بصفتها العاصمة التجارية لمصر[1]. وحين وصل المعز قادماً من تونس في عام ٩٧٣م/٣٦٢هـ كان كل شيء جاهزاً لتنفيذ مشاريعه المعدة والمفصلة على أفضل وجه.

وكانت هذه المشاريع والمخططات ذروة خبرة الشيعة خلال القرون الثلاثة السابقة. وتأكدت استمرارية هذه الخبرة ووحدتها بالمكانة المميزة المشرقة التي أخفيت على الامام السادس جعفر الصديق في جميع التقاليد الاسماعيلية. وكان الفاطميون عازمين على الاستفادة من التاريخ الماضي للحركات الشيعية وعلى تجنب أخطائها. فوضعوا إيديولوجية واضحة ونظاماً فقهياً دقيقاً ظلا يتطوران مع الوقت بفضل وجود قيادة دينية مهدية. وبحكم كون هذا المهدي حاكماً أيضاً فانه يؤمن العدل للجميع. ومع أن الفاطميين كانوا يعرفون تمام المعرفة أنهم أقلية، فقد كانوا يتصرفون كأن القبول بهم من قبل الجميع أمر مفروغ منه. لقد كانوا ينطلقون من منطقة واحدة ويعملون بالطبع على خدمة مصالحها بقوة، ولكن علاقاتهم الدولية كانت برغم ذلك تعزز صورتهم العالمية. وكانوا يدركون استياء الأرياف منهم والوضع المميز للمجموعات المدنية، كما كانوا يحاولون التخطيط لمجتمع أكثر عدالة. ولا ريب أن مصر كانت الميدان المختار لهذه التجربة الفريدة في الاسلام. والحقيقه أن الحكم الفاطمي في تونس كان يقوم على أساس مختلف كل الاختلاف، ولما انتقل الفاطميون الى مصر لم يعودوا يهتمون بما يجري في الغرب. لقد تركت تونس لبربر صنهاجة حلفائهم الجدد. وكان الشرط الوحيد الذي اشترطه المعز هو الاحتفاظ لنفسه بحق تعيين القضاة والمسؤولين عن الضرائب. ولكنه لا أثر على ان الزيريين، قادة صنهاجة،

---

(١) المقدسي، ص١٩٩.

نفذوا هذا الشرط[1]. وعهد بصقلية لبني كلب الذين احتفظوا بسيطرتهم عليها، وتركت طرابلس الغرب لبربر كتامة، أنصار الفاطميين الأوائل، بينما ظلت برقة في أيدي الفاطميين[2]. ومن ناحية نظرية ظلت هذه الأراضي كلها خاضعة لسلطة الفاطميين، لكن هذه العلاقة كانت بالطبع غير متينة. ففي عام ٩٧٥م/٣٦٥هـ أرسل الزيريون للفاطميين مساعدة مالية كانوا بأمس الحاجة إليها. وفي عام ٩٨٣م/٣٧٣هـ لم تصل القاهرة غير هدية فقط. وفي عام ٩٨٧م/٣٧٧هـ ضم بنو زيري طرابلس الغرب الى سلطتهم، وفي عام ١٠١٢م/٤٠٣هـ. تنازل الفاطميون لهم عن برقة[3]. وفي عام ١٠١٥م/٤٠٦هـ قضى بنو زيري على أية آثار للاسماعيلية في ديارهم. وفي عام ١٠٤١م/٤٣٣هـ تخلوا عن التظاهر بأية علاقة ثم صاروا أعداء نشيطين للفاطميين[4]. وفي هذه الأثناء كان الزيريون منهمكين بتعزيز مصالحهم وبالتنافس بصورة مباشرة مع الفاطميين لزيادة نصيبهم من التجارة الأفريقية. ومن الطريف أن نلاحظ أن الفيلة والزرافات التي كانت تزين الاحتفالات المهرجانية في القاهرة بدأت بالظهور في البلاط الزيري عام ١٠٣٢م/٤٢٣هـ كهدايا من ملك السودان[5].

وفي مصر باشر الفاطميون سلطتهم باقامة أكثر الادارات مركزية تسلسلية هرميه في الاسلام. وكان واضع هذا المخطط الدقيق يدعى يعقوب بن كلس، وهو يهودي ظهر في بغداد ثم اعتنق الاسلام، وانتقل الى مصر، وخدم كافور في فلسطين، وفرّ الى تونس وعاد مع المعز. وطبيعي أن تكون النقطة المركزية في النظام كله هي الامام الذي كان ينظر اليه بدون أي التباس كممثل لله على الأرض. ومنه كانت تنبثق كل سلطة، وإليه كان يعود كل خضوع. وكانت ادارة شؤون البلاد موزعة بين ثلاثة فروع متمايزة: إدارية وقضائية وتبشيرية، ولو أن الكلمتين الأخيرتين لا تدلان

(١) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٣٥٣.
(٢) أبن الأثير، مجلد ٨، ص٤٥٦.
(٣) إبن عذاري، مجلد ١، ص٢٣٠؛ المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٢٥٨؛ إبن الأثير، مجلد ٩، ص٢٥، ٣٧-٨.
(٤) إبن عذاري، مجلد ١، ص٢٧٥؛ إبن الأثير، مجلد ٩، ص١٨٠ و٣٦٦-٧.
(٥) إبن عذاري، مجلد ١، ص٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٧٥؛ المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٤٥١، ٤٦١

بالضبط على صلاحيات الفرعين المتميزين. فقد كان القضاء باشراف القاضي الأعلى الذي لم يكن معنيا بتنفيذ العدالة وحسب، بل كانت صلاحياته تشمل أموراً منها مراقبة صك النقود[1]. وفي مرتبة مساوية له كان داعي الدعاة الذي كان له ممثلون يمثلونه في كل بقعة من الأراضي الخاضعة للفاطميين، كما في جميع أنحاء العالم الاسلامي. وكانت صلاحياته ذات مستويين فمن ناحية داخلية كان مسؤولاً عن التربية والتعليم. ومما يدعو الى الاستغراب أن ممثليه كانوا مكلفين بجباية ضرائب معينة هي أشبه باشتراك العضوية في مذهب الاسماعيلية[2]. ومن ناحية خارجية كان يترأس هيئة شبيهة بمجمع الدعاية في الكنيسة الكاثوليكية في اشرافه على البعثات التبشيرية في الخرج. وبهذه الصفة، فقد كان وثيق الصلة بعلاقات الفاطميين الخارجية التي كانت تشمل التجارة بحكم الطبع. وكان يحتمل أن يتسلم الشخص الواحد منصبي قاضي القضاة وداعي الدعاة في وقت واحد. أما القسم الاداري فكان يشمل عدة فروع، لكل منها رئيس. والرؤساء كلهم خاضعون لادارة شخص واحد. وكان هذا الموظف الخاص يدعى الواسطة التي تصل بين بين الامام والادارات المختلفة. وفي مناسبتين أعطي هذا الموظف الكبير مسؤولية الاشراف على القوات العسكرية، فمنح ازاء ذلك رتبة وزير[3]. وفي الحالات العادية كان الجيش تحت امرة الخليفة المباشرة، كما كان للجيش قائد أعلى في بعض الحالات ولو أن تركيب الجيش لم يتح ذلك في حالات كثيرة. وكان بإمكان الوزير أو الواسطة أن يكون قاضي القضاة وداعي الدعاة في وقت واحد؛ ولكن ذلك كان يحدث في الأزمات فقط[4].

وبعد توطيد الادارة استدار الفاطميون الى الاقتصاد بكثير من النشاط والحماس للتنظيم، في محاولة لاستغلال موارد مصر على أفضل وجه. وما أن وصل القائد جوهر الى مصر حتى عمد الى مضاعفة ضريبة الأرض من ثلاثة دنانير ونصف دينار الى سبعة دنانير للفدان الواحد لسد حاجاته للمال لتغطية نفقاته المباشره[5]. ولكن هذا التدبير

---

(١) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٤٠٤.
(٢) المصدر السابق، ص٣٩١.
(٣) الماوردي، الاحكام، ص٤١-٣؛ المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٥.
(٤) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٤٦٤.
(٥) إبن حوقل، ص١٦٣.

كان موقتا. وقد حان الوقت الآن للتفكير بنظام يكون أكثر استمرارية. وهنا أيضا كانت مكانة الامام هي التي فرضت الحل. فالامام بصفته ممثل الله على الأرض، مالك جميع الأراضي في دولته، بوسعه أن يمنح الأرض لمن يشاء بحيث يملك هؤلاء المحظوظون هذه الأرض الممنوحة لهم. أما الناس الآخرون الذين كانوا يملكون هذه الأراضي فقد فقدوا حق الملكية للأرض ولو أنهم ظلوا يفلحونها. لم يحدث أن أخرج أحد من الأرض التي كان يعمل فيها، بل ظلت تنتقل من الأب الى الابن، ولكن هذا الفرد كان قناً، أو رقيقاً متوارثاً، كما لاحظ أحد المراقبين الماهرين آنذاك. وهكذا فان ضريبة الأرض التي كان يدفعها هؤلاء الأقنان سميت، عن حق، كراء أو أجراً[1]. ومن أجل جباية هذه الضريبة أُجري المسح وأعيد تقدير نسبتها[2]. وإذا حكمنا على أساس المقادير التي لدينا عن المداخيل المجموعة كلها، فإن هذه النسبة ليست مرتفعة فيما يبدو[3]. وقد استمرت جباية ضريبة الأراضي على أساس القيالة أي التعهد بدفع مبلغ معين لمنطقة محددة. على أنه كانت هنالك فروق هامة وأساسية بين هذا النظام والنظام السابق الذي كان المأمون قد أدخله قبل قرن ونصف. والفرق، أولا: كانت هذه التلزيمات تجري بالمزاد وتعطى لمن يتعهد بدفع المبلغ الأكبر، مما كان ينزل أشد الضرر بالمكلف[4]. ثانياً: لم يكن يشترط أن يكون المتعهد أحد أفراد المجموعة السكانية المعنية. والحقيقة أن المجال كان مفتوحا أمام موظفي الحكومة وقادة الجيش - وهو الأمر الذي كان أشد خطورة - للقيام بهكذا تعهدات والتزامات[5]. وفي معظم الحالات كانت هذه التعهدات تتخذ شكل تلزيم جباية الضرائب. ومع الوقت صار المتعهد النافذ قادراً على تأمين إعطاء هذا التعهد لأحد أبنائه. وبذلك تحولت المنطقة المعنية الى اقطاع. ثم أن الفرق الثالث أدى الى نتائج مفجعة. ففي النظام السابق كان على الملتزم أن يتعهد بالمحافظة على شبكة الأقنية والسدود الدقيقة التي بدونها ينهار نظام الري كلياً، وباصلاح أي عطل يحدث فيها،

---

(١) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٨٥؛ المقدسي، ص٦٤-٥ والنص الآخر، في الملحوظة، ثم ص٢١٢ أيضاً.

(٢) إبن حوقل، ص١٤٣؛ المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٤٠٥.

(٣) المقريزي، مجلد ١، ص٨٢.

(٤) المقريزي، مجلد ٢، ص٥-٦.

(٥) المقريزي، مجلد ١، ص٨٥.

كما كانت النفقات اللازمة لذلك تؤخذ بعين الاعتبار[1]. وسواء كان ذلك عن جهل أو عن مبدأ فان الفاطميين تغاضوا عن العامل الحيوي في الزراعة في مصر. ولم توضع أية شروط للمحافظة على نظام الري. ولأول مرة في التاريخ المصري تركت هذه المهمة للفلاحين الأفراد. وكان التحفظ الوحيد الذي وضعه الفاطميون يتناول الفيضانات. وقد قسمت السدود الكبرى إلى قطع، وفرض مبلغ عشرة دنانير عن كل قطعة بغية المحافظة عليها، بينما تعهدت الحكومة نفسها بالقيام بالعمل الضروري[2]. ولا حاجة للقول أنه لم ينفذ أي عمل في هذا المجال إذ أن الخزينة كانت تجد حاجات أخرى ملحة لانفاق المال عليها[3]. وبعد مرور عقود قليلة حدث التدهور السريع المحتوم للزراعة ولم تكن نتيجة ذلك حدوث المجاعات سنة بعد سنة وحسب، بل انخفاضاً كبيراً في مبلغ الضرائب[4]. ولم يتردد المقريزي في مواصلة الرثاء لهذا الوضع، وفي تكرار يذكرنا بأن ربع موارد مصر، ان لم يكن ثلثها، كان منذ أقدم العصور يخصص للعناية بنظام الري ولترميمه[5]. ثم نشير الى أن النصف الشمالي من الدلتا تحول بعد قدوم الفاطميين الى أرض بور، ولم يعد يزرع[6].

أما بالنسبة للتجارة فكان للفاطميين هدفان، أحدهما استخدامها وسيلة لفرض الضرائب على المجتمعات المدنية وادخال نظام للضرائب أكثر عدالة في الأراضي الخاضعة لهم. ونتيجة لأسلوبهم المعروف الدقيق لم يسلم أي انتاج أو أية مهنة أو أية حرفة من الضريبة. فقد كانت الضرائب تفرض على جميع السلع التي تدخل أية بلدة أو مدينة، وتجمع على المداخل، أو عند مفارق الطرق، أو الأرصفة، أو في الأسواق، والموانىء، والجمارك. وكان الخزافون، والحائكون، وصانعو الحلى، والدباغون، ومقطرو الخل وعاصرو الزيوت، ومنتجو الجعه، والمومسات، مجبرين على دفع الضرائب. وكان السمك خاضعاً للضريبة عند الشاطىء وحين يكون محفوظاً أيضاً.

---

(١) راجع الفصل الثالث.
(٢) المقريزي، الخطط، مجلد١، ص١١٠.
(٣) المصدر السابق، ص١٠١.
(٤) المصدر السابق، ص٤٩-٢٥٠.
(٥) المصدر السابق، ص٦١، ٧٦، ١٠٠.
(٦) المصدر السابق، ص١٧١.

وكانت الماشية خاضعة للضريبة وهي في المراعي، ولدى نقلها، وفي المسالخ[1]. كذلك فرضت ضريبة القيمة الزائدة على جميع صناعات النسيج الهامة وفي كل مراحل الانتاج من المادة الخام حتى المرحلة النهائية[2]. وبالطبع أجبيت المكوس الجمركية على الواردات والصادرات[3]. كذلك انشئت مراكز للسمسرة حيث كانت كميات البضائع الكبيرة تنتقل من يد الى يد، وكان موظفو الحكومة يجبون رسوم السمسرة المحددة، بالاضافة الى الضريبة الجمركية[4]. وكانت هذه الضرائب تجبى من المسلمين وغير المسلمين على السواء. وبينما كان على غير المسلمين أن يدفعوا الجزية، فقد كان مطلوباً من المسلمين أن يدفعوا الزكاة. وليس لدينا معلومات عن نسبة هذه الضريبة الاسلامية،والظاهر أنها كانت صعبة التنفيذ[5]. ومع ذلك فقد كان على أفراد المذهب الاسماعيلي أن يدفعوا ما كان يسمى بالنجوى، وهو في الواقع غير مختلف عما يجمع في الكنيسة يوم الأحد. والظاهر أن الفاطميين الذين كانوا يعيشون في بيئة مسيحية تعلموا أموراً كثيرة من رعاياهم. وكان الزامياً على جميع المؤمنين الاسماعيليين أن يحضروا اجتماعات خاصة بهم تعقد مرتين كل أسبوع، يوم الاثنين ويوم الخميس، حيث تتلى عليهم الدروس تحت اشراف مندوب داعي الدعاة. وفي كل اجتماع كان هذا المندوب يجمع النجوى التي كانت تتراوح بين ثلاثة دراهم وثلث الدرهم، و٣٣ دينارا أو ثلث الدينار بالنسبة لثروة المؤمن[6]. وبوسع المرء أن يتصور أن أمثال هؤلاء الموالين كانوا يتلقون معاملة خاصة من الدولة.

وكان هدف الفاطميين الآخر، بالنسبة للتجارة هو الاستيلاء على نصيب كبير من التجارة الدولية. ومن ناحية جغرافية، تقع مصر في موقع مثالي لهذا الغرض، ثم أنها قادرة على الحصول على الانتاج الأفريقي. وقد بذل الفاطميون كل جهة واستخدموا كل الوسائل الممكنة، بلا خجل، لاجتذاب تجارة المحيط الهندي من

(١) المصدر السابق، ص١٠٤-٥.
(٢) المقدسي، ص٢١٣.
(٣) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص١٠٩، ١١١.
(٤) المصدر السابق، ص٨٩.
(٥) المصدر السابق، ص٣٦٨.
(٦) المصدر السابق، ص٣٩١.

الخليج الفارسي الى البحر الأحمر. لقد كان لديهم دعاة في اليمن منذ عهد بعيد ولكنهم لم يحققوا أية نتيجة هامة.

أما الآن فإن دعاة الاسماعيلية في الهند استطاعوا بعد زيادة جهودهم، أن يحققوا نجاحاً أكبر لا بنشر الاسماعيلية بين الهنود بصورة خاصة، ولكن بالقيام لديهم بخدمات قنصلية. ومع الوقت بدأ اليمنيون يدركون فائدة الاصغاء للاسماعيلية ولو أنه مر بعض الوقت قبل اقامة نظام اسماعيلي في اليمن في عام ١٠٤٨م/٤٣٩هـ في ظل بني صليح. على أن ذلك لم يكن يعني، كما اشير من قبل، أن اليمن كانت جزءاً من الامبراطورية الفاطمية. والواقع أن الفاطميين كانوا قد أخذوا بالتدهور في هذا الوقت بحيث لم تعد للصليحيين أية منفعة لهم. ومن ناحية ثانية، كان الحجاز الذي كان يعتمد على مصر لتأمين الحنطة، أكثر ميلاً للتعاون مع الفاطميين ولو أن الاسماعيلية لم يكن لها فيه موطيء قدم. والحقيقة هي أن السيطرة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر لم تكن ذات أهمية حيوية للفاطميين لأن الموانيء الواقعة على الشاطيء الغربي كانت أكثر من كافية لاستيعاب التجارة الجارية مع المحيط الهندي. ثم ان تعاون النوبيين كان أكثر أهمية، لا لأن ذلك يؤمن التجارة الافريقية وحسب، ولكن لأنه يضمن سلامة الطريق من عيذاب إلى اسوان[1].

لقد كان تأمين المصادر التجارية سهلاً نسبياً، غير أن تأمين الأسواق كان أمراً آخر. وكان الفاطميون في تخطيطهم البعيد المدى قد توقعوا السيطرة على سوريا، ثم تبين أن حساباتهم هذه كانت باهظة الأكلاف. فقد دخلوا مصر مع هجوم البيزنطيين المدمر عام ٩٦٩م/٣٥٨هـ وسيطرتهم على شمالي سوريا. وكانت نتيجة هذا النصر الغامض أنهم، بنجاحهم بنقل حدودهم إلى جنوبي جبال طوروس، بات عليهم أن يواصلوا الجهود الزائدة لممارسة السيطرة على هذه الفتوحات. ثم أن الأوضاع المضطربة التي كانت قائمة في الثغور المعزولة نسبياً في الشمال، انتقلت إلى سوريا حيث بات احتواؤها متعذراً. وفي هذه الولاية الكثيفة السكان هبت كل بلدة ومدينة ومنطقة إلى السلاح للدفاع عن مصالحها. وأخذ عرب الصحراء السورية العراقية وأولئك الذين أخرجوا من الثغور يتنقلون هنا وهناك لتوطيد اقامتهم حيث يستطيعون

(١) إبن حوقل، ص١٥٠.

ذلك. وتحاربوا فيما بينهم، تأييداً للبيزنطيين أحياناً، أو مخاصمين لهم في أحيان أخرى. وجاء ظهور الفاطميين على المسرح يزيد هذه الفوضى. واستأجر سكان دمشق ٤٠٠ شخص ممن خرجوا على البويهيين لمحاربة الفاطميين[١] وقد كانوا مستعدين لقبول سيادة البيزنطيين على دمشق إذا تيسر لهم توطيد سلطتهم فيها. واستغل القرامطة في البحرين هذا الوضع وهاجموا الفاطميين في سوريا وزحفوا نحو مصر لكنهم صدوا عنها في عام ٩٧١م/٣٦١هـ. وبعد سنتين هاجموا القاهرة نفسها لكنهم صدوا للمرة الثانية. ولا فائدة هنا من اعادة تفاصيل هذا القتال الذي لا نهاية له، ولا من ذكر أسماء السلالات العربية الثانوية العديدة التي كانت تسقط فور ظهورها تقريباً. إن الأمر الهام هنا هو أن ندرك أنه لا البيزنطيون ولا الفاطميون استطاعوا توطيد وجودهم في سوريا، في حين أن البويهيين ظلوا خارج هذه المنازعات.

إن المشاكل التي واجهت الفاطميين في سوريا فرضت عليهم أن يحاولوا تعزيز جيشهم. وعند عدم توفر البربر أخذ الفاطميون يحاولون اغراء الفارين من جيوش البويهيين والحمدانيين، وسرعان ما صار الديالمة والعرب والكثيرون غيرهم جنوداً في الجيش الفاطمي[٢]. ولما لم يعد عدد هؤلاء كافياً كان السودان مصدراً جديداً للمجندين الجدد. وكان أعضاء هذا الجيش المتعدد الفئات يبذلون في الصراع فيما بينهم جهداً أكبر مما يبذلونه في محاربة العدو. ولم يكن في الجيش أقل من ٣٠ مجموعة. وكانت كل مجموعة تعرف باسم خاص بها، وبالطبع كان المجندون جميعاً يعتبرون عبيداً للامام[٣]. على أنه كانت هنالك مجموعة أخرى من الرقيق في الأصل يطلق عليها اسم الترابي. وقد شرح المقريزي ذلك بقوله أن أفرادها كانوا أسرى يعهد بهم إلى موظفي البلاط لتعليمهم الكتابة وتدريبهم على الرماية ليصبح بعضهم مع الوقت قادة للحرس الخاص للخليفة[٤]. ولقد كان هؤلاء المثل الأول على الرقيق الفعلي في الجيش. ومن الطريف إلى حد كاف أنهم لم يكونوا يدعون عبيداً.

---

(١) المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٨.

(٢) المصدر السابق، ص١٢.

(٣) المصدر السابق، ص٢١.

(٤) المصدر السابق، ص١٩٤.

إن هذا الوضع القلق في سوريا، وهذا الصدام فيها بين البيزنطيين والفاطميين لم يحول دون المبادلات التجارية بين الدولتين. وظلت الموانيء السورية تواصل التجارة مع القسطنطينية عبر قبرص، وواصلت سفن بيزنطية التجارية نقل السلع من القاهرة القديمة وإليها[1]. والواقع أن الامبراطور باسيليوس الثاني (٩٧٦م/١٠٢٥هـ) أرسل للعزيز (٩٧٥-٩٩٦م/ ٣٦٥-٣٨٦هـ) هدية فخمة من ٢٨ طبقاً مطلياً ومطعمًا بالذهب، قدر ثمن الواحد منها بثلاثة آلاف دينار[2]. ومن ناحية أخرى بادرت الدويلات الايطالية بسرعة إلى ايفاد عملائها إلى الاسكندرية والقاهرة للاهتمام بمصالحها التجارية. وكان من شأن هذا المورد الجديد للتجارة أن شجع العزيز على الاصرار على تحقيق نصر عسكري في سوريا برغم نصيحة وزيره الخبير يعقوب بن كلسّ[3]. ولهذه الغاية بدأ العزيز بتجنيد الجنود من المناطق الشرقية مع أنّ قواته من البربر كانت شديدة المعارضة لمثل هذا التدبير الذي كان يمثل تهديداً لمكانتهم في النظام[4]. وتطور هذا العداء بين الغربيين أي البربر، والشرقيين، إلى صدام مكشوف مع الوقت، ثم زاد حدة مع تزايد عدد السودان في الجيوش الفاطمية بعد وفاة العزيز.

ولتشجيع التجارة كان لا بد من استخدام عبقرية المنظر قاضي نعمان لايجاد حل لجعل عادة أخذ الربا شيئاً مشروعاً. ونحن نعلم أن الرِّبا المحرم في الاسلام تحريماً كلياً، كان يمارس في بغداد منذ زمن بعيد ولو أنه كان موضع جدال[5]. وفي شمالي افريقيا تبين لمجموعة شيعية غير معروفة أنه لا بد من ممارسة الرّبا لتشجيع التجارة وبررت ذلك بأنه لا يختلف عن أية مبادلة تجارية أخرى[6]. غير أن المنظر الفاطمي البارع كان أكثر ذكاء بأن قدم تحديداً خاصاً به للربا. وقال أنه غير مشروع ولا ريب أن يعطى قرض بالدنانير الذهبية وأن يعاد مع فائدته بالدنانير الذهبية أيضاً. أما

(١) المقدسي، ص١٩٤؛ إبن حوقل، ص١٧٦؛ إبن الأثير، مجلد ٨، ص٣٨٨.
(٢) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٤١٥.
(٣) إبن الأثير، مجلد ٩، ص٥٤.
(٤) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٤٥١؛ ومجلد ٢، ص١٢.
(٥) إبن الأثير، مجلد ١٠، ص١٥٣؛ الماوردي، الاحكام، ص٤٢٣.
(٦) البكري، ص١٦١.

إذا كان القرض ١٠٠٠ درهم فضي ودينارا ذهبياً واحداً مثلاً ثم اعيد هذا المبلغ الفي درهم فضي، فإن ذلك ليس ربا. إن هذه القاعدة تنطبق على أية مبادلة تتناول السلع شرط أن تتم الاعادة بشيء آخر مخالف للقرض[1].

ولم يكن العزيز على طريقته الخاصة أقل براعة من مستشاريه وهذا واضح بصورة جيدة من معاملته لنصارى مصر. كانت أكثرية فلاحي مصر من أنصار المونوفيزية، أو القائلين بالطبيعة الواحدة في المسيح، بالمقارنة مع الروم الأرثوذكس من أنصار الكنيسة البيزنطية[2]. على أنه كان في القاهرة، ولا سيما في الاسكندرية، ملكانيون يعترفون بسيادة البطريرك في القسطنطينية. فعمل العزيز وهو متزوج من امرأة مسيحية، إلى تعيين أخ لها يدعى اورشيس بطريركاً للملكانية في القدس، وإلى تنصيب أخ آخر لها يدعى أرسانيوس، اسقفاً على القاهرة في عام ٩٨٦م/٣٧٥هـ[3]. إن هذه الصلة الوثيقة بين الحاكم المسلم مع رعيته من النصارى مثل صالح على طبيعة الحكم الفاطمي في مصر. ثم انها تدل على أن العزيز كان يشجع الملكانية لاقامة جسور جديدة بين دولته وبيزنطية. ومن شأن هذه الروابط أن تشجع قضية التجارة[4]، ثم ان وجود جالية من تكرور، من سودان مالي، في مصر، حيث كان لهم جناح خاص في القاهرة يعني أن العزيز لم يكن يهمل مصالح الذين كانوا يؤمنون السلع التجارية[5]

وعند وفاة العزيز خلفه ابنه الحاكم ٩٩٦ - ١٠٢١م/٣٨٦ - ٤١١هـ وهو أحد الشخصيات التي بلغ الخلاف بشأنها أقصاه في التاريخ الاسلامي. فقد اتهم بداء الفصام، وبالسويداء، وبعدم الاستقرار العقلي والعاطفي، وبالقسوة، بالاضافة إلى تهم أخرى. لكنه وصف من ناحية ثانية بالمثالية والسخاء والتسامح، حتى العبقرية أيضاً. على أن الوصف الأفضل له وضعه مؤرخ قادر عاش بعد نحو قرنين منه. فقد

---

(١) القاضي النعمان، كتاب الإقتصار، تحقيق م. و. ميرزا، دمشق، ١٩٥٧، ص٨٤؛ وله أيضاً: دعائم الاسلام، تحقيق أ. فايزي، القاهرة، ١٩٦٠، مجلد ٢، ص٣٧. و ٤٠.

(٢) المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٥٠١.

(٣) الانطاكي، ص١٦٤-٥.

(٤) إبن تفري بردي، مجلد ٤، ص١٥١-٢.

(٥) المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٣٢٦.

قال أن الحاكم كان يحاول أن يتشبه بالمأمون[1]. إننا نعلم الوضع الصعب الذي واجهه المأمون وندرك مدى مرونته لتحقيق بقائه وانتصاره[2]. ولم يكن الحاكم ليختلف عنه. فقد كانت له مشاكله وكان يحاول معالجتها على أفضل ما يستطيع. ولعل الفارق بينهما هو أن الحاكم تسلم السلطة وهو في سنه الحادية عشرة. وقد حسب بربر كتامة أن الفرصة سانحة لتطهير الجيش من ابناء الشرق، فاغتيل الواسطة المسيحي للعزيز واستبدل بحسن بن عمار، وهو قائد بارز من البربر. ومع ذلك فالظاهر أن البربر اساؤوا تقدير امكاناتهم لأنهم غلبوا على أمرهم من قبل الشرقيين خلال سنة وعين برجوان واسطة جديدة. وهنا لدينا مرة أخرى خصي أبيض وصف بصورة لها مغزاها بأنه «كامل جسدياً» أي أنه غير مخصي[3]. وطوال أربع سنوات ظل برجوان حاكم مصر الحقيقي بمعاونة اداري مسيحي. وقد نفي ابناء كتامة إلى سورية وواصل العمل على تحقيق نصر عسكري فيها. وكان العمل الأخير الذي قام به هو الاستجابة لاتصال به من قبل باسيليوس الثاني بواسطة اوشيس بطريرك القدس لعقد معاهدة صلح لعشر سنوات ابتداء من ١٠٠١م/٣٩١هـ[4]. وببلوغ سن السادسة عشرة قرر الحاكم أن الوقت قد حان لممارسة سلطاته بذاته وإزاء ذلك دبر اغتيال برجوان.

وكان أول عمل هام قام به الحاكم عام ١٠٠٠م/٣٩٠هـ هو ترفيع خاله أرسانيوس، أسقف القاهرة إلى منصب بطريرك الاسكندرية[5]. وكان ذلك دليلاً واضحاً على أنه ينوي مواصلة سياسة أبيه، ولكن الأمور سرعان ما أخذت تتجه في مجرى آخر مغاير. ففي عام ١٠٠٥م/٣٩٥هـ نشبت ثورة في برقة التي كانت تواجه ضائقة اقتصادية نتيجة لخسارة تجارتها عبر الواحات المصرية. وأيد العرب بجوار الاسكندرية هذه الثورة التي كانت بقيادة أحد المتحدرين من بني امية. واستغرق اخماد الثورة ما يزيد عن سنة. وفر القائد السيء الطالع وبلغ النوبة حيث اعتقل. وعمد

(١) المقريزي، إتعاظ الحنفاء، تحقيق م. حلمي أحمد، القاهرة، ١٩٧١، مجلد ٢، ص١١٧.
(٢) راجع الفصل الثالث.
(٣) المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٣.
(٤) الانطاكي، ص١٨٤.
(٥) المصدر السابق، ص١٨٥.

ملك النوبة إلى تسليم أسيره إلى القاهرة. ولكن برقة ظلت غير مستقرة، فانسحب الفاطميون منها وسلموها للزيريين في تونس[1].

وهنا كانت سياسة الفاطميين الزراعية التي تركت ترميم شبكة الري بأيدي السكـان قد بدأت تظهر بآثارها المدمرة. وبعد ثلاثين سنة من الاهمال، انسدت القنوات بصورة تدريجية، ولم تكن النتيجة المحتومة إزاء ذلك خفض الانتاج وحسب، بل تضييق مساحة الأرض الصالحة للزراعة أيضاً. تلك كانت اسوأ أزمة واجهها الفاطميون، وقد كانت الشغل الرئيسي للحاكم. إن التدابير التي أدخلها والتي اتهم بسببها بالجنون تصبح ذات معنى إذا رُؤ يت من هذا المنظار. لقد كان هدفه زيادة الموارد الغذائية اللازمة للقاهرة بصورة خاصة، وتشجيع الانتاج الزراعي المتدهور إلى أبعد حد ممكن. وشملت تدابيره منع الجعة والنبيذ، وتخريب الكروم حوالي القاهرة، ومنع أكل الترمس والقرة والملوخية والسمك الذي لا حرشف له، وقتل الكلاب جميعا باستثناء كلاب الصيد[2]. ففي بلاد كانت الحنطة فيها غير كافية وكان الخبز فيها هو الغذاء الرئيسي، يكون من السخف الأكيد استخدام الحنطة لصناعة الجعة التي لا يستطيع توفيرها غير الأغنياء. وعلى هذا الأساس يكون من المستحسن أيضاً استخدام الأرض المتوفرة، لا سيما ما كان منهـا بجوار القـاهرة لـزراعة القمـح لا الكروم. أما الترمس فلا يزال حتى الوقت الحاضر طعاماً شهياً متصلاً بالشراب ثم أن كل مصري وكل زائر لمصر يعرف مدى شعبية الملوخية في البلاد. وفي وقت من الأوقات حوّل المكتب الثقافي المصري في العاصمة الأميركية، واشنطن، حديقته إلى حقل لزراعتها. وهي نبتة لزجة، تعرف بين العامة باسم خبازى اليهودي. كما أنها نوع من العشب في الأساس. وهي تنبت في كل مكان في الريف، أما بجوار المدن فهي تزرع كأي نوع آخر من الخضار بسبب الطلب لها. وتكاد القـرة تكون كالملوخية من حيث فئتها. ويعود سبب منع الحاكم لأكل هاتين النبتتين معاً إلى الرغبة بالمحافظة على الأرض لزراعة أغذية أخرى أشد ضرورة. أما بالنسبة للسمك بلا حرشف، فلا ريب أن المعنى بذلك هو البربيس، أو النوع الوحيد الموجود بكثرة في كل بقعة في

(١) المصدر السابق، ص١٨٨-٩١؛ إبن عذاري، مجلد ١، ص٢٥٧-٨؛ المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٢٨٦.

(٢) الانطاكي، ص١٨٨؛ المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٤٢.

البلاد فيها ماء. وهي سمكة تعيش في الوحول وتحفر فيها ممرات لتحيا على الترسبات في الأسفل. ولذلك فهي في الواقع تقوم بوظيفة بيئية هي تنظيف المجاري المائية. ولا تزال هذه الخدمة تقدّر حق قدرها في مصر بدليل المنع المفروض ذاتياً على صيد هذه الأسماك التي تعيش في آبار المياه التي لا يمكن حفرها. وقد وسع الحاكم هذا المنع ليشمل جميع الأقنية لحماية هذا الكائن وابقائه للقيام بما لم يكن الناس يقومون به.

ومن الطريف أن نعلم أن هذه السمكة تسمى قرموطا في الوقت الحاضر وهذه إشارة واضحة للقرامطة. وبصفتهم أساتذة في فن الدعاية فقد نشر الفاطميون قصة هذه العلاقة لجعل هذه السمكة مكروهة حتى أن الا سم لا يزال معروفاً بين الناس كما أن اسم عمر - الشيطان الفعلي من وجهة نظر الفاطميين - يستعمل للاهانة لا سيما في إحياء القاهرة القديمة. ثم أن قتل الكلاب باستثناء كلاب الصيد منها، ليس مقيتاً بمقدار ما يبدو ذلك لنا. أولاً: هنالك الملايين من الكلاب الشاردة في مصر ثم أن الكثير منها مصاب بداء الكلب. ثانياً: سواء كانت هذه الكلاب شاردة أم غير شاردة، فإن هذه الحيوانات تجوع كالبشر، وهي لا تعطى غذاء معلباً خاصاً بالكلاب، ثم أنه لا فضلات لإطعامها. إنها تأكل الخبز. وفي عهد الحاكم كان وضع الكلاب أشد سوءاً مما هو في الوقت الحاضر، وكان الخبز نادراً. ولا يمكن أن يكون عدد كلاب الصيد في مصر كبيراً في ذلك الوقت لأنه ليس فيها شيء كثير للصيد. وعلى كل حال فإن هذه الكلاب استثنيت بسبب الكمية القليلة من الصيد الذي يمكن لها أن تصيده. وهنالك تدبير آخر اتخذه الحاكم وهو منع الخبازين من استعمال أقدامهم لعجن العجين، ومن شأن هذا أن يثبت سلامة عقله بدون أي شك[1]. إنه لم يكن عبقرياً ولكنه بالتأكيد يبذل أقصى جهده في وضع صعب.

والتفت الحاكم إلى الناحية السياسية واتخذ عدداً من الخطوات التي كانت تستهدف الحد من نفوذ الكنيسة الملكانية في ممتلكاته. فقد صادر أملاك والدته الملكانية وبالتالي ألغى الكثير من الهبات الدينية الممنوحة للكنيسة[2]. وبعد سنة من ذلك، في

---

(١) المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٣٤١.
(٢) الانطاكي، ص١٩٥، ١٩٦، ١٩٧.

عام ١٠١٠م / ٤٠٠هـ، دبر اغتيال خاله أرسانيوس بطريرك الاسكندرية الملكاني[١]. وفي الوقت ذاته تقريباً أمر بهدم كنيسة القيامة في القدس حيث كان خاله الآخر أورسيتس بطريركاً ملكانياً قبل سنوات قليلة. وهنا يجب أن نشير إلى أن هذا الخال هو الذي رتب المعاهدة مع بيزنطية. وطبيعي أن يقلق البيزنطيون لهذا العمل التخريبي الذي لا لزوم له، لا سيما وهو بمثابة إعلان بأن المعاهدة مع الفاطميين قد أشرفت على نهايتها وأنه لن تجري المفاوضات بشأن تجيدها. ولم يكن القصد من أية خطوة من هذه الخطوات أن يقضي على الكنيسة الملكانية، وإنما كانت تستهدف إجتذاب الأكثرية القبطية في مصر وكسب دعمها. إن هؤلاء الأقباط هم فلاحو الأرياف ثم أن حماسهم عامل حاسم في محاربة التدهور الزراعي[٢]. ولهذه الغاية أيضاً الغيت بعض الضرائب، ولو أن تواتر أوامر الحاكم بإلغاء هذه الضرائب ثم إعادة تنفيذها كانا نتيجة للحالة الاقتصادية السيئة دون أي شيء آخر. إننا لا نعلم ما هي هذه الضرائب بالضبط، لكننا نعلم أن ضريبة الأراضي لم تكن مشمولة بهذه الأوامر. ومع ذلك فإن بعض المسيحيين كانوا راضين عن إلغاء بعض هذه الضرائب[٣].

وكان من المحتم تقريباً أن تؤدي سياسة الحاكم نحو الملكانين إلى الأضرار بتجارة الفاطميين مع البيزنطيين. على أن ردة الفعل الأولى جاءت من عرب طي في فلسطين. فقد أعلنوا ثورة واسعة، وأتوا في عام ١٠١٢م / ٤٠٣هـ بعلوي مغمور كان يحكم مكة وبايعوه أميراً للمؤمنين عليهم[٤]. ولئن كانت هذه المحاولة لم تسفر عن شيء فإن الفاطميين فقدوا السيطرة على معظم أنحاء فلسطين. ولم يتمكنوا أن يحافظوا إلّا على قسم فقط من الساحل السوري. وفي عام ١٠١٥م / ٤٠٦هـ قطع باسيليوس الثاني جميع العلاقات التجارية مع الفاطميين وحصر التجارة كلها بحلب التي كانت تحت سيطرة البيزنطيين[٥]. وكان ذلك بداية إنحطاط التجارة الفاطمية مع أوروبا وأفريقيا. وكان بنو الزيرة التونسيون الذي كانوا يسيطرون على الساحل

---

(١) المصدر السابق، ص١٩٧.
(٢) المصدر السابق، ص١٩٣.
(٣) المصدر السابق، ص٢٠٥-٦.
(٤) إبن الأثير، مجلد ٩، ص٨٦؛ المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص١٨٥، و٢١١.
(٥) الانطاكي، ص٢١٤.

الافريقي للبحر المتوسط كله تقريباً في وضع أفضل للمتاجرة مع دول المدن الايطالية. يضاف إلى ذلك أنهم نجحوا في إجتذاب التجارة الافريقية إلى بلادهم وحافظوا على العلاقات الطيبة مع السودان. وعلى سبيل الاعلان عن نجاحهم التجاري عمد الزيريون عام ١٠١٤م / ٤٠٥هـ إلى إختيار جلود السمور، دون الأشياء الأخرى، لإهدائها للحاكم[١].

ولم يحل إنشغال الحاكم برعاياه المسيحيين دون إهتمامه بالمسلمين. وإذا كان المسلمون أقلية فإنهم قاعدة القوة بالنسبة للنظام. وإدراكاً منه إلى كون الاسماعليين أنفسهم أقلية بين المسلمين، وسعياً منه لزيادة شعبية نظامه، بدأ في عام ١٠٠٨م / ٣٩٩هـ سياسة جديدة من التساهل نحو الاسماعليين بالتخفيف من بعض القيود المفروضة على الممارسات الطقسية[٢]. وأدى هذا التحول عن الأصول الاسماعيلية المتشددة إلى إغضاب قدماء رجال هذه الحركة إلى حد إعلان الثورة المكشوفة. ولم يتهيب الحاكم أمام ذلك بل أصر على سياسته وعمد في عام ١٠١١م / ٤٠١هـ إلى تخويف المعارضة بإعدام اثنين من أبرز قادة العصر هما ابن القائد جوهر وابن المنظر المؤسس قاضي نعمان، وقد ورث كل منهما منصب والده[٣]. وفي عام ١٠١٢م / ٤٠٣هـ أصدر الحاكم بياناً في منتهى الغرابة كان في الواقع إلغاء لمبدأ الاسماعيلية الأولي. فقد أراد منذ ذلك الحين أن لا ينظر إليه إلاّ كأمير للمؤمنين وحسب، لا أكثر أي أنه لم يعد إماماً. وللتأكيد على هذا الوضع الجديد أعلن أنه يريد أن لا يخاطب إلا بهذا اللقب بأبسط صورة، وأن أياً من رعاياه يجب أن لا ينظر إلى نفسه كعبد للخليفة[٤]. وفي السنة التالية زاد بعداً عن العقيدة الاسماعيلية التي تشترط المبايعة للأبن الأكبر بتعيين نسيب له وريثاً للخلافة من بعده[٥]. وآلت هذه التغييرات الجذرية إلى إرباك بعض الاسماعيليين إلى حد أن بعضهم ظن أن الحاكم

---

(١) إبن عذاري، مجلد ١، ص٢٦٠-١.
(٢) المقريزي، الخطط، مجلد ٢، ص٣٤٠ و٣٤٣.
(٣) المصدر السابق، ص١٥.
(٤) المصدر السابق، ص٢٨٥، ٢٨٨.
(٥) المصدر السابق، ص٢٨٨ و٢٨٩.

تجاوز الحدود البشرية وصار تجسيداً للألوهية. ومن هذا الوضع المرتبك نشأت في عام ١٠١٧م / ٤٠٨هـ حركة الدروز الذين لا يزالون يعيشون في أنحاء متعددة من سوريا. يضاف إلى ذلك أن النظام الفاطمي إزداد إضطراباً حين أعلن الحاكم وقف عقد الاجتماعين الأسبوعين للتدريس وللجباية[١]. عند ذاك اغتيل الحاكم في عام ١٠٢١م / ٤١١هـ وذلك بموافقة شقيقته على الأرجح.

وبعد ذلك كانت العودة إلى الاسماعيلية التقليدية ولكن دور الامام صار برغم ذلك أقل بروزاً لا سيما وقد وصل الكثيرون من الخلفاء الفاطميين إلى الحكم وهم أطفال. فقد خلف الحاكم ابنه الظاهر وله من العمر ١٦ عاماً فقط. وفي السنوات الخمس الأولى من عهده كانت عمته هي الحاكمة الفعلية النافذة ثم ظل بعد وفاتها يواصل سياستها حتى وفاته عام ١٠٣٦م / ٤٢٧هـ. وخلفه ابنه المستنصر البالغ من العمر سبع سنوات (١٠٣٦-٩٤ / ٤٢٧-٨٧هـ). وكانت شؤون الدولة تدار على أيدي عدد من الوسطاء الذين كانت جهودهم الرئيسية موجهة لمحاولة الاحتفاظ بالوضع القائم. ولكن ذلك كان أمراً مستحيلاً. إن تاريخ هذه الفترة يقتصر بكل بساطة على أخبار متكررة من فوضى متواصلة في سوريا، وقتال لا ينتهي بين المجموعات المتعددُ في الجيش الفاطمي، وتدهور مستمر في أوضاع مصر الاقتصادية. ومع أن معاهدة جديدة عقدت مع البيزنطيين عام ١٠٣٨م / ٤٢٩هـ، ثم جددت في عام ١٠٤٨م / ٤٣٩هـ فإنها لم تكن ذات تأثير على تأمين الاستقرار في سوريا ولا في تحريك التجارة الفاطمية[٢]. فقد انخفض الانتاج الزراعي بسرعة حتى أن الفاطميين اضطروا إلى إستجداء القمح من البيزنطيين في الأزمة الغذائية عام ١٠٥٤ / ٤٤٦هـ[٣]. وظلت هذه «الأزمة الكبرى» على شدتها إلى عام ١٠٧٤م / ٤٦٦هـ حين لم يعد أمام الفاطميين أي خيار آخر غير التسليم لسلطة عسكرية تنقذهم وتنقذ البلاد من الانحلال التام[٤]. ومما يدعو إلى السخرية أن مرتزقاً أرمنياً كان يحكم عكا أثناء سيادة الفوضى في سوريا هو الذي استدعاه الفاطميون للقيام بعملية الانقاذ هذه.

---

(١) المقريزي، مجلد ١، ص٣٩١.
(٢) إبن الأثير، مجلد ٩، ص٣٢٦، ٣٨٠.
(٣) المقريزي، الخطط، مجلد ١، ص٣٣٥.
(٤) المصدر السابق، ص٣٣٧.

في ظل هذه الظروف «بلغ التوسع الفاطمي الحد الأقصى ما بين ٤٤٨-٥١هـ حين انتقل قائد تركي في العراق اسمه أرسلان البساسيري إلى جانب الفاطميين أعلن الخلافة الفاطمية في الموصل أولاً، ثم في بغداد لسنة واحدة بعد ذلك. وبرغم جهود داعي الدعاة فإن الحكومة الفاطمية عجزت عن توفير الدعم الفعال له حتى أن السلاجقة السنَّة المتشددين طردوا البساسيري من بغداد»(١). لقد كان هذا القائد المذكور أحد أفراد القوات البويهية المنهارة التي توزعت في مختلف الجهات حين دخل السلاجقة إلى بغداد لأول مرة عام ١٠٥٥م / ٤٤٨هـ. واستغل غياب القوات السلجوقية المؤقت من المدينة ودخلها على رأس قوة لا تزيد عن ٤٠٠ رجل من أنصاره المساكين(٢). وما أن عاد السلاجقة إلى بغداد في عام ١٠٦٠م / ٤٥١هـ حتى فرَّ طلباً للنجاة لكنه أسر وأعدم بصورة مزرية. وإذا كان هذا هو «الحد الأقصى للتوسع الفاطمي» فإن المرء لا بد له أن يتساءل عما يمكن إعتباره الحد الأدنى. والحقيقة هي أن الفاطميين، والبويهيين أيضاً، كانوا قد هبطوا من الذروة منذ زمن طويل، وأن البساسيري لم يكن مخيراً بشأن الجانب الذي يختار اللحاق به. ولم تعد للعباسيين سلطة، والبويهيون قد زالوا، والفاطميون بلغوا مستوى من الانحطاط التام، ولم يبق بعد عام ١٠٥٥م / ٤٤٨هـ غير جهة واحدة هي جهة السلاجقة.

(١) Lewis, **Interpretation,** p.292.

(٢) إبن الأثير، مجلد ٩، ص٤٤١.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

١ - ابن الابار. **اعتاب الكتاب** تحقيق الاشطر، دمشق ١٩٦١.

٢ - عريب ابن سعد. **صلة تاريخ الطبري**، تحقيق دى غوى، لايدن ١٨٩٧.

٣ - ابن الاعثم الكوفي. **كتاب الفتوح**، مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث اسطنبول رقم ٢٩٥٦.

٤ - ابن الأثير، عزالدين، **الكامل في التاريخ**، تحقيق تورن بورغ، لايدن ١٨٦٦-١٨٧١.

٥ - الازدي، يزيد ابن محمد. **تاريخ الموصل**، تحقيق ع. حبيبه، القاهرة ١٩٦٧.

٦ - البكري، ابو عبيد. **المغرب**، تحقيق دى سلين، باريس ١٩١١.

٧ - البلاذري، أحمد بن يحي. **فتوح البلدان**. تحقيق دى غوى، لايدن ١٨٦٦.

٨ - ابن البطريق، سعيد. **نظم الجواهر**، تحقيق ل. شيخو، باريس ١٩٠٩.

٩ - ابن فضلان. **رسالة**، تحقيق سامي دهان، دمشق ١٩٥٩.

١٠ - الهمداني، محمد بن عبدالملك. **تكملة تاريخ الطبري**، تحقيق . كنعان، بيروت ١٩٦١.

١١ - حمدالله مستوفي. **نزهة القلوب**، تحقيق غي ليسترانج، لندن ١٩١٥.

١٢ - ابن حنبل. **مسند**، تحقيق الساعاتي. القاهرة، ١٣٥٧هـ.

١٣ - ابن حوقل. **صورة الأرض**، تحقيق كريمرز، لايدن ١٩٣٨-١٩٣٩.

١٤ - ابن حزم، علي بن محمد. **جمهرة انساب العرب**، تحقيق ا. هارون، القاهرة ١٩٦٢.

١٥ - ابن عذاري، أحمد بن محمد. **البيان المغرب**، تحقيق كولان ولفي بروفنسال، لايدن ١٩٤٨-١٩٥١.

١٦ - الاصفهاني، أبو الفرج. **مقاتل الطالبيين**، تحقيق س. صقر، القاهرة ١٩٤٩.

١٧ - الاصطخري أبو اسحق ابراهيم. **كتاب المسالك والممالك**، تحقيق دى غى، لايدن، ١٨٧٠.

١٨ - الجهشياني، محمد بن عبدوس. **كتاب الوزراء**، تحقيق م. السقى، القاهرة ـ١٩٣٨.

١٩ - ابن خلدون، عبدالرحمن. **المقدمة**، بيروت ١٩٦١.

٢٠ - ابن خلكان. **وفيات الأعيان**، تحقيق احسان عباس، بيروت ١٩٧٢.

٢١ - ابن خرداذبه. كتاب المسالك والممالك، تحقيق دى غوى، لايدن ١٨٨٩.

٢٢ - الكندي، محمد بن يوسف. كتاب الولاة، تحقيق ر. غست، سلسلة غب التذكارية رقم ١٩، لندن ١٩١٢.

٢٣ - المغربي، علي بن موسى. كتاب الجغرافيا، تحقيق اسماعيل العربي، بيروت ١٩٧٠.

٢٤ - ابن منظور. لسان العرب، بولاق ١٨٩١.

٢٥ - المقدسي، شمس الدين، احسن التقاسيم، تحقيق دى غوى لايدن ١٨٧٧.

٢٦ - المقريزي، أحمد بن علي. الخطط، القاهرة ١٢٤٩هـ.

٢٧ - المقريزي، أحمد بن علي. اتعاظ الحنفة، ج ١، تحقيق الشيال، القاهرة ١٩٤٨. ج ٢، تحقيق حلمي أحمد، القاهرة ١٩٧١.

٢٨ - المقريزي، أحمد بن علي. النقود الاسلامية، تحقيق محمد مجر العلوم، النجف ١٩٦٧.

٢٩ - المسعودي. التنبيه والانشراف، تحقيق دى غوى، لايدن ١٨٩٣.

٣٠ - المسعودي. مروج الذهب، تحقيق مينار وكورتيه، باريس ١٨٦١-١٨٧٧.

٣١ - الماوردي. الاحكام السلطانية، تحقيق ر. انجر، بون ١٨٥٣.

٣٢ - ابن سلام أبوعبيد القاسم. كتاب الاموال، تحقيق الفقي، القاهرة ١٣٥٣هـ.

٣٣ - الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك، تحقيق دى غوى، لايدن ١٨٧٩-١٩٠١.

٣٤ - ابن تغريبردي. النجوم الزاهرة، القاهرة ١٩٦٣-١٩٧٢.

٣٥ - يحي ابن آدم. كتاب الخراج، تحقيق شاكر، القاهرة ١٣٤٧هـ.

٣٦ - اليعقوبي. تاريخ، بيروت ١٩٧٠.

٣٧ - اليعقوبي. البلدان، تحقيق دى غوى، لايدن ١٨٩٢.

٣٨ - أبو يوسف يعقوب. كتاب الخراج، القاهرة ١٣٠٢هـ.

المصادر الأجنبية

— Ayyüb, M.S.,*Jirma*, Tripoli, 1969.
— Barthold, W.,*Turkestàn Down to the Mongol Invasion*, London, 1928.
— Bosworth, C.E.,*Sīstän Under the Arabs*, Rome, 1968. *The Ghaznavids*, Edinburg, 1963.
— Cahen, Cl., «L'évolution de *Iqtä* du IXe au XIIIe siècle. Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales», *Annales: Économie, sociétés, civilisations, VIII* (1953). «The Turkish Invasion: the Selchükids», *A History of the Crusades, ed K.M.Setton, London, 1958. de*
— de Goeje M.J., *Mémoire sur les.Carmathes du Bahrain et les Fatimidesn* Leiden, 1886.

— Lambton, A.K.S., *Landlord and Peasant in Persia,* Oxford, 1953. «Reflections on the IQTÄ» in George Maqdisi, ed., *Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton A.R.Gibb,* Leiden, 1965.
— Lane, E.W., *An Arabic-English Lexicon,* reprinted, Beirut, 1968.
— Lewis, Bernard, *The Origins of Ismä'īlism,* Cambridge, 1940. «The Fätimids and the Route to India», *Revue de la Faculté de Sciences Economiques de l'Université d'Istanbul, II année, no. 1-4, Istanbul,* 1953.«An Interpretation of Fätimid History», *Colloque International sur l'Histoire du Caire 27 Mars, 5 Avril 1969,* Cairo,n.d.
— Nazim, M., «The Pand-Nameh of Subüktigin», *Journal of the Royal Asiatic Society,* London, 1933.
— Nöldeke, Th., *Sketcies from Eastern History*, tr. by J.S.Black, Edinburgh, 1892.
— Rekaya, M., «Mise au point sur Théophobe et l'alliance de Babek, avec Théophile», *Byzantion,* t.XLIV, Bruxelles, 1974.
— Shaban, M.A., *The 'Abbäsid Revolution,* Cambridge, 1970. *Islamic History A.D. 600-750 (A.H. 132), A New Interpretation,* Cambridge, 1971.
— Sourdel, D., *Le Vizirat Abbaside,* Damas, 1959-60.
— Yule, Colonel Henry, *The Book of Sir Marco Polo, The Venetian,* London, 1875.





